



میکر و فیلم تهیه شد

۱۳۵۳

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب حاشیہ بہ نثر مخضر اصول - عرب

محشی ملا سعد آصفی رانی

نستقیق ۲۲ سطر

سال طبع یا تحریر عدد اوراق ۳۰۰

جزء کتب اصول شماره ۱۶۶

شماره عمومی ۲۹۷۳ شماره قبض

واقف مرزا محمد علی رضوی تاریخ وقف ۱۲۱۰

طول عمر ۳۰۵۰ موعرض ۴۳۰۰ سال شمسی ۴۰۰۰ قفسه



سال ۱۳۴۸ خورشیدی
روزهای شد



شناسنامه آسیب شناسی

عنوان		حاکمیت برنج مختار اصل	
درجه نفاست	عاری		
تعداد اوراق	۲۱۷	الدازه	۱۴ × ۲۶/۵
قطع	فریج	شماره اموالی	۲۹۷۷
درصد تخریب	۱۰ ۵۰	از هم پاشیدگی	دارد ندارد
اوراق	۲۰ ۸۰	عطف	
نیاز به جبه	دارد ندارد	نوع آفت	شیمیایی زیستی فیزیکی
نیاز به جلد	دارد ندارد	نیاز به مرمت جلد	دارد ندارد
نیاز به مرمت	دارد ندارد	نیاز به دوخت	دارد ندارد
اوراق		عطف	
نیاز به تکه گیری	دارد ندارد	نیاز به گرد گیری	دارد ندارد
نیاز به آفت	دارد ندارد	نیاز به اسپند زایی	دارد ندارد
زدایی			

۱. بررسی کنندگان: ۲. تاریخ بررسی: ۹۷/۷/۲۵

۳. اقدامات انجام شده:

تاریخ اقدام:

شرح
مختصر
مختصر

قد استعمل بالبيع



وقف مؤبد وحبس محمد بن محمد اول سادات طبرستان ميرزا محمد علي الرضوي تا
ولد مرحوم ميرزا محمد علي ناصر استانه متبركه على بن موسى الرضائي
كتاب ابرار وديانت جلد ديكر وديانت ابن ابا بكر علم افلا ديكر ودي
مفوض عويدي جلد باولاد او كاد و و همچنين و كرا كاد بالمره
شوند با صلح و علم فقهاء الشيخ عسريه مفوض عويدي و طاهر
و تفر و شند و موهون شنا زنده و انصهرند مفوض عويدي
مكرر و وقف عويدي اليه خلافت كنند و ملعونست و فقا صبحا
شرعيا و كان ذلك في سنة ١٢١١

ماز بين شه
١٣٥٢ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
في المبادي والمعوذات
هذا الكلام على قوله من لطف الله لكن لا يخفى انه مرتب على ما دل عليه
الكلام من الاجتناع الى التعرض للمبادي واللغو به على ما استقر عليه
على ان الحاجة ما ستفي في هذا الفن اليه اي الى التكميل على هذه الامور
لما ركنا الكلام في سابق استمداد هذا الفن من العربية ونلفظ الكل
ايراد لفظ الكل في المحدثين واما سبب جهة ان المحمد للميمنة لا الاقوال
وفي هذا ما سبب من جهة انه لا يجد في شي من الافراد والسرور
على عدم ذكره في احد بالبعين شيهما على ان احد نفس المحمد وودعي المحقق
فلما ذكر ما يدل على الافراد والافراد ولا في المحدثين فكانه قال في
ان ما ذكرتم تعريف لفظي للمحكوم عليه فقولنا الموضوعات اللغوية
توقيفية مثلاً فان معناه ان كل لفظ موضوع في توقيفي كمن الظاهر
من صيغة الجمع المعروف باللام تعلق حكمه بالجميع او بكل جمع من المجموع
ومن قولنا كل لفظ تعلقه بكل واحد من الافراد على ما ذهب اليه من
قال ان استغراق المفرد اشمل فيوزان يكون هذا معنى قوله وان
كان بين ظاهرهما فرق لكن لا فرق في التحقيق الى ان الحكم في الجملة
على كل فرد من الافراد على ما يشهد به تتبع موارد الاستعمال والاطباق
التي التفسير والاصول وقد اشبعنا الكلام في شرح التحف والمحاور
يكون وجه الفرق انه معتبر في عموم الجمع باللام المهيبة للاضمار عليه
تحتلف عموم كل الافرادى التلطف بكلمة واحدة

ودهب الشارحون الى ان معناه اللفظ ان يشترط ان يكون كلمة
واحدة بمعنى ان لا يشتمل لفظ موضوع على لفظين موضوعين ولا
يخفى ان ذكر اللفظ مستدرك واداءت العلاقة ان اللام في
اللفظ للمعنى اي اللفظ الموضوع اللغوي والاستدراك فيه كثر
وتأويل الشارح والمحقق وترتب وان كان الاستدراك بجاء مع
اقتضائه ان يكون هناك ملفوظ وملفوظ به وليس كذلك ويرد
على كل منهما انه ان اريد الكلمة اللغوية على ما يشتمل الكلام المخوي
والزيادة على حرف واحد وان كان مهما على ما صرح به في المنتهى و
لم يطرد وان اريد الكلمة المخوية التي هي اللفظ الموضوع المفرد
كان دورا وغاية ما يمكن ان يقال انه تقييد لفظي لمن يعرف مفهوم
الكلمة وان يعرف ان لفظ المفرد بازاء اي معنى وضع
يدل فيه ذهب الشارحون الى ان الضمير للمعنى اي ليس في بدل
على شي فرد لك المعنى ولا يخفى بعده وحين ما ذهب اليه المحقق
من جعل الضمير لما وضع اعني اللفظ بمعنى انه لا يرد على شي بل
كونه جزء من ذلك اللفظ وان جاز ان يدل في حال الجز ولا خفي
ان المراد له لاله الوضعية والافلحروف المفردة ولا عليه في كلمة
فتمنع عنه انه يعني ان العلم المنقول من المركب الاضافي
او المبرج والاسنادى مركب على تقييد الاول انه ليس لفظا بكلمة
واحدة بل بكلمتين لان الاجزاء منها الفاظا موضوعات تحدى
الحرف كلمات ولهذا قالوا المركبات كل اسم مركب من كلمتين
ليس بينهما نسبة وكان المراد بالكلمة الواحدة ما لا يكون افراد
كلمات لا حال كونهما ولا فصل بل ذلك ولكنه يحل باطلاق عليه
الغاية من انه اسم وكل اسم كلمة وكل كلمة مفرد وهو الجواب

الكل في اجزاء وسنقال المردوم فاللازم الذي ينبغي ان يشترط
فرد لانه لا يلزم كون المدلول بحيث يمتنع تعقل المستوي برونه اي
اللازم البين بالمعنى الاحض على ما هو رأي المنطقيين يلزم خروج
دلالة امثال هذه المجازات عن الافاق الثلاثة وقد يجب بان
المختصر الثالث دلالة اللفظ والدال هناك اللفظ المعنى كمن
التحقيق ان اختلاف فرضنا الاشتراط فرع تفسير دلالة فرضنا
يفهم المعنى منه اذا اطلق لم يشترط ان يكون المعنى والانتقال في الجملة
واياها وهذا مرادنا بل الاصول والبيان وارايد يعني
انه قد نقول كمال معناه اضافة المعنى الى الدلالة دون السمة
على امور الاول ان اضافة المعنى الى اللفظ ليست الا باعتبار دلالة
عليه وانما يضاف بالذات الى الدلالة لان الفهم والمطابقة
والتضمن واحد بسببي باعتبار النسبة الى مجموع المعنى مطابقة والى
جزءه تضمننا وذلك لان مرجع ضمير كمال معناه هو معنى مرجع ضمير
معناه بخلاف ما اضيف المعنى الى اللفظ فانه لا يفهم منه الا ما هو
اللفظ دون الدلالة الثالث ان التضمن فضيلة المطابقة ليس
بسهلة بعد دلالة ولما اتفق القوم على ان التضمن يتبع المطابقة
وهذا يقتضي الاشبهة بل الثالث عن المطابقة قطع بان فهم كمال
سابق احاط به انه توسع حيث ذكرنا التقييد وارايدوا ان فهم
اجزاء ليس مقصودا من اللفظ والى ما يلزم بواسطة انه لا يقو
فهم الكل بدون فهم اجزاء لانهم لو وضعوا له الى نفس اللفظ
لفظ آخر لا يدرى الى التسمية اي وضع الالفاظ الى نهاية اذ لا بد من التغير
عن ذلك اللفظ من لفظ آخر وبهم جرا ولما كان هذا غير لازم لجوار
ان يوضع له في المرتبة الثانية او الثالثة مثله نفس اللفظ الاول

كما اذا وضع

كما اذا وضع المعبر عن لفظ اب وعن لفظ ج وعن لفظ ج اقل
ولو سلم اي قدر عدم التدرج الى التسمية لكن كان الوضع لفظ اللفظ
منها لاذ نفس اللفظ كاف في التغير عنه ثم لا يخفى في ان هذا ليس
بوضع مقصود لكنه هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق في اصطلاح
على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه لفظ المردوم لانا اذا قلنا ضرب فعل
ماض ومن حرف جرفا لدال اسم والمدلول فعل وحرف ودل عليه
لست الا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح وفي الكلام الشارح
الى هذا على ما هو التحقيق انه وضع على كمن مثل هذا الوضع المعنى
لا يوجب الاشتراك والالكان جميع الالفاظ مشتركة ولا قال بالكل
المعبر عن الاشتراك الوضع وقد اورد المدلول مخاير اللفظ
لظلال في التقييم والتشكيك معاني لولم يصفها بآراء اللفظ اسما
اريد حكم على كلمة مثلا او بعض الكلمات لا على العتق اصبحت الى عدد
جميع الكلمات ثم احكم بان كل هذه المذكورات وبعضها كذا وكذا
في الاسم والفعل وسائر ما وضع بآراء الالفاظ بخلاف ما اذا وضع
فانه يكتفي ان يلق كل كلمة مثلا وبعض الكلمات معرب من غير التطويل
المعبر وهذا كما انه لو لم يوضع بآراء مفهوم الانسان لفظا لا يجمع
في العام عليه وانما ص ببعض منهم الى عدد جميع اشياء الاشياء قوله
معامعنا ان كل من التقييم والتشكيك يلزم التطويل عند اجتماع
الامر من بان التغير عن جميع تلك الالفاظ بطريق التشكيك فانه
لا طريق ح سوا عددا وجميعها بخلاف ما اذا اريد التخصيص دون التقييم
فانه يحصل تذكير بعض تلك الالفاظ ولو اريد التقييم لا طريق
التشكيك فانه يحصل بلفظ معروف عام للجميع من غير تطويل وسواء
هذا الكلام غني عن البيان ومن هذا الكلام يقتضي سرق

الكلام ان اضافة المعنى الى الدلالة دون اللفظ خلاف في هذا الامر
وغاية ما يمكن من تقديره ان الدلالة ليست بين اللفظ والمعنى مضاف
اليها كل منهما فاني اضافة احدهما اليها اخر اعراف المضاف الاخر فانه
قيل في كل معنى لا في لفظه ما يخالف اللفظ فانه اضافة الى
المعنى دون اللفظ فلا شعاع في اضافة اليه بهذا الاقرار اذا يصح
ان يقال في معنى اللفظ لا في لفظ اللفظ وفي هذا الكلام اشعار بان هذه
الدلالة وضعية واللام يصح الاقرار بوجوه الاقرار انهم جسدوا هذا
الوضع والدلالة بغير الدلالة العقلية فلم يجعلوا من اقسام الدلالات كما
لم يجعلوا اللفظ بسبب هذا الوضع مشتركاً وعلى هذا لا يكون الدلالة
الوضعية اللفظية هي الانتقال من اللفظ الى المعنى وفيه شبهة اعم من
ذلك من دلالتها اذا اريد بها التغيير ان الدلالة لا تتغير
اول اللفظ فمعلق لان سائر اللفظ لا يلد له الاقادة
نسبة اطلاقاً ليشمل الاخبار به والاشارة بغيره فانهما جعل
بما خلافت وان كان الاشارة من قبيل التصورات دون التصديق
فليس كما هو محلة عند النحويين فقيمه عند المنطقيين كمن يفسر الاشارة
ان فاده النسبة لا عطاء ما يطلب من النسبة من بعين احد طرفيها
الايجاب والسلب ما لا يتغير في الاشارة على لا يتغير
لان شيئا منها لم يوضع الاقادة النسبة فالا في كانت من ريد
كاس فان بين اسم الفاعل و فاعله اسنادا واسنادا ونسبة
اخر تبين الى الاخر لا فاده المتخاطب فلا بد من القول بان الاسناد
مشترك بين معينين تام وغير تام ويسمى مفردا ايضا
يعني يسمى غير المفرد ايضا مفردا كما ان غير المركب يسمى مفردا فان
المفرد يقال بازا، اجملة والمركب المشتمل والجمع والمفرد

باعتبار وحدته اشارة الى ان هذا القسم انما هو محسوب باعتبار
دون الذات لا ترى ان القسم الثاني هو عينه القسم الاول
اذا اعتبر منه فردان بل اكثر منه الاقسام متداخلة وموزعة
مطلق المفرد واحد كان او اكثر بحسب علمهم اي بما يعني بان
فرض صدقه على كثيرين تفاوت شدته اشارة الى ذكر كل
من الاولوية والاشارة من عن الآخر ولهذا بقي هو متفاوت
بأولوية او اولوية ومعنى ذلك ان العقل اذا لاحظ نسبة ذلك
المفرد الى افراده حكم بان انضاف البعض اولى واقدم كما في
الحلق والمخوق بالوجود بخلاف انضاف الابل لابن ماري
ونقي للنوع فكل كلام اشارة الى ان المراد به النوع الاضاف
المندرج تحت جنس باصطلاح المنطقي ويحتمل ان يراد بالنوع
احسن الاخص لا اعم باعتبار ما دل عليه شارة الى ان
الكلام في هذا اللفظ الدال على المفهوم الكلي يسمى كلياً
وعلى احرى جبرئياً واللفظ الدال على الذات يسمى ذاتياً والعرض
عرضياً الثاني مقابل الاول خاتمة هذه الشرح الى
الا اصطلاح وان كانت مرفوعة من جهة ان التغيير يكون مقبل
الاول في محل الاستغناء ولهذا ترك في القسم الثالث والرابع
فان كان للمفرد حقيقة فهو المشترك لا يصلح عن اطلاقه الا اذا
المنقول من اقسام المشترك كما لم يحل وفيه كلام سيجي وانهما
على ان المجاز يستلزم حقيقة فان قيل على هذا التقدير ايضا
يجوز ان يكون للمعنيين مجازا بان لا يكون يشتمل على المعنيين
بفرض الموضوع له قلنا نعم لكنه يصدق انه حقيقة في البعض مما
في البعض ضرورة وجود الاستعمال في الموضوع له كخلاف اذا لم

يتلزم فانه يجوز ان لا يتحقق الاستعمال في الموضوع له ويكون كل
 من المعنيين غير الموضوع له فيكون مجازيهما وهو
 يدل على ذات غير معينة محققا في مفهوم انصار ربي في عالم الحرب
 من غير دلالة في اللفظ على خصوصية كونه انصارا بل جسا او غيره حتى
 لو تصورنا هو اعلم من الشئ لم يغير موضوع الشئ وانما ذلك
 لصيق العبارة فلما لم يكن اسم الزمان والمكان من قبيل الصفات
 اذ ليس المقتل باقية القتل بل بزمان او مكان فيه ذلك خصوصية
 الذات معتبرة فيها ولا عبرة بمعنى ان كان
 المخالف متوقفا بان يكون القولان على طرفي نقيض اي احكم كذا و
 ليس كذا وليس كذا من غير تصور واسطة يكتفي بقوله فالواضعين
 العامل وان لم يتعين بان يكون المسئلة ثمة اقول واكرر تغيير
 عن دليل المخالف بذكر اسم مثل القاضي الامام واما بالوصف في اصل
 مذهبه مثل المسيح الحرم او بنفس مذهب مثل الباطل الختم
 وقولنا معا احرار عن المنفرد لا خفا في ذلك انما الكلام في انه
 هل يقتصر الى هذا الاخر ارجو قولنا الفرق المطهر واخص فان قطع
 بان المنفرد ليس بمعنيين ولهذا ذهب المشرع العلامة انه احرار
 عن المشترك معنى كالمواطى والشك وقولنا على سبيل المبدل
 عن الموضوع المجع من حيث هو بل لا سببه لها الى وضع
 له فيه بحث لان عدم التناهي لا ينافي نسبة بل لا اكثرية لان معنى
 زياده عدد كما يقال ما فوق العشرة اكثر ما ودها نعم لوصيف الاكثر
 الى غير المتناهي مثل اكثر المسيات على ما هو عبارة المتكلم لم يجر
 لان معناه ما فوق النصف ولا نصف لغير المتناهي
 المختلف والمتضاد سيجي ان المفهومين ان اشتركا في الصفات

الفقيه

الفقيه فاما ثلثان والا فان كانا معنيين بمقتضى اجتماعهما في
 محل واحد من جهة واحدة فمقتضيان والا فمقتضيان
 من اثني عشر اسما الى الواحد الى العشرة والمائة والالف والباقي
 يتكرب مثل واحد عشر وعطفت مثل اصد وعشرون او ثمانية و
 جمع مثل ثمان ولاثون او شبه جمع مثل عشرين وثلثين الى
 تعيين بالاضافة الى المحل مثل راكبتك المسك والركاب
 او غير الاضافة كما لو وصف مثل راكبه طيبة او لا هنا في وصف
 المحل مثل راكبه احلاوة ذلك كثير من الصفات كالحركة
 وانواع الحركات فهو واجب في التقديم اي لا يجوز له
 لكونه مقتضى فانه ممكن في اي وقت اي يجوز زواله نظرا الى
 الذات اذ لا يقتضي الوجود ففقد والالكان الواحد بالحققة
 لانه ممكن ليس على ما ينبغي بل اللازم كون الواحد بالحققة
 واجبا لذات ممكن لذات افر وكحقيقا جوابا لانه ان اراد
 بالواحد بالحققة المهيبة النوعية الواحدة فاللازم ممكن اذ لا
 في المفهوم لا يقتضي ذلك وان اراد الواحد بالمفهوم فبطلان
 التام اذ لا امتناع فيكون بعض افراد المفهوم لواحد محالها
 للبعض في اللوازم وان كان المفهوم ذاتيا لها كان نوعا محيوا
 فكيف اذا كان عارضا مع انها اي العالم في القديم و
 العالم في الماضي ومنتزعا في مفهوم العلم وكذا المستكتم في
 القديم والمستكتم في الماضي مشتركان في الكلام النفسي فان
 قيل لم يلزم اي المضمين الاشتراك المعنوي المتواطى اي
 كون لفظ الموجود متواطيا حيث علل لزوم المتواطى بكونه
 حقيقة في القديم واما في الماضي فان معناه انه على تقدير عدم

الاشتراك اللفظي لما كان حقيقه فيها كان متواطيا ففقد معنى تميز
 والتواطؤ مضمون مفعول الزم وفيضخف معنى التواطؤ من
 الاشتراك بل من نفي الاشتراك اعترض اي على التشكيك
 بان ذلك الامر لما يبدى به المتفاوت ان كان ما خوذ في
 مفهوم المشكك فلا اشتراك فيه لما فراد انه يوجد في الاشياء
 دون الاضعف وان لم يكن ما خوذ فيه فلا تفاوت بين الاضداد
 في ذلك المفهوم مثلا ان كان مفهوم البياض هو اللون المشرق
 المبصر مع خصوصية التي في الثلج فلا اشتراك فيه للعلاج فكل
 مجرد اللون المشرق المبصر فكل فيه على السواء وهو بانه
 ما خوذ في مهيبة الفرد الذي يصدق عليه المشكك كبياض الثلج لا
 في نفس مفهوم المشكك كطلق البياض والافراد متقا وتساوي
 الماهيات فذلك المفهوم والمفهوم مشترك بين الكل ولا
 لانه توسع في تسمية الشيء الذي هو المشترك المعنوي باجتهاد
 الذي هو المتواطى فذكر المتواطى واداء المشترك المعنى وقيل بظن
 دفع من جانب مانع الاشتراك لما يتكلم بالمشتبهين من
 المشتركة من قبيل القراء وعس طال يعرف به مما لا
 ربما يقع البيان بالمجمع او بتمثيل الالهام ثم التفسير على زيادة
 كما يقره علماء المعاد الترادف وما يظن من
 من الترادف فهو من اختلاف الذات والصفة بان يكون احد
 اللفظين موضوعا لنفس الذات والاخر لصفة الذات كالانسان
 والناطق واختلاف الصفات كالمشي والحاسب والصفة صفة
 الصفة كالمشكك والقصيص او الذات وصفه الصفة كالانسان
 القصيص او الحجة والصفة وصفه الصفة وامثال ذلك

لردي

للردي هو حرف الاخير من القافية والقافية آخر كلمة البيت
 وقيل من آخر حرف في السبب الى اول ساكن قبله مع الحركة التي
 قبل الساكن وقيل مع حرف الذي قبل الساكن وبالحمل قد يكون
 الردي هو الدال فيجاء اسد دون السج لكن لا ضرورة في الصغير
 الردي بالقافية على ما كثير من النسخ ولا حاجة الى عطف عليه باو
 على ما فرغ منها الا ان الشئ لجعل اللام في الروي متعلقا يصلح
 المقدر ومعلوم ان صلوح اللفظ المرادف انما هو للقاء فيه دون
 الروي فسر بهما ولم يشعر كلامه بكنية السج بالبرادف والاول
 ان يفسر الروي بالحرف الاخير من القافية والفاصلة على ما وقع في
 عبارة علماء البديع فلا خفاء في ان السج والفاصلة قد تيسر ما
 المراد من دون الاخر وكما تقابل الما الى ان يقول كالمطابقة
 على ما هو المذكور في المتن والمتعارف عند علماء البديع كانه
 لا حظ للمعنى الدعوى والا فالمقابل عند هم هو اجمع بين شيئين
 متواضعين او اكثر ومن ضد بهما كقوله تعالى واما من اعطى الوحي
 الاية وكذا اطلاقه المشاككة على اجمع بين المعنيين المتواضعين
 كما احش معنى البغل والحيار بمعنى الغشا اما هو ما جبا باللفظة
 والا فامث كلك عند هم ذكر الاشياء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته
 كقوله نعم وجزاء سيده سيده تعلم ما في معنى ولا اعلم ما في نفسك
 وحتى اعترض الشئ العلامة بانه لا مدخل للترادف في تفسير المطابقة
 اللهم الا على من شرط فيه الاتفاق بين اللفظين والوزن
 او حرف الاخر يتكلف الشارح المحقق يتكلف فيه وانما يشتر
 بان التبيين في رجمه وجه المطابقة فحسب خبر من جازكم
 يحيل من اشتراك لفظ الرجة بين الواسعة والفضا ولفظ

ولفظ أحسن بين البغل والحمير ولفظ أحسن بين الجمل والظن
وان لم يوجد الواسط ولفظ الغنم فلا مدخل للترادف في ذلك
وغاية ما يمكن ان لما كان مثل لفظ العاسط ولفظ الغنم موضوعا
فبوضع لفظ الرجب ولفظ الجمل ترتيب الترتيب والمطابق المذكور
وقد اختلفت في وجوب صحة الاختلاف في ان المدعى
لو كان نفس الصيغة في الجمل لم يتصور فيه خلاف ولم يستقم قولهم
لوصح لصح هذا أكبر فلهذا جعل محل اطلاق وجوب الصحة ولزوما
وتحقيق ذلك ان الصحة التي هي الامكان اذا جعل محل الجمل
ببصير القضية ضرورية كما يقع كحكاية كان بياض الزنجي ولما كان
وجوب الصحة اذا اخذت قوة القضية ففرق الصحة اذا اخذت جهة
القضية صح جعل الامتناع نقيضا لوجوب الصحة ولذا قالوا لا تمتنع
وما حصل انه اخذ الصحة من المدعى في الجمل وفرق الاستدلال صحة
الحمل لعدم تفاوت المعنى ولا جزم في التركيب ^{المعنى} ولا جزم في التركيب ^{المعنى}
المحقق على ما هو الظاهر من العبارة ومهورات رعين على ان
المراد تركيب ذلك المعنى الذي عبر عنه بامثلة المتزاوئين أي معنى
من محكوم عليه اوبه او نحو ذلك لما صح به في المنتهى من انه لا
خلاف في صحة اطلاق كل من المتزاوئين مكان الا في افرادها
وانما اطلاق في التركيب فيهم من جوده مستلزامان معنى اللفظ
لما صح ان يقرن بمعنى آخر مدلول عليه بلفظ وجوب صحة ذلك ^{المعنى}
عند كونه مدلول اللفظ الثاني لان صحة التركيب عوارض المعنى
احقيقه والحياز الغرض تعريف حقيقة المعنى
ان الغرض من صدر المسئلة تعريفها ولا فائدة في شملت المسئلة
مباحث واحكام وفيما تراه الى ان المسئلة وان كانت

عن افادة

عن افادة المقصديقات الا انها قد يشتمل على افادة المقصود
احقيقه في اللغة ذات الشيء لا خلاف في ان هذا
ليس وضعه الاول لانه حقيقة تعيل بمعنى فاعل ومفعول على قرر
ايه العربية فاما اطلاق على ذات الشيء لكونها ثابته لا رتبة
او معنى اي الا مدى فالحكام وهو السبب لما ان اللفظ بالنسبة
الى معناه الموضوع لم يزل ذات الشيء وحقيقه بالنسبة الى الغير
نميزه العارض اي بحسب وضعه اول ان الاستعمال يكون
باعتباره وبالنظر اليه ولا جله تا استعمال اللغة الصلوة فلا ركان
المخصوصة مما لا اشتغالها على الدعا ليس اعتبار وضعه اول
بل باعتبار مناسبتها للمعنى الموضوع له عند من يكتفي في المحار
بالعلمة المعجزة نوعها باعتبار وضع لها ثابان لما يشتمل على
الدعا مع ملاحظة وضعها بقى في الدعا واعتبار مناسبتها
بينها عند من يشترط في افراد المجازات السماع من اهل الوضع
واخر زبقوله ملحوظا فيه وضع سابق مما اذا نقل في اللغة الى
معنى آخر مثلا فانه حقيقة لعدم ملاحظة الوضع السابق واستعماله
ليس الا بحسب وضعه هو اول في الجمل وان لم يكن اول على الاطلاق
وهذا الاعتبار يدخل في التعريف لاساء الحقيقة في المشترك
الذي علم ما هو وضعه لانه اول بالنسبة الى مجازة ولا ان يشتمل
بالحقيقة التي لا يكون لها وضع آخر اصلا بالاشتراك والامحار
الهم لا ان ياتي اول بالنسبة الى وضعه المجازة في طريق الوض
والنقد سر ولا يحفز فيه واعلم ان الا تدي فسر حقيقة اللفظ
المستعمل فيما وضع له والافراد اصطلاح المتخاطب وتركيب المصنف
اصطلاح التي تطلب بناء على شتمها ران قيد احقيقه مراد في تعريف

الامور التي تختلف باختلاف الازافات والاعتبار
 خصوصاً عند تعليق الحكم بالمتى فصار المعنى انه اللفظ المستعمل
 في الموضوع له من حيث انه الموضوع لفظاً به ان الجار ليس
 على نذهب اليه وان مثل اطلاق الوضع على الموضوع كانه
 في كلام المصنف قد ذكره الشافعي من انه لو اريد بالوضع الموضوع له
 لزم خلاف الظاهر ولا يصحح الى زياده قيد اصطلاح الخطاب
 كلام قليل جداً وي نتم لو قيل انه اذا اريد بالوضع الموضوع
 له وكان قيد الخطاب مذكوراً او مقدر لم يبق لفظاً او ما يرد
 اصلاً كان شديداً لان قولنا احقيقه من اللفظ المستعمل فيما
 وضع له في اصطلاح الخطاب جامع مانع لا اعتبار عليه اللهم
 الا ان يصيد في صحة التعريف من اشتراط النقل في احوال الجار
 ويجعلها موضوعاً في معناها بقى اشكال قوي وهو انه ان
 اريد الوضع الشخصي خرج كثير من احوال لان جميع المركبات
 وكثير من الافعال ومثل المشي والمجموع والمصنوع والمنصوب
 وبذلك كل ما يكون دلالة كسب اليه دون المادة فانما هي موضوع
 بالنوع دون الشخص وان اريد مطلق الوضع اعلم من الشخصي
 والنوع لم يخرج الجار عن التعريف لما انه موضوع بالنوع
 وجوابه يطلب من شرحنا للتعريف في فصل حكم العام
 واعلم ان تعريفه بهذا صريح بذلك لما ان الادي عرف كل
 من الافات عليه فحق احقيقه للعدو اللفظ المستعمل
 فيها وضع له ولا في اللفظ والشرعية هو اللفظ المستعمل فيما وضع
 له ولا في الشرع وبهذا التعريف ثم قال وان عمننا قلنا اللفظ
 المستعمل فيما وضع له ولا في الاصطلاح الذي بالخطاب لما

ترك المصنف هذا القيد كما مظهر ان يتوهم اختصاص تعريفه للغة
 الا ان الشافعي قد ذكره على وجه يرد هذا الوهم ويصحح الكل
 انما الجار في البحث الثاني في الجار مكان الالف المستعمل
 باللفظ في غير ما في بعض النسخ والمجاز في الاصطلاح اللفظ المستعمل
 في غير ما وضع اول على وجه يصح اي يحسب غير وضع اول بل محذور
 المناسبة كما هو اي الاكثر او بوضع ثان ملحوظ في الوضع في
 كما هو رأي البعض فيصيح على من يبين خلاف ما اذا قيل هو اللفظ
 المستعمل في غير ما وضع اول لعلاقة فانه لا يصح الا على ما يجب
 الاكثرين واصل ان قولنا على وجه يصح اعلم من قولنا لعلاقة فان
 قيل قد يكون احقيقه مستعمل بحسب وضع لا يكون اول لفظ ولا
 بالاضافة الى وضع الآخر كما لا اعلام المنقولة التي لا يقصور لها
 مجازات مثل جعفر قولنا يكفي في اولى الوضع ان يكون له
 بحسب الفرض والتقدير على ان مثل هذه الاعلام يجوز ان يستعمل
 في جزء الموضوع له او في لازم وقد صرح بالامد في الاحكام
 احقيقه والمجاز في كثير من الامتناع انضاف اسماء الاعلام بها
 كزيد وعمر وعلما اراد احقيقه والمجاز في اللغوين على ما يشعر به
 احتج به ولا فهو مشكل ولا فهو وضع جديد او غير مقيد لانه
 ان عني بآراء المعنى المجازي فوضع جديد ولا فلا فهم منه ليم
 التعاقب فلا دلالة وهي انضال ما اي العلاقة تعلق بالمعنى
 المجازي بالمعنى احقيق اعلم من ان يكون انضالا وانضاما
 بين الاثنين كما في المأواه او غيره كما في الواقي وكما ان
 يكون اي الصفة المشتركة طاهرة في المعنى الموضوع له النقل

الذين منه اليها فيقهر المعنى الآخر اعني غير الموضوع له باعتبار
 شئت ملك الصنف له وما لا يجي ان محو بشئها لا لا يوجب
 الفهم ككونها مشتركة بالابد من قرينه خصوصي مثلا اذا اطلقنا
 الاسد سفل منه الى الشجر لكن لا يفهم الانسان الشجر الا
 بقرينه مثل فرحان مثلا ونه اعلم لما كان انواع العلامات
 كثيرة يرتقي ما ذكره الى خمسة عشر في قدر الصنف خمسة
 حاولت المحقق بجمع خمسة بحيث يتناول جميع ما ذكره
 لان محاوره معنى المتعلق فيه للمعنى الموضوع يجوز ان يكون
 احدها في الآخر امنه او عرضا حاله او منظوف متعلقاته
 فيتمثل ستة اقسام اطلاق اجزاء على الكل وبالعكس على
 المجل وبالعكس المطوف على الطرف وبالعكس ويجوز ان يكون
 كونهما في محل واحد او في محلين متقاربين او في شئين متقاربين
 ولا يتصور كونهما في جزئين متساويين ثلثة اقسام كما اجمعت
 للعلم وكلام السلطان لكلام الوزير والراعي والدمارة ثم
 ادرج ما هو اعم من بل يستعمل اسم السبب وعكس العنيت على
 البنت والبنت على العنيت وتكثر تارة السبب الفاعل
 والمادي والصوري والفاشي وتسمى ايضا اطلاق اسم الحادثة
 على الآخر كقوله ثم وجرأ سبه سبه وكقولنا للبيان سبه
 ولو صعبنا الوجود اعلم من اللفظ ايضا ليدرج فيه المثلث
 اعني العنيت عن الشئ بل بلفظ غيره لوقوعه في صفة مثل اطلعوا
 الى حبه وضمها لم يبعد بل لا يبعد ان يجعل المحاوره والاقتل
 مثلا للكل كما ذهب اليه بعض الاصوليين من الماصح

العلاقات منحرة فالانصال صورة او معنى واعلم ان الصنف
 المشتركة منها اعم من المحسوس والمفعول كما في استعارة الورد
 للحد واستعارة الاسد للشجيرة ويزج فيها الشكل فلا يصح
 الاشتراك في الشكل قسما على حده وللهذا ذهب شارحين الى ان
 المصنف هو انواع العلاقات في اربعة اقسام خلاف الفرض عموم
 الانصال بين ذاتين واثني اي ان لم يحصل الذات فالمعنى
 المتعلق فيه والموضوع له امران اي ليس بين ذاتين انصال ولا
 ما حصل فردات فلا بد من اشتراكهما في شكل او صفة ظاهرة وهذا
 وجه ضبط على وفق ما اعتبره المصنف من اقسام العلاقات الا
 فالاشتراك في الشكل او الوصف قد يكون بينهما محاوره او
 اجتماع فردات ومن استغناء اي تتبع احوالهم
 تفصيل نظمهم وشرهم على انهم لا يتوقفون به بعد وادخل احاد
 المجازات من كمال البلاغة واجيب بان النظر للواقع لو
 سلم فلا اطلاع على الحكمة بغير بعض الشارحين ان الاول منع للملازمة
 والثنائي لطلان الثاني وبعضهم بالعكس بعضهم ان كل منع للملازمة
 والراجح عن تلك الحقائق ونقصات فذهب المحقق الى ان كل منع
 انتفاء الملازمة وتقريره ان الملازمة من اشتراط النقل في المجازات
 هو استغناء المتجوز في تجزئه اي بكلمة بالمجاز واستغناء اللفظ
 في غير ما وضع له من النظر والعلاقة استغناء الواضع في وضعه
 ولا المتجوز في اعراس آخره وقدا عر المستدل اجماع اهل العربية على
 الملازمة فيعجب المحب ولا اجماعهم على انتفاء المجوز فضلا عن ان يكون
 وانما للاجماع على انتفاء الواضع في وضعه بعد تسليم الاجماع على
 المتجوز في اجماعهم على انتفاءه فتجوز بل في اعراس آخره هو

بنوت الافقا رالتجو زفر اجملة انما يفر عدم الافقا اصلا لعدم
الافقا رالتجو زعلى ما هو اللزم فقولنا ليس تليها لانها
الثاني وافقا رالتجو زفر تجزئ على تحقيق الافقا رفرض المتجو ايضا
وعدم افقا ر على الوضع **السبب** المسبب في كون اليجوز
ابن الاب اطلاقا للسبب في كل منهما نوع آخر لهما وان
تحت المجاورة من قبيل التلازم في الوجود والشيء في التصيد نوع
آخر منهما من قبيل كونها فرجين متقاربتين وانما عدم عاذهب
اليه بعضهم من ان العلاقة في الابن للاب هو الكون عليه في الاب
للابن هو الاول اليه لان الكلام فيما اذا اخذ المضاف اليه بان في الابن
زيد ويراد ابنه ومعلوم انه لا يكون هناك ولا اول وعندها
المضاف اليه بان في زيد ابن اي من كان اباه وزياد اي صابر
الى الابوة بولده الذي سبيله فلا حقا فرصته وانما الكلام في ان
لفظ الابن هل يجر مجازا بنوت الاب وايضا على هذا المعنى لا اعتبار
الابوة والبنوة في جانب المعنى بل كان ينبغي ان يقول الجازان لمن
كان ابنا سوا جارا اباه ولم يصير وابا لمن جيرا سوا اباه كان ابنا او
لم يكن فليتأمل وانما يكون اخرا عا اثاره الى ان الوضع
عين اللفظ بازا المعنى المجازي يثبت كليهما معني انه لا يجوز لطلافة
على ما يكون بينه وبين المعنى الحقيقي نوع من العلاقات المتعددة علم
ذلك يستلزم اللغة واستعمالات العرب وان لم ير في النسخ
بفر كل من الاحاد كما في رفع الفاعل ونصب المفعول بل يبار ما يتركب
الهيئة كالمبنى للمفعول الامر والمشي والمجموع والمصنوع والفسوق وغير
ذلك مما لم يصرح بالوضع باحد بل علم بالاستقراء مقصودا منها
للدلالة على ما يتبادر الى اذهن النبايات للدلالة على حقيقة

بنفسها

بنفسها اي من غير اشتراط قرينة خارجة عن اللفظ فصار كما لا يخفى
الشخصية ودخلت في مطلق الوضع فكانت من قسم الحقيقة بمعنى
المجازات لانه لا تبعه في القرائن المانعة الاصلية فخرصت من قسم
الحقيقة وعن ان يثبت ولها الوضع المطلق لكونها اسماء للمقسم الاول
من التعيين بان يصرح اللغة باسمه بان يقول هذا مجازا او كذا
يقول هذا متعلق وغير وضع اول او مجازة مثل ان يقول هذا مشروط
بقرينة او يصح فيه او نحو ذلك من احوال العدا فالتى يتقبل
الذم من منها الى كونها مجازا من غير طلب وكسب منها حقيقة
النفى في نفس الامر يعني ان صحة نفى معنى الحقيقي للفظ غير العقل في نفس
الامر عن المعنى المستعمل فيه علاقة كون اللفظ مجازا وعدم صحته
كونه حقيقة وقيد بنفس الامر لانه ربما يصح لنفى احد واللفظ حقيقة كما
فقولنا زيد ليس بابن ان ويشكل هذا المجازا واذا كانت على ان ياريد
بابن ان ويراد نفى خواص الانسان عدم صحة نفى محقق والحقيقة
وهي العلم بانه ليس شيئا من المعاني الحقيقية انما
يتحقق اذا علم ان اللفظ مما يستعمل فيه مجازا او العلم بانه مجاز
ان يكون هذا المعنى من المعاني والحقيقة فلا يحصل العلم بانه ليس
شيئا منها وفي بحث لان غاية الاستدراك دون التوقف للقطع
بانه يصح العلم بان الابن ليس شيئا من المعاني الحقيقية لانه
وان لم يعلم شيئا منه فضلا عن ان يكون مجازا ورواى
ورود هذا الا عراض على حقيقة لكون الدور بمرئيه فان عدم
صحة النفى في نفس الامر ما يعلم اذا علم ان اللفظ فيه حقيقة وانه
بعض ما يثبت حقيقة بخلاف المجاز فان العلم بالنفى يتوقف على
العلم بكونه ليس شيئا من معانيه وهو العلم بكونه مجازا يصح

وقد يجاب عن هذا الاعتراض بوجهين احدهما ان المراد سلب
 كمالا هو معنى حقيقة وان سلب بعض المعاني الحقيقة غير حقيقة بل هو
 كاف حقيقة اللفظ لانا اذا وجدنا اللفظ مستعملا في شيئين ليس المراد
 معنى حقيقة لفظا بل كلفظا علمنا ان ذلك اللفظ مجاز فيه اذ لو كان حقيقة
 لكان لذلك اللفظ معنى آخر هو مفردة فيلزم الاشتراك وهو هذا
 الاصل ولا يلزم الدوران العلم بأنه ليس بعض المعاني حقيقة بل هو
 على العلم بكون اللفظ مجازا فيه لجواز ان يكون بعضا او كلها سلب
 كل المعاني فانه لا يمكن بدون العلم بان اللفظ ليس موضوعا له اصلا
 وثناهما انما ذكرت من لزوم الدوران وعرضتهما انما يصح فيما
 اذا اطلق لفظا على معنى ولم يعلم انه حقيقة فيلزم انما اذا علم اللفظ
 المستعمل معنى حقيقة ومعنى مجازي ولم يعلم ايها المراد في هذا المقام
 كذا القرينة فصح ان المعنى الحقيقي عن المورد اى الحمل الذي ورد فيه
 الكلام يدل على ان المراد بالمعنى المجازي فيعلم بذلك ان اللفظ مجاز
 وليس المراد بالمورد هو المعنى المجازي ليرد الاعتراض بان اذا لم
 تعرف المراد كيف يمكن سلب المعنى الحقيقي عنه او انما شبه مثلا
 اذا قيل طلعت البدر علينا من شمس الوداع وقد صرح في هذا المقام
 ان اللفظ الطالع ليس هو القرينة علم ان المراد انسانا كان في قوله تعالى
 ولا يخفى ان هذا التفسير اشبه من المعاني بان لا تشدد
 اى فعلا ما حقيقة ان لا يتبادر غير المعنى المستعمل فيه لولا التمسك باللفظ
 على ان المراد غيره مع ان هذه العلامة مظهرية كذا فينا والعلامة
 المجازية وعلامة حقيقة الاعتراض بقوله تعالى ذكره الا يري
 في الانعام وتغير ان جوت ان هذه العلامة تنقص المشترك فانه حقيقة
 في لولا انهم معتمدا على شي من ما عند الاطلاق طالع الله

بانه ان كان لجميع الدولات عدم العموم فلا اشكال وان كان لواحد على
 سبيل البدل فهو حقيقة فيلزم المعنى فالمعنى الحقيقي اعني الاصل الذي
 متبادر وغير متبادر اعني المعنى ليس بمعنى حقيقة فلا اشكال واعتراض عليه
 المصنف بانه يحتمل متواطيا اى مشتركا معنويا لان له مقنونا واحدا هو
 احد المعنيين فلا يكون مشتركا لفظيا ولما كان اصل الاعتراض بان
 ايا على علامة المجازية هو ايا على علامة حقيقة فلان العلم لا يحتمل كاسما
 عدل ان المتحقق عن هذا التقرير ان المراد الاعتراض بالمشتركة المستعمل
 في معناه المجازي كالعين فيما يشتمل الشمس فانه حقيقة اعني
 عدم تبادر الغير ولا حقيقة في حق تبادرهما بامتناع عدم تبادر الغير عند
 الاطلاق بل يتبادر للاصل الذي هو المصنف بانه لو تبادر ذلك عند
 الاطلاق لصدق علاقة المجازية المشتركة للمستعمل واحد حقيقة
 لانه يتبادر غيره الذي هو هذا الذي اعني احد المعنيين العلم المعين في حق
 يلزم ان يكون مجازا في الحقيقة في غير المعنى ويصير متواطيا اى مشتركا
 معنويا لا لفظيا فاجاب عن هذا النقص بان المراد تبادر الغير
 على انه مراد واللفظ مستعمل الاعلى معنى مجردا عن البال وجوز يلزم
 كون المشترك مجازا في المعنى وانما يلزم لو كان المتبادر للاصل الذي
 على انه مراد واللفظ موضوع له مستعمل في ليس كذلك بل المعلوم
 عند الاطلاق ان المراد احدهما بعينه واللفظ مستعمل فيه وان لم
 يعلم باليقين لان اللفظ صالح لهذا اما لا نفرد ولا كذا لا نفرد
 فالعلم بان المراد بالمشتركة احد المعنيين بعينه كاف في كونه متبادرا
 على لفظ العلم المفعول اى المعنى المعين الذي تبادر غيره الذي
 هو احد المعنيين لانه المعين عند الاطلاق غير المجازي لان غير
 المعين لم يتبادر عنه على وجهه مراد ابل على وجهه ظهور فقد واذا قد

صدق على المعين انه لا يبادر به على وجه الارادة كان حقيقيا لا محالة
لا يتقحم بغيره نفس المحابب الا غراض لان احد المعينين الى المعينين
لا يتبادر على الوجه الذي يصلح ان يكون علامة لكون المشترك في
لازم احد المعينين مثلا محاببا لانا نقول لولا الفرية لبادر غيره الذي
هو احد المعينين بعينه على انه مراد وان لم تعلم باليقين ففي التحقيق
ارشاد الى اصلح محابب بقوله كون المتبادر هو على لفظ اسم
مفعول من بادرنه سابقته فهو متبادر في سبق ومهنا
عدم اطراوه ظاهرة العبارة ان عدم الاطراوه ان يستعمل اللفظ
المجازي في محل لوجود علاقة ثم لا يجوز استعماله في محل آخر وهو
العلاقة كما انهم يطلقون على الانسان لظواهره يطلق على غيره
الانسان فلهذا لا وصل قوله نقول لولا الفرية ولا نقول لاسال
السباط الا ان يريد وان المجاز في اللفظ لا يقتضي استعماله في غيره
بناء على انه سؤال لا يهلل مع انه لا يصلح ان يقع على ما كان نقول
اسئل السباط اذا ائتمر بسؤال منه وهذا ليس عبارة الشرح
او يريد بعدم الاطراوه اخرى في معنى مع وجود تلك العلاقة كالقضية في عمل
لاهلها للمجلية لا يستعمل للسباط لاهله مع وجود المجلية والزاوية يستعمل
في المزاوة للمي وروه ولا يستعمل للشبكة للصيد مع المجاورة
ولا عكس قد توهم بعضهم ان رعين ان هنا اعتراض عند هذه العلامة بانها
غير متعكسة وليس بشي لان من شرط العلامة الاطراوه وانما لا انعكاس
فقد يكون كافر الاولين وقد لا يكون كمنه وبعضهم ان المعنى المجاز
عكس حقيقة في خلافها فترده العلامة حتى يكون الاطراوه دليل حقيقة ثم
قال والاطراوه المراد ان لا عكس كلي لقول كل غير مطروحي راى ليس
كل مجاز غير مطروحي راى المحقق انه لا حاجة الى هذه التعليلات

بل معناه انه لا عكس لهذه العلامة وانها ليست بحيث اذا انتفى
انتفى المجاز ولو لم تبح حقيقة اذن المجاز لا يوجد فيه عدم الاطراوه
الا اعتراض بقرينة ان عدم الاطراوه لا يصلح علامة
المجاز لتحقيقه فبعض التحقيق كما النسخي للاثبات ان احواد والفاضل
للاثبات ان العالم والفاو روره للرجاحة التي يستقر فيها المايات
فان احسب بان علامة المجاز هي عدم الاطراوه من غير مانع وهذا
مميز لتحقيق فريده الاشارة لوجود المانع قلنا فيلزم الدور وبما على
في بعض الشروح ان العلم بعدم اطراوه ليس مانع لا يعلم الا ان يعلم
بانه مجاز فلو علم مجازيته بذلك كان دورا وعلى ما ذكره العلامة
عدم الاطراوه لا يكون المانع من الاطراوه لان موجب الاطراوه وهو
العلاقة متحقق والمانع ليس هو اقل وهو ظاهر ولا الشرح واللفظ
لان التقدرك كذلك فيجب ان يكون هو العلم بكونه مجازا وبعبارة اخرى
موجب عدم الاطراوه ليس هو الشرح ولا اللغة ولا العقل بل العلم
بكونه مجازا فيدور ولا يمكن فريده البيانات وبل على توقف
العلم بعدم الاطراوه على العلم بكونه مجازا وبعبارة اخرى المحقق ان
عدم الاطراوه لا يثبت ان يكون لوجود المانع من الاطراوه لعدم مقتضى
الاطراوه فاذا فرض عدم المانع يعني ان يكون لعدم مقتضى
صحة الارادة في الاطراوه هو الوضع لا غير لما ان مقتضى الواقع
اما الوضع والعلاقة ولما حكم بعدم الاطراوه المجاز من غير مانع لزم
اخراج العلاقة من انقضاء الصحة لان من ضرورة مقتضى الشيء
ترتبة عليه عند عدم المانع واذا تقرر ان مقتضى هو الوضع لا غير
لزم ان يعلم ان اللفظ موضوع للمعنى مع اعتباره في لا يوجد محل
آخر يعلم انه لا يصلح ارادة ذلك الا في عدم الاطراوه فعدم الاطراوه

انما يعلم بعدم الوضع للمعنى المستعمل فيه فلو علم عدم الوضع لم يعلم
 الاطراد كان دور ولا يلزم ذلك عند ترك التقييد بعدم المانع لجواز
 ان يعلم عدم الاطراد بالعلم بالمانع وبمعنى هذا المحقق على ما نقل
 في العلوم الحكمية من ان هذا السبب انما يعلم بسببه ولا يجوز ان
 يعلم عدم الاطراد ولا يعلم بسببه فلهذا قال قد يجب بان النسبة
 يعني ان المراد بعدم كون الاطراد علا له المجاز انما اذا استعمل اللفظ في
 شي بناء على معنى وترد وتناهي انه حقيقة او مجاز ثم وهذا لا يستعمل
 في شئ افرع وجود ذلك المعنى علمنا انه فرد في مجاز وان لم يكن موضوع
 لذلك المعنى ولا يصح استعماله في فرد الاخر ولا يلزم الدوران
 عدم الاطراد قد يعلم بالنقل والاستقراء وكذا ذلك ولا يرد
 النقض بالصورة المذكورة لاننا وجدنا مطلقا في السخى والفاضل
 على انه تعالى علمنا ان السخى ليس مجازا ومطلقا والفاضل ليس علم
 مقبل مع خصوصية قيد لا يوجد في السخى تعالى كجواز المجاز والفاضل
 ولكون الفاضل لمن زاد علمه على فرد من بني نوعه وكذا الفاروق
 ليست بمقارنات مطمع خصوصية كونها من الزجاج
 ووجه دلالة اشارة الى وضع اعمق اخص الشرح العلام بان الاختلاف
 في الجمع لا يدل على التجوز لجواز ان يكون الاختلاف في المعنى كالعبدان
 لعود واختلاف الاعواد لعود اللام وذلك ان اختلاف الجمع
 يدل على ان اللفظ ليس متواطيا في المعنيين وهو ظاهر وقد علم
 كونه حقيقة في احد المعنيين اتفاقا فلو لم يكن في الآخر مجازا
 لزم الاشتراك وهو خلاف الاصل فان قيل فلا اثر للاختلاف
 اجمع لكل لفظ علم كونه حقيقة في معنى فاذا استعمل في معنى آخر حمل
 على المجاز فمما لا يشترك قلنا هذا يصحح دليل على المجازية والاعلام

فما هي

فهي اجمع على خلافه فتدبر في ان لا يعرف انه ليس بمبتدأ ولا خبر فيه
 ومبتدأ اي لا يصح في جميع الامور بمعنى الفعل لفظ او امر الذي هو جمع الامر
 القول الذي لفظ الامر حقيقة فيه بالاتفاق نحو نار الحرب
 انظر ان مثله من قبيل الاستعارة التخيلية كاطفء المنيعة
 السهم والمحققون على انه مستعمل في معناه الموضوع واما التجوز
 والاستقراء في اثباته بما ليس اضافة لصاحب المفتاح حيث جعله
 مجازا مستقلا في الصورة الوهمية الشبيهة بمعناه الاصل
 ومما ان يكون اطلاقه لاسميه في اشارة الى ان المثل كالمثل
 فيقول المجاز وان المعنى المجازي ايضا يسمى اللفظ نظرا الى الوضع
 النوعي وتحقيق العلاقة في مجاز المثل كانه يشكك اذا يظهر من بطبع
 واحاطة علاقة لصحاح استعماله فيها في قوله افرع شيئا بجذبه
 قلت اطلبوا الى حبه وتقصوا امتناع ان يترك انما انما الشيعر
 بانه ليس منبأه على التشبيه وكانهم جعلوا المصاحبة في الذكر علاقة
 والمستعمل في موضع الفضل المعاني المركبة اشارة
 الى ما ذهبوا اليه من ان وضع الالفاظ افاذه المعاني المركبة لا افا
 مسمياتها للزوم الدوران كان الدور مدعوقان فهم المعنى من
 اللفظ يتوقف على العلم بالوضع وهو انما يتوقف على فهمه في العمل
 ثم يلزم اي بعد وضع الملازمة بناء على ان العراء عن الفايده
 لا يتأثر العيب في الوضع لجواز ان يكون لغرض من الاغراض
 ولا يترتب عليه ذلك الفرض المعنى يتحقق في حيث
 وهذا الزام عيني ان اجواب الاول جلي معنى ان هذا
 لا يتم حجة عليها لانه مشترك الالزام في امرهم فهو جازا بناء على
 كحقيق وهو منع كون المثال هذه الصور من قبيل المجاز بالاعتماد

وهذا حق في مثل ثابت له البليل لان الله مجاز عن السواد البليل
 والشيب عن حدوث البياض فيه بخلاف قامت الحرب على سابق
 فانه تمثيل لالحرب بحال من يتقدم على سبيله لا يقعد ولا يجازي
 شي من مفرداته وكذا قولهم للمتردد في امر اراك تقدم رجلا و
 نوء اخرى وبالمجمل المركبات موضوعه باراء معاينها الترتيب فيها
 نوعيا بحيث يدل عليها بالافرنية فان استعملت فيها محققا في
 الانجازات وهذا غير الاستناد الحار الذي يقول به علماء الفقه
 ومن يتقدم من المحققين فانه ليس في شيء من استعمال اللفظ
 في غير ما وضع له بل معناه ان حق الفعل حكم العقل ان يستدل به
 له فاستنداه الى غير ما هو له من الملائمات في زعمي استناده
 الاستناد بحيث الوضع واللفظ لا ياتي في ذلك وانما ياتي في اتخاذ
 جهة كسب العقل وليس كذلك فان اسناد الفعل الى ما يتوقف
 به مملاله في المنسب للفاعل ومتعلق له في المنسب للمفعول باليقينية
 العقل ويرتضي الى غير ذلك ما ياباه لا يتاويل فذا قال
 ان المحقق والذي يرى الوهم بالكلية ان يجعل العقل مجازا
 وصفيما عما يصح عند العقل اسناده الى الفاعل المذكور بتوضيح
 هو به وهو سبب العاد فيكون استند مجازا عن سبب الاستناد
 وصام من سبب الصوم الى غير ذلك وهذا من اجل ان اسناد
 مصدر مثل مبدعه وباجل كلام المصنف في هذا المقام يدل على قهره
 في علم البيان وهو ذو الرحمة اى رقة القلب وهذا حق
 انما يصح فيكون مجازا لم يستعمل فمين يصح عليه رقة القلب لكون
 حقيقة القلب وطاهر الكلام الشرح ان الرحمن حقيقة فردى الزمة
 قد يابا كان او مادنا وقد استعمل في القديم بحضرة مجاز مع عدم

الاستعمال

الاستعمال بناء على ان الصنف للمذكر فوهم وقولهم من الجاهل
 لا يقال استعمال في الجملة قد وجد وان خالف الشرع والعرف لانا
 نقول هو كما اذا طلق كما في لفظ الله على مخلوق فلا يكون استعمالا
 صحيحا عن كذا اذا ما قلت علمت ان الله الاستعمال حقيقة لانهم لم
 يريدوا فافترقت القلب وكذا نحو عسى اني لانتهم ان هذه
 مجازات بل لم يوضع الاستعمال التي تستعمل فيها ولو سلم فلا يعدم
 الاستعمال غايته عدم الوجدان وهو لا يدل على عدم الحرب لانا نقول
 الكلام مع من اعترف بكونها افعالا مع الاطابق على ان كل فعل موضوع
 لحدث وزمان معين من الازمنة الثلاثة ولا شيء لعدم الاستعمال لانا
 عدم الوجدان بعد الاستقراء على ان عدم مجاز الاستعمال هذه الافعال
 في المعاد الزمانية معلوم من اللغة لان الشرح ان الله على تقدير
 اجواز لنية فالمراد عدم الاستعمال واعلم لاحقا في ان لم يزل
 اسناد الفعل الى شيء هو قايده وبسببه لا يثبت يقين به وهذا
 يصح طاهر فيما اسند الى غير ما هو له من المصدر والزمان والمكان وغيره
 نحو مبدعه وابنت الربيع وجرى الهز وتوحد ذلك فلا بد من صفة عن
 طاهر تباويل اما في المعنى او في اللفظ واللفظ اسنادا ومنه اليه
 او الهيئته التي بته الدلالة على الاستناد الاول ان لا مجازية كسب الوضع
 بل كسب العقل حيث اسند الفعل الى غير ما يقتضيه الفعل اسناده
 اليه وهو قول الشيخ عبد القاهر والامام الرازي وجميع العلماء
 الثاني في ان المسند مجاز عن المعنى الذي يصح اسناده الى المسند
 اليه المذكور وهو قول المصنف الثالث ان المسند اليه متعارف
 ما يصح الاستناد اليه ضعيفة واستناد الانبات اليه تزييه اليه
 وهو قول السكاكي الرابع لانه لا مجاز في شيء من المعنويات بل

التبليس الفاعل على تلبس غير الفاعل ما يستعمل فيه اللفظ الموضوع
الافادة تلبس الفاعل فيكون استغارة تشبيهية كما في اركان تقدم
ربما وما غيرها في هذا ليس قولنا لعباد الفاعل هو ولا غيره من العباد البان
لكنه ليس بعينه واما ما ذكره الشافعي المحقق في تقرير الوجود فيقال به
الاول ان قوله ليس هو معناه ان المراد به التصور المتقابل للتصديق على
ما هو الظاهر فهو ليس بدول يحمل خبره فدايد ان يكون مجازا لغويا
وان اراد ان يطلق ليعلم الحكم الذي هو دلوله لكن لا يكون مرجع
الافادة ومناط الصدق والكذب بل ليتقل منه الى حكمه فوضيقت
به فيكون هذا كناية ولم يقل بالامام الرازي ولا غيره ولم يطابق
القول على كنيته ان جعل المسند موضوعا للشيء الحقيقي مجازا
عن سبب العادة مع انه لا يصح فيما اسند الى المصدر مثل هذه
مخالفة لما اتفق عليه علماء البيان من ان الفعل لا يدل الا على
احداث والزمان من غير دلالة بحسب الوضع على ان فاعله يلزم ان
يكون قادرا او غير قادر سببا حقيقيا او غير حقيقي وقد افهم الشيخ
عباد الفاعل على ذلك اذ كثره بقوله الامام الرازي والسكاكي على ان
السبب الحقيقي لو جرى على هذه لزم ان يكون في الافعال المسند الى
غيره مخالفا لما عتبر المسند والاستناد على ما اقرى بعض على الشيخ
عباد الفاعل هو من انه ذهب الى ان الاستناد في خلقت الشمس ورضيت
مما روي الثالث ان التناويل في المربع ان كان يجعله مجازا لغويا
المختار على فهم بعض القاصرين من كلام السكاكي فليس يستقيم للقطع
بان المراد بالنية في قولهم اظفار الميتة حقيقة الموت لا الوجود فيخرج
السكاكي بان المراد بها النية بادعاء السبعة لها وان اراد ان يستند
بالفقد والخنا وروى تصور بصورته فاستند اليه ما يستند الى القادر

عنا ما يشتر

عنا ما يشتر كلام السكاكي لم يكن هذا معنيا عن القول بكون الاستناد
مجازيا لان حق الانباء يشتر ان يستند الى القادر دون الزمان
المشبه بالقادر المتصور بصورته وكذا ان جعل الاستغارة كناية
هو اسم المشبه به المذكور بطريق الكناية وادراك العوارض دون
الصريح حتى تكون قولنا اظفار الميتة بمنزلة اظفار السبع مجازا لغويا
لان الاستناد لا يكون الى السبع فيفتقر الى التناويل الرابع ان قوله
وهو قول صاحب المفتاح انه من الاستغارة التخييلية ينبغي ان يكون
من سهو القلم والصواب الاستغارة بالكناية وعلما عن المعنى الذي
يعني ان ذلك التخييل لا يتحقق غلط على غلط لانها اسم لنوع
مخصوص من الاستغارة لا يفهم منه عند الاطلاق سواء ومع ذلك
فليس قول صاحب المفتاح انه استغارة تخيلية بل استغارة بالكناية
ولو كانت هذه الاستغارة بالكناية مع التخييل كما في اظفار الميتة
لكان اهلون لكن صاحب المفتاح قد صرح بانه لا تخيلية ههنا ان
الانبات لا محقق لا تخيل واما تشبيه قولنا صبحنا الحريرة برمق
فمنه على ان السكاكي لما رد الاستغارة الطبيعية الى الاصطلاح
فجعل صبحنا استغارة ولزمه جعل المرفعات استغارة بالكناية
من المشروبات واقنع صبحنا عليه قرينة كما صرح به في قولهم
تقرتهم هديت فان قيل كيف يتصور التناويل في الاستغارة فيما
اذا كان احدهما او كلاهما مجازا مثل ارض شباب الزمان
ومعلوم انه ليس بالاحياء مجازا من لفظ انبت ليجعل مجازا في
الشباب العادي ولا الشباب مجازا عن لفظ الربيع ليجعل استغارة
عن القادر الخنا رقتا وجهه ان يجعل المجاز مجازا عن الشباب
العادي في الانبات والشباب استغارة بالكناية عن القادر

المختار بتأويل جلد مراد فاللفظ الربيع هذا من نظري الكلام الشيخ
 عبد القاهر والامام الرازي لم انه لم يحالف الشيخ اصلا ولم يرد
 على تفتيح كلامه وانما اتفقا على انه ليس بهن ممي زوضعي اصلا لاني
 المفرد ولا في المركب بل عقلي بان استد العقل الى غير ما يقتضي العقل
 استاده اليه تشبها له بالفاعل الحقيقي لما كان ذكر التشبيه موصفا
 ان يكون هناك ممي زوضعي عداقة المشابهة ما دل الشيخ ازاله
 الوهم فيق هذا السببه ليس هو التشبيه الذي يفيد بالكله وكان و
 كونهما هي عبارة من جهة راعوه في اعطاء الربيع حكم الفاعل المختار
 سماه قواشبه ما ليس برفع بها الاسم وضبط خبر والعجب على
 العجب من الشتم مع احاطة بعني البيان واطلاعه على قول الحكماء كيف
 خبط في هذا المقام واخطا في تقرير احوال الالهة العظام
 مفسد الاشتراك وقوايد المجازات راحة الى ان المراد ان المجاز
 في نفسه قد يشتمل على هذه القوايد ومع ذلك المفسر قد ورد
 احمل عليه اولى وليس المراد ان اللفظ المتردد فيه يشتمل على ذلك
 من صدره ونقيض ظاهر كلام المصنف انه يريد اللفظ قد
 يكون مشتركا بين الضدين كالجوان للابيض والاسود والقر والظلم
 واحيض والاصفر كالملا باقة والتهمة به مثالا فاد اطلق واريد
 احد هي وفهم الآخر تخيل قريته ففهم ما هو فرغته البعد من المراد
 كما اذا فهم من قوله قالي قرء احيض والمراد لا طهاره ومن قوله قوالا
 واذا حللتهم فاصطادوا الوجوب واللا باقة اي حوازل العقل
 الى ما ذكر في التفتيح من ان معنى قولهم الامر لا باقة اي حوازل العقل
 في التفتيح مع ان لا بد لولا حوازل العقل واما حوازل الترتيب حكم الامس
 بخلاف المجاز فانه على تقدير فهم غير المراد لا يؤدي الى مستبعد

بل مناسب

بل مناسب لما بين المجتنبين من اعدائه حتى ان اطلاق اسم العند
 على الضد لا يكون الا شرا على الضد فمزاله التباسا كما اوهمكم و
 تليخ ولما لم يحقق وضع اللفظ للنقيضين بالتحقيق حتى ان الشيخ
 انما فرضوه في لفظ النقيض اذ جعل لكل من الايجاب والسلب اللقدر
 المشترك قرارا ثم المحقق تاديه المشترك الى تحقيق المراد بوجه
 بقصر الى وضعه للنقيضين وهو انه قد يقال لا يطلق في القرء ويراد
 احيض وهو نقيض المراد اعني الختم او وجوبه وهو ضد المراد ونسائه
 على ما تقر في العربية من ان النفي في الكلام يرجع الى العبد ويقيد
 اصل الحكم في مقابلة حتى كان فيل لا يطلق في النظر بل في بعض حوازل
 او وجوبه اذ في الاصول من ان النفي عن الشيء يستلزم الامر بصدده
 لا بان يوضع ضد التطبيق على الاطلاق ليكون هو الامسك الكف
 عن الطلاق بل بان يجعل التطبيق في النظر نظرا الى القيد وكان فيل
 طلق في احيض فان حمل الامر على الابهام اي احواله فيقضي المراد او
 على الايجاب بصدده واما ما بين من ان المراد انه يفهم احوالا ذاقيل
 يطلق في القرء والوجوب اذ اقبل طلق في القرء فليس يستلزم على ما
 يخفى ويكون المبلغ ذكر هذه الوجوه بلفظ المضارع تشبها
 على انه قد يكون وقد لا يكون بخلاف الاعليه فانها متفرقة وفي بعض
 النسخ فيكون بالفاء وليس يستقيم اذ لا معنى لتفريع هذه الوجوه
 على الاعليه مع ما فيه من الاعلال بتكرار قوايد المجاز وما يشير اليه
 المصنف في آخر الكلام من ان هذه وجوه امر مغايرة للاعليه ثم ان
 لم يتعرض منها لذكر كونه او جزمه وذكره عند بيان جواب هذه الوجوه
 في المشترك ولم يبين ان المبلغ من البلاغة او المسالمة الا ان حمل
 الاوفاق على الاوفاق في المقام يقتضي ان يكون هذا المسالمة المتكرر

وما ذكره من ان المشترك ايضا قد يكون البلغ اذا اقتضى المقام الاجمال
يشعر بان من البلاغة النقل في حقيقة التحقيق للدراسة او
عذو في المجاز كالموضع للمعبره لزيادة بيان كماله للشيء
لكونه بمنزلة دعوى شئ سببه او عظيم كالتشريف او خفي كالكذب
للمخمس السج نحو حارثا رعيي اذا وقع في اواخر القرابين
اتخذت للاستنباط او تم هذا في المعنى بالطباق والاحسن في هذا قول
ان شاعر لا يعجب ما يب من رجل صحت المشي اسه يكتفي بالمشترك
والمجاز فيه سواء ومع ذلك فالاولى في هذا المقام التمثيل بالبيت لان
الاول هم ليس كما في القيد بل صار حقيقة اللهم الا ان يعتبر اصل اللغة
والشئ يجعل المقابلة اسما للمطابقة وما يلحق بها والمطابقة اسم للشك
فاما وقع ازيد في الهوى في صحة الحاج في المعنى عبرة بالبحر
وسحر ولا يرى لتغير اصطلاح القوم سببا سبب من على قول
والا فالواجب سببه سواء كان التركيب صحيحا او امانيا ومنها
الاشتقاق منه اي من المشترك بالمعنيين مثل افرات ضمت
او ظهرت بخلاف المجاز فانه قد لا يسبق منه كالمعنى الطلب سبق منه
الامر والمور ونحوهما بخلاف الامر مع الفعل مجازا فان قيل ان كان
الاسم صالحا فلا اشتقاق شائع مشترك كان او مجازا كلفظ واطل
من النطق بمعنى الدلالة مجازا والافتقار اشتقاقا اصلا حتى ان الامر معني
الفعل وان كان لو كان حقيقة ايضا لما سبق منه وان جعل كالمعنى
والمجموع والمصغر مشتقا فهو شائع بلا تفرقة قلنا المراد ان الاسم صالح
للاشتقاق فاستقل مجازا فلا يشتق منه كما في قولنا رجل عدل واما
في اقبال وادبار وفيه نظر والمجاز كجبهه الوصف ان وضع
للمعنى الحقيقية ووضع للمعنى المجازي بالغرض عند من لا يكتفي لان معنى

الاشتقاق

الاشتقاق هو انه لا يشترط السماع واما باعتبار نوع العلاقة فيجوز المجاز
ما لا بد منه بالاتفاق وعن الخلط ينبغي ان يكون من قبيل
علاقة وشما، وباروا الى السلام عن الخلط اذا لامعني للاستغناء
عن اللفظ ولا يحتاج اليه بانه يعني ان المشترك قد يكون
البلغ اي النطق بالمقام كما اذا اقتضى المقام الاجمال والاهم مثل ان
يقول استر العين دون ان يقول الذهب او البصر وقد يكون او
خبر كالعين بالنسبة الى اى سوس وقد يكون اوفى بالطبع لكونه اعز
على اللسان كالبيت بالنسبة الى العضد مع شتر كانه بيته وبين
ضرب من القالب او بالمقام كما اذا اقتضى المقام الاجمال ولا يخفى ان
هذا المعنى عن ذكر الابلغ بالمعنى الذي ذكره الشئ فالاولى ان يجعل
من البلاغة فان قيل المناسب ان سبق كونه ابلغ واوجز واولا
من المجاز لان الكلام فيه قلنا بل المقصود ان المشترك قد يكون
البلغ مبدلا من غيره فربما كان المبدل من المجاز انه قد يكون ابلغ
من غيره وان لم يكن مشترك على هذا معنى قوله اذ قد يحصل التوصل
الى انواع البديع بالمشترك دون المجاز زيادة على المقام
كالتمويه وهو ايراد الكلام محتملا للمعنيين مثل ان يقول شتر عنيك
وكالا بهام وهو ان يذكر لفظا لمعنيين قريبين بعيد وبارا البعيد
كما اذا قلن حصونه بعض العدد ول عدل الوقر فيقول افتر العين
فان المولى حاضر ولو قلت فر الموضعين او البصر لغات ذلك
وحصولها بالمجاز انما يكون اذا بلغ من الشهرة بحيث بالحقيقة فان
قيل منها بحيث وهو ان الدعوى ان الامور المذكور في قوله
يكون البلغ الى الآخر مما يشترك فيه المشترك والمجاز لئلا يمتدح
فلا وجه للاقتضاء على مثل التوجيه والاهم ما لم يذكر في المجاز

ب

والسكوت عما ذكر فيه من المفاصلة والمطابقة والمجانسة والروى فاما
 كقول من قال حسنا جيز من حيا ركم والمطابقة كقولك كذا في مثل
 في الارض مهلا ولو قلت بين لم يكن طباق وفيه نظر بل كقولك ان
 وما اسأل الله ان يحبه حد يثا على من الزمان قد ما يؤلفه فقلت
 دعوني والعلي بكم معا فكل كثير من الرجال قليل اذا جعلنا الاعلام
 المنقولة من قبيل المشترك والمجانسة مثل رخصة بخلاف واسعة
 والروى مثل غيث وليث دون اسد فلما انه اعتبر مجرد الوصل
 الى انواع من غير نظر الى خصوصيات ابتداء اي ما ذكر
 من خواصه المجازية مبتدأ من كونه المبلغ الى آخر الوجوه المشتركة والمجاز
 اذ لو كانت بانيه لم يعبء لا شتر اكهما في الابلغة فلم يثنى في ترجيح
 المجاز بالوجه الباقية اللهم الا ان يكون على هدف اي الى آخر
 على ما اشار اليه العلامة لكن اللفظ عنه وما ذكره المحقق تدفق منه
 الا ان استدل له بقوله مشترك فيها تكلف وتعرف منه انه في جميع
 النسخ مشترك فيها بين المشترك والمجاز فلما بقي هذا الامر مشترك
 فيه وهذه الامور مشترك فيها بل مشترك حتى ان هذا الحذف كالازم
 بحسب الاستعمال لانه مظنة العلية مظنة الشيء ما يظن ثبوت
 الشيء فيه ومنه الشيء ما يتحقق بثبوته يعني ان الغرض من ذكره وجوه
 الترجيح هو ان يحمل على ما مشترك على ما عليها ادلى لكونه مظنة العلية
 وعنه تحقق العلية لا باس بعدم كونه من المظان ففي المشترك قد
 علم عدم العلية من مظان العلية وعند التحقيق العلية فلا يعتمد على
 على ما هو من مظان العلية وفي المجاز قد تحققت العلية فلا يفرق
 عن ما هو من مظانها احقيقه الشرعية هي اللفظ المستعمل
 فيها وضع له فرع في الشرع اي وضع له شرع لمعنى بحيث يدل عليه

قريبه سواء كان ذلك لمناسبة بينه وبين المعنى اللغوي فيكون
 منقولاً والا فيكون موضوعاً مبتدأً واحقيقه الدينية اسم لنوع
 خاص من ذلك وهو ما وضع الشارع لمعناه ابتداء بان لا يعرف اهل
 اللغة لفظ او معناه او كليهما والظاهر ان الواقع هو القسم الثاني
 فقط اعني ما لم يعرف اهل اللغة معناه وزعمت المقرلة ان اسماء
 الدنات اي دنات الموضوعات كاللوم والكا فراودت
 الصفات كاللوم والباين من قبيل الدينية معني ان اهل اللغة لم يعرفوا
 معانيها واسماء الافعال المتعقبة التي تثير وعلاج سواء اخذت
 بدون ما ينقص بها كالصلوة والزكاة او معها كالصلاة والزكاة ليس
 من قبيل الدينية فلفظ رعو اشارة الى هذا دعوى الى برهان
 عليها ومحل النزاع في ان الالفاظ المستدولة على لسان اهل الشرع
 المستعملة في غير معانيها اللغوية قد صارت حقائق فيها وانما الرأى
 في ذلك بوضع الشارع وتعيينه لا بما بحيث يدل على تلك المعاني
 بل اقربه ليكون حقائق شرعية كما هو من هذا او لعلتها في تلك
 المعاني على لسان اهل الشرع والشارع انما يستعمل فيها بما راعونه
 القرينة فيكون حقائق عرفية خاصة لا شرعية وهو من هذا المعاني
 فادركت مجردة عن القرائن فكلام اهل الكلام والفقه والاهول
 ومن ما يطيب باصطلاحهم كل على المعاني الشرعية وفاقا واما وكلام
 الشارع فعند ما يحمل عليها وعند القاضي على معانيها اللغوية ويجوز
 محل النزاع ينبغي ان يعلم ان الآدمي في الاحكام والامام في الحصول
 لم يكره سوى تدبير احدهما اثبات كونها حقائق شرعية ليست
 كل منهما الى المقرلة مع نص في الآدمي بنسبة الى الفقه شرعية ايضا
 وثانيتها في ذلك ونسبة كل منهما الى القاضي وكلام المتن بما فوق

بما فوق ذلك ولما كان في كلام المفتاح ما يشعر بان هناك نهبا
 ثانيا حيث قال بعد تقرير المذهبين وحقق انها مجازات شهر
 الى موضوعات مستداه ونفاها استدل به منسب القاضى لعينه على
 ما تقر في محيز محل النزاع وهذا كحقيق جيل ووافقه اول العريقتين
 وانت بعد جرك يعني ان في كلامه وجهي رد الاقراض
 الثاني نظرا اما الاول فلان قوله فذلك معنى حقيقة شرعية ليس تقم
 وانما يصح لو كان ذلك موضع اث روع وتعينه بلا قرينه والافلا نزاع
 في انها بعدا لعلية والاستدلال حقا في كسب عرف اهل الشرع لا
 اش روع استدل به واما الثاني فلان قوله لو كانت مجازات
 لعوية لما دعت الاقرنية انما يصح لو لم يصير بالعلية حقا في عريفه
 خاصة اعني عرف اهل الشرع وان لم يكن حقا في شرعية
 منعنا بطلان الدائم اى لانهم انما لم يفهم لنا ولم ينقل اليها
 الامر انما لم يثبت بطريق التواتر والا حاد بل بطريق الترديد و
 التقويم بالقرابين وان عنيهم بالتقويم والنقل اليه بوضع
 اللفظ للمعنى من غير اعتبار الترديد بالقرابين فلانهم لم يردم
 التقويم والنقل بهذا المعنى لم لا يجوز الاكتفاء بطريق الترديد
 ولا تعارض قد افق الاثر لا مدى في جعل هذا الكلام
 جوابا عن معارضة الاستدلال على كون السورة والآية قرآنا
 بان من حلف لا يقرأ القرآن كجئت بقرآن السورة والآية
 وتقريره ان ذلك وان دل على كونها قرآنا لكن عند ما ينفي
 ذلك وهو انه يسمى بعض القرآن وبعض الشيء لا يصيدق عليه انه
 نفس ذلك الشيء وتقريره اجاب ان ذلك انما يكون فيما لم يترك
 البعض لكل في مفهوم الاسم كما انه فان الما انه اسم لمجموع

الاحاد والمخصوصة فلا يصيدق على البعض بخلاف مثل الما انه فان اسم
 للمجموع البسيط البارد الرطب الطبع فيصدق على الكل وعلى البعض
 منه فيصح ان هذا الجرماء ويراد بالما المفهوم الكل فانه بعض الماء
 ويراد بالما مجموع المياه التي هو احد افراد هذا المفهوم والقرآن
 من هذا القبيل فالسورة قرآن وبعض من القرآن بالاعتبارين
 على ان ههنا شيئا آخر وهو القرآن قد وضع بحسب الاشتراك
 للمجموع الشخصي وصفا آخر فيصح ان يقال السورة بعض القرآن ويراد
 بهذا المعنى وهذا يشعر قوله المراد انه جزء اجملة المسماة بالقرآن لكن
 لا يبعد باقى الكلام هذا لكن اذا رجعنا الى قانون النظر فان
 هذا ليس من المعارضة في شيء وان قانون التوضيح هو العمل
 لما استدل على استثناء الدائم بقوله انا انزلناه قرآنا عربيا رعا
 منه ان الصيغة للقرآن اجاب لما منع بانا لانهم ان الصيغة للقرآن بل
 السورة فاستدل المعلن على كون الصيغة للقرآن بانه بالقرآن
 كلمة والبعض منه كاسورة مثالا الثاني باطل لان بعض القرآن
 لا يكون قرآنا فتعين الاولى فاجاب بانا لانهم عدم صدق الشيء
 على البعض منه وانما يصح لو لم يكن الاسم موضوعا بانا بمفهوم
 كل يصيدق على جملة وعلى اى بعض منها ولا مناسبة مصحح هذا ما
 فيه بان الضديق من اسباب العبادات ولو اذها العرفية لا العقيدة
 فالعبادات هو الايمان فان قيل المدعى ان الايمان هو العبادات
 قلنا صحة الحمل بين الصفات يقتضي اتحاد المفهوم ولما لا يصح
 انك تبه ممكن كما يصح انك تبه ضماكت فقوله العبادات هو
 الايمان ولا يمان هو العبادات واحد فذلك للمذكورين
 العبادات المدلول عليها بقوله وليعبد الله على انها للمعروف

المذكورة من اقام الصلوة واتباء الزكوة وغيره لغيره من
التكليف بما هو الاساس ولولا الاسناد لم يستقيم الاستدلال
لانه مفرغ فيكون متصلا مستلزما للاسناد واما ما وجدنا
فيها بيننا من سويت المؤمنين الا بيننا من المسلمين و
ثبت المسلم انما يكون بيت المؤمن اذ صدق المؤمن على
المسلم اذ التحقيق ان ليس المراد بالبيت هو المبدأ بل
اهل البيت وهو على الاول يعني ان اصل المدعى ان
الايمان هو العبادات ومن مقتضات وبيد الايمان هو
الاسلام متكاملا لوجهين فاولهما فقره في السنة لا لقوله نعم
قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمت على نبي كون الايمان هو الاسلام
كان معارضة للدليل المقدم وان ضمن اليه قولنا الاسلام
هو العبادات فلا يكون الايمان هو العبادات كان معارضة
لدليل المدعى له لانه على نفي المدعى واجل يعني ان ما ادعيت
مع ان الايمان حقيقة شرعية فالعبادات انما ثبتت اذا ثبت
ان الايمان هو الاسلام ولادلاله في الاستين على ذلك الاول
فلان مدلولها عدم قبوله دين غير دين الاسلام وكون
الايمان من الاسلام لا يتلزم كونه دين غيره حتى يلزم
عدم قبوله بل هو عين النزاع لان المقصود هو ان يثبت ان
الايمان هو الاسلام والاسلام هو الدين فثبت ان
الايمان هو الدين ثم ثبت ان الدين هو العبادات لثبت
ان الايمان هو العبادات فقولنا الايمان هو الدين احد
المقدمات المتنازع فيها وهذا معنى قوله وهو اول المسئلة
واما الثانية فلانه كفي لتفهم الاستدلال صدق صدق المؤمن

عالم السلام

على المسلم وهو الاستدلال بالاسناد والايمان والاسلام يحصل
بكون الايمان من شرائط الاسلام سلمنا يعني
كون الذين امنوا عا في الصلوة وغيره لكن ليس مطلقا على
النبي حتى يحقق حكمهم بعدم اخراهم من هذا المنع ضعيف اذا فاد
في الاخبار بعدم اخرا النبي لمزم الاحتلال اي في الجملة في بعض
الصور وذلك عند فقهاء القرينة المجاز واقع في القرآن
المجاز يطبق بالاشتراك على ما سبق وعلى كلمة افهمكم عا بها
بسبب زيادة او نقصان اذ على نفس الاعراب المعبر فاورد
من القرآن امثلة للمجاز بمعنى الثاني زيادة ونقصانا وما
يعني الاول استغاره وغيره ففي قوله نعم ليس كذا شي وسئل
القرينة البر والنصب الكلمة المعرب بها مجازا وكذا في الآيات
الاخر اذ اده اهدار استغارة من اشراف على السقوط والاعتداء
على المقدس مجازا عن مجازاته التي هو عدل لاطلاق الاسم احد
الصندين على الاخر لجامع المجازة والتحليل لا يرسل القضاة منزله
التي سبب بسيط تلجج او كتم ليكون استغارة فانه لا يثبت
المقام اصلا والسنة استغارة بالسنة صورته اذ جعل
مجازا من جوار السبب ومن سببها على ذهب اليه البعض
لم يكن لجلها على اخرا السبب فاد لكن وصف السبب بقوله
بمثلها يا في هذه الاستغارة منزله ان يقول زيد اسد مثله
واسحق ان الاثنين من قبيل المشككة وتحقيق المجاز صعب
جدا واشتغال الراس استغارة من انتشارها في السبب في
سواد الشباب وجناح الذل استغارة بالكنية عن جعل
الذل والنواضع منزله طائر فثبت له الجناح تحيلا والفاط مجاز

عن الفضائل التي تقع في المطهر من الارض وكذا من
صنعت بالكفار في جوارهم وسنبرأوه بالمثل ففتن
ما يفعل بهم من ازال اهلوان واخفارة ونور السموات مجاز عن
منور الوعد والنار مجاز عن تبيح الفتن واسباب الحروب
والنار استعاره عن اسباب الحروب لا يفاد بترشيح الكلام
تمثيل قال المنهني اشارة الى رد اجواب المنكرين لوقوع
المجاز في القرآن عن بعض ما ورد من الآيات زعموا ان قوله
ليس كمثل شي حقيقة في نفى التشبيه ومناه ليس كذا في شي كما
في قوله فان استغنا بمثل ما امنت به أي بنفسه وشكك لا تقول ان
أي نفسك كذا في الاحكام وان القرية مجمع الناس من قرأت الن
جعت لبنها في صرحها ووجه الرد اما في الآية الاولى فلان ما ذكرنا
مستلزم للتناقض لانه مثل لثمة ضرورة ان التماثل يكون بين
الحاينين فيكون الكلام صريحا في نفى مثل المثل ومستلزمات ثابت
مثل المثل ولا يكون معناه ليس كذا في شي باثبات المثل
لانه نعم لان النفي الى الحكم لا الى المتعلقات فتقول ليس كاي
زيد اهد بل ظاهر على ان لزيد اينا وان كان محتمل ان يكون نفى
المثل له بناء على عدمه وقد يجاب عن الاول بمنع لزوم التناقض
وانما يلزم لو لم يكن نفى مثل المثل لنفي المثل دفعا للتناقض
تحقيقه ان نفى مثل المثل مستلزم لنفي المثل ضرورة انه لو وجد
له مثلا لكان له مثلا لثمة فلا يصح نفى المثل فهذا الكلام صريح في
نفى التشبيه اعني مثل المثل كناية من نفى الشريك اعني ثبوت
المثل وعن الثاني لا يمنع كون هذا الكلام ظاهرا لاثبات مثل
كيف ونقيضه وهو نفى مثل لثمة قطعي لانه يلزم التناقض وايضا

يتمثل

يتمثل ان يكون لفظ المثل بهما مثله في قولهم مثلك لا تجل
معنى ان من كان على صفته وشبهه فهو لا يجل فكيف هو كذا
المعنى بهما من كان على صفته المثل وشبهه فهو يجل فكيف المثل
حقيقته وحج يكون الكلام لنفي التشبيه والتشريك من غير ثبات
واما في الآية الثانية فمن جهة المعنى والاستشراق اما المعنى
فلانه ان اريد مجمع الناس محل اجتماعهم على ما هو المطلق فليس
بمفيد لانه غير الناس والمسئول انما هو الناس ان اريد به
الناس المجتمعون على ما صرح به الآية في الاحكام فخطئ
بان القرية ليست اسم الناس المجتمعين واما الاشتقاق فلان
القرية من المنقوص وفي قرأت النقرة من المهموز وقولهم
أي قول المنكرين في قوله واسئل القرية فان معنى سئل القرية
بطريق الحقيقة فانها كجيبك لحلق الله اجواب فيها وفي قوله
تعالى حذارا يريد ان يفيض فاقطعه ارا حقيقته لحلق الله نعم
الا رادة في ايجاد صنف للقطع بانه ليس بمبراد وان كان
ممكنا فاما وقع عند الحدی واطهار المعجزات ولا ينفى اللفظ
او في قوله وان اجد اهد لم يقع موقفا فلذلك اي
لان نقاء اذن الشرع امتنع اطلاق الاسم المتجوز على الله نعم
وايضا لان قولنا فلان مجوز توهم انه يمتنع وينتزع فيما لا
ينبغي من الاقوال والافعال وهذا معنى قول صاحب المنهاج
اولاها لا الاتع فيما لا ينبغي محل المناقشة لان
النزاع في الاسماء الاجناس المنسوبة الى لغة اخرى المتصرف
فيها عند العرب بدوئيل اللام والاضافة ونحو ذلك والاعلام
كجيب وصغيرا العلم ليست باسبغ الى لغة دون لغة ولا

ايضا مما نضرت فيها العرب ما يتعلمها في كلامهم تحت
مباح المشتق اصلا اصله لم يشتر هذا الى دفع
الاغراض مثل طلب واطلب بالفتح والسكون فان احد
اصلا لاخر وان كان اصلا في الجملة لكن لا يخفى ان العالم لا يصانه
احد اللفظين وفرعية الاخر يتوقف على العلم بابتها من
مقريف الاشتقاق بذلك وورولها قال المصنف اصلا
اي ما يصلح للاصانة في الجملة مثل الاستعمال والاستباق
بالسين المهم من استبق يعني ان الاشتقاق يوافق الاستعمال
في حروف الزيادة والمعنى وليس مشتق منه وهذا المعنى مع
وضوحه قد خفي على كثير من النظارين حتى زعم بعضهم ان المراد
ان الاستعمال مشتق من العجل مع عدم الموافقة في حروف
الزيادة وبعضهم ان استعمال مثلا مشتق من الاستعمال مع
عدم الموافقة في الالف الزائدة وكذا في الاستباق و
صحفه بعضهم ان الاشتقاق من الشوق بان يكون
فيه معنى الاصل اشتراكه الى ان ليس المراد بالموافقة في المعنى
استخدام المعنى والى ان ضمير حروفه ومعناه للاصل على ما صرح
في المنتهى حيث قال المشتق ما دل على معنى بحروف اصله الاول
ومعناه بتغيير ما وان كان عوده الى ما واقع ايضا صحيح من
صحة المعنى صرح به في المنتهى ذكر اوله احد الذي زعمه يتغير
ما ثم قال وقد يقال المشتق ما عبر عن صيغة حروف اصله الاصول
تفعل بمعنى قتل غير مشتق على الاول مشتق على الثاني ولا يخفى
ان هذا ما يستقيم اذا اريد بالتغيير قوله سعة التغيير في
المعنى ليجز مع مثل مع مثل في لواريد التغيير في اللفظ

يكن

يكن بين تعريفين فرق وكان بين المعقل والعلل اشتقاق
على التعريفين وجملة هوارث رجب حملوا التغيير في قولهم
على التغيير في اللفظ كما هو صريح كلامه غير المصنف وهو ليس المشتق الى
انه غير مستقيم في كلام المصنف لانه فسر المشتق بالا وافتى اي فرع
وافتح اصلا ولا يتصور اصلا احد اللفظين وفرعية الاخر لا يتغير
المغايرة بينهما فيكون ذكرها مستدركا ولهذا قال من ذكر التغيير في
اللفظ لم يجعل مبدءا في احد لئلا يلزم الاستدراك بل جعل مبدءا
احد عتبة القسمة التغيير الى ما يتقدم من الاقسام كانه قال قد علم من
التعريف انه لا بد من التغيير في اللفظ وذلك يقتضي كذا وكذا
وقوله الا كان مترادفا لفظه الكلام انه لو لم يتغير الفرع والاصل في
اللفظ لكان مترادفين وفيه واه واضح لان عدم المغايرة في اللفظ
منه في الترادف لا مستند له بل المستند له عدم المغايرة في
المعنى لكان اللفظان مترادفين وهذا ايضا ظاهر الف واما اولا
فلان قوله ولذلك لم يجعل مترادفا على قوله وحمله على نفس اللفظ لا يستقيم
بهذه فيكون قوله والا لكان مترادفا حقا فيني صيا واما ثانيا فلا
عدم اشتراط التغيير في المعنى لا توجب عدم المغايرة في المعنى بل يلزم
الترادف وان اراد الترادف في الجملة وفي بعض الصور كالمقتل من
القتل فاي منادى في ذلك وغاية ما يؤدى اليه نظري انه لو لم يتغير
لفظ لكان لفظ الاصل والفرع مترادفين حيث اطلقا على برول
واحد هو ذلك اللفظ الواحد وفيه ما فيه واعلم ان
الى ما ذكره يعني انه ان اعتبر في الاشتقاق في حروف الاصول مع
الترتيب فالاشتقاق للصغير والا فان اعتبر حروف الاصول
فالكبير والا فلا بد من رعاية ما بين سبب حروف في السوية والفرع

للفظ بعد الاشتقاق في مثل مفسر مع المنع والقعود مع الكل
وسمي الأكبر واسم سمي الأول الأصغر والثاني الصغير والثالث الأكبر
ولا يخفى ما فيه وكانه اشتراك في التسمية لأن الصغير إلى الثالث
يناسب أن يسمى الأكبر أيضا وبشبهية الاشتراك بالأكبر إلى الثاني
يناسب أن يسمى الأكبر أيضا فيكون الأول هو الصغير ثم الكلام
اشارة إلى أنه يخبر عن الأصغر الترتيب في الصغير عدم الترتيب
وفي الأكبر عدم الموافقة في جميع الحروف الأصول فيكون الثالث
أقرب ما ينبغي والى أنه في الأصغر موافقة المشتق للأصل في
معناه بأن يكون فيه معنى الأصل ووجه الجمع زيادة وفي الصغير
والأكبر مناسبتان بأن يكون المعنيان متناهيين في العدد والكمال
الاشتقاق عند الإطلاق هو الأصغر وهو الذي قصد المصنف
بالتعريف لم يكن بد من إيراد هذا الترتيب أن لم يصح به يخرج
الاشتقاق الأكبر الذي يتحقق فيه الموافقة في المعنى كالحذف
الحذف واحد والمدح بخلاف مثل الكيف والسك فإنه خارج بعد
الموافقة في المعنى هو أن نجد بين اللفظين تناسلا أن يترتب
الاشتقاق الأصغر والمراد بالتناسب هو التوافق وإن أريد الاعم
فأعم عما مر من أن المناسبتة أعم من الموافقة بحيث يكون
التناسب في التركيب متناهيًا والمثل واحد والمدح وانت
تعلم يعني أن الاشتقاق باعتبار العلم أن هذا اللفظ موافق للأصل
بحروفه الأصول ومعناه وباعتبار العمل أن يأخذ من اللفظ
ما يوافق في حروفه الأصول ومعناه وتحقق معنى أو اعتبر
معنى الأصل في المشتق بحيث يكون داخلًا في مفهومه ويكون المشتق
اسمًا لذات مبهم من حيث اشتراكه في المعنى اليه بالصدر

عنها والوقوف عليها أو فيها أو نحو ذلك فهو مطرد إلى الابد كالمفضل
لا يطلق على التسمية مع اشتراك الفاضل له وإذا اعتبر من حيث أنه
يرجع بعين الاسم المشتق من بين الاسماء لهذا المعنى فلا يدخل
في مفهومه ويكون المشتق اسمًا لذات مخصوصة بغيره في معنى أصل
لكن وجوده فيها لا يكون مغايرًا لمفهوم الاسم فهو غير مطرد هذا
ولكن ليس المراد بقوله وأت بالذات المبهمة على الإطلاق لأنه لا يكون
في الصفات خاصة دون اسم الزمان والمكان والارادة ما سبق
تحقيقه وحاصله يعني إذا سميت شيئًا باسمه لوجود معنى فيه يعني
أن يكون هو الأصل في الإطلاق فهو مطرد كما لا يخفى من المحررة فادعته
باسم سبب وجود المعنى فيه بأن يكون سبب التسمية والتعيين
داخل في مفهوم الاسم فهو غير مطرد وكما انفرد به وقد فهم من اللام
المسببة للضميمة ومن الباب الاعتبار في المفهوم أي أن كانت التسمية
لاجل ذلك المعنى فهو غير مطرد وإن كانت باعتبار مفهومه فهو مطرد
والعبارة المحررة أن اعتبار المعنى قد يكون للمقضي فيطرد وقد
لا يكون في الترجيح فلا يطرد وذكر دلائل الفرق لا ثالث أدلة
الباقيين للاشتراط بما يخص الدنوب الثالث وهو بدع كونه
الأول لو كان المشتق حقيقة وجه الاستدلال أنه يصديق
ليس يضارب في إعماله فيصدق ليس يضارب مطلق لأن المقيد
من المطلق وصدق الاختصاص يستلزم صدق الاعم وحقيقة جواب
أن في إعماله أن كان طرفًا للنفي بمعنى يصديق في إعماله ليس يضارب
فهذا غير الزاع وان كان طرفًا للنفي يضارب مثلاً بمعنى يضارب
أنه ليس يضارب في إعماله بهذا الاستلزام صدق أنه ليس يضارب
مطلق لأن الضارب في إعماله من الضارب مطلقاً وفي الأصل

لا يتقدم نفي الاعم لان المصداق انصرف في الجواب على الشق الثاني رده
اشتمل باحتيا الشق الاول حيث قال وقد يجب عنه اي من الجواب
المذكور بان المراد بصفة نفي المعية بالمال لا نفي الامر بالمعينة بالمال
سيتقدم النفي مطلقا لان الاخص يتقدم الاعم ثم اعترض بان
النفي مطلقا لا ينافي في الثبوت مطلقا لعدا لا تناقض بين المطلقين
فاجاب بانها متناقضان لغة وعرفا حيث يقال في الرد على من قال
زيد قائم ليس قائما ولا يجوز ان الاعراض غير موصولة لان التعديل ان صفة
النفي مافي الحقيقة كونهما من خواص مجاز ولا يصح راعده من فاتها الثبوت
ثم اجاب عن اصل الدليل على التغير بالاضرب بان ادعى صحة نفي
المطلب بحسب اللغة اي يصح لغة انه ليس بضارب فهو محال بل هو من
النزاع وان ادعى صحة عقلا يعني انه يصيد عقلا انه ليس بضارب
اجملة بناء على انه يصيد في محال الضارب محال
ضارب في الجمل فصفة النفي بهذا المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقيا بل
المنا في ارضه النفي بالكلية اذ هي العلامة للمجاز وهذا كما يصيد عقلا
ان الانسان ليس بحيوان يعني ان حيوانا مسلوبا عنه بناء على انه
ليس بحيوان صهال مع ان الحيوان حقيقة الانسان من حيث كونه
من افراد مفهوم والمتشابه يعني انه ان المراد بقولنا ثبت
له الضرب بحق صدور الضرب عنه في الماضي او حال وان كان لفظ
يستخلص بالماضي وعلى انه اسم فاعل فيه يجب لان
اسم الفاعل يجب عرف النحوا اسم لهذا النوع من الصيغة ما ي
معنى كان ويكتفي بصفة النقل كونه فاعلا في الجملة انه مجاز بدليل
اجماعهم اصل الجواب منع كونه حقيقة بل مجازا لكونهم لما يتكلمون بان
الاصل في الاطلاق حقيقة فلا يخالف الا بدليل جعل اجماعهم على

صحة ضارب دليلا على ذلك ولا يخفى ما فيه واما ما بقي من انه لو لم يتب
المجاز لزم الاشتراك فليس شيئا لجواز ان يكون للفظ المشترك
بين الماضي والحال ان من سبب له الضرب ما حيا او حال لا من
له الضرب فاحدا لا زمة ليدزم المستقل انه مجاز لا
اي بدليل عدم اطراوه والا لزم الاضا فبالمتق بل هو حقيقة
فيما اذا صار الكا فرمونا والنايم يقطان واكلو حاصوا
العبد عرفان قيل انما يمنع ذلك لو اتحد الزمان وهو غير لازم
فقلنا الكلام في اللغة وبطلان ذلك معلوم لغة فان قيل عدم
اطراوه للكافر في الصحبة لانه وجوب التعظيم فلا يكون دليل المجاز
قلنا نعم لكن استغرا فربما كانت ذلك بعيد الظن بانه
ليس بحقيقة بعد اقتضاها المعنى والظن كاف في ذلك هنا
كون المومن النائم والغافل مجازا لعبيده او لا بعد الاجماع على
بطلانه والتحقيق ان النزاع في صيغة اسم الفاعل هو الذي ينبغي
احد وث لا في مثل المومن والكافر وان ايم واليقطان واكلو
واما مرضي والعبد واحد ونحو ذلك ما يمنع من بعض الاضاف به مع
عدم طريان المنا في وفرضه الاضاف به بالفعل البتة
على المشابهة في مثله يعني ليس معنى اللغة على المضايقة في ان نفي
اجزاؤه شيئا فشيئا بل باق ام لا بل يعنون بقاء المعنى
انقضاءه بالكلية حتى يقولون لمن ما بشر لا خبار والكلام انه
محذور منكم حقيقة وان المعنى باق غير منقضى وكذا المتحرك ما
دام متوسطا بين المبداء والمنتهى بدليل صحة امال حله
بعض الشارحين على لفظ امال فانه يطبق على الزمان اي فرغ
انه لا استغرا لاجزائه وانما هو الموجود منه ان لا ينقسم

وفساده بين فان مدلول اللفظ قد يكون معدوماً بجميع احواله بل
مستحيلاً فافين هذا ما نحن فيه وهو انه لو اشترط في حقيقة المطلق
بقاء المعنى لكان لهذه المشتقات التي يمتنع بقاء معانيها
محققين فلماذا عدل اسم المحقق من ذلك وقال المراد فعل
احال المشتق من المصدر والتي يتبع وجود معانيها في ان كثر
والمسمى بالحركة والسكون ونحو ذلك فانه يلزم ان لا يكون حقيقة
اصلاً للقطع بانه ليس حقيقة فيما مضى ولا فيما يستقبل بل هو محقق
وتحقق مثل هذه المعاني في الآفاق محال وفضل من محال من
هذه المشتقات لتكلم ويجز فانه يلزم ان لا يكون حقيقة ليعجز
حصول معانيها لتوقف على تقرير الاجزاء والوجوهان متقاربان
والاول صريح في المنتهى حيث قال ولا تغذر اكثر المشتقات مع
افعال امال الآن اسم قيد افعال حال ايضاً بالاكتر افعالا
عن الافعال لانه كونه وعدمه والثاني ترتيب الى لفظ المضم
في هذا الكتاب لتبادر الفهم اليه والاستغناء عن التقييد بالزمان
وايضاً فانه يجب ان لا يكون كذلك جمهور النشأ حين
على ان معناه انه يلزم ان لا يكون بقاء معنى المشتق منه كذلك اي
شروط تمامه في المصدر والسياسة فلا يلزم ان لا يكون البقاء شرطاً
اصلاً بل يشترط بقاء اجزاء الاخير في جميع ولا يمكن اللفظ ولا
على هذا المعنى ولم يوافق كلام المنتهى حيث قال وايضاً وايما
يشترط ان امس عدل عنه اسم المحقق الى ان المراد ان لا يشترط
البقاء مطلقاً بل فيما امس بقاءه كالفناء والقعود ونحو ذلك
مثل الاحياء والتكلم فيكون هذا تخصيصاً للدعوى بصورة الكلام
رجوعاً الى المذهب الثالث وهو انه لو كان البقاء مكنياً اشترط

والا فلا

والا فلا فان قيل فكيف يصح هذا من المشتق مطلقاً قلنا لان
اجواب عن الدليل انما هو بيان عدم افادته مطلوب المستدل
فلا يصح عدم موافقة مذهب المحيبي وهذا ما يقال ان المانع لا
مذهب اعلى انا نقول لا حاجة على هذا التقرير ايضاً الى جعله راجعاً الى
المذهب الثالث بل معناه انه يجب ان لا يكون المشتق مما يمتنع
بقائه حتى يشترط والا فشرط بقاء جزء منه فمما اذا لا يدر من
بقائه المعنى تمامه ان امس والا فجزء منه وهذا الموافق للكلام
اللامدى حيث قال واجواب ان الشرط هو وجود المعنى ان امس
والافعال وجوداً آخر جزء منه وذلك متحقق في الكلام وانما خلاف نحو
ضارب ويقولون اشارة الى دفع ما اورد عليهم من انه
لوجاز اطلاق اسم المتكلم عليه بما قبل كلامه فمما في حيز
المتحرك والا سود والا بيض باعتبار حلقه تلك الصفات في
محالها وذلك انه قد ثبت اطلاق المتكلم عليه وقام البرهان على
امتناع الكلام به فلزم من القول بان معنى المتكلم في حيز
الكلام في حيزه ولا كذلك مثل المتحرك والا سود والا بيض
الاستغناء يفيده القطع بعينه حصل لنا من تتبع كلام العرب حكم
كل قطعي كذلك كوجوب رفع الفاعل وان كان الاستغناء لنفسه
لا يعيد الا الظن لكن اذا انضم اليه معارداً استعمالاً انهم حصل
لهم حكم قطعي بذلك لانهم لا اثر مني على هو الحق ان
التاثير ليس هو الاثر لكان هو الاثر لا يثيره ليس يطبق الحق لا
بمعنى المصدر والمفعول والمصدر هو الاثر لا يثيره المستند له لا يثيره
ومنه على ان كونه التكويني حقيقة لازمة تكون بها الكون
الماضي فمما اذا

اذا اشتق اسم الفاعل شي والفاعل قائم بغيره واطلاق الخلق
على الله تعالى باعتبار الخلق الذي هو عين المخلوق ليس كذلك لان
المخلوق ليس فعلا قائما بالغير بل مجموعا بعضه قائم بنفسه كالجواهر
وبعضه كذلك البعض كالأعراض فالجميع من حيث هو المجموع بعد
قايما بنفسه لا بغيره كالجسم المركب من المادة والصورة بعد قايما
بنفسه وان كان بعض افراده قائما ببعض ولا يخفى عليك ان قوله
لا بغيره اي بغير ذلك المجموع مما لا معنى له من هذا المقام بل المناسب
ان يذكرنا ان ليس قائما بغيره تعالى على ان ههنا مناقشة اخرى و
هي ان المجموع اذا كان قائما بنفسه كان قائما بنفسه كان قائما بغير
الخلق ضرورة ويندفع بان معنى قائم بنفسه ليس قائما بشي
اصلا ولما كان هذا جوابا ضعيفا لافلان معنى قولنا لا سبق
اسم الفاعل شي والفاعل قائم بغيره انه يجب ان يكون قائما
بذلك شي البتة لان الفعل لا بد له من الفاعل شي وانما
فلان اطلاق الخلق ليس كيب ان يكون باعتبار جميع المخلوقات
بل يصح باعتبار الافعال والصفات القائمة بالغير ايضا كقرب
وقتل عمرو وبياض كسب لم الى غير ذلك وامانا لثاناهم يزعمون
ان الخلق هو الوجود وادضاف القاييم بالوجود وهو قائم بالغير
اجاب بوجه آخر تحقيق الذات قدیم كذا القدرة فلا بد من امر
حادث عنده بحيث تحدث وهو خلق القدرة فهذا المخلوق
من حيث اسبابه الى العالم صدور العالم ومن حيث اثباته القدرة
واسباب القدرة ومن حيث اثباته الى الذات الموصوفة بالقدرة
القدیم هو خلق العالم فمعي خلق كون الذات قد خلقت قدرته
القدیم شي وبه معنى اضافي اعتراف قائم بالخلق معنى تعلقه

بالخلق

بالخلق والاضاف الخلق به وليسبت صفة متفرزة فيه فيلزم
كون القديم محلا للمحدث وهذا يحصل الجمع بين الدليلين الذي
على وجوب كون العقل قائما اشتقاق اسم الفاعل على القديم
الدالة على امتناع كون الخلق امر الحقيقة معبر المخلوق
الاسود وحيثه الاولى الاسود ونحوه على في المتن لينحج حاشا الزمان
والمكان والآله فانها يدل على خصوصية الذات بكونه زمانا او مكانا
وانه مثلا المقتل ليس معناه شيئا ما يقع فيه القتل بل مكان او
زمان يقع فيه القتل ولهذا لم يكن من الصفات ولم يصح مكان مقتل
كما يصح مكان مقتول فيرد في قوله باعتبار صفة معينة شارة
الى ان المراد ان الاسود ونحوه يدل على ذات متصفة بالسواد وكونه
من الصفات المعينة التي يميزها المشتقات والافعال طاهر المتن
مواخذه وهو انه يقتضي ان الاسباب وكذا قوله غيره من الصفات
يدل على ذات متصفة بالسواد وفرد قوله فانها شارة الى ان المراد
بالصفة ههنا افا وفاقية جديدة وفي قوله وكان خلقنا الانسان
حيوانا شارة الى ما ذكره العلامة من ان قولنا الانسان حيوان
صحيح مقيد ليس مثل حيوان الناطق حيوان لان مدلول الانسان
نعم ليس هو حيوان الناطق انما اختلاف في تسمية مسلوب عنده
معنى لم يعلم بالنقل والاستفراء انه من افراد مسمى ذلك الاسم
وقوله اياها عليه السنتيه وقوله معنى عدلا لالحق وصنير في الجمع
لذلك الاسم وصنير معروانه ويدر معنى وقوله في المتن اياها
اي لاجل الالحاق بالغير وعليه وقوله بتسمية اي باسم موضوع مخلق
بلا سبي وبهم يعبرون عن الاسم بالتسمية لئلا يذهب الهم
المعين الى نفس المسمى حيث يحيلوا الاسم به المسمى كما يعبرون

عن اللفظ احداث بالقرارة والكتابة دون مفر والمكتوب في قوله
 لمعنى المتعلق بالحقا اي بسبب معنى يستلزم ذلك الاسم المعبر
 بتسميته ويجوز ان يكون قوله بتسميته متعلق بالحقا والمعنى على المصير
 ولمعنى متعلق بتسميته اي احقا لتسميته المسكوب عنه بتسميته لمعنى
 بسبب معنى يستلزم التسمية وتذكير الضمير باعتبار ان المصدر معنى
 ان مع الفعل وجب التسمية فان قيل قد سبق ان اختلاف فرجوا
 قلنا المراد بالوجوب ههنا الثبوت ولو سلم فمعنى انهم اختلفوا
 في انه هل يجوز ان يثبت بالقياس وجوب كون المسكوب معتمدا
 باسم الاسفل الظاهر انه استثناء عن قوله لا يستلزم لكن لما
 لم يستقم الاتصال لانه لا مسكوت عند العقل والاستقرار في القطع
 ايضا تكليف الشارح راجعا الى الامثلة المذكورة وبوجه ما
 سيجي من ان الشارح انما يدعى في التسمية والسكوت ثبوت التسمية
 واما التسمية اي المقدمه القايمة بان اثبات اللغة بالاحتمال غير جائز
 فلا نه حكيم اي حكمه بوقوع احد طرفي الحكم من غير مرجح ولانه موجب
 للحكم اي يستلزم صحة الحكم بالوضع من غير قياس عند قيام الاحتمال
 وكلما هو باطل بالاتفاق فعوله لانه مجرد احتمال وضع اللفظ للمعنى
 لا يصح الحكم بالوضع اعادة الدعوى بطريق اوضح والدليل هو لزوم
 الحكم ولقول ان يقول ان اريد مجرد الاحتمال من غير مرجح على ما
 به في المتن حيث قال لنا اثبات اللغة بالوجه او الشك فالقصد
 الاولى منه وما ذكره من سائر ما لا يقيد لان احتمال التصرح بالمنع بالوضع
 والاعتبار ليس على الاستواء وان اريد مطلق الاحتمال فالثبوت لا يجرى
 ان يكون احتمال ارجح فالأول لا يلزم الحكم ولا صحة الحكم بالوضع مجرد الاحتمال
 من غير قياس احوال المعارضة على سبيل القلق يعني ان

ما ذكرتم

ما ذكرتم وان دل على جواز ثبات اللغة بالقياس بناء على عليه
 انظر بقوله المعنى مضيقا ما يفيقه بناء على اقامة الدليل على
 عدم غلبة فكما كان استدلالا بل هو بالرد والى هذا الاستدلال
 فيكون معارضة على سبيل القلق لا ان فيه حجة او هو ان الدور
 ان يفيقه ظن الغلبة لا مجرد اعتبار المدار ان الغلبة وكما
 ظن غلبة كل من المشترك والخصوصية على تقدير ثبوت المدار
 به وجودا وعدما ولا يلزم كون المشترك جزءا عنه وهذا يظهر
 ف وما ذكر بعض الشارحين من ان المراد ان الاسم كما
 دار مع المشترك دار مع الخصوصية فكما حاز عليه به اجاز عليه
 ذلك فيكون الاثبات المشترك اثباتا بالمحتمل من عرضي
 ولو اريد ان المراد هو المجموع لا المشترك وحده كان هذا
 منعا لمدار به المشترك لا معارضة وكلام العلامة في هذا المقام
 محتمل جدا وذلك انه جعل المذكور في معرض اجواب اي لا يمكن
 الدوران يدل على ما ذكرتم بل هو اماره على غيره من غير مرجح
 لاصح المحتملين ثبت شرعا فان قيل هذا اثبات القياس
 بالقياس فلا يقوم على المتكبرين مطلقا ولا على المعرفين به
 في الشرعيات خاصة فلما يل اثبات الحكم بدليل الزام على
 القائلين به في الشرعيات خاصة او ذلك اي ان
 في معنى يظن اعتبار مع الاجتماع ولم يتحقق في القياس في
 اللغة اجتماع ما يفيقه المعنى الموجب بالكلية باحد فرجه حيث
 احرف احرف لا يستقل بالمعنوية عبارة لنفاة
 ان احرف ما يدل على معنى في غيره اي لا في نفسه وضمير في غيره اما
 اما عايد الى اللفظ عني انه لا يدل بنفسه بل باضمار لفظ احد

اليه واما الى المعنى بمعنى انه غير تام فنفسه اي لا يحصل من اللفظ
بانتظام شي الى به فصار اصل انه لا يستقل بالمفهومية اي
مفهومية المعنى منه والمعنى قد يكون افراديا هو بدل اللفظ
ما نفراوه وقد يكون تركيبيا يحصل منه عند التركيب فيضاف
ايضا الى اللفظ وان كان معنى اللفظ عند الاطلاق هو افرادي
ويشترك الاسم والفعل والحرف في ان معناه التركيبية لا يحصل
الا بتركيب ما يتعلق به من جزء الكلام ويختص الحرف بان معناه
الافرادى لا يحصل بدون ذكر المنفرد لكن لا يحيا اتفاق
الاستقلال كما في بعض الاسماء بل بحسب الوضع وشروط الوضع
وذلك تنصيصا اذ دلالة على ما يشهد به الاستقراء بمعنى عدم
استقلال الحرف بالمفهومية له مشروط بحسب الوضع في دلالتها
على معناه الافرادى ذكر متعلقها وقرينة ان ذلك لا يخفى
لان قوله داله لم يقع موقفا صالحا لما علم من ان وضعه
لمعنى صاحب تعليل لقوله غير مشروط فيما ذكره على ما قرره
المحقق وليس بداله من قوله لا مر على ما توهم ان اسم العلامة
ولا يخفى ما في هذا الكلام اي كلام المصنف من المحقق والحكم اما
التمثيل فلهذا هو ان معنى الكاف في زيد كعمرو وجا بنى التثنية
واحد فيكون احكام بان الاول اسم متقل بالمفهومية والثاني
حرف غير متقل محالا غير مستقيم واما الحكم فاما قاطعون
بان ذكر المنفرد مشروط بينهما بحسب الاستقلال دلا على
ان ذلك في احد هما بحسب الوضع فيكون حرفا في الآخر بحسب
الوضع ليكون اسما واما النقضي عن ذلك على ما ذكره انتم
المحقق فهو ان نظرا لوضع وصفه فيكون على خصوص

اللفظ

اللفظ العموم المعنى اي المعنى الكلي المختل للمفرد على الكثرة
كوضع رجل حتى يصبح ان ياتي اكرم رجلا والمراد رجل تا لو اردت
بخصوصه لم يصبح حقيقة وقد يكون الى عموم اللفظ بخصوص معنى
لا يلاحظ لفظا معينة بل امر كليا منذ رجلا كثر من الالفاظ
وذلك في وضع الهيئات بان يفعل صيغة الفاعل من كل صيغة
لمن قام به بدلول ذلك المصدر فيعلم منه صار لمن قام به
وقاعد لمن قام به القعود الى غير ذلك من خصوصيات معناه
لم يعينه ولم يلاحظها الى التفصيل وقد يكون الى اللفظ بخصوصه
فصيفة بملاحظة امر عام الافراد ذلك الامر بخصوصياتها حتى لا
يكون الموضوع به هو ذلك الامر العام بل بخصوصيات التفصيل
الا ان نظر الواضع عند الوضع يكون الى ذلك الامر الى خصوصيات
بغيره ان عين اللفظ لذلك الخصوصيات لكن بملاحظة ذلك
الامر كما في تعيين لفظ هذا المراد الرجل وهذا الفرس الى غير
ذلك ما لا يتبين هي ملاحظة امر كلي هو المفهوم المثالي
بالخصوص والى القسمين الاجزات والنش بقوله اللفظ
قد وضع وضعاعا بالامور مخصوصة وان يقول وضعاعا
الى انه لا يلاحظ الا ذلك الامر العام وقوله الامور مخصوصة
الى ان عين اللفظ لا يكون الا دلالة على الخصوصيات
حتى لا يصبح ان ياتي صواب والمراد من قام به بدلول مصدر
بل بدلول الضرب بخصوصه وبق هذا والمراد شخص ما اشار اليه
بل هذا المثالي به بعينه وفي هذا القسم (الاخر خصوص المعنى
شخص لا يختل الكثرة واعتبار خصوص اللفظ في نظر الواضع
صوري بخلاف ما قبله فان خصوصيات المعاني كليات

وبما خطه الالفاظ عند الوضع لم يت باعتبار خصوصياتها بل باعتبار
 اندراجها تحت المركب وانا اقتضت اخرج عن المقرض لمدى
 القسمين لان الوضع احرى من هذا القليل لانها وضعت
 باعتبار اعرامهم من نوع من النسبة لكل فرد من افرادها معنى
 بخصوصه ومعلوم انه لا يحصل خصوصية النسبة ونفسها لا العقل
 ولا في احوالها لا يتعين منسوب اليه فلم يكن بد من ايرادها في
 على معانيها من ذكر يتعلق به تعين تلك النسبة بخلاف الاسم
 والفعل فانها ليسا بالنسبة بخصوصها بل اسم قد يكون لنفس
 الذات كرجل وقد يكون للذات باعتبار النسبة كذو فوق
 وقد يكون لنسبة لا بخصوصها كالا بنده والانهما وذكر الفعل
 فانه لنسبة احدث الى موضوعها فعلى وعن وكاف اذا اريد
 بها علو وتجاوز ونسبة مطلقا من غير نظر الى خصوصيات
 كانت اسما واذا اريد بها علو وتجاوز ونسبة بخصوصها كانت
 حروفا فلا محل يعرف ذلك بالعلامات والقراين كما هي
 الالفاظ المشتركة فلا حكم بقوله خذوه وقول منال لما
 وضع لذات باعتبار نسبة وقوله على وعن وكاف مبداء خبره
 احمله بشرطه بعده وما يوضح الفرق بين الكاف والاسمية اكرهه
 البنايل فقولنا ريد ما نذا اسد است وريد محو اسد است
 انوا والعاطفة هي في عطف حمل التي لا محل لها
 الاعراف الافادة بثبوت مصون اجمليتين لان مثل قول
 ضرب نيك اكرم عمرو ويدرول العطف يحتمل الاضمار الرجوع
 عن الاول فلا يصح ثبوتها بخلاف ما اذا عطف بعض على ذلك
 الشيخ عبد القاهر واما في عطف المفردات وما في حكمها من

الحمل التي ايمان الاعراب محل فهي لافاده اجمع في الحكم المعطوف عليه
 من الفاعلية والمفعولية او من المسند به او غير ذلك وقد عرفت
 عنه بالجمع في حكم او ذات غايه ما ذكرتم يعني ان صحة اطلاق
 الواو حيث لا ترتيب ولا معية لا يستلزم كونها حقيقة لجواز ان
 يكون مجازا او مجازا وان كان خذافا لاصل يصح رايه عند القيام
 الدليل والاوله الدال على كونها للترتيب يدل على ذلك لكونه راجعا
 على الاشتراك وضارح اصل انها في غير الترتيب مجازا لا حقيقة لان
 الاوله القايمه على كونها للترتيب يدل على كونها مجازا في غير الترتيب
 لئلا يلزم الاشتراك ولا يخفى ان هذه معارضة ولا يقدح في صحة
 دليل انحصم فلا يحسن ذكرها في معرض الترتيب للدليل على تذهب
 نعم لما دل ما ذكرنا على كونها المطلق اجمع فلو تم ما ذكرنا على كونها
 للترتيب لكانت حجة دليلا الى الترجيح لكن ادلتهم ليست بتامة
 لما سيجي من نظريتها ولعله مستغنى عن غيره كالاجماع
 وفعل النبي على بيان المحل الصلوة فوجب تقديم الركوع على السجود
 موافق لتقديمه عليه بالواو في الآية لكن لا يلزم ان يكون مستغنى
 منه ولا يلزم من عدم دلالة هذا الدليل عليه عدم الدليل مطلقا
 فلا يصح قوله ولولا مجاز الامر ان ويعلم منه ترتيب الوجوب
 لما في تعلق الحكم بالوصف من الاشعار بالجنسية والعلمية
 واحباب منع وقوع الواحدة واما من يرى وقوع الواحدة والحمل
 الواو للترتيب مجازا ان الترتيب يكون على وفق التخييل والتعليل
 وتمام تحقيقه فترشدها للتخييل وما يفتقن ان معنى ان لا يكون
 والبطر عدمه لولا فالطر عدمه كحيز مما من شأنه ان يحيز
 فنيهما عدمه ولكنه تقريره المشهور في بيان الملازم ان الشيء

الواحد لا يباين سبب بالذات للنفقطين او الضدين وعلمهم طراد
 استزادة تحقيق وبما نه ان دلالة اللفظ على معانيها لو كانت
 ذاتية بينهما لما صح وضع اللفظ الدال على الشئ بالمناصفة الذاتية
 الالفاظ لتقيض ذلك الشئ او ضده لان لو وصفناه بحر النقيض
 او الضد لما كان له فرق ذلك الاصطلاح دلالة على ذلك الشئ فيلزم
 تخلف بالذات بان يباين سبب اللفظ بالذات الشئ ونقيضه او
 ضده وما تخلفان فقولنا دل عليه اي على ذلك الضد او النقيض
 وقوله اولهما اي لو فرضنا اللفظ الوضع الدال على شئ ولذا كان
 الشئ او لنقيضه او ضده فعلمنا اي فانه يدل عليه وعلى النقيض
 او الضد وقوله وما بالذات لا يختلف كما لزم من الصورة الذاتية
 ولا يختلف كما لزم من الصورة الاولى فلا يخفى ان المنع اذ لا يتم ان ما
 بالذات لا يختلف بمعنى ان يباين سبب اللفظ بذاته المختلفين و
 يدل علميا فمن لتدفع بمعنى ان كان الواضع هو ذاته ثم
 فارادته تخصيص له ما بسم خاص واعلم اشارته الى ما
 اليه صاحب المفتاح من ان هذا المذهب ليس على ظاهره بل هو
 محمول على ما عليه ثم علم الاستحقاق من ان الواضع لا يهمل في
 وصفه رعاية ما به اللفظ والمعنى من المناسبة او كقول
 الاصوات زعم المتقدم ان الاصوات وخلق العلم الضروري
 طريق واحد حيث قال اما بالوحى او بخلق الله ثم الاصوات والحروف
 ويسمى بها بواحد او جماعة وتخلق لهم اولهم العلم الضروري ما بها
 فصدت للدلالة على المعاني وجمهور استرحين على انه بانفراذه
 طريق الا ان منهم من ضمه بان خلق الله ثم الاصوات والحروف
 التي هي الالفاظ الموضوعه من جسم لم يسبقها بواحد او جماعة

قاصد للدلالة على المعاني وضمه استحقاق بان خلق الله تعالى
 اصواتا يدل على الوضع ويسمى باعتبار تلك الاصوات بواحد
 جماعة وهذا الاصوات غير الالفاظ الموضوعه لكنه لم يسبق فيه
 ولا لهما على وضع الالفاظ ثم ان كان الرابع يعني ان ما
 ذكرنا من وجوب التوقف انما هو من القطع باحد المذهب
 لعدم افاده الادلة لقطع واما اذا اريد الظهور والرجحان فاشق
 الادلة القطعية لا يوجب التوقف لحجوا ان يوجد اذ لا طلبة
 ولا انها اسما لان اسلم شئ هو اللفظ الدال عليه بالوضع
 التخصيص بالنوع المقابل للفعل وحرف انما هو اصطلاح النحاة
 الالهام بان يضع اشارة الى انه اذا علمه في الهمه يكون المعنى
 الهمه لاسما ولا خفاء في ان معنى اسما لاسما الهمام ضعيفا
 لمعانيها لالهام الاحتياج الى هذه الالفاظ على ما في بعض الشروع
 ويدل على ان التعليم للاسما يعني انه اذا اضيف الاسما
 الى المسميات فدل على ان ليس المراد بها المسميات نفسها بل الالفاظ
 الدالة عليها فلو كانت التعليم للمسميات لما صح الا انما يطلب للا
 بالاسما ثم انما يباين نفسه بالاسما ويبدأ ظهر ان هذا الجواب ثابت
 للمفرد ملهمه الكلام على السند وكذا الجواب الاول على ما اشار
 بقوله اذ المتبادر من تعليم الاسما وهذا الطريق يمكن ان يقع
 ما يقال يجوز ان يراد بالاسما الموجوده في زمان آدم ثم ولو سلم
 الجوزم يجوز ان يكون ادم ومن بعده قد نسبها فاصطلح معتمده
 على ما يسمعه من اللغات التوقف عليها تقرره ان
 لا سبب وان كانت مجاز عن اللغات لكن كون اعتدائها
 من آيات الله ثم لا يدل على جهة كونه آية من توفيق الله تعالى

عليها وتعليمها اياها بعد الوضع لجواز ان يكون توقيف الله اياها
لوضعها واقدارنا على ذلك فان احتملنا سعاد بل لا سيما ان
يكون الثانية اولى لكونها اول على كمال العترة الصنع فليس
المراد ان حمل الالفة على اللغات ليكون التوقيف ليس اولى
من علمها على العترة على الوضع ليكون الاقدار آية على ما في بعض
الرواج والالزام مسوقا للدور مقتضى ط العيادة ان الآية
لو لم يدل على سبق اللغات ومصادره واضح فلهذا ان المعنى
يصح ما قلنا من عدم كون اللغات توقيفية والالزام الدور
بمعنى مشتق فيا لشيء فيه با هو مسوق بذلك لشيء وان كان
سبقا زمانيا لا ذاتيا كما في الدور المصطلح فان سبق لشيء
على نفسه بحسب الزمان ايضا ظم الاستحالة على انه لاحقة الى ذكر
الدور ويكتفى ان يبق لو كانت توقيفية لم يكن سابقا لشيء
بل منازعة والالزام باطل بدلالة الآية فان قيل الآية تدل على
سبق اللغات والاوضاع دون التوقيف والتعليم ليدور
قلنا مبني على ان لغة القوم بطريق الاوضاع انما يكون بعد
توقيفهم وتعليمهم واذا كان لزوم هو الذي عليها
بلفظ المبني للمفعول من التعليم يعني لانه ان التوقيف لا ينفرد
الا بارسال نعم توقيف قوم الرسول هم وتعليمهم واما توقيف
الرسول فيكون في الوعد والاعلام ثم بعد ذلك وقدر في المراد ان
دلالة الآية على سبق اللغات انما هي فرض الرسول الذي له
قوم قادم مخصوص من ذلك اذ لا قوم له عند البعث والاولى في
الشرح والثاني ما بين على اصطلاح سابق ذكرنا لانه
انه يستلزم التوقيف على اصطلاح سابق وهو على آخره وكذا

واقف

واقف عليه لان الدور ايضا نوع من التسم بناء على عدم تباين
التوقيفات والمضم لما اقتصر على الدور لم يصح ان يربط بالاصطلاح
السابق اصطلاحا آخر سابقا على ذلك الاصطلاح المفروض
فدنبالشم الى ان السابق وصف مبين محقق لتقدمه على القدر
المتناهي اليه ليكون اللازم دورا تقدم الى وصف محض ليكون
اللازم هو التسم دون الدور وهو الدور دون التسم وانما الى
بيان توقيفه على ذلك الاصطلاح دون اصطلاح آخر سابق لقوله
والمفروض انه يعرف بالاصطلاح لا بالتوقيف اذ لا يخلو ان
واما الشارح العلامة وانما غرضه التوضيح لدور على انه لا بد من
من العود الى الاصطلاح الا وهو ضرورة انما هي المصطلحات في
اجواب منع التوقيف القدر المتناهي اليه الى الاصطلاح قوله لم
انه يعرف بالاصطلاح ثم بل انه لا يعرف بالتوقيف فهو لا يوجب
انه يعرف بالاصطلاح بل بالتزويد والقراين وبهذا يظهر انه يمكن
منع توقف الاصطلاح على سبق معرفته ذلك القدر بل التزويد
في الكل او موضوعا ابتداء من غير ان يؤخذ من اصل
ولهذا جعل تسمية المشتق وعلى تقدير الاشتقاق فقد اختلفوا في
انه من آله او من دله وعلى تقدير الوضع في انه موضوع للذات او
لبعض المعاني او للمفهوم الكلي الشخصي لا يفرح فيه لان الاضمار
المفروض انما يثبت في القطع دون الظن واعلم ان النقل يعني
انه وان حصر طريق معرفة اللغات في النقل لم يرد استقلاله كونه
وهو انظر ولا بد من صدق المحبة وذلك بالعقل ولا ينكر بان هذا
موضوع لذلك بل قد يكون بان يتسبب بالنقل اذ انضم اليه
مقدمة اخرى عقليه افادنا العلم بالوضع كما ثبت ان الجمع المعروف

باللام مدخله الاستثناء، ومعلوم ان الاستثناء لا يخرج الامر الذي
لو لم يكن الاستثناء، لزم دخوله المستثنى فيه فعلم منه ان الخارج
باللام يجب ان يكون متنازلا ولا يعجزه وهو معنى الجوز فقولنا
لا يخرج بالكر والاول والاحمال والاطهر انه بالفتح عطف على ان اجمع فان
كون ضيق الاستثناء لا يخرج ابنته بالنقل لان العقل والضميمة
هي ان كل ما يدخل الاستثناء يجب ان يعلم المشتق منه
مباديه من الاحكام قد سبق ان الامري صرح بان هذه هي
المبادي بالضميمة والاحكام الشرعية لكن لا يستفاد منها الا
من الفروع وعدم بيان هذه المباحث المتعلقة بالحاكم والحاكم
والحكموم فيها اعني فعل المكلف والحكموم عليه اعني المكلف في سبقي
من كتبها الحق لم يصح ان يصرح ان ذلك ولان احسن والفتح
ابتداء كلام تحريم محل النزاع وفيه شارة الى تميز بطلان المحسن
والفتح المدلول عليهما بالاحسن والفتح ليصح التفسير موافقة الغرض
ومخالفة ولا حاجة الى ما ذكره العلامة من ان اللام ليست صلة
للاطلاق بل لتقليل ان يطلق المحسن والفتح على الشيء لاجل موافقة
الغرض ومخالفة ولا يخفى ان المتأقشة باقية في قوله ولما امرناه
للفظ لان تفسير المحسن والفتح احسن والفتح لا احسن والفتح
والمراد ان انضاف الفعل بالاحسن والفتح في العرف والاصطلاح
يكون يكون باهذه المعاني فاما يجب اللغة فاعلم بحسن الصورة
والسيره وفتحها وصرح في كل من المعاني الثلاثة بانها ليس ذاتيا
تبيينها على فساد نهى سبب المخالف ثم انه لم يبين ان الهمزة
المعاني محل النزاع والظاهر ان المعنيين بالاجزاء كما ذكر بعض
المشائرين وانما اقتصر في الموافقة على الثاني لانه لم يذكر

التفسير

التفسير الثالث ولان معنى المزج استحقاق الدم في حكم الشارع فاستويا
فان قيل كيف يتصور النزاع في ان ما امر الشارع بالتنازل على فاعله او
بالدم لم يكن كسب الشرع قلنا بمعنى ان نذكر بالفعل قتل بر ولو شرع
ان هذا الفعل مما يفتي فاعله التنازل او الدم في نظر الشارع واعلم ان احسن
بالتفسير الثاني هو الواجب المندوب اما القبيح هو احرام واما المباح فليس
بحسن ولا قبيح وكذا المكروه وفعل غير المكلف من الصبيان والحيث
والنهي بما اذا امر بالتنازل او الدم لعلنا عدوا بالتفسير الثالث فاما المباح وفعل
غير المكلف من الواجب المندوب لا يخرج في الفعل والقبيح هو احرام
لا غير كما في الثاني واما المكروه فلا حرج في فعله فينبغي ان يكون حسنا اللهم
الا ان نقي عدم خوف المدح الذي في الترك خرج الفعل ما فعل الله تعالى
تحسن مطلقا بالتفسير الثالث ورد الشرع او لم يرد او اخرج فيكون في التفسير
الثاني او قد امر الشارع بالتنازل على فاعله لكن بعد ورود الشرع لا فاعله اذ
لا امر اللهم الا ان نقي لا مفرق بين ورد او لم يرد ثم فعل الذي صدر عنه فعل
ورد والشرع وبعد سواء في هذا المعنى وهو ان حسن بالتفسير الثالث
مطلقا وبالنفي بعد ورود الشرع لاجله ثم اختلفوا في تفسير المحسن والفتح
الا في قوله توفيه في القبيح فقط فانه للفتح فقط وكذا المستثنى في جعله
فيها بالاحسن والفتح والطرف حال ومتعلق بقال والحاصل مضمير بذاته
للفعل والمعنى كونه بذاته انه لا يدخل للصنف اصلا ومسمى كونه لصنف ان
لها مدخلا للقطع بانها يستعمل بدون الذات بمعنى اتفاق المعتبر على ان
الافعال احسن وينبغي لدوائها اهم من ان يكون باستقلال الذات او سبط
الصفات او الوجوه والاعتبارات ومعنى قوله لو كان ذاتيا لو كان
لذات الفعل او الصنف لادوم واحسن يعني فيه اشارة الى وجه
التفرقة وهو ان الاصل في الفعل هو احسن وعدم ايجاز والضم لم

ما يوجد فيه دفع ما ذكره الشارح العلامة من ان لم يظهر بسبب هذا التخصيص
وكانه مبني على ما ذهب اليه المغتزل من تساوي الذوات ورتما
بالصفات فلو وقع فعلا لكانه يقع فعل الله تعالى لتساوي الافعال
في الذوات كعلم اليقين فان كونه للذات وبسبب صفة كونه
للتعذيب صفة تقية فانه يجب اذا كان فيه مصيبة بني بان يبين
كونه طريقا اليها بحيث لا يحصل عصية لغيره من المعاصي ويحتمل
ولا يخفى في ان الواجب حسن والتقدير ان كل ما هو حسن او قبيح
محملة او قبيحة ذاتي بمتبع زواله وبهذا يدفع ما يقال انه لا يبين ذلك
ولو سلم فالحسن لازم لذلك اعني تخليص النبي لا هو ولو سلم فالتخلف
لما منع لا يقع في الاقتضاء فهذا جرح لا يوجب عن الصدق والكذب
قرار لا يمدى وغيره لزوم اجتماع النقيضين اعني الحسن والقبح في
الكلام بناء على ان صدقه مستلزم لكذب كلام اليوم وكذبه
لصدقه وفيه نظر لان اريد لما كذب من عدا في محله فلا يصدق على
شيء من الكلام القدي ان صدقه مستلزم لكذب هذا الكلام
وانما اخفا في انه هل يصدق ذلك على المجموع على تقدير صدقه او
ان اريد لكذب من هذا في كل من الكلم به فظاهر ان كذب شي لا
يستلزم صدقه وانما الكلام فلهذا عدل الشارح المحقق الى تقدير
اجتماع النقيضين في الكلام اليوم فيقيم سوا حل على الاطلاق
والعموم وسواء سكنت عن الكلام او لم تكلم بالكون ككلم صادق
او كاذب او بعضه صادقا وبعضه كاذبا بانه ان قوله لكذب
عدا ان مطابق الواقع كان حسنة لصدقه وقبيحة لاستلزام وقوع
متعلقه الذي هو صدق والكذب عنه في العدا وان لم يطابق
الواقع كان قبيحا لكذبه وحسن لاستلزامه انتفا متعلقه

متعلقه الذي هو الكذب القبيح ولا شك ان انتفا القبح وحسن
والتقدير ان يلزم احسن حسن ويلزم القبح قبيح وان كل حسن
او قبيح ذاتي فيلزم الكلام اليوم اجتماع صفتي الحسن والقبح
الذاتيين وبما تمنا وقضنا ضرورة ان القبح لا يحصل الا بسبب
ان يورد البيان في الاخبار الذي هو من افعال المكلف ما يشعر
به عبارة المتن حيث قال في صدق من قال لا كذب هذا اوله
ولم يكن ذاتيا ظاهرة عبارة المتن ان عطف على استلزامه يعني
انه لو لم يكن اللاحسن سلبا لم يكن ذاتيا وهذا لا معنى له
الشرحين فمن لم يتعرض له اصلا ومنهم من جعله ليلا اخر
على كون احسن موحدا معني انه لو لم يكن احسن موحدا لم يكن
ذاتيا للفصل استلزامه استلزام المعدوم الى الذات ونسبته
واضح اما لفظا فلا ليس بهنا سلبا يعني عطف عليه هذا المعنى
واما معني فلان الصفات السلبية قد يكون ما يقتضيه العلم
جاء عطف على استلزام وجعل صير لم يكن للحسن اي لو لم يكن احسن
سلبا كان احسن سلبا لكونه يقتضيه ولا يكون وصفا بونا
للمذات وهذا خلاف مدعهم والشارح المحقق مال الى هذا التقدير
مع زباده تصرف ويعتبر فحده ليلا على صدق الاحسن على المعدوم
لكن لم يبين ان عطفه على اي شيء يعني هذا المعنى الحقيقي
سوق كلامه وان عطف على مقدر في غاية العداي لو لم يصدق
على المعدوم انه ليس بحسن لزم خلاف الضرورة ولم يكن احسن
ذاتيا ولا يخفى ان صدق ليس بحسن على المعدوم في محله ظاهر من
ان يجتزأ الى مثل هذا البيان اكنفي ولهذا صرح بانه ضروري على ان
معنى الذاتي بهنا ان لا يكون صفة حقيقية للاسباب مبررة

حصولها عند المتكلمين بان للمعدوم ما في ذاته متحقق وان
لم يكن موجودا والا فلهذا ان مقتضود الشئ انه عطف على استلزام
اي لو لم يكن الاحسن سلبا لم يكن احسن ذاتيا وما ذكر من قوله
وايضاً اذ لم يصدق الى آخره بيان الرزوم لان ذلك
اي كون الشئ زائدا او وجوديا هو معنى العرض ولا يخفى انه لا بد
من زباده قيد وهو ان لا يكون قائما بنفسه وكان الزايد مفسر
بذلك واما الثاني اي بطلان اللازم عن قيام المعنى
بالمعنى فلا يبرهن اثبات الحكم اعني كون المعنى قائما به لمحل الفعل
اي الفاعل للفعل نفسه ولو فاللحم المعنى لكان اولي لانه في بيان
بطلان قيام المعنى بالمعنى مطلقا ولذا قال اذ لم يصل قياها
اي المعنيين معا بالجوه ولو لم يقبل بالفاعل ادهما اي المعنيين
معاً حيث ايجوهر اي في جوهريه بطريق التبعية له وهذا قاله
ان قيام العرضي بالجوهري لا معنى له غير وجوده حيث ايجوهر بتعارفه
وقيام احد العرضين بالآخر لا معنى له سوى انه حيث ذلك الغرض
الاخر حيث ذلك الغرض هو حيث ايجوهر فيهما معا حيث ايجوهر
وقيامان به ولا معنى لقيام احدهما بالآخر وان كان قيام احدهما
بالجوهري مشروطا بقيام العرض الآخر في تحقيقه في الكلام على ما تقرر
من ان معنى قيام العرض بالجوهري هو انه في تجزئه تابعة للجوهري لا فاعله
اختصاصا به بحيث يصير نوعا له واجوهريه منعونا به على ما هو راي القائلين
فيكون السرعة والبطء قايما باحرکه كلاهما قايما باحدهما وتقرر
ايضا ان كل جوهري متجزئ ولا وجود للجوهري المجردة ليكون لها
اعراض قايمة بها مع عدم التميز لكن لا يخفى ان ما سبق من ان
الفعل قد وصف بالحسن فيلزم قيامه به انما يصح على راي القائلين

دون المتكلمين فينبوذه قطعاً منع الملازمة او منع بطلان اللازم
وا عرض كلام الكلام في هذا الكلام من التطويل بحيث لا
يحصل منه على شئ وكلام بعض الاشراجين هو ان الاعتراض الاول
نقض اجمالي للدليلين المذكورين على كون احسن وجوديا فانها
يجريان في الامكان بان يبق تعينه لا امكان وهو سلب لما ذكر
وايضاً لو كان الامكان عدما لم يكن وصفا ذاتيا للممكن مع كون
الامكان ثبوتيا بطر بالافتاق وهذا مع فساد واثباته على القاسم
لا يوافق كلام الاصل فان الايدي قال بعد تقرير الدليل فان قيل
يلزم منه امتناع انصاف الفعل بكونه ممكنا ومعلوما مقدرا و
مذكورا قلنا هذه الصفات امور تقديرية مفهوم نقايضها سلب
التقدير والامور المقدرة ليست من الصفات العرضية فلا يلزم
العرض بالعرض فلم ان الاعتراض نقض اجمالي للدليل المذكور على
امتناع كون احسن ذاتيا للفعل بانه يلزم منه ان لا يكون ممكنا
ذاتيا للفعل وهو محال ضرورة بان الامكان ذاتي للممكن والا
لزم الانقلاب والاعتراض الثاني في تعينه تفصيلي هو منع كون احسن
وجوديا مع تحقق البطلان دليله على وجهه نيدفع به جواب الايدي
عن الاعتراض الاول وتقريره على ما ذكره الجمهور ان الاستدلال
على كون احسن وجوديا يكون للاحسن سلبا لصدقه على المعدوم
ليس مستقيما لانه اي صورة النفي وتذكير الضمير باعتبار راجعه او
لانها في حكم النفي قد يكون ثبوتيا وفي بعض النسخ ثبوتيا اي وجوديا
كالامعدوم وقد يكون متضمنا لبعض افراد موجودة وبعض افراد
معدوم كالواحد واللامتنع فمجرد صدقه على المعدوم لا يستلزم
كونه عدما على الاطلاق وكون صورة النفي سلبا متوقفا على

كون ما دخله النفي موجودا فلا يستفيد كونه موجودا من كون صورته النفي
سلبا لزم الدور وهذا تقرير طرأ به لا ان المصطلح لا قال لانه قد يكون
ثبوتيا بتذكير الضمير والعدول عن الوجود الى الثبوت جعل في بحث
الثبوت المحقق للضمير للمعنى اى ما دخله النفي لا بصورة النفي ومحل
الثبوت على معناه المصدرى وجعله اعم من الوجود على ما مر
المقرر له وتقريره اناسلنا ان صورة النفي سلبا لكنه قد يكون
سلبا لثبوت امر لا امر من ان يكون موجودا او معدوما ولا يلزم
كون المنفى موجودا كما لا امتناع اذا قصد به سلبا امتناع ونفى
ثبوت عن الشيء لا مفهوم بالليس بامتناع فالمنفى هو ثبوت الامتناع
لغير ما سلب عنه الامتناع وقد يكون سلبا لا مريدق على الموجود
والمعدوم كاللا معلوم وهذا ايضا لا يستلزم كون المنفى موجودا
لان العام لا يستلزم الخاص وهذا معنى قوله على التقديرين اى
تقدير كون المنفى ثبوتيا وتقدير كونه منقسما لا يلزم من كون النفي
سلبا وجود المنفى كما في المثالين يعنى اللامتناع واللامعلوم
قد يكون سلبا لوجوده كما للاموجود وهذا يستلزم كون المنفى
موجودا فاستلزام صورة النفي لوجود المنفى يتوقف على كونها
وجودا لا نفي ثبوت او منقسم فلو استنفذ وجود المنفى منه لزم
الدور ولعمري لا ارى لك رج المحقق باعثة على امثال هذا التقرير
سوى قوة تصرفه في الكلام وفي طاهر وقعه في عن منافع الاقوام
اما عندكم تقريره ان كل حسن او شئ هو فعل الممكّن منه
اى القادر عليه وكل ما هو فعل النفا ور عليه فهو مختار له لان تارة القدر
لا يتصور الا على وفق الاختيار وكل حسن او قبح فهو مختار ويمكن
عكس النقيض الى قولنا كل ليس مختارا لا يكون حسنا ولا قبيحا

فهو اتفاقى والاتفاق ليس مختارا لانه صدر من الفاعل غير
وصد ولا تعلق قدرة وارادة فيلزم ان لا يكون مختارا
الصبيح لفعل البارئ المختار اسم مفعول والبارئ فاعل
الضرورى وجود القدرة اى المعلوم بالضرورة هو
ان للعبد قدرة في مثل الصدود دون السقوط واما ان قدرته
مؤثرة فيه لكون اختياريا فلا تعلق ارادته قد يعنى
ان مرجع فاعليه البارئ هو تعلق ارادته بالاراد كحدث ذلك
الفعل في وقته وهو قد يمتد الى مرجع لان على الاحتياج
عندنا حدوث دون الامكان وحاصله تخصيص المرجع في
قولنا رجع فعليه احتياج الى مرجع بالمرجع الحادث فان المرجع هو
المعلق اذ لا بفعل الحادث لا يحتاج الى مرجع اخر هذا اذا كان
عدد التقييم من المرجع نفسه واما اذا كان في الفعل مع المرجع
على ما هو الظاهر من عبارة الشيخ فتوجيهه انما نحن لان الفعل
مع المرجع لازم ولا يلزم من كون الفعل اضطراريا عند
المرجع الحادث الذى لا اختيار لفاعل فيه ولا استقلال
بكونه اضطراريا عند كونه بالمرجع القديم الذى لا يتغير الى علمه
اصلا لا استقلال الفاعل به وجود الاختيار كاف
اى لا يحتاج الى استقلال العبد بالاسي والناظر ولهذا
نفذ رتبة الى ما بين في مساهلة خلق الافعال من ان للعبد
قدرة واختيارا لكن لا تأثير لغيره وله وليس اختياره بمشينة
وانما الخلق هو الله تعالى واثر العبد هو الكسب لا غير ومثل
هذا الابطال في التكليف وعلى اى وجه لا يستتبع ذلك
ان هذه الحجة الثلاث ينتمض على غير اى وجه ايضا فحجج يكون

الاوله الاربعه الساتيه فمقتضى من عداهم لا ينتهض عليهم ولا
 كان لتخصيصهم بذكر حجة اصلها فلهم ان لا يندفع
 الاوله الاربعه عنهم اما الاول فلما ان مختلف الفعل محقق
 ثارة لمحقق الحجة المحنة ويصح نازله لمحقق حجة المقية واما
 الثاني فلما ان صدق اجتماع الحسن والقيح اذ لا تناقض عند
 اختلاف الاعتراف بغير المحذور من حيث انه صدق ويقع
 من حيث انه مستلزم كذب خبر آخر واما الثالث فلانه احسن
 الذي ليس من الاوصاف الذاتية يجوز ان يكون مرضيا و
 اما الرابع فلان فعل العبد وان كان لازما وانما قيا يجوز
 ان يشتمل على جهات واعتبارات يمحسن ويقبح هذا وفي
 عدم انتفاء الاعتراف عليهم نظر لو حسن الفعل اوجب
 لفعل العبد الطلب قد اعرف السمة العلانية بخبره في توترندا
 الدليل وفرزه وجهين ينتهض احدهما على جميع المقرلة و
 الآخر على الثانيين يكون احسن والقيح لصفات الوجهات
 واعتبارات الاول لو حسن الفعل اوجب بغير الطلب اي
 بغير امر الشارع او نهية سواء كان ذلك بغير الفعل او
 صفاته او جهاته واعتباراته لم يكن تعلق الطلب بنفس الطلب
 ضرورة توقفه على ذلك الغير ولازم باطل لان تعلق
 الطلب بالمطلوب تعلق عقلي لا يتوقف على غيره استلزامه
 مطلوبا عقلا فاحصل الطلب تعلق بنفسه بالمطلوب الثاني
 لو حسن الفعل اوجب بغير الطلب من الصفات والاعتبارات
 لم يكن تعلق الطلب بنفس الفعل المطلوب بل يتوقف
 على ما له من الصفات والوجهات والاعتبارات لكنه

تعلق

تعلق عقلي لا يتوقف على شيء زايد على المطلوب فمقتضى الاول
 على ان صبر نفسه للطلب والثاني على الفعل ثم اعترض
 عليها بما لا يحجز واختار بعض الشارحين التبرير لكن محض
 البعز بالجهات والاعتبارات لتكون حجة عليهم على ما بينه
 وحدهم وبين بطلان اللزوم بان التعلق بسببه بين الطلب
 والفعل والنسبة بين الامر بين لا يتوقف الا على حصولهما
 والمطلب قد يمد لا يتصور توقفه على حادث فاذا حصل الفعل
 تعلق الطلب به من غير توقف على حجة واعتبار ثم اعترض بان
 يجوز ان يكون الطلب هو ذلك الفعل بشرط مفارقه احية
 المحنة والمقبة فيتوقف التعلق على حصول المطلوب اعني
 الفعل المخصوص واختار الشارح المحقق من الاول كونه ضمير
 نفسه للطلب لانه الملازم بقوله غير المطلوب من الثاني يخص
 البعز بصفات الفعل واعتباراته دون ذاته لان توقف
 تعلق الطلب على ذات الفعل المطلوب مما لا يسيل الى نهية
 وحاصله ان تعلق الطلب بالفعل لو توقف على ما يعرض
 للفعل من الصفات او يتعلق به من الجهات والاعتبارات
 لم يكن تعلق به الطلب من لوازم الذات والحوادث الا ان
 ان الطلب لمحقق والاعتبار ما لم يعرض لجهات والاعتبارات
 بل انه لا تحقق حان من ذلك على ان الطلب قد يمد فهو
 مع انه لا ينتهض على المقرلة يستلزم القول بقدم الفعل على
 ادبانه قد يتحقق من غير تعلق بمطلب محقق حقيقة
 او اعتبارية عارضة لينتهض على حجة به ايضا فيكون
 احكم بالراجح متعينا عليه يعني لا بد من الفعل من حكم النية

واذا امتنع الرجوع يعني الرجوع بغير دفع ما ذكره العلامة من ان
 هذا انما يتم لو كان ترك الرجوع مطلقا فبني وليس كذلك
 اذا التفتيح تركه مع الايمان بالرجوع وقد يقال انما
 على الدليل المذكور يمتنع المنع القابل بان يعين الحكم
 بالراجح ينبغي الا تخيلا واحدا عنه بان افعال الله تعالى
 يعيد بالحكم والاعراض لا يستقيم على اصول المتعارفة فلا يقوم
 حجة عليهم لتحقق الوجوب اي حكم العقل وتحقق الحرمة
 اي الاخلال بالواجب الحكم الضرورة استدراك حكم العقل
 يعني ان حكم العقل يقتضي عدم التقدير وهو ثابت في
 حكم العقل وانه لا يمتنع يعني ان في قوله لا يستندم قدسهم
 هذه اشارة الى ان محذور القول بوجوب الفعل لا يستندم
 القول بالتقدير قبل البعث بل هو مع القول بعدم حوا
 العفو بل ما ذكر المعنى الاول هو الابطال والثاني
 تكلف محض ومعناه ان الله ان الصدق النافع والارباب
 وتنج الكذب ايضا والكفران بمعنى استحقاق الشاة
 والذم في حكم الشارع او بمعنى وجوده اجمع وعدم قد
 روى بل معنى موافقة الغرض ومخالفة في لاهدين
 لكن انهم لكونه كافي في المقصد اعني عدم ثبوت
 المتنازع فيه الذي هو احد الامرين بالمعنيين والار
 دلالة في هذا انما هي معين بوجه لا يثبت المتنازع
 حتى يفهم منه ان محلي النزاع غير التقديرات التي قد
 كان في قوله او يمنع بلفظ الفعل ايما الى ان ليس
 هذا تفسير الكلام المتن بل معناه ان ما اذا تقرر شيئا

يعني اذا كان كل منهما لوازم فلهذا لو لم يكن التقدير شيئا
 من جميع الوجوه تقديره مستحيل مع الاستدلال العقل بوجوب
 الصدق على ذلك التقدير يعني وقوع النساء في بل لا يورث الصدق
 ولا الكذب وان كان يورثه في الواقع لعدم وقوع المقدرة فان
 قيل انما الصدق عند وقوع النساء فيهما كما ويجزم به العقل
 ويستبعد منعه قلنا لانه يلين على حال وقوع النساء في كماله
 وتقديره فيظن ان حيزه ما يثار الصدق عند فرض النساء في
 وتقدير حيزه ما يثاره عند وقوع النساء في ذلك يستبعد منعه
 وقوع المقدرة والفرق بينهما خبر حتى على التام لان الجزم مع التقدير
 حيزه في حال النساء في وعدم الترجيح فالاثار في الاول المرجح و
 في الثاني لا المرجح فقوله لانه لا يلزم من فرض النساء في وقوعه
 معناه ان توصف من اثار الصدق انما هو حال وقوع النساء في
 لا حال فرضه فعند العرض انما كان يتوجه لو كان مستند في الواقع
 فحين لم يستندم استبعاد المنع وقوله في المتن فذلك يستبعد
 معناه ان منع اثار الصدق انما هو يستبعد لان تقدير النساء في
 تقديره مستحيل لا يتصور وقوعه حتى لو كان امرا محتملا وما يقع
 مع التقدير لم يستبعد مع المنع كما لا يستبعد مع الوقوع و
 سترح هذا المقام على ما ذكره المحقق كما لم يحرم حوا
 ولو سلم ذلك اي كون حسن الصدق ذاتيا في حقا
 فلا يلزم كونه كذلك في حق الله تعالى حتى يصح حكم حكم العقل
 قبل ورود الشرع ان في علمه يستثنى الباطل حكم الله تعالى
 يمكن العبد اي قدره فشره والجملة اي الطاعة فلا رد كما ذكر
 العلامة من ان فعل العبد بقدرته لا يقدره الله تعالى ولا يمكن منه

ادراك جهل الفتح ثم جابههم منيع ذلك فاما بان المراد احتمال الضرر
لثالث لهما اذ لو وجد لهما جميعا استعمالا بالثالث فلم يلزم
التكليف بالتحريم وفيه بحث لان الثالث ايضا حرام كركه فان
قيل يجوز ان يكون الثالث مما يدرك فيه جهة حسن قلنا فكذا
احد الضدين فخر اجمالا حاجة الى نفى الثالث والنفى واضح وهو
ان تناول العبد للممتلكات التي خلقها الله تعالى بمنزلة تناول
المملوك فطره من كبر ما كره بل قل فكيف يحكم العقل بخبره
ولو سلم فعارضه يعني ان ما ذكرتم من كونه ضررا في تلك الغيرة
دل على احرقة لكن كونه دافعا للضرر الثاني بقرينة وجوبه فضلا عن
الاباحة من حيث احراره وليس يحل الضرر الثاني لانه لا يرفع ضرر وفوق العاقبة
المرتب على الضرر فترك الغيرة اولى من تحمل الضرر الخوف لرفع
الضرر الثاني فان ضرر الخوف لكونه شديدا جاز لا يكونه نارا مظلوما
به عند العقل ان لا يجرح فسرته بان لا يحكم بالحرج اذ لو
حل على طاهره لكان كما بعدم احرجه فلا يكون مسامحا فان قيل
احكم بعدم احكامكم قلنا نعم لكن لا بان الفعل في نظر الشرع محذور
او مباح او غيرهما على ما هو المتعارف ومثله ان في المحرم ان
لنا ان اردت ما لجره ان العقل يحكم فانه يفتح او حرام في حكم الشارع
لزم التناقض لان المفروض انه مما لا حكم للعقل فيه بحسن اوقع
في حكم الشارع ويسمي ايجاب عن هذا وقد حققناه في تحرير المجت
وهو ان المراد بعدم حكم العقل انه لا يدرك فيه خصوصه جهه حسن
او قبح وهذا ينافي احكام العام بحرمه والاباحة بل الوجوب نظر الى
الدليل والمعارضه بان تلك الغيرة في حق قتل المعارضه برليل
المحرم بنا في تسليم ان لا يجرح العقل والترك قلنا بان من

يقول

قيل المحرم على هذا لا يجب ان يكون عارضا للمعتقد بل كيان
يكون نافيا لما ادعاه انحصار ومن قيل الواقف يعني ان
المراد بالتوقف ان الفعل الذي لا يدرك الفعل فيه خصوصه جهة
حسن اوقع بحكم العقل بان لذلك الفعل في نفسه كما ان شرعه
ما يحظره او لا يباحه حتى ان بعض افراده مباح وبعضها محذور لكن في
معين فرصته لا يرى ان احكامها يحظره او لا يباحه وبنا غير لاري
الذين فيها الرد يدعي التوقف عن احكامهم بعدم السمع والشم
فاحكامهم لعدم تعارض الادلة وبنا في التحقيق هو الامر الثاني من
الامرين اعني التوقف فاحكامهم كمن لا يفاضل الادلة بل لعدم
الدليل على اليقين لثبوت ما لا يعلم لاحقا في ان
اخرى على طاهره لم يتناول شيئا من الاحكام اذ لا يعيد على
حكمه ما ان خطاب يتعلق بجميع افعال المكلفين فالمراد تعلقه
بفعل منها وحيد يدخل اخصا وغيره ما ورد عليه اي ما يرد فيه
الاقتضاء او التخيير خرج عن التقرين احكام الوضع لكونه لشي
وليس مثل الاجماع والقياس لما يجب بهما او سببا مثل كون الشمس
للصلوة والركن الواجب احدا او شرطا كطهارة المسبح في وجه البيع
فريد قيد او الوضع ليدخل ولم يذكر لانه في اوصاف خطاب الوضع
جعل الادلة وذكره ههنا فان قيل مسبا ان ما صرح بقيد الاقتضاء
او التخيير وظل بقيد او الوضع لكن من الاستسباب والشروط ليس
فعل المكلف كقول الشمس وطهارة المسبح ونحو ذلك فكيف يتم
احد طرفيها وعكسا قلنا المراد بالتعليق الوضع اعلم من ان جعل
فعل المكلف سببا او شرطا لشيء مثلا او جعل شيئا شرطا
او سببا له يعتبر فيها حيثما التكليف لا يحق ان يشترط

حينئذ التكليف فيما يتعلق به خطاب الاله به بل التدرسه الكراهيه موضع
باقل كيقض به اي ما يحصل لك الفايده الا بالاطلاع على ذلك
الخطاب ثم استشرعنا ايضا بان الاطلاع على الشئ في معرفته فذلك
الفايده يتوقف على معرفته الخطاب المخصوص الذي لا يعرف خصوصه
الا بمعرفة الفايده فيذورا ويتوقف على معرفته الذي هو الحكم فيكون
تقديم الحكم به دورا فاجاب بان المتوقف على الاطلاع على خطاب
المخصوص اعني الحكم هو حصول الفايده لا تصور الحكم والمعتبر في معرفته
او الحكم تصور لا حصولها فلا دورا فان قيل تصور مفهوم الفايده
المتخصص بالخطاب يتوقف على تصور الخطاب ضرورة قلنا نعم لكن
على تصور مفهوم الخطاب الذي هو جزء مفهوم الحكم لا المخصوص
الذي هو نفس الحكم والتحقيق ان تصور مفهوم الحكم يتصور على تصور
مفهوم الفايده وهو على تصور مفهوم الخطاب لا الحكم وحصول
الفايده يتوقف على حصول ذوات الحكم ومعرفتها لا على تصور مفهوم
وهذا الحكم انشأ بهذا وقع في بعض النسخ وقد سقط عن العالم لفظ
كل لان عبارة المنتهى وبهذا كل حكم انشأ في اذ ليس له خارج
ان ما ذكرنا في الحكم الشرعي من ان فايده لا يحصل الا بكلف الخطاب
حكم كلام انشأ في فان فايده لا يحصل الا منه اذ ليس سبب حبه
غير ما يقوم بالنفس ويفهم اللفظ لم يمكن حصولها بطريق آخر
ولعل ان لم يعني ان الا لشيء ان يفهم الفايده الشرعيه
با يتوقف على الشرع حصولها وينبغي ان يفهم الامر الا بما فيه المرفق
وهو اصل الذي يتوقف العلم به على الشرع سواء توقف حصوله
ام لا وهذا معنى قوله دون ما هو حاصل ورد بالشرع اما لا لكنه يعلم
بالشرع يعني يكون معنى بسببها الى الشرع ان يستند اليه حصولها

لا مجرد العلم بها وخرج بخرج الاخبار بالمعيات مثل قوله نعم العلم
الروم فانها فايده حاصله من الواقع لكنها يعلم بالشرع نه كوكم
لا واري الزيادة ونفس التحصيل في قوله التحصيل ما حصولها زيادة
فايده فاعلم ان انجزي شئ في تفسيره لا تحقها على الفايده
في الخطاب من الانشاء دون الاخبار وتحقق ان المنجز لفظ هي
الاصوات والحروف ومعنى ثابتا ونفس الحكم بل على اللفظ
غير متم في نفس السامع هو مفهوم الطرفين والحكم ومقتضى ذلك
المعنى هو التبين بين الطرفين شيعر اللفظ بوقوفه في الخارج كجاء
بوقوفه لا يتلزم وتوقف بل قد يكون واقعا ويكون اجزافا
وقد لا يكون فيكون كادنا في هذا انشأ رة الى ان ندول اجزافا هو
الصدق والكذب احتمال عقلي ومثل هذا المعنى لا يحيط بالكل الام
عليه او قد يعلم وقوع متعلقه بابق او كما لا احساس في المحسوسات
الضرورة والاستدلال في المعقولات والالهام مثلا في العبادات
والانثاء لفظ ومعنى يدل عليه لكن ليس لمعناه متعلق بيقينه
الاستعداد والاعلام بل انما يقصد به الاستعداد بنفس ذلك المعنى الذي
في النفس كالمطلب مثلا في الانشاء آت الطليه ومثل هذا المعنى لا يعلم الا
بطريق جعلت مع واقعا بثبوت النفس فيتحقق بالخطاب الدال
عليه مثل قوله كتب عليكم الصيام ان قصد به الاعلام بالمطلب
واقعه سابقه كان جيرا فلا يكون حكما بالمعنى الذي نحن فيه وان قصد
به الاعلام بالمطلب القاييم بالنفس كان انشأ ويكون حكما وان
كان طلبا للكشف من قول كان معقضى المعنساته ان يقول طالع
هو كلف يتهنئ بتركه الا انه اقتصر على المقصود مع زيادة الموضوع
وانما ذلك الفعل مقام فعله من عبارة المنفرد للما يتوهم عود

الضمير الى الكلف والاشارة الى هذه فله الفرق بين قولنا ينتهض
 الفعل او الكلف وقولنا فعل الفعل وفعل الكلف او معناه ايقاعه
 والاشارة به وهذا ما يقال ان التاثير عين حصول الامر فكيف يوجد
 و ههنا كنهه فذا عرض على تعريف الحكم بان مثل اوجب
 واحل احرز من صفات افعال الكلفين فكيف خطاب انتهم
 وكلامه فقال الامام في الحصول قولهم احل احرز من صفات الافعال
 ثم اذا لا معنى عندنا لكون الفعل طارا الا بمجرد كونه مقولا فيه ففوت
 اخرج عن فعله ولا معنى لكونه حرا الا كونه مقولا فيه لو فعلته ففوت
 تحكم الله هو قوله الفعل متعلق القول وليس متعلق القول من القول
 صفة ولا يحصل للمعدوم صفة شبيهة لكونه ومجرا عنه ونسب اليه
 المخصوص فاشتمل المحقق اصناف الى ذلك زيادة تحقيق وقد بين
 وهو ان خطاب صفة الحكم ومتعلق الفعل المكلف فيه باعتبار
 اضافته لشيء يسمى بالالفعل وجوبا وحقيقته واحدة والتاثير
 اعتباري وح ينفع ما يقال ان الحكم هو الاشارة بالخطاب
 لا نفس الخطاب وان في جعل الوجوب احرز من اقسام الحكم
 ثلث مما وان كان المضمم ينبغي ان يذكر في مقابل التجربة كلاب
 دون الوجوب فان قيل فعلى هذا الاتوارين الحكم والدليل
 والدليل لانه نفس قوله الفعل قلنا الحكم هو الفعل النفساني على
 ما يناسب معناه المصدرى والدليل هو القول اللفظي
 المناسب بمعنى المفعول وقد بينه المضمم اما التبيين على
 الفائدة الاولى فنقول ومن تقطع غير كلف اه واما على
 الثانية فتبين ان التارك لجميع الوقت مع انه مستغنى منه في تمام
 التعريف لانه اذا قلنا الوجوب طلب فعل غير كلف ينتهض

وكذا

تترك سببا للعقاب كان الواجب الموسع واما فانية او
 ينتهض تترك سببا في اجماله كما اذا تركه في جميع الوقت وان
 لم ينتهض واما كما اذا تركه في بعض الوقت وهذا معنى قوله
 على انه لو لم يذكره لم يجز واما قوله فيعلم انه لا ينتهض فلا يخفى
 ان لفظ فيعلم انه زائد لا على معنى له بل هو على المعنى
 وجوب الكلف في قول الشارع اذا قال كلف نفسك ممن
 كذا فانه يجب ولا يصدق انه طلب فعل غير كلف فقد لا تنفي
 حدا لا يجب ولم ينتهض المحذور فطلب كلفه ثم انه طلب كلف
 ممن فعل ينتهض ذلك الفعل سببا للعقاب وليس يحرم
 فطلب طرد تعريف التحريم وكذا الكلام في مثل اسكن واترك
 احرز ومنه ونحو ذلك من ايجاب التزكوا واما نحو لا يكتف
 فهو طلب كلف غير فعل لا طلب فعل غير كلف فلا يرد وقد اورد
 هذا الا غرض من تعريف الامر بانه طلب فعل غير كلف ولا يخفى
 ان المراد الفعل الذي هو مادة صفة الطلب والكلف عن
 الفعل ومع الاشكال ما في اللفظي وطاهر واما في النفس فيعتبر
 باللفظي والتحقيق يعني ان احرز التعريفان على ما
 بطا عكسا وطردا مثل الكلف وان حلا على الاضافة مقبولة
 على ان قيد الحثينة لا بد منه في تعريف الامور التي تحثف باحدا
 الاضافات وكثيرا ما يحذف من الظاهرة حتى يكون المراد ان
 الوجوب طلب يعتبر من حيث تعلقه بفعل وحره طلب يعتبر
 من حيث تعلقه بالكلف عن فعل فيكون الكلف عن فعل
 كذا من حيث تعلقه بالكلف اسيما وبالفعل المكفوف عنه
 يجري كم يكن قوله غير كلف محذورا لانه في تمام هذا الوجوب

فكيف طلب فعل ينتهض سببا للام لا ان يقصد زباده
 الموضوع والنتيجة خطاب يطلب فعل قد تقدم ان الواجب
 طلب فعل والطلب نفس الخطاب فكانه ارادته خطاب بطريق
 ان يكون طلب الفعل والواجب هو الفعل اشتارة الى ما وقع
 في عبارة البعض من ان الواجب والمنهوب نحوهما اهتمام
 للحكم ليس على طاهره في تلمذ العقاب قد ذهب
 بعض المتكلمين الى ان اختلفوا في عبيد جازون الوعد
 بما يتك في فيه يحتمل ان يريد به الواجب الذي يتك
 بل يظن او يعتقد انه غير واجب ولا يخاف تاركه العقاب
 فيصدق المحذور دون احد فينطلي الكماله وان اراد غير الواجب
 الذي يتك او يظن او يعتقد انه واجب فيخاف تاركه العقاب
 فيؤخذ احد دون المحذور فينطلي طراوه الا ان المصنم لما
 اقتصر على ذكر الشك الذي هو او في تعليم الحكم في الظن
 الا عتقا وباطريق الاولى اذهب اليه المحقق والى الثاني
 لان مجرد احتمال الوجوب كاف في تحديد فكيف يكتم في
 الواجب المشكوك وجوبه بعدم احد وبطلان الانكاس
 والمراد بالذم اشتارة الى دفع ما ذكر في المشتكى
 من انه اريد الشارح بضم عليه فلا يوجد في جميع ادلائق
 في كل واجب وان اريد بضم اهل الشرع قدور لانه موقوف
 على تحقق الوجوب فلو تحقق توقف الوجوب عليه لارغم
 قال والرسم وان صح تباع المقات فلا يصح بما لا يحقق
 الا بعد تحقيقها او عرض العلامة بان الموقوف على الوجوب
 هو تحقق الذم لا بظهوره وبان لزاج المسائت كلها مالا

يحقق

يحقق الا بعد تحقيقها وبما هو ان المراد ان تابع المهمة فيبخر
 عنها بالزمان كذا اهل الشرع بالنسبة الى الواجب ومثله
 لا يصلح التعريف لعدم المزم وان الغرض من تعريف الواجب
 ان يعرف ان اي فعل واجب فيلزم تاركه فاذا عرف بزم
 اهل الشرع وهم لا يذمون ما لم يعرفوا الوجوب لا يعرفوا الوجوب
 ما لم يعرف الذم كان دوا كما ذكره المصنف وتعريف المعرب بما
 يختلف آخره باختلاف العوامل نعم لو قصد مجرد التمييز
 التي غير من يلزم كان وجبا كحكك لم يكره يعني لما كان
 راي المصنم ان الواجب في المنجز هو احد الامرين سيما لم
 يقصر سكوته الا بترك الجميع وجم بالحكمة الذم قطعا فذلك
 لم يميز المصنم الواجب المنجز في حله ما يتوقف دخوله في
 القصد بقوله بوجه ما يغيره اي كما ذكره بجز المصنم غير الواجب
 المنجز وهو الواجب الموسع والكفاية ولا يخفى ورود مثل
 هذا على الواجب الموسع فان من لم يأت به فاول الوقت
 لم يكن تاركا للواجب الا على راي من يجعل وقته اول الوقت
 فظهر ان الاحتجاج في دخول الواجب في الثالث الى القبيته
 بقوله بوجه ما انا هو على تقدير ان الموسع واجب في اول الوقت
 والكفاية واجب على الكل وفي المنجز كل واحد واجب ما اذا
 الموسع واجبا في جزه من الوقت والكفاية واجبة على
 البعض وفي المنجز الواجب واحدا مبهما لم يحتج الى هذا القبيته
 وكان على المصنم ان لا يذكر الموسع ايضا لاني المقصود
 تفهيد بركات القاضى وبذلك من الموسع انه يجب فاول
 الوقت الفعل او العزم فتارك الفعل لا يذم مطلقا

بل اذا ترك العزم ايضا انا نقول قد لا يكون تاركاً للواجب لم
 يتركها جميعاً كما في الخير بعينه اذ يريد الناس والناسيم
 والمفارقة ان المراد صلوة الناس والناسيم وطلوعهم
 على ما في بعض الشروع لاصلية المسألة فالفائدة لظهورها على
 ما ذكره العلامة لانه لا جهة لذكر السجدة ووجه الورود انه
 يصيد في كل منهما انه يتركه على تقدير عدم القضاء بعدم
 التذكر والتسليم ولا فاقامة ولا يخفى ان المراد انه يتركه
 من حيث انه تارك له وجهاً غير ذلك ولا فيصير فاعلى
 على كل فعل انه يتركه على تقدير ترك العرض معه وفي
 الصورة المذكورة ليس له ترك الصلاة حال الشبان
 والنوم والصوم والصلوة حال السفر بل هي على ترك القضاء
 فلهذا ذهبنا الى ان المحقق الى ان المراد صلوة الناسيم
 ان سى والمس فرعاً عن تركه في الفرض فانما ليست بواجبة
 عليهم مع انهم يذنبون على تركها لو لم يكن للنوم والنسيان
 والسفر وهذا معنى بقدر تيسرنا في العذر فليتأمل وهذا التحقيق
 يبيح عن دفع الاعتراض عن القاضي على ما سيحكي فان
 قال القاضي فاضطرب فترقرق بهذا السؤال واجاب بكلام
 اثار من من الاختلال كلام المصنف الواجب انه سقط
 وجوبه اما ان يكون المقصود اذا رجع في احد واخرهما فان
 قصد ادراجه لم يتقدم اجواب ان قصد ادراجه لم يتقدم السؤال
 اما الاول فلان مثل الكفاية والموسع اذا كان من قبيل الواجب
 وان سقط وجوبه كان المقتضى بوجه ما يفيده الارساء
 واما الثاني فلان مثل صلوة الناسيم اذا لم يكن من قبيل

الواجب

لسقوط وجوبه كان قوله فان قيل يسقط الوجوب بذلك تقرر
 او رد من اختلاف طرق التعريف لصدقه على ما يجب كصلى
 الناسيم لادفعه فبقي السؤال على ان ما سقط وجوبه واجب ومبني
 اجواب على انه ليس بواجب وانما العلامة قد اعترف بوجوبه
 الا فيشكل وقال بعضهم اختل بطرده لان الناس والناسيم واجب
 يجب عليهم الصوم بالبض ولا يذنبون على ترك لوجه ما قال القاضي
 الوجوب يسقط ما بعد فلا يذنبون لعدم الوجوب عليهم قلنا
 فالواجب على الكفاية يسقط بفعل البعض وانما خبر بان ما ذكر
 اخلال ما يعكس لا بالطرز وبعضهم لا يمتشي فقررت السؤال بان لا ثم
 ان صلوة الناسيم ليست بواجبة بل واجبة سقط وجوبها والواجب
 بانها في يلزم احداً من بين لانه ان كانت واجبة لزم الاخلال
 بالطرز وان لم يكن واجبة لزم استنكان بوجهه لان العرض
 منه دخول الكفاية والموسع ولا ثم انها واجبة اسقوط وجوبها
 بفعل البعض المكلفين وبعض اجزاء الزمان وبعضهم قرر اجاب
 بانكم اذا جوزتم سقوط وجوب مثل صلوة الناسيم بسبب الحاجة
 الى زيادة فبوجه ما لا نه في حق ان الواجب على الكفاية انما لا
 يتركه تاركه لان الوجوب سقط بفعل البعض وكذا في الموسع ولا
 يخفى ان هذه منجحة في الكلام لان ما سقط وجوبه اما واجبة
 او واجبة او غير واجبة واجبة فواجبة ويعود المحذور ولما كان
 من دأبنا في المحقق الفحص عن الدقائق والتفتي عن المضائق
 اعلم احببنا في توضيح المقام واطهر لربيه بتوضيح الكلام وجعل خبر
 يسقط لوجوب الدم على معنى ان تارك الكفاية يتوجب له
 وكذا تارك الموسع في اول الوقت لكن يسقط وجوبه

في الكفاية بفعل البعض الآخر من المكلفين وفي الموسع بفعله في
البعض الآخر من اجزاء الوقت وكما يخرج مثل سقوط النائم بسقوط
الوجوب عن كونه واجبا لا يخرج تارك مثل الكفاية بسقوط وجوب
ذمه عن كونه مستوجبا للدم جديلا في احد وان لم يقتيد بقوله جديلا
والكلام على ان ذمه على من كسب وما ذاك يجب للقاضي
قد سبق ان وجه ورود صلوة النائم والناس والمسا على طرد
حق القاضي وهو ان تاركها يتحقق الذم على تقدير عدم النوم
والسفر لان والسفر لا على تقدير ترك الصلوة بعد زوال العذر لا
ان هذا لا يكون ذما لتارك الصلوة في تلك الاحوال بل تارك الصلوة
وعلى هذا يتوجه للقاضي ان يقول المراد بالترك هو ترك الذي
يبقى بحاله عند الوجه الذي يتحقق فيه لا تركه في تركه ريد اجزا مثلا
فانه بحاله من غير تغيير سوا تركها عمدا ولم يترك وانما يقع بالتعبير
في الامر خارج الذي هو ترك عمره ومثلا فانه قد يتحقق وقولا
يتحقق بخلاف ترك النائم فانه على التقدير الذي يلحقه الذم
وهو عدم النوم لا يبقى بحاله لانه لا يكون ترك النائم وكذا في
السيان والسفر فلا يصدق انه يتركه على تقدير تحقق
معه هذا الترك والنزاع لفظي عائد الى التسمية في محل
اللفظ على اسم المعنى واحديت وقت افراده وهم يحضون كلامهما
بغير من ذلك المعنى ويجعلونه اسما وقد يتوهم ان من جعلها
متزاوتين جعل صلاوا الظن بل القياس المنبني عليه من تركه
القطعي حيث جعل مدلولها واحدا وهو غلط ثم نقسم آخر
الحكم يعني باعتبار متعلقه الاداء والقسا والاطاعا فليس
الذي يتعلق به الحكم وظاهر كلام المتقنين والمتأخرين انهما

اقسم

اقسام للمكلف الذي يتحقق به الحكم وظاهر كلام المتقنين متباينة
وان ما وصل ثانيا في وقت الاداء ليس باداء ولا قضا ولم يلزم
على ما وافق كلام الشافعي نعم كلام الامام ان المراد ان الاداء
ما يؤدي في وقته وما يشعر به ذلك لو لم ينافس من اطلاق التاوية
ولو سلم محل كلام المصنف عليه تكلف ظهر لظهور ان اولاً في تفسير الاداء
مقابل لثانيا في تفسير الاعادة وهو متعلق بفعل قطعا ثم به
التقيد بقوله شرعا ينبغي ان يكون للتحقيق دون الاضرب كما
ذكره الشافعي ان اتياء الزكوة في الشهر الذي عينه الامام لا يقطع
التمهل لان في المراد انه ليس اداء من حيث وقوعه في ذلك الوقت
بل في الوقت الذي قد رآه شرعا حتى لو لم يكن الوقت مقدرا
في الشرع لم يكن اداء كما لو اقل المطلق بل انه والمطلق واما
على ظاهر كلام المصنف فهو اضرا عما اذا عين المكلف القضاة
الموسع وقتا وتعد فيه وما قيل انه اضرا عن الصلوة القضاة
وقتها بعيد جدا ومنه شرعا متعلق بفعل لا بالقدرا في فعل
حال كونه مشروعا خارج الوقت طرف للاعادة او المراد
اي ادى الصلوة في وقتها ثم اعادها بعد الوقت قضاء ثم اداها
بجماعة لا يكون فعلا لثاني قضا لانه ليس شدة ركا كما لا يكون
اداء وراعا لانه ليس بوقت والا فغيرهما في ان
لم يوجد له سبب وجوب وقد فعل بعد وقت فليس باداء لعدم
وقت الاداء ولا قضا لعدم سبق الوجوب فذلك كما في
القضا واعادة الاداء بعد الوقت فالنوازل الموقفة في
وقتها اداء وبعد وقتها ليست بقضا فان قيل مقتضى قوله
ان وجب سبب وجوبه صقنا ان يكون اعادة الاداء بعد الوقت

قضا و قلنا فعلا الثاني ليس واجب فلا يصور له سبب وجوب على
 اجمع اي على كل واحد قيل المراد اجمع من حيث هو اوليقتين
 على كل واحد كان اسقاطا عن الباقيتين رعا للطلب بعد حقيقة
 فيكون شئ فيفتقر الى خطاب جديد فلا نسخ فلا سقوطا لغيره
 الا يجب على اجمع من حيث هو فانه لا يستلزم الا يجب على كل
 واحد فيكون الثاني يتم للمجيب بالذات وكل واحد بالقرن حسب
 بان سقوط الامر قبل الاداء قد يكون بغير النسخ كالتفادى علم
 الوجوب كاحرام الميت مثلاً فانه يحصل بفعل البعض وهذا
 سبب السقوط الى فعل البعض ايضا يجوز ان يثبت الشارع
 اماراة على سقوط الوجوب من غير نسخ ولا اختلاف في طرف
 الاسقاط لا دخل له في تمام الوجوب وانما اورد الامدى رد على من
 اشتراك كالكفاية والمعين في حقيقة الوجوب بناء على ان
 المعين لا يسقط بفعل الغير بخلاف الكفاية واورد العلامة في
 هذا المقام جوابا عن بيان الملازمة بان ما سقط عن المكلف
 بفعل غيره لا يكون واجبا للمعين ونقيره انما لا يتم ان يسقط
 بفعل غيره لا يكون واجبا فلان الاختلاف في طريق السقوط لا
 يوجب للاختلاف في حقيقة كالاختلاف في طريق الثبوت
 كالقتل يجب بالردة وبالعصا وسيفط الاول بالثبوت دون
 الثاني والثالث بالديه والعقود دون الاول مع ان حقيقة وجوب
 والزيادة تحقيق الايجاب وصورة الامدى ونحوه انما يتم قتل
 عمدا واما انما المحقق قلنا ان الواجب المعين على
 بسقط بفعل ولم يستقم عليه جوابا بالمثل هذا السؤال ولولا ان
 انه لا يمتنع تعدد طرق اسقاط الواجب فيجوز ان يسقط الكفاية

بالبعق

البعض كما يسقط بالكل لم يلزم البيان قوله فان الاول يسقط
 بالثبوت دون الثاني بل الملازمة ان يثبت ان يسقط بالثبوت والديه
 او بالعقد انما واحد غير معين لا يفعل الى خلاف المعقول
 وهذا انما يصح لو لم يكن من ههنا ثم اجمع سبب ترك البعض على
 يدل عليه قولنا ان اجمع بالاتفاق الامر بواحد ايجاب وهو
 منهم اذ لا نزاع في ان الامر بواحد منهم وارد وانما النزاع في انه
 ما اوجب في وفي الشئ الامر بواحد من اشياء يعقضي واحد من حيث
 هو واحد واحدا في المختص به العبارة ليستعمل المقر له وهو الى
 عدم استقامه ذلك لما في الوجوب مع التخصيص الثاني فلو كان
 جمهور المقر له القول بانه يعقضي وجوب اجمع على التخصيص ففسره اجمع
 بانه لا يجوز الاضلال كسبهما ولا يجب الاثنان به ولكن كلف ان
 يجنبا رايما كان وهو نفسه به نفسا لانه بناء على ما سبب
 اليه بعض المقر له من انه ثياب ويجاب على كل واحد ولو اني وجب
 سقطت منه الباقي بناء على ان اياهما شتم اعترف بان ما ذكرنا
 الكفاية لا ياتى ثم من ترك واجبات ومن اتى بها جميعا
 لم يثبت ثواب واجبات لوقوع الامتنان لواجدة ثم النص
 دل عليه اي على وجوب احد من الامور ونحن قاطعون باجماع
 فيجب حمل عليه لان الصرف عن المدلول انما يكون عند امتناعه
 وليس المراد ان النص يدل على يجوز فيجب حمل عليه لانه لا معنى
 هذا الكلام قال الشئ العلامة فان قيل الواحد اجنبي وهو الواحد ما هو
 انما يتصور وجوده في الاذن ان لا في الاعيان فيتحمل عليه قد
 يستحيل عليه دون الافراد لا في جنسها لجواز طول المشترك
 في الافراد اجاب عن المشتكى بان المعطى هو الواحد الموجود في كبري

باعتبارها حقيقة المحققين الذي ينبغي اعتبارها كما كان في زمانها وورده
 العلامة بأنه يترك كون الواجب هو المشترك وهو حقيقة
 الواجب لا يستلزم جاز ترك كل مطلق من غير اسم ذلك المكلف ان
 يخير عن الواجب لكان التخيير وتركه لعدم الواجب واما
 ثانيا فبما قلنا من صلاصلا من الواجب والمخيرة اذ لا موركين
 ما صدق عليه اذ لا موركين الواجب منهم وفرض المخيرة اذ الواجب
 لم يتعلق بمعين والتخيير لم يقع فيهم والواجب تركه وهو ترك كل
 بل في كل معين من المعينات وتقدم ما صدق عليه مفهوم احد
 المعينات عند تعلق الواجب في التخيير يعني انما يتعلق الواجب
 والتخيير بحسب الذات كما اذا اوجب احد الامرين المعينين وجرم
 احد ذينك الامرين المعينين فان كان الواجب واحدا من الامرين
 عند تعلق الواجب والامر من غير انما ومنعها واذ لم يخير
 متعلق الواجب والتخيير بالذات وان كان التخيير من واجب
 هو احد المعينات من حيث انه احد ما لم يلزم منه ارتفاع
 حقيقة الواجب لان هذا لا يوجب جاز ترك كل من المعينات على
 الاطلاق بل جاز ترك كل معين من حيث المعين بطريق الثاني
 معين آخر فقولنا لعدم المعينين تقليل لقوله والمخيرة لم يخير
 وان كان يتبادر في دفع ما يتوهم من ان المعين لو لم يكن وجبا
 لا يادى به الواجب لان الواجب لا يادى بفعل غير الواجب ليس
 من حيث انه ذلك المعين بل من حيث انه يتصور مفهوم قد
 المعينات وقوله تقدم ما صدق عليه احد ما بمعنى المتينات من
 غيره الى احد ما وجعل الضمير الواجب المخيرة فلم يترك المعين
 اتصالا ولم يبق لقوله اذا تعلق به الواجب والتخيير معنى ثم اذا نظر

في كلامه

في كلام الشارحين وتزداد بهم في ان قوله لعدم المعينين مطلقا متعلقا
 بالمخيرة او بالواجب او بهما جميعا وان قوله والتقدم وما في حارضة
 او سند لمنع الملازمة او دليل آخر على عدم انما الواجب المخيرة
 استحقاقا لهذا الحق والحق والحقير والحقير ناهية كما علم الكفاية
 وان كان بلفظ التخيير مخالف لظاهر عبارة المتن لكنه اتبع فيه
 لفظ المتن حيث قال قالوا كما علم الواجب في الكفاية وان كان
 بلفظ التخيير وسقط لفعل الغير فكذلك ههنا الا ان المضمع عدل عنه
 في المختصر لا شاعره بان الواجب الكفاية يكون بلفظ التخيير وليس
 كذلك فان قيل المراد وان كان بلفظ التخيير على طريق الفرض
 والتقدم قلنا يا بابه قوله وسقط لفعل الغير لانه على سبيل التحقيق
 والا وجب ان يجعل قوله وسقط عطف على علم على كان والمعنى يعلم
 المخير وسقط لفعل بعض المتكلمين المختص كما علم فرض الكفاية و
 يسقط لفعل بعض المتكلمين وان كان الواجب المخير بلفظ التخيير
 فان هذا لا يتحقق في القياس لوجود الجمع وهو حصول المقصود منهم
 وانضم قد لا يساعد اى لا يتم الاجماع على ان التخيير في المخير
 ترك البعض وانما قال قد لا يساعد بلفظ قد لما سبق من ان التخيير
 بل جمهور المعقولة معترفون بان تارك الكل لا يتم انهم من ترك الواجب
 نعم لو كان المستدل من يقول من المعقولة بانه يعاقب على كل وجه
 لكان المنع موهبا فيكون سنة اى اذا كان استينا فاكسنا
 لمنع صحة القياس ببناء عدم وجه الفرق المؤثر وهو ان الكفاية
 لو تم اجمع فيكون الواجب على الجميع وههنا انما لو تم ترك
 البعض هو البعض ومع لا يكون منع كون التخيير ترك البعض
 موهبا لكونه كلاما على السنة واما ما بين من انه يكون سنة

الاجماع على التاثير ثم ترك الكل فلا يخفى انه غير موجد للمنع اما يتوجه
 على مقدمه دليل الحضم ولو قال يعني الاجماع في بيان الفرق الى
 دعوى الاجماع على ان التاثير ههنا ترك البعض بل يكفي ان
 يبقا في الكفاية اجماعا على تاثير الجميع وههنا لا اجماع
 وهو من زعم ان الواجب معين قدم دليل المذهب الثالث للمقرر
 على دليل المذهب الثاني في اهم وفي هذا رد لما ذكره العلامة من ان هنا
 الدليل عام لا اختصاص له ببعض هذا منهم كالدليل الاول والثاني
 بخلاف الثالث فانه مختص به منهم الاول ثم ذكر في الدليل الثاني
 ان الاظهر اختصاصه بالمذهب الثاني ويحتمل جعله للمذهب الاول
 بان يرا فيه ان اذا كان ما علمه الله تعالى واجبا يلزم ان يكون
 اجبا واجبا لئلا يلزم التخيير بين الواجب وغيره ثم قال واما
 ترك دليل المذهب الثالث كتركه من الدليلين الاخيرين وهو
 ان الله علم الواجب وعلم ما يفعله المكلف وجبر بينه وبين
 ما هو الواجب انما نقطع اشارة الى ان هذا الحكم قطعي ضروري
 لا يحتاج الى الاستدلال بانه لو كان محلا لاحد الامرين لجاز الاقتصار
 على احدهم دون الاثنان حتى يرد عليهم منع الملازمة ان اراد القائل
 للمصلحة في آخر الوقت وطالب الملازمة ان اراد في ادله على ان
 الحقيق ان هذا الجواب منع اي لا ثم شئت حكم فقال الكفاية في
 الفعل والعزم وانما ثبت لو لم يكن الامثال بخصوصية الصلوة وع
 لا يتوجه ما ذكر بل لان العزم يعني من احكام الايمان و
 لوازمه ان قوم المؤمن على الاثنان بكل واجب اجالا لمحقق التخيير
 الذي هو الادعاء والاعتزال وان يعزم على الاثنان بالواجب
 المعين اذ ان ذكره مفصلا كالصلوة مثلا سواء دخل الوقت

اولم يدخل على ما قال من المتن واجب بان العزم على فعل كل واجب
 قبل فعله من احكام الايمان لو كان العصيان كذلك وان تفريع
 قوله فلو جاز على ما سبق فليس كما ينبغي لان عدم اجزء الاستدلال
 بجواز الترك وندس استغنية اي البعض منهم هو المذهب
 الثالث المثلث رايه بقوله وقتة اوله فان آخره فضاء لا علم اليه
 بجواب اي مع جوابه من دليل مذهب بعض الحنفية مع جوابه وتبريره انه
 لو كان واجبا في آخر الوقت يعصى من تركه في آخر الوقت وقد اتي به
 في اوله وجواب ان ذلك يلزم لو تعين وجوبه آخر الوقت
 وقال القاضي انه قضاء قال لا تدى الاصل بقا جميع الوقت وقتا
 للمادة كما كان ولا يلزم من جعل كل المكلف موحدا للعصيان بالخير
 حتى لفه هذا الاصل وتضييق الوقت يعني انه اذا بقي بعد ذلك
 الوقت كان فعل الواجب منه قضاء ولهذا لا يلزم من عصيان المكلف
 بتأخير الواجب لموسع عن اول الوقت من غير عزم عند القاضي
 ان يكون فعل الواجب بعد ذلك في الوقت قضاء ثم قال وهو في
 غاية الاستحسان ورد بالفرق لانه لم يلزم كونه قضاء بههنا لان
 لم يصير مضيقا بالنسبة الى طلبة بههنا بخلافه ثم قسم لو كان كونه
 قضاء متبا على ان العصيان يتاخر في الاداء اجمعه ما ذكره واما قوله
 ويلزم معناه انه يلزم القاضي ان يكون فعل الواجب في وقتة
 قضاء ايها اذا اعتقد قبل دخول وقت الظهر ان الوقت سيقضي
 حتى يجبر ربه مثلا فاق الى ان حضر فضلي وهو اول الوقت في
 الواقع فانه يعصى مع ان فعله اداء اتفاقا وفي بعض الشروخ
 ان فاعا يلزمه هو قوله يعصى على سقوط لفظه انه اي يلزم
 القاضي انه يعصى فيما اذا اعتقد قبل الوقت دخول الوقت

ولم يشغل بالواجب وكان مقتضى مذهبه ان لا يعنى ان الفضا
 موسع ما لم يتقدم قال فلو كان الشرطية موقع الفاعل الى يلزم انها
 استندام اعتقاد الا لفضيا العصبيا فله ان يلزم
 الاتفاق على ان الوجوب قد فسر الواجب المطلق لما يحجب كل وقت
 وعلى كل حال فهو مقتضى بالصلوة فريضة في كل وقت قد راع
 فنقض فريضة الامناع وهذا لا يشتمل على المقتضات ولا مثل الحج
 والركوة في ايجاب ما يتوقف عليه من الشروط والمقتضات
 المحقق الى ان المراد الاطلاق والتقييد للنسبة الى تلك المقدمة
 حتى ان الركوة بالنسبة الى تحقيق الضاب معتد فلا يجب والى
 تعيينه واخراده مطلق فنجب ثم لاختلاف في ابي لا سبيل
 بالقتل امر يضرب السيف مثلا والامر بالاستباح امر لا يطعم
 وانما اختلاف في غيره وتفرقه على ما ذكره القوم ظاهر لانهم يرون
 بما لا يتم الواجب الا به ما يتوقف عليه ومجوده شرعا وعقلا او
 عادة وتجبون بالمعذورية عما لا يكون في وسع المكلف
 كتحصيل القدر في القيام وكحد الاربعين في الحج وتكون ذلك
 ويعنون بالشرط ما جعله الشارع شرطا لذلك وان كان يتصور
 وجود الفعل بدون كالتطهارة للصلوة الا ان المصنوع كانه يصح
 ان الواجب بالنسبة الى الامور التي يلزم فعلها عقلا او عادة
 ليس واجبا مطلقا او الايجاب معتد بحصولها فلا يخل في تحت ما
 يتم الواجب المطلق الا به فلا يقتضي الاحتراز عنها بعقيد المعذور
 فلهذا فسر المعذورية بان يتيقن العقل بدونه عقلا او عادة على
 ان المكلف عند الاتيان بالواجب محكم من فعل تلك المقدمة
 وتزكها هذا تقرير الشرح وعليها سكال مني جعل قوله يتيقن العقل

بدونه وصفا كاشف للمعذور وذلك ان المعذرة المعذورة
 لا يتناول اما جعله اشراعه شرط ضرورية ان ما يلزم فعله عقلا او
 عادة لا يكون معذورا بهذه المعنى وحيث يكون التقييد بقوله شرطا
 لغو والتعظيم بقوله غير شرط باطلا فالاولى ان يراود بالمعذور ومضمونه
 الظاهر ان ما يرضى تحت قدره المكلف ويجعل قوله يتيقن العقل
 بدونه وصفا محض كاشفا اي ان كان معذورا بهذه الصفة هو
 واجب والاقلا لو لم يجب الشرط لم يكن شرطا لانها في
 النزاع في ان الامر بالشيء هل يكون امرا بشرط واما بالواجب
 الشرط الشرعي للواجب معلوم قطعا اذ لا معنى لشرطية سوى حكم
 الشارع انه يجب الاتيان به عند الاتيان بذلك الواجب كما هو
 المصلوطة وهذا كما ان الشرط المتعلق معلوم انه لازم عقلا فعلى هذا
 لانهم ان الاتيان بالشرط ودون الشرط ايتان اجمع ما امر به
 يقع لو لم يكن الشرط مأمورا به بمرآة وان اراد الامر المتعلق باصل
 الواجب فلا يلزم انه ذاتي كجميع ما امر به كحجته وانما يجب لم
 يكن له شرط او جبر اشراعه بمرآة واما ان غيره لا يجب
 استدلال عليه منه او جبره عن شرط العلامة اما اجمالا فبانه بدو على
 اكثره النقض بشرط واما تفصيلا فبانه يرد على الاول منع الملازمة
 وانما ذلك من الواجب بالاصالة وعلى الثاني منع الملازمة فيتم تقدير
 على غسل الوجه بدون جزمه بالرس ومنع بطلان الثاني فيتم تقدير
 به يخرج الجواب عن الرابع مع ورود منع بطلان الثاني وعلى من
 منع الملازمة وانما يتم لو لم يحصل ترك الحرام الا بفعل المباح وكذا
 على السادس وانما يلزم لو كان الواجب معصودا بالثابت لا يرى
 ان البنية شرط واجب قطعا ولا يجب بنية والاشتمال واما الوجه

الثاني في فقرته ان العلم ومن يتبعه هو ان وجوب الشيء يستلزم
وجوب غيره بشرط لم يكن متعلقا بالوجوب بل بمنزلة الوجوب او لغير
ذلك الغير لانه فخرج على المتعلق بلزوم والثاني في ما يلاحظ الطلب
لا يعقل تعلقه بشئ غير المطلوب على ما سبق في الاحتجاج على
اجباية واما كان ضعف طاهر اذ قد يتعلق بالذات التي هي
وبالعرض شي آخر عدل عندنا في الحق الى ما في ضعف نوعه
اما تقريره فهو ان متعلق الخطاب اقل من حقيقة الوجوب لكنه من
احكام ككل واجب متعلق بالخطاب وينعكس الى كل ما ليس متعلقا
ليس بواجب فلو صدق بعض ما ليس متعلقا بالخطاب كالملازم مثلا
واجب لزم اختلف فطران قوله وكل ما متعلق به بالخطاب فهو واجب
لا دخل له في البيان واما ضعفه فلانا لا نتم ان اللازم لم يتعلق به
خطاب طلب بل هذا عين النزاع فان دعوى كونه واجب هو
ان خطاب طلب الملزوم متعلق به ايضا وبعضهم على ان هذا
من تمة الاول اي لو استلزم الواجب وجوب ذلك الغير والاحمال
انه لو لم يكن متعلقا بالوجوب لنفسه بل بالوجوب لزم تعقل الواجب
الغير وبعضهم على ان المراد انه لو لم يكن متعلقا بالوجوب لنفسه بل لا
بد من قيام ما يدل على الوجوب العقل ما لا دخل له في الايجاب والبعض
لا اشعار فيه الا بوجوب الاصل دون ذلك الغير وفساد هذا معنى
عن البيان ان اردت به اي بعدم محله الاصل بوجه
وبوجوب التوصل الى الواجب به انه لا بد منه في الاثنان بالواجب
لكنه لا يستلزم كونه مأمورا به شرعا وان اردت انه مأمور به
فالنزاع لا يقع الا فيه فان قيل كل ما لا بد منه من الترتيب واجب
وكل واجب مأمور به شرعا قلنا ان اراد بالوجوب احكام الشرع

فلا تم طاهر الصغرى او مجرد الملزوم فلا تم الكبرى ^{الذي}
خارجي هو الاجتماع ورد بان المراد دليل عام الى الاجتماع ^{تعلقا}
على ذلك وقيل بضرورة اجباية بمعنى ان التوصل بالاجباية ^{متعلقا}
المسبب من ضروريات اجباية ورد بان جميع ما لا بد منه ^{متعلقا}
انه لا يعين الوجوب على خطاب لطلب بل الدليل هو ان ليس ^{متعلقا}
المكلف الا بما يشترطه الاسباب فتعلق الخطاب بها قطعيا
معناه ان تركه اياها شاء الاستبان ان عليه ترك اياها ^{متعلقا}
جمعا بان ترك الكل كما اذا اتى في المنجى بالجميع وبذلك بان ترك البعض
وباقى البعض كما اذا اتى في المنجى بالجميع وترك البعض وليس له
ان يجمع بينهما كما ليس له في المنجى ان ترك الجميع ^{متعلقا}
في الواحد بالتحض يعني اقصر على ذكر احد فحينه دون الواحد
بالجسدي بالحقيقة بحيث لا يتعدى الا اشخاصا وان خالف فيه
بعض المعقولة لانه لا اعتداد بهم وبما لغتهم لكونها مكايير
لظهور ان ذات هذا الفرد من الفعل غير ذات ذلك والاستحالة
في حسن احدهما وفتح الآخرة وصر فهم الوجوب الى مقصد تعظيم الله
تعالى والتخريم الى مقصد تعظيم الصنم على ما يعرف من الترخ لا يجدي
نفعا لان المحسن هو مقصد التعظيم واحد وذكر الامدى انهم
يقولون السجود مأمور به واجب تدنوا فلا يكون محرما
بل المحرم هو مقصد تعظيم الصنم وقد منعه بعض من يجوز
ذلك اي تكليفه اه لان هذا ليس تكليفا بالمال بل تكليفا
هو محال في نفسه لان معناه احكام بان العقل يجوز تركه ولا يجوز
تركه ^{متعلقا}
منه لا هنا اذ قد يسقط العرض عند فعل ما هذا
معصية كمن شرب سكر شرب محرم يسقط عنه الفرض ان يكون

في احراز رة الى الكون ههنا في معناه المنفرد في التكليف
وهو حصول اجور في اجور وليس محار عتقيا من الفعل المبروم
والمفهوم ان الكون واحد في الصلوة والغضب هو ما مور كونه
جزء الصلوة المامور بها ومنه عن كونه نفس الغضب هو الذي
للصلوة بمعنى خبر المتهمة وللغضب بمعنى نفس المتهمة فيتمتع متعلق
الامر واللفظ والنتي فان قيل سيجي في جواب عن دليل القاض
ان هذا الكون وان اتحدتا بالذات متفردا بالاعتبار وقد سبق
مثل ذلك قلنا نعم لكن هذا الجواب من قبيل من يذهب الى امتناع
تعلق الوجوب واحكامه بالواحد بالتحقق وان تعدد اجزائها فكيف
يجوز عليه ما سئى على تسليم للمطم ثم طار عبارة المتن ان في
الصوم ايضا كونا يتعلق به الامر والنتي وليس كذلك لان المعتر
فيه الزمان دون المكان فعدل عنه المحقق ولهذا قيل المراد
بالكون هو الفعل لصيغ الصوم ايضا لو لم يصح لما سقط
التكليف لان الصيغة عبارة عن موافقة الامر وسقوط الفضا
واللازم باطل ولما ذكر القاضى من الاجماع على عدم الوجوب
القضاء ههنا بحث وهو انه ان اراد عدم سقوط التكليف
بها على ما هو من العنا هر عبارة الشرح فانتفاء اللازم م
عدم الامر بالقضاء لا يدل عليه لجواز ان يكون بناء على سقوط
التكليف عند لاها وايضا لا يصح من القاضى احكام بالاجماع
عليه وقد سبق ان يذهب سقوط الطلب عند لاها وان
اريد السقوط مطلقا على ما هو من عبارة المتن فاللازم لجواز
ان يوجد امر غير صحيح لسقوط التكليف عنده لايه ولا يخفى
قد توهم بعضهم ان المراد لاجماع مع مخالفة واحد وهو من اهل

الاجماع

الاجماع فاعترض عليه ما هنا لا يمتنع انعقاد الاجماع قبل وقوعه
وعلى ما ذكره الشرح المحقق وهو لفظها هو الموافق لما اكتب
الايراد ذلك لان معناه انه لو وجد اجماع لعرفه فلم يخالفه واما
الاجماع بعده فمعلوم لا انتفاء وقال المقتول شهاب الدين في التفتيح
اما دعوى الاجماع فيتم مع مخالفة واحد فساد واذا منع لا ياتي
بفتحي بوجه ثم سئل اما من امه المسلمين الى انه خالف للاجماع
ومات ميتة ما عليه امكن وتبين بنا على مجرد وهم ثم ان
احد ما اكراهه وفعله من الامور العقلية فكيف نوارس قطة لاجماع
في مراسان على قريش من حسنة سمة الى متوسط العقلية
ضعيف ولم يصل على قريش من المائتين الى اشد الناس كفا
في التفتيح الحالط بحمل الانبياء وموافقهم لا كل من يدعي
اجماعا فعلى عواذ فيجوز ظهوره من احدا اذا منع انضمامه فاحمله
هذا الكلام وهو مجرد استبعاد لكنه في غاية القرب كانه يشتمل على
اللامام الغزالي حيث قال الاجماع جهة عند احد الكون
اكثره والسكون لان اكثره كون الشيء في مكان عقيب
وضول في مكان آخر بمعنى انه عبارة عن مجموع الكونين و
السكون عبارة عن كونه في مكان بعد كونه عن ذلك المكان
فكيفية هذا الكون مامورا به لكونه جزء المامور به ومنها عنه
بالذات وحاصل الجواب انه مامور من جهة كونه من اجزاء
الصلوة ومنه عن من جهة كونه في مكان غير فلو لم يبق
اللازم كوكفي بعدد اجتهاد وصحة الصلوة في الدار المخصصة
بناء عليه يلزم صحة صوم المهر لكونه مامورا به من حيث انه
صوم ومنها عنه كون احد اجزائين لازم للآخرى لانا اما

نقول لجواز اتى والمتعلق عند جواز الفكاك الجهتين وثانيا
بان الظاهر فيما نهى عن التحريم عدم الصحة لرجوعه غالبا الى البدن
وفما نهى عن الكراهة هو الصحة لرجوعه غالبا الى الوصف والعدد
عن الظاهر لا يكون الا بدليل خاص وقدر وجه الصلوة في البراءة
المعصوية كالامات المطلقه فوجوب الصلوة من غير تقيد
بمكان وكما جاع غير احد على صحتها بخلاف صوم يوم عرفاته
لم يقم دليل صارف عن طهره بل وقع الاتفاق
على ذلك فخط الاصول يعني لما بحث للاصوليين عن
احوال افعال المكلفين من حيث الوجوب والحرف والصحة
والفد وكذا ذلك حتى يكبر عليه ثبات ان اخرج عن الاصل
المعصوية واجب او حرام بل بحث عن احوال الادلالة للحكام
ونثبت الاحكام بالادلة فعليه ان يبين امتناع الامر
النهى بفعل واحد من جهة واحدة كالحرف مثلا لكونه تكليفا
مما هو محصور العمل مع عدم تجزئه وقول الامام اياه
الى ما ذكره في البراءة ان المعصية مستمرة وان كان في
حكمة في صوب اخرج مثلا كالصلوة في الدار المعصوية
يقع امتناعا من وجه وعصيانا واعتداء وجه وكذا الذهب
الى صوب اخرج مثلا من وجه عاصي لبقائه من وجه وانما
كامتا باستمرار معصيته مع ان المعصية انما يكون بالتحريم
المنهى عنه والامكان معتبر في المنهى فلا يمكن ههنا اذ
ليس في نفسه كذا لان توسطه الى نوز وفيه آفة السبب
معصيته وليس هو عندنا منهيا عن الكون في هذه الاوصاف
مع بذله المجهود واخرج عنها ولكنه مرتبط في المعصية

مع القطع

مع القطع نهى التكليف عنه وانما حكموا بالاستبعاد
الاستدلال لان الامام لا ثم ان دوام المعصية لا يكون الا بفعل
منهى عنه وترك ما مور به بل ذلك في اثناء اثناء خاصة و
قوله ولا حرجي دفع لما اشار اليه الامام من ان الامثال و
العصبة ههنا باعتبارين كما في مسئلة الصلوة المندوبة
ما مور به لا نزاع في انه متعلق به صيغة الامر حقيقة كانت او
مما راوا في النزاع في انه هل يطبق عليه اسم المأمور حقيقة
ولا حقا في انه مبني على ان ام حقيقته الايجاب للقد مشترك
بينه وبين الضرب فلا ينبغي ان يجعل في اثناءه رايها ثم
الاستدلال الاول انما يتم على راي من يجعل ام والمطلب
اجازة والبراج وانما من يحضه باجازة فكيف تعلم ان كل
طائفة فعل المأمور به بل الطاعة عنده فعل للمأمور به او
المندوب اليه اعني ما يتعلق به صيغة فعل الايجاب او
الندب والثاني انما يتم لو كان مراد اهل اللغة اعم بطريق
لفظ ام حقيقة بتقسيم الى ما يكون للايجاب والندب وليس
كذلك بل مرادهم فعل الصيغة التي تسمى امر عند النجاة في
ان معنى كان بدليل انهم يقيمون الامر الى الايجاب والندب
وغيرهما مما لا نزاع في انه ليس بما مور به حقيقة
المسئلة لفظية يعني ان النزاع فيها مبني على نفس لفظ التكليف
فانه فسر بالبرام فيه كلمة فليس يتكليف او بطل ما في كلمة
تتكليف والكلام فيه كما في المندوب الا انه لا ياتي
مثل الاستدلال الاول ادلا بغير انه معصيته وبما في الثاني
وهو الاتفاق على تقسيم النهى لانهي تحريم ونهى كراهة

مطلقا على المباح وعلى ما يمنع شرعا ما استوى الامر فيه
عقلا لا يمنع عقلا ما استوى الامر فيه قد فهم منه البعض
انه كما يطلق على المباح يطلق على ما رغبه معان اخرى لا يمنع
شرعا فاعترض بان ما استوى الامر ان فيه شرعا اعم من
المباح لشموله ما لا يمنع فيه عن الفعل التارك شرعا كالفعل الطبيعي
وهو غير المباح اعني ما اذن الشئ فخلعه وتركه ولما كان هذا
ضعيفا بنا على ان ما لا يتعلق به خطاب الشرع لا معنى لاستوى
الامر بين فيه شرعا عدل منه الشئ مع المحقق وجعل المعاني ثلثة
ثالثها ما استوى فيه الامر ان شرعا او عقلا ولا خلاف في ان
هذا اعم من المباح ولهذا جعل فعل الصبي من الاما استوى فيه
الامر ان عقلا تنبها على ما ذكرناه ولا يخفى بان كلمة او في قول
المصنف معنى لا يمنع شرعا او عقلا بغير موقفا والا فلو روي على
المشكوك فيه فقد فهم منه ان الشرع انما يطلق على ما يشك
في انه لا يمنع شرعا او يشك في انه لا يمنع عقلا او يشك
في انه استوى الامر ان فيه شرعا او يشك استوى الامر ان
فيه عقلا وانت خبير بان مثل هذا الفعل لا يبيح حايه بل
محمول كمال فعدل عنه المحقق الى ما يقتضيه قوة نظره و
استقراء فكره وهو ان عدم الامتناع او استوى الطرفين
كان فيما سبق باعتبار حكم الشرع او نفس الامر وانهما غير
نفس القائل وموجب ادراكه والى هذه الاشياء يقولون في
النفس ما يجيز على هذا يطلق على ما استوى طرفاه شرعا
وعقلا عند المخبر لحيوانه وبالنظر الى عقده وان كان احدهما
في نفس الامر واجبا او راجحا فليس مالا يمنع عنده في حكم الشرع

او العقل

وان كان في نفس الامر متساويا شرعا او عقلا وهذا هو المسمى بالمختل
والمختل على مهور ما فهموا ما تشككت وبرزوت في انه يتساوى
الطرفين او ليس بمنع الوجود في نفس الامر او حكم الشرع
وعلى ما ذكره المحقق ما حصل في عقلك انه يتساوى الطرفين
او غير متساوي الوجود في نفس الامر او حكم الشرع ولا خلاف
في ان ما لا يمنع في نفس الامر ولا يحرم العقل بعدم مثل
المقطعي والظني مع ان شيئا منهما لا يسمى مشكوكا لظهور
اما اذا قلنا بعد اثبات اشتراط النسبة في الموضوع بعد
شك ولا يعني ان الاشتراط مشكوك فيه بل عدم الاشتراط
فالمراد ان المشكوك فيه يطلق على ما لا يمنع في النفس الا كبر
بعده واذ كان جانب وجوده راجحا فقولنا كما يقال في اليقين
مثال لا طلاق الشك على الاحتمال وعدم الامتناع في النفس
وقوله كذلك يقال ان رة الى ما سبق من انه كما يقال المشكوك
في لما لا يمنع يعني انه قد يتيق هذا الحكم حايه والمراد انه يتساوى
الطرفين او لا يمنع اي لا يحرم بعدم ولا خفا في انه لو قال
فذلك لك بالذات لكان اظهر ونحن سكران ذلك اما جهة
شرعية فان قيل من اعتقد ان الاما جهة لا يلزم ان يكون
كما شرعي وانها يحقق فعل الشرع كيف قد عناه النجاشي
كون ما انقضى اخرج في فعله وترك ما بقيه سر غيبه قلنا ليس كذلك
بل شرعية الثابتة بالشرع المستعمل في الشرع يعني ان تركه
ان ذلك مفهوم لفظ الاما جهة بحسب عرف الشرع في الخارج
الى ان الاما جهة مستعملة في لسان الشرع معناها اسما اخرج
في الفعل او التارك وظلال الشرع بذلك غاية ما

في الباب انه واجب بمبرر لا محقق بر وعلم ان المجرى ان يكون
 واحدا منها من امور معينة فان قيل يكفي التيقن النوعي هو
 حاصل لكونه واجبا او مندوبا او مباحا قلنا لا بد في التيقن
 النوعي من معين حقيقة الفعل كالصوم والاعتاق مثلا
 ولا يحصل ذلك بمجرد اعتقاد شيء من الاعراض العامة كانه
 الملك يبين ان البيع سبب للملك وان العقب نحو من
 الاما قاي سبب للزمان وان مثل الزمان سبب للفقرة
 التي هي احد ولولا انه صرح في المنتهى بان المراد اسباب
 الامور لم يبعد ان يجعل الملك ونحوه مطلقا على التكرار الذي
 هو سبب لوجوب كذا فيكون هذه ايضا اسبابا فان الملك
 سبب اياها الانتفاع والضمان سبب برائة الذمة والعقوبات
 سبب مطالبة الدينونة والا نضاق ان هذا في غير الملك بعيد
 واما المانع للسبب فبدان الحكم وجوب تركه وسيله
 الغنى والحكمة فيه وفي سببته مواساة الفقراء الذين يستلزم
 عدم نقباء فضل ويسى به وهذا حكم كل بالمواساة فيكون
 من الذين ما لا يستلزم حكمه كل حكمه السبب فهم
 اي وحقيقة كون الوصف شرطا ان عدم ذلك الوصف يستلزم
 لعدم الحكم فعدم مانع ومن ان المانع انما يكون مانعا
 من حكمه كل حكمه الحكم والسبب فكذا كون عدم الوصف يمنع
 لما فيه من حكمه تنا في حكمه حكمه الحكم والسبب بهذا معنى قوله
 منها حكمه البيع اياها الانتفاع والعقد على التسليم شرط
 فان عدمها هو العجز عن التسليم ساق حكم البيع وهو اياها
 الانتفاع ويلزم من هذا ان يكون في عدم العقد على

التسليم

التسليم منها فيه حكمه البيع اذ تنا في اللوازم يستلزم تنا في اللوازم
 كونه مني على تحقيق حكمه احدية في عدم القدرة والاخرى في
 اياها الانتفاع ليكونا ملزومين فيما كان وكذا في الشرطية اياها
 للصلوة الحكم هو وجوب الصلوة وسببه تعظيم الماري وعدم
 بنا في ذلك كمن ينبغي ان تبين ان في عدم الطهارة حكمه بنا في
 الحكمه في تعظيم الماري فالكلام قاصر عن افادة المرام قال بعض
 اشرعين بثبوت الحكم للملك حكم وصحة البيع سبب اياها الانتفاع
 حكمه صحة البيع والعدرة على التسليم شرط صحة البيع لان عدمه
 على التسليم يستلزم عدم القدرة على الانتفاع وكذا حصول
 او دفع العقاب حكمه الصلوة سببه وحكم الصلوة الترتيب
 حيا باحق والطهارة شرط الصلوة لان عدمها يستلزم نقض
 بعض الحكم اعني عدم حصول الثواب وعدم دفع العقاب مع
 بقا حكمه الصلوة وقال في العلامة البيع سبب ثبوت الملك
 وحكمه البيع هل الانتفاع بالمعقود وفيه وهو موقوف على القدرة
 على الانتفاع وهي على القدرة على التسليم فعدمها يحل حكمه السبب
 وشرط الحكم ما استلزم عدمه على حكمه نقض نقض حكم السبب مع
 بقا حكمه السبب فعدم الطهارة مع الاتيان بحسب الصلوة
 الصلوة يستلزم على نقض نقض حكم السبب من عدمه
 فانه نقض وصول الثواب لذين هو حكم السبب في الصلوة
 مع بقا حكمه السبب وهو التوجه الى جناب القدس ولو
 فسرنا ما يعني كمين ان يقال الصلوة مطلق عبادة عن ترتب الاثر
 المطلوب من الحكم عليه لان المكلفين يجعلون الاثر المط في
 العبادة انت هو موافقة امر الله والفقهاء يجعلونه دفع وجوب

القضا فمن ههنا اختلفوا في الصلوة بطن الطهارة فلا يكون محلا
 في تفسير صحة العبادات بل فرقتين الاثر المطمئنه
 والبطالان فيقيضها الى بعض الصمى في العبادات عبارة عن
 عدم ترتب الاثر عليها او عن عدم سقوط القضا في المعاملات
 عن عدم ترتب الاثر المطمئنه عليها وليس في كلام المصنف للصحة
 والبطالان في المعاملات اللهم الا ان يستلزم فيدرج الصحة
 في موافقة امر اثاره فلهذا صرح اشم المحقق بما اوردته في المتن
 تحققي بصحة العبادات ثم اورد تفسير اجمو لصحة المعاملات
 واثرا الى انه يمكن اطراوه في العبادات ايضا والى ان ثمرتها
 موافقة امر اثاره او اسقاطا للقضا لا حصول الثواب ليرد
 اعراض العلامة بان الثواب قد لا يترتب على الصلوة الصحيحة
 فيحتاج الى جوابه بان المراد هو ان ترتب الثمرة لا وجوده ثم لا
 يخفى ان المراد بالاثرة في المعاملات ما يترتب عليها ثمرها حصول
 ملكا غير وصل لا منقطع والبيع ومنفعة البضغ في النكاح ولا
 حصول الانقاع وحصول التوالد والتناسل حتى يراد الاراض
 بان مثل التوالد قد يترتب على الفاسد وقد يتخلف في الصحيح
 وقالت اجمو المعبر في الصمى عندهم وجود الاركان والشرائط
 فاورده فيهن وثبت في شرعية فان كان ذلك باعتبار
 الاصل فنبط اما في العبادات فكما الصلوة بدون بعض الشرائط
 والماركان واما في المعاملات فكجميع الملائحة وهو ما في البضغ
 الاجتهاد لا نعلم ركن البيع اعني المبيع وان كان باعتبار الوصف
 ففاسد كصوم ايام المنهية في العبادات وكالربا في المعاملات
 فانه اشتمل على فضل عن العوض والروا بفرع المزيه عليه كان

بمنزلة اصل وايضا وجدا اصل مباداة المال بالمال لا وصفها الدين
 هو المباداة العامة وان كان باعتبار الرمي وركونه لا في
 كما الصلوة في الدار المعصومة والبيع وقت نداء اجمو فطهران
 المتقيين بالمعاملات ليس على ما ينبغي وان ثبت ان
 اي صمى بيع الربا عند طرح الزيادة لم تنقسم في التسمية الا في
 والتم في فاسد او لا صمى في المعاملات الاصطلاح قد
 ربط في الصحة والبطالان في العبادات فثبت لذلك لان دليل
 الذين اورد في المتن كحصة حيث زعم ان الصحة ما كون العقل مسقطا
 للقضا واما موافقة امر اثاره فهذا والمقام لا يجوز من قبل
 حيث اطلق الصحة والبطالان في اول وحض في العبادات وادرج
 اشم بتفسير المعاملات ثم اورد تفسير الفاسد للصحة وحصله ثم
 بالمعاملات ثم حصل ما ظن انه من احكام الوضع بالعبادات
 ومنها الرخصة جعل الابدى اصفاء خطاب الوضع شتم الحكم
 بالسببية والشرعية والمناغية والصحة والبطالان والساوس
 العزم والرحمة والمصقر الثلاثة الاول وصرح متى كون
 الصحة والبطالان منها قالوا ان الرخصة فلم يشعركلام بانيات او
 نفى الا ان نطمة في اسلوب الصحة حيث قال واما الصحة واما الرخصة
 ربا شتم ربا به من احكام الوضع والشظمة في اسلوب الثلاثة
 الاول حيث قال ومنها الرخصة الا ان يطبق في المتن الشرع على
 انها يكون من واجبا ومنه وبما ما ينبغي كونها من خطاب الوضع
 بل خطاب لا تقتضى والتخيرو من دال اشم المحقق فامثال هذه
 المتعلمات انه يحتمل الكلام احوالا والعزم يند في ذكر المشتق
 ان الفريجه بالزعم من الاحكام لا لذلك القدر منع قيام المحرم

لولا العذر والظاهر انه محقق بالواجب الا اذا اراد به ان لم يثبت وشعر
فيهم وهو الذي كلفه الحكم التام لكنه من حيث لا يصطلاح الجمهور
وحاصله يعني ان معنى المحرم دليل محرم ومعنى قيام بقا ومعمولا
به لانه ومعنى العذر باطران من المكلف حره العقل والترك
الدين دل الدليل على حرمته ومعنى قوله لولا العذر كان محرم ومثبتا
للمحرم في حقه ايضا لولا العذر فهو قيد بوصف التحريم لا المقام
فكنا بل وقوله هو الرخصة الضمنية للحكم الثابت بطريق التخلّف
عن المحرم وهو اعسار من الفعل ككل الميتة والترك كما في صوم
المسافر وصلواته الرباعية ولذا عدل عما ذكره غيره وهو باجاز
فعله بعد رفع قيام السبب المحرم وان جاز ان يؤخذ الفعل بشا
للتترك ايضا بناء على انه كلف مخرج من الرخصة الحكم ابتداء لانه
لا قيام للمحرم حيث لم يبق معمولا به ومخرج ما حصل من دليل
المحرم لان التخلّف ليس مانع وحقق بل التخصيص بيان ان الدليل
لم يتناول وصرح ايضا وجوب الاطعام في كفاية الطهارة
عند فقد الرعية لانه الواجب ابتداء على فاقدا لرعية كما ان
الاغنياء هو الواجب ابتداء على واحد وكذا فريضة التيمم على
الماء لانه الواجب ابتداء في حق ابتداء بخلاف التيمم المخرج
ونحوه وقوله لا يفرم معناه وان لم يفرم الحكم كذلك فغيره وطايره
ان الحكم منصرف الرخصة والعيب وان الحق ان الفعل لا يتصف باليوم
ما لم يقع من قبل الرخصة وتام تحقيق هذه المباحث في اصول
الحنفية او ما جاز ان اراد به ما توى فعله وترك لم يصح
التفسير بغير المسألة لانه ان يفرز فاللفظ واجب والاصح يوم
وان اراد اعم من ذلك مثل ما ذكر في كتابه الذي يندرج

المطهر المندوب

المندوب والمحكم فيه والاجماع منعقد على صحة بل في نوعه
كالتكليف الكافر بالبيان والخاص بالبطاعة وانما اختلف فيها
يمكن في نفسه كمن لا يتعلق به العذر او حاشاوه سواء امتنع لا
لنفسه معونه كخلق الاجسام او لم يمتنع كحل الجمل والبطان الى السبا
مخجورة الاث عشرة وان لم يقع وانما يكون مستحلا بالنظر الى
نفسه معنوم كجمع الضدين وقلب الحقائق فجواز التكليف به
فرضه تصور منهم من قال لو لم يتصور لا تمنع الحكم بالمتناع
لتصوره وطلبه ومنهم من قال لو يتصور اطلبه يتوقف على تصور
واقعا وهو مشتق بهما فانه انما يتصور اما متفينا بمعنى انه ليس
شيء موهوم او محقق هو اجتماع الضدين او بالاشبهه يعني
ان يتصور اجتماع المتخالفين كالسواد والكلابة ثم حكم بان
مشكلا لا يكون بين الضدين وذلك غير تصور وقوعه في الحكم
كذا في المواقف وان ظن قوم انه متنع لغيره الى الصبح
استند الكل اليه بطريق الاختيار من غير ان يتأدى الى وجوب
وامتناع فان مهيته بياض شدة اشارة الى انه لا ينقص
بالعلم انه تعالى لانه لا يقع اذا يلزم من نظره مثبتا لتصوره
على خلاف مهيته وبما ذكر في المواقف نقلنا من الشافعيان
لا يحصل له صورة في الفعل ولا يمكن ان يتصور شره هو اجتماع
فتصوره اما على طريق التشبيه بان يعقل بين السواد والكلابة
امر هو الاجتماع ثم يقال مثل هذا الامر لا يمكن حصوله بين السواد
والبياض وانما على سبيل دار على سبيل الفنى بان يعقل ان لا يكون
بيان نوصه معنوم هو اجتماع السواد والبياض وبما جعله
تعلقه مهيته بل باعتبار من الاعتبارات وهما قد خرجت

الطرفين وخط احد هما بالا وعلى ما هو خط المثلث باحكم البتة يعني
نكاحا كقولنا اجتماع النقيضين مع ومعلوم انه موجب
نظرا الى الظاهر من ثبوت الموضوع وليس من خارج فهو الظاهر
وكذا الجواب السالبة فانه ربما يمنع لزوم ثبوت موضوعها اذا
قد سلب عنه الشئ ونفي وتلحق بثبوت فان قيل حاصل السؤال
اثبات ان المستحيل متصور الثبوت ذهنا فيكون معارضة من
المقدمة القابلة بان المستحيل لا يتصور بثبوت يصح عليه على ما يشترط
قوله وذلك كاف في طلبه كان معارضة فاصل الدعوى وابتداء
دليل المخالفة من غير قصد الى المقابلة والمناقضة وانما ذكر في هذا
المقام على طريق السؤال لسد ملامته لدليل احصائه لما كان الملام
على طرف النقيض كان دليل كل منهما معارضة لدليل آخر من جهة المنة
واما الاجابة فنقول بما على ما في الشرح طاهر وانما الكلام في توجيهها
وكان الاول معارضة ولا يتصور الا اذا جعل السؤال دليلا للمخالف
وبالحجة في صلبه ان المستحيل هو الذي ليس هو الذي هو و هو طاهر
والمتصور هو الذي هو لانه اصيل في العقل فليس المستحيل المتصور
فان قيل عدم حصول في الذهن لا يوجب اعدام له في العقل
هو الذي حصل في العقل صورته لا هو نفسه قلنا انما يكون ذلك
فيما لا صورته والمستحيل ليس كذلك وفيه نظر والثناء لفصل جالي
اي لو صح ما ذكرتم لزم احكام بالامتناع على ما ليس مستتب مائة ان
المحكوم عليه فقولنا اجتماع النقيضين مستحيل ومتنع وتكون ذلك
هو المتصور وقد ذكر في تقرير السؤال ان المحكوم عليه المتصور ذهني
ثابت في الذهن ومعلوم ان الثابت في الذهن ليس بمتنع فالمحكوم عليه
بالامتناع ليس بمتنع وجوابه ان المحكوم عليه في العقيدة وان كان

متصورا

متصورا لكن لا يكون احكام على الصورة الذهنية بل على ما
يكن الصورة وهو ذات المتنع مثلا ولو سلم تقدم امتناع
الذهني انما هو في الذهن واحكام انما هو الامتناع في الخارج و
حاصل معنى قولنا اجتماع النقيضين متمنع ان المعنى حاصل
في الذهن من هذا اللفظ متمنع ان يوجد له في الخارج فمرد
يطابقه واما الثالث ولا راي توجيهها لان امتناع طلب
المستحيل لما كان مبنيا على انه لا يتصور بثبوت كما سبق
في تقرير الدليل كان تصور ثبوت المستحيل ذهنا كافيا
لما ذهنا اليه من صحة طلبه ما فيها لما ذكرتم من امتناع تصور
وتوهمه فيكفينا وضحكم اللهم الا ان يجعل امتناع الطلب
مبنيا على انه لا يتصور بثبوت في الخارج وحيث يقع قولنا ان
احكام الذهن الى آخره مرتبطا اي احكام بالامتناع على الخارج
حتى يلزم تصور محكوم عليه مبنيا في الخارج والا فليس كغير
وخل من عدم الكفاية والمضرة ولم يدع المعارض والسبيل
حكم الذهن على الخارج بل صرح بان محكوم عليه بالامتناع لا هو
الا في الذهن هذا غاية ما يمكن في هذا المقام وتقريره في ان
قاصر عن افاده المراد لان اقرب ما قالوا هو ان السؤال معارضة
تامة في المقدمة او اعتراض على جواب المعارضة الاولى توجيهه
انه يكون من تصور اجمع بين الضدين بتصوره مبنيا في الذهن
لكونه محكوما عليه فيكون حاصلا في الذهن فتصور ثبوت له
بمتصور وقوع اجمع بين الضدين في الخارج حتى يلزم تصور
الشيء على خلاف ما عليه واما الاجابة الثالثة فنقول الاولى
ان اجتماع الضدين لو كان متصورا وهما لكان احكام

بإستحالة انما هو كسب الخارج دون الذهن فيجب ثبوته في
الخارج دون الذهن ضرورة ثبوت حكم عليه فالذهن مقصور
وقوعه ذهنا يكون مقصور وقوع الحكم والنزاع انما هو مقصور
وقوع المحر وان لو كان ثابتا في الذهن لكان ثابتا في الخارج
واللازم بطلانه لا يستحيل في الخارج ونفرت الثاني انه لو كان
الحكم بالاستحالة الذاتية على ما ليس مستحيل بالذات لا يستحيل
بالذات لا يتصوره وان اجمع بين الصديق في الذهن
غير مستحيل فيكون الحكم بالاستحالة ما ليس مستحيل واما في الثالث
فلم يذكر واسيا بعدد وفي بعض الشروح ان الثالث من
تممة الثاني وكلها هي جواب احد حاصله ان استحالة ان يصور
ذهنا في حكم ما شئ له اما على الذهن وهو باطل لانه مستحيل
واما على الخارج وهو مستحيل لانه غير مقصور واعلم ان المقصور
قد يراد بهما ان يكون حصوله خارجا وينبغي ان يكون لفظ
اسم الفاعل وان يشتر بلفظ اسم المفعول وقد يرد به
به ما له حصول عقلي روح لا يعينه بالذهن فلا يقال هذا مقصور
وهنا واذ تاملت كلامهم في هذا المقام طلعت اسباب
المغالطة على عدم الفرق بين المعنيين وانما هي
على قوله قد علم به اذ لا آخر على ان القاضى يتبع منه الفعل
وذلك من الكلف راضية وقوله وكذلك اي مثل القاضى من
علم بموته ومن نسخ عنه الفعل ولا المكلف عطف على قوله
لان القاضى وقوله ولو وجب تعلق الحكم العلم بما هو
لو وجد الفعل وعدمه فان الله تعالى يعلم قطعا انه يفعل
فنعين الفعل ويتبع الشك ولا يفعله فتعين الشك

ويشع

ويتبع الفعل فيكون التكليف اما بالمتنع وظنه انه تكليف
بالاستحالة واما بالواجب فيكون تكليفا عاليا في وسعه
وهو المعنى بتكليف عا ما من كسب المقدر مع الفعل ويكون
افعال الاعباد مخلوق الله تعالى لا يقال هو تكليف بالاستحالة
الذي هو استحالته وما يجب وجوده بذلك الاستحالة وقوله وللدن
الاخرين يعني ان كل ما صدر عن المكلف لا قدره له عليه الا
الفعل والتكليف قبله وكل فعل له فهو مخلوق الله تعالى
للعبد عليه واما الموت والنسخ والاخبار ولا يعلم كل مكلف
او ليس كل فعل له ما علم الله تعالى موت المكلف قبل التمكن
منه او خبره بالذات لا يقع او ينسخه قبل مسكه فقول في المتن ان
ذلك لا يتبع الوقوع اشارة الى جميع ما سبق وقوله بان
ذلك يستند اشارة الى البعض وهو الاول والاخير لان
من صبر انها ليس كل من حور التكليف بالجمال قال بوقوعه
بل افرقوا فرقتين ومن قال قوله بالوقوع لم يقل بان كل
تكليف بالجمال فيرجع اتفاق الكل على عدم العموم قالوا ما
في ان قيل قد بين في الوجه الاول انتقا، اللازم بوجوه معتد
بيان انتقا، اللازم فكيف جعل وليا على حده دون غيره
استيقنا لان دعوى المستدل ان هذا التكليف بالجمال
في نفسه لا يتبع او يجب وان كان ممكنا في نفسه كما في الاول
حاصل تقريرهم ان ابا جهل مكلف بان يصدق رسول الله صلى الله
عليه وآله في جميع ما جاء به حتى في قوله نعم ان الذين كفروا
سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فيكون
مكلف بان يصدق في قوله لا يعبدون شيئا ما الى غير ذلك

وهو محال فقتل لا تكليف بالنقضين لان المضيق في خبر
 بانه لا يصدق في شي استلزم عدم تصديقه فذلك ضرورة
 انه صدق في شي والتكليف بالشيء تكليف بلوارة
 ورد بالمتن لا يستلزم اللوازم العدمية فقتل لا تكليف بجميع
 النقصين الى المضيق في حال عدم وجوب عدم المضيق
 بناء على اخبارنا بانه لا يصدق ويرد عليه انه لا يكون
 الوجه الاول اعني التكليف بما علم الله تعالى له واجبه تلك
 على ما اثنى بقوله وايضا اجرا انه لا يكون فاما عدل الشاهد المحقق
 عن ذلك وبين ان تصديقه في ان لا يصدق محال لانه يستلزم
 ان لا يصدق وما يكون وجوده مستلزما لعدم كبر ما اوجب
 الاستلزام انه اذا صدق في خبرنا لا خبرا متشاكلا بالتصديق
 فقد علم قطعا انه صدق وجزم بذلك وبذلك خلاف ما اخبر
 به النبي صلى الله عليه وآله من انه لا يصدق في شيء اصله
 معنى تكذيبه واما احتجاج الى قوله او يعلم اوجه تصديقه لم
 لان التكذيب هو الحكم بصدق الخبر فمجرد التصديق في انه
 لا يصدق انما يتلزم كذب الخبر لا تكذيبه لكان اذا علم ذلك
 وجزم بصدور هذا التصديق عنه كان حكما بكذب الرسول صلى
 الله عليه وآله بانه لا يصدق ولزم تكذيبه لان تصديقه للنبي صلى
 الله عليه وآله خلاف ما اخبر به من انه لا يصدق في شيء فكلما توقع خلاف
 ما اخبر به النبي وهو معنى التكذيب وانت خبير بان محمول
 التصديق مستلزم لعدم التصديق كافي للاستحالة فلا حاجة
 الى استلزام التكذيب المصغر بانه الى توسط العلم
 واجوابه صله ان هذا ايضا من قبيل التكليف بما علم الله

عدم

عدم وقوعه ولا جزمه بك وهو ليس من تكليف المحال في شيء ذلك
 لان ابوابا مثله لم يكلفوا الا بتصديق النبي صلى الله عليه وآله
 وآله جازبه ولم يجز طبعهم ولم يجزهم بانهم لا يؤمنون حتى يلزم
 التكليف بان يصدق قوه في عدم التصديق على التفصيل والنقض
 ليلزم المحال بل انما اجبر النبي صلى الله عليه وآله بان يؤمنوا كما اصدروا وطعم
 صريحا بانهم لا يؤمنون الا بيمين من قومه الا انه صام ولا كان يهمني
 وهو كون الا علام للنبي صلى الله عليه وآله للقوم فاجاب رنوح عليه السلام
 اجابا بالرسول صلى الله عليه وآله والعلام قد يجز في هذا المقام ولم يحمل
 المرام يعلم وكلفوا به لا يذلل في الجواب واما هو زيادة
 بحقيق وتيم له واصل ان الفعل له واجب وممتنع بحسب العلم
 والارادة ولا نزاع في صحة التكليف بحاله ان لم يسبق المكلف ذلك
 الاخبار وان سوغنا التكليف صحيح نظرا الى مكانه في نفسه ولكنه
 غير واقع لعدم الفايده من العزم والفعل فالكلف يكلفون ببيان
 اجابا سواء ورد الاخبار بانهم المؤمنون ام لم يرد وكذا اذا ورد
 ولم يسمعوا او سمعوا ولم يصدقوا به اما لو صدقوا وعلموا ان الفعل
 يمتنع منهم البته فيسقط تكليفهم بذلك الاتفاق على شيء
 الاجرة من مائل محكوم عليه ولا يلزم من هذا عدم تكليفهم بان
 على تقدير سماع الآية الدالة على انهم لا يؤمنون لانهم لا يصدقون
 ولا يحصل لهم العلم بمضمونها والالزام كذب الاخبار بانهم لا
 يؤمنون حصول الشرط الشرعي على ما اخبره المصنف بانه
 نفيه نفى امر على غير صفة السيد فان كان ذلك بحكم العقل فحق
 او الشرع فشرعي او اللغو فلعوي والمراد شرط صحة الفعل كالاتي
 للطاعات والطهارة للصلاة لا شرط الوجوب او طاعة

به وفي وقوعه واداءه انك لا حيا به لا يقع فالتكليف

للتأني في علم ان حصول الاول شرط في التكليف لو وجبه ووجوبه ان
والثاني شرط في التكليف لو وجبه اذ لا بد من وجوبه وهذا في الاول
طه بدون التواهي اذ لا معنى يكون الا بالان شرطاً شرعياً لترك الواجب
اولاً لصحة تعديب بالفروع اي يقع التكليف بترك الواجبات و
ارتكاب المنهيات وهم يفعلون ذلك الظاهر ان المراد ان
العلماء يعرضون المسائل الكلية في بعض الصور الجزئية تقرتها للعلم
وسهولتها للمناظره فلا يخفى ان قوله ولا لا شرعاً على ما ذكره لم يقع موقفاً
فاحتمل ان المراد ان لا يقع التكليف والكفر يقعان في الاحوال
بالفروع وقوله تقرتها متعلق بقوله والمسئلة مفروضة
مقامات هذا التقرير ليس على ما ينبغي ان قولنا لو كان شرطاً لم
يجب صلوة على الحدث دليل على الوقوع دون مجرد احواله وقوله
او كلف بها يصح في الوقوع دون احواله فان قيل فلا وجه لقوله
في الوقوع ومن يفعل ذلك الخ قلنا ان لم يعقل اصل المسئلة
الى احواله والوقوع وانما حصل الصورة الجزئية التي هي التكليف
الكفر بالفروع فكذلك عن اوله احواله وسئل بالوجه الوقوع
فليعلم ان الدين يلزم من اصول الحنفية ان تراعى ليس الا في
تكليف الكفر بالفروع دون مثل وجوب الصلوة على الحدث
ولا اللام قبل الفروع في كون شرطاً شرعياً بل شرطاً من شرط
لو كلف بها يصح قد اختلف كلامهم في تقرير هذه المسئلة
وجوابها وان المراد بالصحة الشرعية والعقلية فبين ان شر
العلماء الملائمة بان الفروع لو اختلفت لزم التكليف بطول
اللائمة باستصحاب الشرط بدون صحة الشرط او بعضهم الملائمة
بان التكليف انشئ شرطاً بان كان صدوره منه صحة التكليف

اذ اني به ويطردان الملائمة باجماع والاولى ما ذكره المحقق الا
ان في بيان الملائمة قصور لان الاتيان بالمكلف لا يجب
ان يكون على وقوع الملائمة مع احواله فوات شرطاً شرعياً
في المنهيات ان عمل النزاع وفرض بان كون التكليف بها مستلزماً
لصحة عدم النزاع فانما يجوز التكليف بدون الصحة الشرعية وهو
المشترط ما ذكرتم انما يدل على انه ليس بمكلف ان يفعل في حال الكفر
ولا نزاع فيه وانما النزاع في انه هل هو في حال الكفر مكلف بالان
بالفعل على وجهه بان يحصل شرطاً ثم يأتي به في بعض الفروع المراد
ان النزاع في انه هل هو يعاقب بعد الموت على ترك الفروع
انه في الكفر مكلف يعني ان امثال الكافر حال كفره مكلف بنفسه بان يسلم
ويصلي مثلاً وكففتان الكفر الدين لا جلا امتناع الامثال ليس
بضرورة في تكليف امثال امتناع الامثال الباع له واصلها الفروع
الا صغية لا يبا في الامكان الدين وفي ستميتها الضرورة بشرط الحمل
شريح كما انه شبهة ثبتت الوصف العنواني لذات ثبوت
المحمول للوصول وتقرير ان رصين ان المراد ان الامثال يمكن
بعد الكفر وان امتنع بسبب اجتناب التنازع ومن يفعل ذلك
بالسقوط ولا يخفى ان ما ذكره المحقق اوفق بعبارة المتن
ومن يفعل ذلك شارة الى ما سبق من الشرك وقيل النفس
والزما لان جعل شارة الى العيص كالشرك مثلاً عدول عن
الطاهر وفيه دلالة على حرمة الكل لانه لا معنى يضم غير الحرام الى الحرام
استحقاق العذاب لا يخلو لانه ان يكون لكل من المذكورات
خل واستحقاق ولا معنى بالحرام ولا معنى بالحرام سوى هذا
بتقديم ترك الصلوة لان تركها كونه ترك الاكثار والصدق

لهم وانما تركوا التكليف حيث يستقل الفعل بعرفته ولا يجوز ان يرد
 بالمصلحة المسلمين لقوات المناسبة في قوله ولم يكن يعظم المسكن
 عبارة عن الزكوة لان الاطعام واجب ولاه اذ كان التعذيب
 على ترك الاسلام يجب عليهم الزكوة عندهم فلهذا يصح التعذيب
 على تركها فلا يستلزم الادب القضا اذ هما اي لا يوجب التكليف
 ولا صفة وايضا في طرف النفي ماصلة اياها لغيرها وراي
 ان فعل وانما ترك وان لم يترك الفعل في ذلك المدة
 عدم الفعل اذا التزم على عدم المشية وكان يصح ترتيبه على المشية
 ويخرج العلامات التي ليست كذلك التكليف بالفعل فان قيل
 الاتفاق على ثبوت التكليف قبل حدوث الفعل كيف يصح
 مع الفعل بان الفدرة مع الفعل لا قبله وان تكليف لا يطابق
 غير واقع وان كان جازما والاتفاق على الانقطاع كيف يصح مع
 القول بكون التكليف اذ لم يكن انما سبق قد سبق ان
 معنى لا يفي هو الذين يتبعون الفعل الفدرة اي انه يكون اقدرا
 مع الفعل لا ياتي كون الفعل قبل حدوثه فما يصح خلق اقدرا
 به ومعنى التكليف به قبل حدوثه هو هو التكليف بان يكون
 الاثبات به مطلوب من المكلف حتى يفتي بالترك ولا يخفى في
 وجوده قبل الفعل ولا يلزم بعض احد قط وما نقل عن الاشعري
 ان التكليف انما ينووه عند المباشرة شكل ولا في انقطاعه
 بعده والا كان تكليف بتجسس ما حصل قبل وقوعه والتكليف
 الانسب للذين انقطع اصلا به فهو التكليف الفعلي المنبني على
 ان الطلب قد تم لا يفعل الا متعلقا بطلب وهو عدم التكليف
 واما ما ذكره من انتفاء ثبوت التكليف حال حدوثه من انه

تكليف

تكليف بانما هو المورد وهو محط فان الحال انما هو المورد
 سبق لا وجوده اصل هذا الاتحاد وعلى ما سيجي في ان انتهى لا يقتضي
 صحة المنهى عنه وكذا ما ذكر من انتفاء فابيه التكليف لا زالا لم
 ان لا يتلوا فابيه ثبوت التكليف بل ابتداء ما يتلوا من ان
 التكليف متعلق بالذات بمجموع الفعل من حيث هو المجموع وهو لم
 يوجد حال حدوث الفعل وانما يتعلق بالاجزاء بالعرض فما لم ينفك
 المجموع لم ينقطع التكليف في فرع النزاع لا فيه من تسليم التكليف
 بكل جزء ينقطع عند مباشرته والا كان باقيا ما عتبت جزءا اخر
 متوقفا بحدوثه على هذا بل القول بالبقاء عند حدوثه لا يتقدم
 على هرهب الاشعري على ما نقل عنه في الكتب المشهورة من ان
 التكليف انما يتعلق عند المباشرة قوله وان حال لا مانع الى
 ان لم يكن لا مانع من صحة التكليف غير عدم الفدرة بل ما ذكره من
 الامر من مانع وفيه حيث لان الامر الاول ليس بغير عدم الفدرة
 لان التكليف به قلت بانما الموضوع انما امتنع لكونه متعلقا
 بجم غير مقدور فاذا ثبت به انه مقدور ارتفع المانع فان قيل
 المقدور وهو الفعل الموجود والمحتاج فمتنع التكليف به
 قلت لا التكليف بالمقدور فان كان الفعل فالفعل والاتحاد
 فارتقا وعلى كلام القوم ظم في انه الفعل لانه المتعلق بخطر الامر
 والطلب وكونه ايقاع الفعل بمنه المتعذر وكان منتهى ما لا
 في ان التاثير في خارج نفس حصول التاثير ومخاير رب بقاء عليه
 الفهم شرط التكليف بان يفهم الخطب قدر ما يتوقف
 عليه الامثال لا بان يصديق بانه مكلف والا لزم الدور وعدم
 التكليف الكفر فعلى هذا الاحكام الى الاستثناء التكليف

بالعرفه او بالنظر او بقصد النظر وامثال ذلك
والا فانه كونه في المتن طاعة او لا مانع بقدر في الهتم في
ان هذا معلوم بالبطء فلا يبرر المنع بانه لم لا يجوز ان يكون بانقضاء
شرط واعلم ان في قيام الدليلين على من جاز التكليف
الحال نظر هذا المسمى ان الذي عن مغايرة الصلة امر اجتنابها
لمن لا يفهم الخطاب قول واما بطلان اللزوم وجهه كل كلام
ازلي وبعض كلام امر ونهي فبعض للمفعل المروني وكل امر ونهي
تكليف فبعض لازلي تكليف فبعض التكليف الذي قد كان
اللازم لاشي من التكليف يرى وانه لا تضام مائة
لتعريفه على التعلقات احادته وهذا ما بين ان حدوث الحكم
واخطاب لا ينافي قدم الكلام لكون حدوثه باعتبار قدمه
والتحقيق هو ان الكلام صنفه واحدة اذ لا يخل
في حقيقة التعلق ثم يذكر كثره الاعتبار بحسب اعتبار التعلقات
من حيث تعلقه بالوفاة يستحق فاعله المدح وماركه الضم
يسمى امرا وبالعكس نهيا وعلى هذا القياس ولا يكون هذا
بنوعه كالعالم متعلق بالمعلومات المختلفة ولا يصير اعتبارها
انواعا متعددة وكذا القدره يلزم تعدد القدره وجهه استحالة
ما ذكر في القدره من انها صنف واحدة ولا الاستدراك الى
الذات اما بطريق القدره والاخيار وهو ينافي القدم والماضي
الايجاب ونسبة الموجب الى جميع الاعداد سواء اوليها بعدد
المعنى على البعض ولو تعددت لزمت ثبوت قدر غير
متناهية وهذا ما انبث على ان الواحد موجب للشيء غير
الواحد منصوص بآيات الصفات السبع للقديم واما ما ذهب

اليه اث حين من انه يلزم تعدد الكلام الازل واللازم باطل لا
على كلام واحد فالازل ولا اشكال ان جعل الامر مسمى كما فرض
المشابهة مثل ان يقول السيد عبده صم غدا فانه مشروط بنفا العبد
واما في امر الله تعالى فلا يتصور ذلك فذلك جعل الاله
وغيره اصل المسئلة هناك المكلف هل يعلم قبل ان يمتنع من الاشكال
انه مكلف فاشارة المصنف الى ان الاصل هو انه هل يصح التكليف بما
علم الامر انقضاء شرط وما ذكره في قولنا ان تحقق الشرط منبأ على
القول كونه العلم بانقضاء الشرط ما من حكم التكليف قولنا ان تحقق
الشرط شرط في حكم التكليف اذ لو لم يكن شرط لم يتصور الامتناع
التكليف عند العلم بانقضاء شرطه حم ارادة قديم قديم
كما رآه الله تعالى او حادثة كآراده العبد يعني لا خلاف في ان العبد
الفعل المكلف به مشروط بالارادة وان وقع اختلاف في ارادة
الله تعالى و ارادة العبد وما ذهب اليه العلامة من ان المراد
تعالى قديم كانت او حادثة على اختلاف القولين فعبده لم
يعلم انه مكلف اشارة الى معنى قوله لم يعلم التكليف لم يعلم شي
الارادة انه مكلف في ذلك الزمان وجب فيه ما ذكره العلامة من
منع الملل انه يجوز ان يعلم بعد الايمان انه كان مكلفا قبله ولا
يجب ان الكلام الرامي والا فلا انقطاع مع العقل عند الاستغنى
واما قوله سواء فعل او عصى فربما هو احداهما كمال المنتهى ولا معنى
لها بهما اذ لا يصح تعليقه بقوله مع الفعل وهو ظم ولا بقوله عبده
لان الضمير للمفعول وبعد الفعل لا يتصور الايمان ولا العصبان وانما
صح في المنتهى لان الضمير يوقت الامثال طم حيث قال المكلف
يعلم التكليف قبل وقت الامثال وان لم يعلم بكنهه عنه ثم قال

لم

للمعلم تكليف لئلا يدا لانه بعد ان فعل او عصى اقطع ثم يخفى ان
الانقطاع على تقدير العصى مبنى على كون القضاء با مرهيد والمنكر مع
نظم ما ذهب اليه ان رجون من ان المراد ان متكر علم براهيم عليه علم
بوجوب الرجوع معاذ الان المحقق عليه على ما يع علم براهيم عليه علم
بوجوب الرجوع وعلم سائر الحكمين ما يتكليف قبل دخول الوقت
جلوا لانه ينبغي ان يراد دخول وقت الامثال على ما لا يخفى والبر
شعر هذا المقيم هو ان قول القاضي مع عموم متعلق بقوله والمنكر
معان على ما يهتد المحقق اذ لو كان انشاء احتياج اخر على ما ذهب
المشاعر من لم يصرح بلفظ قال على ما هو دأبه وفي قوله على تحقيق
الوجوب لم يشر الى دفع الاعراض بانه يجوز ان يكون الاجماع على
ظن ذلك بناء على ان الغالب من المتكليف بقا ، وبكيفية في قوله
سواء فرض اجماعا شرا الى ما ذكر من ان مختلف في معنى الاعداد
بالخالف في ذلك هو اتفاق المجتهدين وما عدم شرطه بنسبة
اي ما صرح عليه الحكم معني ان عدم امکان العقل لند عدم شرطه
او عدم الامكان معني ان عدم امکان العقل لند عدم شرطه بنسبة
الى الامور المشتركة بين ان يكون الامر على عدم شرطه كما في
ان الله تعالى او جها كما في ان هذا مثل امر السيد فلا من غير ان
يعلم الامر او جهله فذلك فيلزم ان لا يصح التكليف بالفعل الذي
جعل الامر في شرط وتوقعه قد صرح اتفاقا بجمع علم بالانذار
بانقضاء الشرط اجماعا مع علم المتكليف بانقضاء الشرط او ما قول من
الجواب مع علم المأمور بانقضاء الشرط على ما في النسخ فلفظه لا يبر
لا معني له فان لم يكن الفعل لى بالنظر الى اعتقاده كان وجود شرط
والاستدلال سيجي انه ملته التلازم وتراجع من قبلنا و

الاستصحاب

الا استصحاب وقيل والاستحسان وقيل بالصالح المرسل عليه
راجحة الى الكلام البعيد والسبيل الى جميع الشرائع
الى ان مرجع الكل الى كلام الله القديم وهو صفة قايمة بالذات
ووجهه ظاهر ان الحكم لا يقيد وطهر كلام استبان مرجع
الكل الى كلام النقيب القايم بذاته من صدر عنه فانقاس الى
الكلام النفي القايم بذاته المجتهد والاجماع بذات المجتهدين و
اسببه بذات النبي صلى الله عليه وآله وسلم والكتابات
الله تعالى اذ لو لم ير على المعنى وعلى حكم من اهل الاول ما ان المراد
كذلك لم يميز فيه حجة ودلالة على ثبوت حكم وهو نظم وهذا وفي رواية
المتن وانما بقوله النسبة يعني ان كل احد يفعل معنى بنسبة معلوم الى
معلوم بحيث لو غير عنها بلفظ يصح السكوت عليه ويعلم ان
اولا ثم يتكلم لافادته هي تلك النسبة الباقية لاجل ان يكون
من حيث يقاد بالكلام اللفظي من حيث لا يتفاد منه ولهذا كان
قائما بنفس المتكلم دون السامع وانما تحقيق مغايرته للعالم
او الارادة في الكلام واما ههنا النسبة القايمه بالنفس
اي بنفس المتكلم معني انها عطفها لهما موجوده فيها ووجودها متصلا
كالعلم والارادة ونحو ذلك لا معني انها لهما حاصله صورتهما
عند الانقطاع بان الموجود بنفس المتكلم اذا قال صلوا بوطي الصلوة
واحيهما لاصورة ذلك بصورة السماء عند تعلقهما ولهذا قال
يصح انقضاء النفس بانها طائفة والمراد بما رخصه ما يقابل ذلك و
حصصها انما مع قطع النظر في الذم فيقطع بان زيدا قائم مثلا
والانفس النسبة لا وجود لهما في الخارج والظرفان ايضا قد يكون
معدومين كقولنا السجدة معدوم فان قيل فعلى ما ذكرتم

من المراد بالنسبة النفسية لانهم لم يسموا بفعل الطرفين قلنا
 اقتصر النسبة الى الطرفين ضروري ولا يجوز ان يكون القائم
 بالنفس ساطرفين بوجودهما العيين بل بصورتها العقلية
 وهو معنى التعقل توفيقا اي اعلاما من الشارع
 فانه الذي بين ان من لم ينهيا الى ثم سورة ولا يخفى ان الالة
 ايضا كذلك ابلما معنى للمرحم اوله واخره لا المتن وبيان ذلك
 الالة واخره بالتوقف الا غير فالاولى ان يقال ساطرفا لانه
 توقفا الى السماء باسم خاص ان اجر على طاهر يعني
 لاحفاء في ان من للتبعض وصبرته للكلام فان لم يغير فيه
 حذف كان القرآن اسما للمجموع الشخص المطلق من النور وان
 حلت على حذف المضاف اي سورة من جنس ذلك الكلام من
 الفضاضة وعلو الطبقة كان اسما للمفهوم كالحق الصادق على مجموع
 وعلى بعض يفرض كما هو المناسب لفرض الوصول اذ الاستدلال
 انما هو بالابحاض والاحفاء في صدقة على مثل قولنا فعل لا يسمى
 قرآنا في عرف فان قيل صدقة على مجموع خفاء اذ السورة
 ليست من جنس المجموع قلنا المراد بانجنس لما في الفضاضة علو
 الطبقة والسورة تماثل المجموع فكذلك فيصدق انها من جنس
 فاقبل النقيض الاول يخفى بالمجموع الشخص بل نعم كما ان الاله لا يخفى
 على سورة متقدمة كالصفت مثلا قلنا قد انت راى في ذلك
 بقوله فان التحدى وقع سورة من كل القرآن اي سورة كانت غير
 مختصة ببعض فلا يصح في على النصف الاول انما الكلام المنزل
 للعجا ز سورة منه فتأمل واعلم ان الذي ذكره في معنى التعريف
 قد يكون تصويرا اي بعبارة وتفسير المذكور اللفظ ومفهومه وتوضيح

فيه ايراد لفظ اشهر وكونا مورير بل الاستيعاد والعرض
 وقد يكون ممر الليثي واحدا للنظر له ويكون ثابتا
 او بالموارز المبينة المعينة لذلك لا يخفى ان كون القرآن
 للعجا ز محالا اعرف مفهومه ولو لم الا الا فلا ومن العجا
 فلا يكون لازما سينا فضلا ان يكون ذاتيا فلا يصح تعريف
 احقيقته وسره بل محمدا للنظر مفهوم لفظ الكتاب
 بالنسبة الى من عرف العجا ز والسورة ويجوز ذلك
 وان معرفة الصورة فيه بحيث فان السورة ساطرفا
 المستخرج من الكلام المنزل قرآن كان او غيره بدليل سور
 الانجيل ولان احتاج المصنف الى وصف السورة بقوله
 فتأمل لان وجود المصحف وتلقاه فرع بصور القرآن عليه
 سوال طاهر وهو انه ما احد المصحف في تعريف القرآن توقف
 لصورة على تصور المصحف للوقوف على تصور القرآن
 فذهب اسم الاله الى ان المراد الوجود الذي هو المصحف
 والنقل وهو معنى التصور وبعضهم الى ان الحكم بوجود المصحف
 وتلقاه مسوق وتصور القرآن لصورة توقف التعريف
 على التصور فتعريف القرآن بهما دور وبعضهم الى ان معرفة
 المنقول في المصحف يتوقف على وجود المصحف والنقل
 فيها على تصور القرآن لانه لا بد من ان ثابت السورة والآيات في
 الاوراق من تصور ولو بدله مرة فتعريف القرآن بالمنقول في
 المصحف كقول دورام دفع الدوران المقصود بالتعريف
 التعريف من تثبيت القرآن في المصحف ولا لاح على هذه
 الوجود انما الصنف زاد المحقق في العلم وقال ان العلم

وجود المصحف ونقل شرعي وفيه يتوقف على معرفة المصحف
وهي على معرفة القرآن اذ لا معنى له سوى ما كتب في القرآن
وانت جدير بانته للاحاطة الى توسط وجود المصحف نقله
او يفي ان بني معرفة المصحف موجود على معرفة القرآن فافقه
في تعريفه وروايتنا ينبغي ان يكون معرفة القرآن فرع العلم
بوجوده دون العكس لما نقل من ان هبة النبي البسيط
فقد علم على ما هبة كسب حقيقه وقد يقال يعني ان الدورانا
يلزم لو كان بالمقصود تعريف هبة القرآن فيوقف على
معرفة هبة المصحف واما اذا قصد تعيين المراد بالقرآن الذي
هو مناط الاحكام بالهبة الى من يعلم ان هبة ما لم نقل
اصلا كالكلام التفسير ومنوع التناوذة وما نقل احاد
كالقرارة اشارة وما نقل توازن كالمثبت في قبول
المصاحف فلا دورا في المصحف متعارف معارفي بل يصح
بل قد ينبي اضراب عن قوله اردنا بمعنى ان ليس المقصود
تخصيص الاسم بالفتح الاول اعني ما نقل بين القيتين
اي توازن المقام انه مناط الاحكام بل هناك امر آو
هو التنبيه على ان ضابط معرفة المعنى النقص للقرآن هو
النقل والتوازن دون التمهيد والتعريف حيث ذكرنا في
معرض التعريف النقل والتوازن المقيد لمعرفة
وقوه الشبهة يعني على رعم الحضم والا ففقد المضم ان ليل
كونها ليست واوائل السورة من القرآن قطع وما لم يقطع
القطع اياك يعم كقرا اذ لم استند الى شبهة قوته فان
قيل اذ في درجات الشبهة القوية ان يورث شكها واما

الطرف قطعا قلنا هي قوته عند من يتكلم بها واما عند
من الصنع بحيث لا ينفذ شيئا هذا وكذا كلام لم
صحيح في انه قد قوتى عند كل فرقة الشبهة الطرف الاخر
بدليل انه لم يتقوا نزول من القرآن اشارة الى ان المعبر
تواثر هذا الحكم وهو ان من القرآن لا مجرد توازن ذلك الكلام
في شان السبلة يعني في ترك بعضهم احتياج كل
بالسببية كذا في الاحكام لا تدري وجميع كتب المشورة من
سقطت بكلام ما فاعا انه قال ذلك في تركها احتياج سورة
ره بالسببية ويحتمل اصل الدليل ان السببية لو كانت اول
السورة من القرآن لتواثر كونها فيها من القرآن لقضا
العادة تتواثر تفصيل مثله واللازم بطرنا عرض يمنع
قضا العادة بذلك بل يعني التواثر في محل ما وقد تواثر
بعض آية في سورة النمل فاجاب انه لو لم يشترط تواثر
تفصيله وحال لاكتفا بالتواثر في محل ما لم جوار الاثرين
احدهما ان يكون قد سقط من القرآن كثير من الآيات
التي كانت مكررة بان يكون قوله احد تدرب العالمين
آية من اول كل سورة لا سقطت لعدم تواثرها هناك اكتفا
سورة الفاتحة وث فيها ان يكون قد اشته في القرآن على
سبيل التكرار كثيرا من الآيات التي كانت غير مكررة بان
يكون قوله تعالى فويل للمكذبين فافقه من سورة
المرسلات فبأي الآي ركبها كذا بان آية من سورة الرحمن
لا عدة آيات واما وقع التعدد والتكرار بار على عدم تواثر

في محلها المحض وكما ان من منسقة قطعا ثم اعترض على هذا
 الجواب بانه ان اريد لجواز الامر من محو الامكان فلا يقال
 اللزوم هو الامكان والتمسك هو الوقوع وان اريد احتمال ان
 يكون الواقع ذلك فاللزم محال وانما يلزم لو لم يعم الدليل
 القاطع على انتفاءه وهو اتفاق التواتر لسوره غير
 عمدتهم جواز كونه سقطا وتواتر المكر الذي وعدهم جواز
 كونه قد ثبت مع انه ليس بقرآن في محل ذلك لان جواز
 عدم التواتر لا يمنع وقوع التواتر فظهر ان في عبارة المخرج
 فصورا واستدراكا اما المقصور فلا نه لم يتوضأ احد
 السقوط وجعل قوله تواتر ذلك سنده الى المكر فقط وما
 ذكرنا هو الموافق للمنهى وسائر الشروح واما الاستدراك
 فلانه لا بدخل في المقصد لقوله والوقوع لا يوجب الوجود
 وكما نه دفع لما عني بتواترهم من ان وقوع تواتر المكر رايه
 مبني على ان تواتر التفاصيل واجب فاجاب عن هذا الاشكال
 باننا نقول من الاستدراك ان منع وجوب التواتر بالتفصيل
 ساقط اما اوله فلا نه لو لم يجب لم يحصل احرم بعد السقوط
 كثير من القرآن المكر او لا يعقل تواتر عدمه كما يعقل
 تواتر الاثبات فغير ثبت ان ما ذكرنا من جوار الاثبات
 لا يتم بناء على اتفاق تواتر المكر رات كذا الاستقاط
 محال لا يرفع له واما اثبات فلان الدليل قائم على وجوب
 تواتر التفاصيل وهو قضا اعادة ذلك فيما يتواتر
 داعي على ما سبق في حيث اجبر وقيل هو الاحكام واما
 ثانيا فلانه لو لم يجب لزوم جواز ذلك اي ما ذكرنا من

الاثبات

الاثبات واما ثانيا فلانه لو لم يجب لزوم جواز ذلك اي ما ذكرنا من اثبات
 والاستقاط بالنظر الى الاستقبال لان التواتر والتمسك في معنى واحد
 الى ان لا يكون له لم يجب جاز ان اتفاق فيما ياتي من الزمان وحاصل ان
 ما ذكرنا من الامر ان يتم في الاستقاط مطلق وفي الاثبات بالاستقبال
 فظهر ان ما ذكرنا ليس كذا على الاستدلال فاعلمنا وان ذلك الاصل
 الى وجوب التفصيل لا الى اتفاق التواتر على في الشرح وان ليس معنى
 قوله والدليل ما سبق ان لنا دليلا على انتفاء جواز سقوط وهو ما
 سبق من وجوب شرط التواتر على في بعض الشروح وربما
 يقال اعتراض من الاشكال انه ذهب اليه المضم من انه بشرط تواتر
 التفصيل والامر جواز الامرين الباطلين واذا بشرط ثبت
 ان ليست من القرآن او يتواتر كونهما هناك من القرآن والافعال
 من وجهين احدهما ان شرطه فيما هو قرآن تواتره في محله وان
 لم يتواتر كونه فيمن القرآن وح لا يلزم ما ذكرنا من احتمال الامرين
 الباطلين قطعا لان المكر رات قد تواترت في محليها بحيث
 لا يمكن اسقاطها وغير المكر رات تواترت في محليها بحيث لا يمكن اثباته
 في محليها في حال ولا في الاستقبال وح لا يتم الاستدلال
 على ان التسمية في اول السور ليست من القرآن بناء على انه
 لم يتواتر كونهما هناك من القرآن لانهما قد تواترا في محليهما هناك
 كونه في المحاصف وثلاوه على الاسن وان لم يتواتر كونهما
 من القرآن وثانيتها ما ذكرنا من الاستدلال على انها ليست من
 القرآن والامر ما بنا لو لم يشترط التواتر لزم الاحتمال لان
 انها آية او بعض آية من كل سورة على ما ذهب اليه في
 حتى انها وجدوا مع اول السورة ما نه وثلاث عشرة آية

تواتر

من القرآن ولا ينبغي ما أخبره المتأخرون من العلماء بجمعها
آية واحدة من القرآن انزلت لفصل بين السور والتركيب
في ابتداء كل امر لا يحل لها بخصوصها حتى ان القرآن ما له واربع
عشر سورة وآية واحدة وذلك لانها وان سلمت انه لو لم يتواتر
كوها من القرآن في اول كل سورة لكن لم يأتها لم تتواكفها
من القرآن بهذا الوجه وانما سبط الكلام في هذا المقام
من غوامض هذا الشرح واما روى نقل عن ابي طي
في كونه من القرآن في اوائل السورة قولان ولما صح طريقتان
احدهما انه لقولين في كل سورة واحدهما ان له قولاً واحداً في
الفاتحة وهو انها منقولة عنها وفي باقي السور قولين وذلك
لان الا حديث الواردة في كونه آية من الفاتحة على اليقين
مكرر فعدا على الطريقتين فان من الاصحاب من حل القولين
على انها من القرآن في الاوئل لزم لا ومنهم من حملها على انها
هل هي انه مستقلة في الاوئل ام هي مع ما يجدها الى اولى الآيات
الثانية من كل سورة آية وهذا هو الاصح فيكون نظرها
في بيان آخر الآية ومقدارها لا في كونها قرآناً كالمردو
الذين معنى المذهب ما وقع من اختلاف القراءات في ان
الالف والواو والياء الساكنين اذا كانت بعد مائة
الى اى بعد فلا معنى لذلك الذين معه وهو زيادة من الشئ
يجوز لا يكون منهيبا وقع عند المنع والاضغطة
ظاهراً لا يطين بالعدل وذلك لان هذا خط فظاً بحيث
لان غايته ان يكون كونه قرآناً خطاً وهو لا يجوز ان يكون
كونه جبراً خطاً وخطاً لجواز ان يكون جبراً لم يفتل جبراً ولا ثم

التي

ان هذا يجب القطع بخلافه فمنهم من يريد بيان التقريب من
ايراد قوله والعلم الوقف رد الى انه هو انظر لافاده في حصار
الى ان المتن فيه ما اختل بطلان لافاده وذلك لان
القرآن على ما يفيد شيئاً ولا يعبر عنه معنى بدليل الوقف على الله
فذاضق في هذا التقدير لا مدى والظن ان القول باختلاف الظن
القرآن قال لا يعبر عن المسلم المقابل للاستقام بظلال لافاده
وهو ما استقام بظلال لافاده فيكون الحكم ما استقام وترتيبها
اما من غيرنا ويل ومعنا ويل والتنشيط ما استقام وترتيبها
بل لا ابتداء مباحث استه بالمرافع يعني ان الآية لا يجوز
المرافق في وجوب الغسل وعدم دخولها في الغسل مع المرفق
او بدونها كان بياناً وهذا يكلف لدفع الاعتراض بان الغسل الى
المرفق مستفاد من الآية لا من فعله وفي المتن والغسل للمرفق
وهو علم وفي الاحكام كما مر في البيت من ان الغسل لزم فاستحقاقهم
وايديهم وبرايتهم ثم يلزم من وجوب غسل كل ما فعل الصبيان ان
ارادوا الصبيان الوجوب مع الاباثة او الذنب من قرره انما دخل
فعل على وجه الاباثة والذنب من ان فعله يترتب عليه واجبا ومن
حيث انه عيناً انما يكون على الوجه الذي يكون من مباحها او من
وكل منهما ضد للوجوب لكن يردح منع كونه مباحاً عيناً الصبيان
كالفتيان والعقود على تقدير ان لا يعلم منه ومنع كونه واجباً
على تقدير ان يعلم وان اراد انه يجب عيناً الصبيان كالفهم
والعقود مثلاً اذا فعلتهما جميعاً افاضة حتى في الاباثة من
الذنب لان تركه كراهية لا ينبغي ان يفعل بقدر
و يلزم احرار ان حاصل مفهوم الآية شرطية والى

الناس للامان ويلزم بحكمه المنقيض لزم عدم الامان لعدم
التاثير وعدم الامان عام وكذا يلزم الذي هو عدم التاثير
والامان واجب كذا لو لم يلزم الذي هو التاثير والامان يقع
اللزوم معنى الناس لا خفاء في ان قيد احسينه مراد
وقد صرح به في المنتهى اي ايقاع الفعل على الوجه الذي فعله
من اجله لينجرح ما اذا انفقوا على اذا الطهر امتثالا لامر الله لم يبق
اجيب لما اجاب لما اجاب في المتن بقوله وان الحق ان اجاب
فيما سميت وجوبه او كان الى ثبوت الوجوب هو الاصل دل
على ان ههنا جوابا مرودا فلو رده مع رده بلفظه قد بينا
على ما ذكرنا الا ان رده في التحقيق كلام على استدلال بغير
اجواب هو ان الامان الوجوب احوط واما يكون لا صياغة
فيما لا يحتمل التحريم كما في الصورتين واما فعل النبي صلى الله عليه
فمحتمل محرم مثله على الامه ووجه الرد ان صوم الثلاثين من
رمضان اذا غم الملال يحتمل كونه بان يكون يوم عيد ومع
هذا فقد وجب وهم يفعلون ذلك اذا لم يظلم للمنع سدا
آخرو يقولون اذا كان السد مساويا للمنع صح الكلام عليه
اي اثباته ونفي ما لم يتحقق تفسير للموقوف عند ما هو
المتحقق من فاعله من فاعله الذي دل ذلك على جواز
الفعل ذلك الفعل من فاعله ايضا اذا ثبت ان حكمه على ما
حكمه على الجماعة يعني ان تقريره في حكم الخطاب للمقرره
وحكم الواحد في حكم الخطاب للامه وقيل لا يدل على شي من الجواز
والنقض وقيل يخفى البطلان وهو تقريره وكذا الحرم
تقرير الفاعل على محرم والنقض على الحرم محرم على النبي صلى الله عليه

دار الحجاب المحرم وان كان من الصفاير بما يره عند قوم لكنه خلاف
الغالب على بل في غاية البعد سيما بتعلق بالامكان
ومسك الشافعي قال الامام في البرهان موضع استدلال ان في
تقرير السؤال على ذلك الرجل على قوله واغراض الفاضل بان قول
كان موافقا لظاهر الحق اذ الشرع كان حاكما بالمتى وان يريه
مضار كما لو قال فاسق هذا الدار فكان يفرض ما كلفها وصاحب اليد
فيها فتقرير الشرع اياها على قوله لم يكن حكما بفعل الفاسق في كل النوع
والاحتمال الى اقام البينات فذكر حجب الامام عن ذلك ثم قال
فان فعل انما استدلال الشافعي بائسرا الرسول ومعلوم انه سره
الحق اجيب بانه كان يعلم رجوع العرب الى العياد وكان اللول
اهل اراطع منهم فلما الى ما يكذبهم سره ما سام وحاصل ذلك
لا اهتزاز والاستبصار على حصة ثبت طريق المستبشرين على هذا كونه
لما في المستبشرين ارام احضهم على امله لا كون ذلك الاصل حقا
ثم قال لم يكن حاله بانه عمدا ترك العاص ولم يرد عنه الكلام على
الانسان بطريق انصافه بل على كونه طريقا مقبولا الى الاصله لم
والعال واحدس والتحسين ولما بعد ان يحصى في مواضع وان احسا
موضع قال استدلاله وكان المصنف من المنع ان الزام احضهم
لما كان مطلوبه نعم ولم يبرح حصوله مع الاستحسان لكونه رافعا لم
يكره وان كان منكرا بل يستشيره استظنا اذ هذا اشعر
جواب حيث قال في المنتهى والزام احضهم حصل بالهاتين الامور
غير واقع فلو كان منكرا اما اقل بالانكار بوجوبه بسبب عدم
ما توهمه ما عدا هذا معناه قوله فلا يصح الى الزام ما في
الاستحسان فلو كان منكرا لا يكره ولو انكر ما يستشيره فاد استشيره

دل على انه ليس منكروا ما على الوجه الذي م كلام الامام فاجواب ان
الاستدلال كما يدل على حقيقة المستند بل على حقيقة طريق
شبهة لا مانع من ترك الاستدلال كما يدل على حقيقة المفرد بل في
طريق شبهة او ترك الاستدلال على ما طريقه منكرتهم حراز
طريق الاستدلال كما يدل على طريقه واذا كان اصل
بمعنى الحكم الثاني ثبت كيثوث النسب في صورة القياس المذكورة
حقا كان بغيره اسند المنكر ما فلا ينبغي ان يقره انما صلح
بل يجب ان يتكرر استدلال القول ببناء على اسند المنكر ولا
ينبغي ما في هذا الشرطية من النقص الاول وان كان
تاكيدا وقوله فخير من غيرنا او مطلقا رتبة من الاستدلال
ولا حاجة الى ذكره لان وجوب التكرار له اهم من ان يكون له
او مع امته وكذا وجوب التكرار للامام وما رايه شرط لدلالة
الدليل على وجوب الناسي فيما اذا كان وجوب التكرار للامام فلا
بد منه واللام تحقيق التفاضل في حق الآلة وانما حصل وجوب تكرير
الاول بطور ان لا يعارض مجرد وجوب تكرار الثاني
لا يحكم الفعل الثاني اى لا يكون الفعل الثاني في حكم الفعل
الاول ما بالنظر الى الاستقلال فلان الفعل لا يقتضي التكرار
فلا حكم حتى يرفع واما بالنظر الى ما مضى فلان رفع ما وجد مقتضى
ان يكون الشيء حكما للدليل الدال على وجوب التكرار ولا يخفى انه
قد لا يكون مبي على حقيقة كما اذا دل الدليل على عموم تكرير
الصوم مثلا ثم اعطى فانه حقيق له لا سيما وقد يطلق الشيخ
والتخصيص فان قيل ان اراد كونه ناسيا ومخصصا فلا محذور
لانه دليل شرع قد يرفع حكما شرعيا وقد فيه فقر العام على

البعضى

البعض كما ينبغي وان اراد كونه منسوخا مخصوصا فلا اطلاق
على نفس الفعل بل حكم الدليل الدال على كونه قليا سيجى في
مواضع ان المتأخر من القول او الفعل ناسخ للآخرة وان كان
المراد ما ذكرتم والا يفيد اطلاق التخصيص ايضا على هذا المعنى
ينقسم الى اربعة اقسام لا اما ان لا يوجد دليل على التكرار
في حقه ولا على وجوب الناسي في حق الآلة او يوجد عليها او
يوجد على التكرار فقط وعلى الناسي فقط وعلى كل تقدير بالقول
اما حاصل وبالله او ثلثا بل لها بصيرة عشر وعلى كل تقدير فاما
ان يعلم بعدم الفعل او ما حره لولا يعلم شي منها يصح سنده
ثانيين فالأقسام الاولى اربعة والاصناف الاول من كل صنف
عنه فليكون الاصناف الموالي من كل قسم سابقة
لا يجوز في الفعل في وقت عمره كجاء الكلف عن ذلك الفعل في
ذلك الوقت فذا فعله في ذلك الوقت كان الشيء لوجوب
الفعل الذي هو الكلف قبل التكرار منه لانه يكرر في ظرفه
ما يكونه الفعل حاصلا وجعل الثاني رجب من القسم الرابع وهو
ما يدل الدليل على الناسي فقط ما يعلم حكمه وهو ان فيه شبهة
تقديم القول وتقديم الفعل والتوافق وهو المختار ولتخرج
فيه نظر سنده وانما حصل القسم الرابع مع ان هذا حكم نظري من
الثاني والثالث ايضا لان كل من صورتي يقدم القول و
ما حره ايضا لوافق الرابع دون الثاني والثالث وكان هذا
في النبي عليه السلام بان يقول لا يجب على احد الاضامان يقول
لا يجب على وعلى متى وفي المتن ان لا يكونه القول طاهرا في الجموع
لما سبى في كنه وتخصيص الكتاب بكتابه في دفع ما ذكره الامام

من ان هذه عدة من غير الوجاهات كما تقدم في الصف الاول من
القسام الاول من انه اذا تقدم القول كان الفعل ناسي له بناء على ما
السنخ قبل التكميل واما اذا تقدم الفعل فلا عارض فيما تقدم وبه
يكون القول ناسي حكمه كمر الفعل ولا يابطال القول مصدر
مبنى للمفعول والفعل هو من عمل بالفعل والمعنى ان سبب العمل
بالفعل مبطل بالفعل اي مقتضاه حليته اي بالحكمة لا مختص
بالاخر فاذا بطل حكمه في حقه لم يبق له عمل بخلاف ما اذا عمل القول
فان مقتضى الفعل يعني فحقه عليه السلام واما بطل في ثلاثة
من جنس واحد اخر اذ اذا اختلف باختلاف فانه لا ترجيح بالكمرة
كيفية وقياس بخلاف ما اذا عارض القياسان وهو في
احدهما دليل وبهنا الدليلان من جنس واحد وهو وقوع كل
من القولين والفعل بيان وقد قامت الوجوه الاربعة السابقة
على تقدم القول فان قيل يعني ان بهنا ايضا احتمال الامر من
تقدم القول ليكون منسوخا وناخذه ليكون ناسي فينبغي ان
يتوقف دفعا لتكميل كما في صورة اختصاص القول بفعل الله
وسلم وحاصل الجواب انه اذا تعلق القول والفعل بما يتعبد
بالعمل مقتضى احدهما وقد ترجح القولين فيعمل به بخلاف اذا
تعلق به عليه السلام فانه لا لغة لما بما علمه ولا بالحكم فيها بان
الواجب عليه ان لا يكون منسوخا نظرا الى الاضامين وذكر العلم
ان المعنى انما متعبدون في هذا القسم باصل الحكم الحكم القول
والقول فالعمل بالارجح اولى بخلاف الاول اولا بعد فيه لا
ما بقول بهما بحيث وبه انه بعد ما بين ترجيح القول بالوحدة
المذكور وسؤال التوقف ليس لسبب وادى سطر السؤال بانه

الاجزاء والاول ايضا الى ترجح القول كما هو راي الامم في غير
توقف والمختار تقديم القول للادلة الاربعة المذكورة
زعم العلامة ان الرابع لا يثبت بهنا وانما راي انه لا يثبت
كثيرا بوجه ادق وتقريره ان العمل بالفعل يبطل حكم القول بالحكمة
والعمل بالقول ولا كان يبطل الفعل فحقه وفي حقه كثر لا
بالحكمة اذ لا يبطل فحقه الا دوام الفعل واستمراره دون الفعل
فانه قد فعل مرة ولا يقصور بطلانه ثم مقتضى كلام المتن والشرح
تقديم القول فحقه وفي حقه جميعا كثر مقتضى ما سبق ان يكون
ذلك فحقه واما في حقه فالتوقف وبهذا اصرح ان العلم
في غيره فالتقدم من القول والفعل ناسخ قد عرفت ان نسخ الفعل
الفعل للقول العام ولا منه انما هو على تقدير ان يكون طريق
المصوحيته واما اذا كان بطريق الظهور فالفعل مخصوص وانما
على حدة النسخ قبل التكميل ولا يخفى ان هذا التعميم هو انما هو
كان القول خاصا او عاما له واللام وفي حقه النسخ فانه
كان او قولاً وعد حمل المتى والتوقف انما هو موقوف في القسم
الثاني دون الاول والعارض في حقه عندنا من القول لعدم
دليل كثر بالفعل فلذا قال كما في القسم الثاني ولم يقل كما في القسم
الاول وكان الاول ان يؤخره عن قوله وعندنا الجواب بالسلامة
والمختار التوقف وفيه نظر احتيارا للتوقف وان لم يكن
صريحاً في المتن لكنه يعلم من قوله فالتلخيص اشارة الى ما سبق
واغراض اشارة عليه وعلى نظره من القسم الاول ظاهر الوردية
في عدم تكرار الفعل وعدم التعارض عند تقدمه بخلاف التلخيص
والمختار العمل بالقول لما من وجوه الترجيح مع انما متعبد

فدوره للتوفيق بخلاف ما اذا اعتبر في حق النبي صلى الله عليه وآله
وان جعل بالسلامة بحيث يمكن ان يكون على اطرافه اي في حقه وفي حقه
نبا على اطرافه انه ينبغي في مثل هذه الصور ان يكون المختار في
صنعة ايضا بمقتضى القول لا التوقف ولذا قال فاختار القول
ولم يقل بالقول ولا يخفى ان هذا يكون المناسبي للمقدم
عند العلم بالتاريخ والمداهم المثلثة عند اجمل في حق الامام فان
يكون اذا كان المناسبي مقتضى ما على الناسي والايان مثل فعل
النبي صلى الله عليه وآله وان لم يتقدم بل كان ورود القول
بعده التاثير ولا يتصور هذا في العقل فلا يارض في حقه في
التقدير انه لا دليل على التكرار ولا يثبت العقل الامر واحد
فقوله اذا تكرر لم يعلل قدم على حكمه وقوله في حق الامام مقتضى
بقوله هذا وقوله لا تكرر ما يجب للاجماع ليس للاجماع
المقصود يريد ان التعريف لما هو من الاول الشرعي وهو القول
بشرائط فن قال لا يجوز يعني انه على الاول لا مدخل في الجنب
ولا يحتاج الى الاخراج وعلى الثاني من افراد الحد فلا وجه لاجماع
وامن بري انه يحقق مثل الاتفاق ولا يكون اجماعا هو جهة
بشرعية فلا بد منه من قيد يخرجه ومنه هذا الكلام على ان
الشروط المذكورة شروط لما يميز للاجماع المتعارف كما في شرط
القناس القياس والمنطق وح لا يفيد ولا يكون للاجماع
المقصود اعني ما يميز فيسلك به في اثبات الاحكام الشرعية فيص
انه لا يوجد اجماع اصلا وان دفع الاعتراض بانه ينبغي ان ي
يرى لا يوجد اجماع قالوا ان كان كلاما

شأنه

على عدم الثبوت وتقولوا يستحيل على امتناع العلم وقوله ولو سلم
على امتناع هذه الى المجتهدين ليجب به وليس انكارا بعد التسليم على ما
توهم لان المعنى لو سلم بثبوتهم وعلم نقله باجماعهم فيعلم انه
الى المجتهدين يستحيل ولفظ قولوا في المواضع البلية ليس على ما نقرر في
هذا الكتاب من ان يكون اوله واحد وكذا لو سلم ليس على قانون
استدلاله وبالحجة بضبط كلام الخالف على ما قرره الشرح الحق هو
بمقتضى ثبوت ولو ثبت يقتض العلم به ولو علم بمقتضى نقله الى المجتهدين ولو
نقل بمقتضى الاحتياج به والمرا والامتناع العادي على ما يشعر به الشرح
وقد صرح به في المتن والشرح لاني الثبوت فان ظاهر المتن لا الخلف
يكرر ثبوت الشرع انه يستدعي استحيائه الذي هو اقوى بخلاف
ان يكون سند الاجماع قطعي لا يكون الاجماع اقوى من حيث كونه
النسخ وحيث يستغنى بالاجماع دور العكس لانه يعلم قطعا من الصحة
يعني ان ذلك بحيث لا يسهل فيه واورد عليه اي على ذلك
من القاعدة المبني عليها استدلالكم وبيان الاعادة كما بان من قبل
هذا الاتفاق لا يكون من الاعن قاطع انها مقصورة بالاتفاق المذكورة
فان كلامهم قد اشتمل على جميع ما ذكرتم من الصور ومع ان العادة حكم
باستناده الى قاطع اجواب انه لا يستعمل على القبول لا استغناء الشرع
في الاول والتحقيق في الآخر فان دفع الدفع الدوار اشار الى ان
بطلان المصادرة من جهة انها دور لتوقف المدعي على الدليل الثبوت
عليه فان قيل لو صحب القاعدة المذكورة لكفت فرجته كل اجماع في
غير احتياج الى توسط الاجماع على تحطه المالحق ولا يستلزم من وجود
قاطع في كل حكم وقع الاجماع عليه فساد طه قلنا ليس كل اجماع
على القطع بالحكم ليجزم القاعدة بوجود قاطع كما في الاجماع على

سخطه المخالف بل ربما يكون حكم كل من اهل الاجماع طينا مستندا
 الى ماله كحصيل لها من اتفاق الكل القطع بالحكم فلهذا قال جمهور
 على القطع بتخطئه المخالف ولم يقل على خطئه المخالف لعدم
 على الفاطح اى من الكتاب والسنة بناء على انه يحتمل الشخ
 بخلاف الاجماع وانه محال عادة اشارة الى ان وجه بطلان
 يعارض الاجماع هو ان العادة قاضية بامتناعه على ما صرح به في
 المنهني لما قيل ان الاصل عدم تعارض الدليلين لا استلزامه
 ترك احدهما وان يعارض الاجماعين يستلزم خطأ واحد
 وخطا الاجماع او ان الفايده قاضية بامتناع اتفاق العدد
 واحكم على التامض فان عجزه الى غير الاجماع الذي بلغ مجموعه
 التواتر على ان اكثر يعني ان عرضنا صحة الاجماع في الحكم
 فيكون صورة واحدة وقد ثبت في اكثر الاجماع فيكون
 حاصل الزيادة فقوله كذلك اى بلغ مجموعه التواتر وقوله
 ولان حجته غير عطف على قوله او عرضنا يعني ثبت حجته بالمبلغ
 مجموعه عدد التواتر بالظهور والكتار والسنة على ما سيجي وحجته
 الظواهر باجماع بلغ مجموعه عدد التواتر فلا يكون مصادرة وانما
 للشيء بما يتوقف على ثبوته لان الاجماع المنبث غير الاجماع
 المنبث به بحكمه من حجة احد قسمي الاجماع طينا فطعية سنة لان
 اثني في التنقيح والاصح انه جميع بين حيث قد الرسول اتباعه
 غير سبيل المؤمنين والوحيد فخيرم اذ لا يجمع بين احكام المباح
 والوعيد كالكفر واللبا على الابعاد على اتباع سبيل غير المؤمنين
 لان مجر وتزيت الوعيد على امرين لا يقتضي الانعاده على كل منهما
 كما اذا قيل من ترك الاطعام والكسوة والاعتاق والكفارة

فلهذا رخصهم وقال الا فتوى لوقد على اتباعه غير سبيل المؤمنين
 ولم يك حراما لما لوقد عليه ولما حسن الجمع بينه وبين احكام من
 المتوعيد وقد يتم فرعها انه ان الابعاد عليه وصملا الى المسافة
 في الوعيد وجهان وتحريره وليس كذلك اذ لا يخرج عنها اشار
 الى حرفة اتباع غير سبيلهم وان كانت اعم من وجوب اتباع
 سبيلهم بحسب المفهوم كذا لا يخرج بحسب الوجود عن اتباع سبيلهم
 لان ترك اتباع سبيلهم اتباع سبيل غيرهم ومعنى سبيل هنا
 ما خيرة له الانسان لنفسه من قول او فعل فيحيل تبايعهم الى
 اتباع المؤمنين الذين اصل الاجماع فان هذا معنى اتباع سبيلهم
 الذي هو الاجماع واعترض عليه بوجه كثيره مثل ان الامر ان حصة
 للمعوم ولو سلم فلا سلم ان اتباع غير سبيل المؤمنين محظور
 مطلق بل بشرط الاقتران بما هو الرسول ولو سلم فغير سبيل
 هو سبيل الكفار وهو الكفر ولو سلم فالمؤمنون عام لكل خوفهم
 ولو حصر في كل عصر فهو عام في العالم والما هل ولو حصر ما هل اهل العقيد
 فلفظ السبيل والاعموم له ولو سلم فتمثل التخصيص سبيلهم فتبايعه
 الرسول صلى الله عليه وآله او متاخره او الافة تبايعه او الایمان به
 ولو سلم انه اريد ما يعم اتفاقهم من الاحكام الشرعية لكنه بشرط
 بسابقه يبيح كل هذين الى غير ذلك ووجه الافضل منهما انه كور
 في احكام الآدمي الا ان حقه الانفضال عن الاعتراض تخصيص
 عموم السبيل وهو انه تخصيص من غير دليل على ما كان ضعيفا
 جعل الحصص للاعتراض فاداه بين ضعف اجوابه به يستلزم
 لان الدليل المعتمد هو حلاله انما كان بالظهور وهو العمل مقتضا
 هو الاجماع لا غير كما سيجي من الفرع في ما في الادلة وهذا الخلف

المتسك بالظواهر في حجة القياس فانه لا يتلزم الدور لا حجة
 لا ثبت بالقياس بل بالاجماع نعم لو عرض بان حجة الاجماع
 اصل كلي فلا يثبت بالظواهر كان ورد المقص بالقياس ظاهرا
 لان حجة ايضا اصلي كل ما الاعتراض التاذ هو منع ضرورة انتع
 غير سبيل المؤمنين مطلقا بشرط المسافة فقد جعل الشرع
 العلامة واردا وبين ضعف جوية العجوم عنه تفصيل ذلك
فشرع في ما تارة الرسول صلعم اي مطاوعته وترك فيه
 او متاخرية اي معاوية في النص على الاعداء او الاقتداء به في السر
 به في الاعمال فلا يصح اسناد الاجماع اليها لانهما وان كثر ليلت
 لم يثبت الا طنبه فلا يصح اصلا ومبني للقطع او المبنى على الشيء
 والمستند اليه لا يكون اعلا لانه فان قيل هي في نفس حجة
 الاجماع فحجب العمل به لان دفع الضرر المظنون واجب قبل مبني
 على قاعدة احسن العقلي ولو سلم فما يكره انفاقا في الضرر
 لا دفعه كما اذا دخل ظل وجوب سمي امه فوقع اجماع على ما حجة
 على انه لو صح لكف جزء واحد من غير كره او يلج بالقبول
 لعدم العلم بوجوب العمل انما يقيد بذلك لانه لو لم يعلم
 ذلك لا يمنع الاتفاق على مقتضى الظواهر ما هو هو علم
 جواز العمل او لم يعلم والمراد بالقياس الجبلي ما قطع فيه بنفي
 الفارق الاول لا يبا في كون غيره ايضا سائما اعرض بان
 مسان المسن محال ونحوه ذهب كثير من الشرحين
 الى انه اثر الى مثل قوله نعم وما اختلفتم فيه من شيء
 فحكمه الى الله الا انه لما ورد الآية من اوله في الاجماع
 انما هي العامة للائمة مثل قوله نعم ولا تأكلوا اموالكم بينكم

بالمأكل

لا يطل وقوله تعالى ان تقولوا على الله ما لا تعلمون وقوله
 ولا تأكلوا اموالكم التي حرم الله الا بالحق جعل العجبة
 قوله ونحوه اثر الى هذا النوع من الاستدلال ونحوه
 المحقق وجموع من وجه الاول انه منع لكل واحد لا
 لكل فرد يتلزم الاجواز مطلقا على كل واحد دون جاع الى
 ان النبي عن الشيء لا يتلزم جواز صدوره عن المكلف
 لجواز ان يتبع لغيره فيكون في النواهي العامة اجماعا
 الامة بالذات وان اقتنع بالادلة الثالثة انه ظاهر في
 القطع على ذلك اي على ان جاعا وهو طاعا وعلى انه
 لا غيره بالمانع عن الله ولين سيوصف لانه لان الاتفاق
 على القطع بخطئه المخالف وعلى القديس على القاطع انما هو في
 اجماع محتمل الى الامة من عصر وكذا وجوب اتباع سبيل
 لا يقصور في جميع الموضع الى يوم القيمة اذ لا يتكليف في ولا
 اتباع والذي توارى معنى هو سلب الخطا عن جميع من الامة
 لا جميعهم الى يوم القيمة وسبيل القاضى الى اعتباره اجماعا
 المقيده بما كان او اصوليا او فرديا ولم يتعرض الشرح
 بهذا المذهب لبعدها عن رعايا روات الى ان المقلد
 المختلف في امتناره وهو الذي حصل طرفا من العام
 التي مدخل في الاجتهاد وهو لا يمكن ان يكون اصوليا او فرديا
 فيبغى ان يكون مثل القاضي الى اعتد راد فلولي و
 الفروع جميعا بين ذفا وم اي وفاق المقلدين عامه وكذا
 المقلدين وفاق الاصوليين والفروع عين خاصة كثرتهم
 استدل بهم بخلاف المجتهدين فان العادة لا يمنع

وفاتهم وان كانت اكثر منهم انهم انما ليس من معلوم لغايبه
 انه مجتهد خالف جمهور الشارحين على ان المراد مجتهد
 نث بعد تحقق الاجماع فخالف وعلم عصبية لانه مخالفا
 الاجماع حرام فكانه فكما انه لا غيره به فكذا ما لمقلد الذي كان
 مع اهل الاجماع وخالفهم فانه يقضي اتفاق وهذا ما يتم
 عند من لا شرط ان يراضى العصور والا فلا عصيان ولا يخفى
 انه لا مدخل على هذا التقدير لذكر العلم لان عدم الاعتبار
 بذلك المجتهد ليس من جهة عصبية بل من جهة انعقاد
 الاجماع وبما هو من لم يكن هو مجتهد او ابيد ذكر العلم
 مشعر بان هذا المجتهد يكون مع اهل الاجماع كما لمقلد والى
 هذا حمل كلام الشافعي لكن يشكل بانه كيف يتحقق الاجماع
 بدون حتى يقضي بالخالف اللهم الا ان يكون اجماعهم
 عن قاطع فهو يخصص بالخالف ذلك القاطع لا الاجماع ثم
 سبني الكلام على ان مقلد المخالف لبعض اتفاق وهو
 عند من يشترط في حجة الاجماع موافقته وعلى انه لا غيره
 بالمجتهد الفاسق وسبني واستنباه الفروع والافعال
 اي يقر فوافيها بفرض النفس والافعال مستنسخة احكام
 القطعي كقرمخص وقد يقال اعتراض على هذا هو احوط
 كلام على سند فتوجهه انه لا غيره بكلام الفاسق فيما
 له وفي كالكافر وهذا له وجه كونه له لا عليه انه يحصل
 له هذا شرف الاعتناء به ولا اعتبار بمخالفة ولا فبالطرائي
 احكام قد يكون عليه كما اذا اجتمعوا على اياه شي في لفهم
 في وجوبه او موافقه بالادلة السبع لان العقلية لا ينتهض

لان الظاهر لا يسلبون الاجماع على القطع بقطعه المخالف فان قيل
 وكذا السمة فتيه لان المومن والا قد لا يتناول حقيقة الامور
 حال نزول الالاف وورود الاحاديث قلنا فيلزم ان لا يندرج
 وحين الضم به بعد ذلك وهو باطل اتفاقا حار فاجماع
 الصم به يعني لوصح ما ذكرتم لزم ان لا يصح الاجماع الصم به على شي
 من المسائل المتخلف فيها لانهم قد اجتمعوا على جواز الاجتهاد فيها
 فلما اجتمعوا على شي منها لزم بطلان الاجماع الاول وبما رخص
 الاجماع عين لان الاجماع الاول يقتضي جواز الاجتهاد بالاجتهاد في كل
 مسند والاجماع الثاني سعة ويقضي وجوب الاجتهاد بما اجتمعوا عليه
 وبهذا يظهر ان قوله قبل تحقق اجماعهم لا حاجة اليه وان هذا الكلام
 مفيد بما بعد الاجماع على جواز الاجتهاد فالاول ان يقال هذا لزم
 بغير تحقق اجماعهم على جواز الاجتهاد فيها قد زال الشرط اذا
 وجد القاطع الذي هو الاجماع قوله لانها اي مخالفة بعض
 الصم به لا يصح معارضتها لاجماع غير الصم به لان الظن لا يارض
 القطع لو نذر المخالف الاول غاية العمل به كبر اتفاق
 من عداه اجماعا قطعي بمعنى انه يكون حاشية كل من يكون اجماعا
 طامحا بحج المجتهدين العمل به وكان التعريف المذكور انما هو الاجماع
 قطعي فان قيل حكم العادة جازيها اذ سمي عاوده اجماعا مجتهدين
 الاكثر من المحققين على القطع في شرع عن غير قاطع قلنا لم
 بل ذلك في الكلام نعم هو مفيد غاية البعد وان كان ممكنا في نفسه
 بان يقطع عليه اجماعا من البعد ان يكون متمسك بالمخالف
 القادر اجماعا ومساويا عند انعقاد الاجماع عند
 انما يعين بهما اعم من ان يكون نادرا او كثيرا او مخالفا لغيره

من المسئلة السابقة اعم من ان يكون ما نفيها او غيره فيبين المسلمين
عموم من وجه ففني قوله لا ينفقه اجماعهم انه لا يكون اجماعا قطعيا
لا يكون عنده بوجه السابغ وقوله لو لم يعتبر قوله اي قول القاص
المجتهد وكان اي قوله باطلا قطعيا على تقدير مخالفة المحققين من
الاصحى بوسطه الشرط كان وحده وحاصل اجواب منع اللزوم
ان اريد المجاز لم مطلق وبطلان اللزوم ان اريد فيما انفقه والية
تنبيه على انه لا خصوصية لث رة الى دفع اعتراضات رصين
بانه لا مل للنفقة في النظر والاستدلال يعني ليس ذلك كخصوصية
المكان بل لانه قد اتفق فيها اجماع المحصورين الا حصى وقوله اراد
اختصارهم دفع ما ذكره العلامة من انه اما قال ذلك دليل بر عليه
ما ورد على اجماع مجتهد من الامة من انهم ينتشرون شرقا وغربا
فلا يقتصروا على اجماعهم ثم قال في الظاهر انه لا حاجة الى ذلك لان
الكلام مع مثليين الا جماعي دون مسكره انما يعرض له التمهين
دليلا على كل مسلم والاكثر كاف بقرائن اجاب على النزاع
ان العادة يقتضي باطلا الاكثر عددا او صحة على التمسك الراجح والاكثر
كاف في كون قولهم حجة وان لم يكن اجماعا قطعيا على امر في مسئلة
تدراخي لفظ واعتراض بان كونهم اكثرهم عدد الامة واكثرهم
صحة لم يتقدم ذكره فاجيب بان المراد كونهم اكثر صحة كاف كما
ان كون اهل الاجماع اكثر عددا كاف وللرد ان الاكثر كاف فينا
يتقدم اي في الاطلاع على الراجح ولما كان هذا في غاية الضعف
مع شيخي آخروهم ان مقابلة الاكثر هو الاقل وذلك لا يتقدم
السبب بكتف اث راج المحقق غايه التكلف وجعل قولهم
ايش رة الى مذهب الدليل ولا ورد عليهم منع ما ذكره نيا على

احتمال

احتمال ان يكون الاكثر المطلق على الراجح غير مسم ليس فيهم
منهم احد دفعة بان الاحتمالات البعيدة لا ينبغي الظهور
تشبيه علمهم كذا في جميع النسخ اي اجتهادهم و
اتفاقهم وكما قد دفع في نسخة الشارح بقوله راجعهم وعقيدتهم
وبالحمل لما كان ظاهرا بقوله لا دليل غير مستقيم لان التعديل
هو القياس فتدبره بالجموع اجماعا وما كان اجماعا ظاهرا
وهو اختصاصهم بالصفات الموجبة للنفقة والتمسك بغيرها
الفرق بان الرواية بالترجيح بالكثره بخلاف الاصلها ووجه
انها لما رجحت بالكثره جاز ان ترجح بمثل هذه الصفات المبينة
للكثره في اعادة رايه والظن او عدم الموافقة والمخالفة
بان علم منهم التوقف وعدم سماع الحكم والا فكمس اجماعا
وقد قرر في الكلام فلم يتغيرض ان رة لدفع ما ذكره العلامة
انه لا وجه لترك اوله السبعة كما انه عمل عنه لاحصاء رة
ذكر في المتن على مسئلة راسها فان قيل لم يسو على العصمة
بل عكسوا بقوله نعم انما يريد ابدل يذهب عنهم الرجس الى طهارة
الآية ويقولون اني نازك فيكم ما ان عنكم من بن بقضاء ابد
كتاب الله وعترتي ونحو ذلك قلنا المراد ان عدتهم اولى
هي العصمة ولا نفقة سبق انهم لا يقولون بحجة الاجماع
لا على صحة قولهم كانه مني على اجمع هي الاول والا فند انهما على صحة
ظن الله لان يقال لفظ عليكم واقعة وامسحوا بالقلوب
اما المعارضة بحدِيثين فوجهها انها بدلان على اجواز
لا احد يقول كل صحابي او يقول صحبه عالين وان خالف قول
الخلف او الشيخين فلو كان قولهم حجة لما جاز ذلك فلم يحمل
المقلد جعابين الا انه فطر ان الاول ان يقال بل قوله

على موجب الدليل الظاهر والظاهر وهو الموافق لما حكمه المأذون بالبرهان حيث جعل الظاهرية
ماتعينة للجواز بالبعد القسمة المحبوبة أو ليس في ما ينبغي للمأذون على ذلك
الاشارة فيها البرهان الجازم فالمراد المحقق حيث جازب الزعم البرهان الجازم
والمحبوب والحبس العند فمقتضى حيث جازب الزعم الثالث المأذون والرقى والرقى
المأذون مطلقا اى دفعه مستقلا علمه لا لم يثبت جوازا فيما رجع مقتضا
عليه الى الدليل الظاهر وكونه مستقلا عن دفعه وعلى الدليل فيما لا
يرجع مستقلا عليه ويتحقق ذلك اى ما ذكرنا من ان عدم القول بالاعتقيل
ليقبل بعدم التفصيل وان المستبعد هو القول بما لو انفعبه لا بما لم يتولوا
بشيء بمسئلة ان السالم لا يتقبل بالذوات بل على ما ينبغي فانهم لم يتولوا
بالفصل مع ذلك في التفصيل والقول بالاجتماع في الاقوال جازبا بالانفاق
وانما الحكم في فيما اجمعوا على قولهم في مسئلة في مسئلة وانما
فيما لم يتفقوا عليه فمما لا يثبت الادلة لم يثبت ذلك كالمواضع انما اى
اهل العصر الا على قولهم ان السالم لا يتقبل بالذوات اى اجمعوا على قولهم ان
لم يثبت اجتهادية وقد تقدم في ان السالم لا يتقبل بالذوات اى اجمعوا على قولهم ان
معهم انما كان مع اختلافهم لم يثبت جازبا بالانفاق عادة كسلفك
السكون على البطول وانما السالم لا يتقبل بالذوات اى اجمعوا على قولهم ان
افراد على الاكثرين واجوباب انما يتم على اى العالمين بالانفصال اى اجواب
الاكثرين فمما لا يجوز ان احدث القول الثالث قبل استوار الصمات على
القولين او بعده كذا الى قوله انما وقعت وقت التناقض على القولين في الجملة
يلزم محالة الاجماع فلم يثبت ولو سلم فمما لا يتصور الدوام حيث يلزم التعلل التبعي
ما و فيما اتفقوا يعني ان المراد الكندي على اتباع سبيل غيره ما اتفقوا عليه ليس
هذا احدث ما و يلزمه في حضور محل التناقض بل هو ابتداء ما و يلزم السلف
لئلا يلزم محالة الصفة والمتفق عليهم الا ان يريدوا رخصة بانه
المؤقتين سبيل هو استدلالهم وما و يلزم سابق في احدث الامر يكونه اتباعا

لغيره وآمانه الواقعة المتقدمة فاحداث القول احداث السبيل الى اتيار
لغير سبيلهم اذ السبيل لهم فيها وهو به المرافعة والحق بعد تسليم
العمومين ان الاول الموقوف والنهي عن المنكر انما يكون بعد العلم بها وآمانه وفيه
العلم فلما لا في العلم ان السبيل انما هو الظاهر التمشي لم يمتنع امواله الا ان لا
وما ذكره الصبي في اكثر الاشراج حيث علم ان المراد الا في النسخ انما في العلم ان
تشارك في الايمان انما يكون في محله او في محله وتنتهي عادة ففعل الكثير من
بخلق ما ذكره الى ان النسخ ففعل ما ذكره في غير النسخ الكثير من النسخ ففعل ما
على ما ذكره الحق في غير بعد غفلة الحق ان في ذلك اجماع مطلق بل ان في كثير
ثم اجمع من بعد علم الحق في غير الحق الا ان في ذلك اجماع مطلق بل ان في كثير
يجوز في غير حق وهو لم يرد به بل في غير الحق في غير الحق وهو لم يرد به
في الغاية ولو لم يكن محض ما خالفه ما في غير الحق في غير الحق وهو لم يرد به
الوان وقع الاتفاق في غير الحق في غير الحق وهو لم يرد به
غير في غير الحق في غير الحق وهو لم يرد به
تتبع الحق الى ان في غير الحق في غير الحق وهو لم يرد به
اجماع على ما ذكره في غير الحق في غير الحق وهو لم يرد به
باب في المسلمين في غير حق في غير الحق وهو لم يرد به
المعنى هو ان في غير الحق في غير الحق وهو لم يرد به
نحو في غير الحق في غير الحق وهو لم يرد به
او لم يكن في غير الحق في غير الحق وهو لم يرد به
في غير الحق في غير الحق وهو لم يرد به
ينبغي في غير الحق في غير الحق وهو لم يرد به
لما ذكره في غير الحق في غير الحق وهو لم يرد به
عن ان في غير الحق في غير الحق وهو لم يرد به
عليه السلام في غير الحق في غير الحق وهو لم يرد به

البعدي في مشيئة الله هذا اختلاف في حكمه كثر الصيغ التي على جواز ما انتقلت اليه
وقال ايضا انتقلت اليه في الحكم والعمدة على جواز الاول والثاني في ظاهر
التصوير ان كان في معنى على ما في المتن وفيه على ما في المتن وفيه على ما في المتن
ما يودي الى ان يكون قولك ثلث كثر على عدد سلاسله على ان يكون
وان في معنى متعدي ومتعدي الكلام وحسب على غير العلم وما ذكر في مشيئة الله ان يودي
من غير العلم الى على ما في المتن والى على ما في المتن والى على ما في المتن
الى العرفه والى على ما في المتن والى على ما في المتن والى على ما في المتن
الحج وهو ان يكون على ما في المتن والى على ما في المتن والى على ما في المتن
العمدة بحسب ما في المتن والى على ما في المتن والى على ما في المتن
ان يكون في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
ان يكون على ما في المتن والى على ما في المتن والى على ما في المتن
فانه وجوده في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
بهذا او لا في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
الطريق الا انه في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
يكون في القول في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
منها مشروطة بعدم ظهورها في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
الاجابة الثانية في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
ان كان في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
العصر الثاني في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
اجابة في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
هذا الزم الى على ما في المتن والى على ما في المتن والى على ما في المتن
اجواب بان لا في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
متفقين في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
ان يكون في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن

المتعاد

باعتبار حقيقة شئ من الطرفين بخلاف صورة الفرض في قوله فانه في قوله
في عصرهم هذا الذي انما كان في العصر السابق ومعنى ذلك على ان لا يكون
بالحيث والى القول في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
عصرهم واذ يعتبر بالحيث في هذا الزمان والى على ما في المتن والى على ما في المتن
وان لم يعتبر لم يتوجه اجواب لعدم التعدي في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
يعني لما وقع في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
اجابة على الجواز الا انه في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
رفع العلم على معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
منها معنى الاجابة عدم المعارض على ما في المتن والى على ما في المتن
تساويه وكما في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
عائده على معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
ما يفيد العلم القطعي في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
الحج اذا علم على معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
او الاليل في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
الاليل في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
مجرد موافقة الحكم للاليل في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
سبيل الذي يكون في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
وقد يتبين في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
به واما في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
ما ذكر العلم في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
به لان عدم العلم في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
فانه في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
او على قطعاً في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
قد يكون في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن
الامر في معنى المتعدي والى على ما في المتن والى على ما في المتن

مصوله الخ يعني ان الضرور هو حصول الخبر والاستدلال هو العلم بكونه ضروريا
واما الثاني فقد اختلفت كلمة فيه جدا ورد الشئ العلامة في المعنى فاجعل
مادة لا يتصوره بالبناء الحارة اي حصوله ضرورة غير متروك يتصوره
لا بعدم تصوره ومادة ولا يتصوره على لفظ المضارع ومعنى يعنى الشئ او
تقدم تصوره على لفظ المصدر المتصور على لفظ المضارع المتصور في تصور
وفي البعض وتقدم تصوره على لفظ المضارع مطلقا على الشئ اي لا يتقدم
تصوره ويجعل حاصل المعنى انه ان اردت ان كل احد يتصور بالضرورة
الخبر كما هو ثم وان اردت ان يعلم بالضرورة حصوله في غير مقيده لانه لا يلزم حصول
ان يتصوره ولا تقدم تصوره ثم استشعر هو الا وهو انه اذا لم يعلم بالمعنى
هو تصور الحقيقة كما هو واجاب بانه يتصور الحقيقة او يقينها ويتصورها غير
تصورها قال في المتن ولذا لم يعمد الى لفظ تصور بل الى لفظ يتصور او
تصورات الشئ ومع الاشارة ان الخبر كما هو ان حصوله ضرورة ولا يتصور
ولا يمكن تصوره متقدما ومنها ان العلم بالخبر كما هو لا يتوقف على العلم
بحقيقة مطلق الخبر بل على العلم بحصوله بخبر ان يعلم حصوله ولا يمكن تصور
بحقيقة اذا لم يلزم من العلم بحصوله او تصوره ان العلم بحقيقة او تقدم تصوره
على العلم بحصوله والعلم بضرورة الحقيقة بوجوبية يتصور نسبة جوية او غيرها
وبشأن تلك النسبة ونفيها عن تصور حقيقة ما وان الذي علم بالضرورة
حصول الخبر كما هو لا يتصوره ولا يلزم من حصوله شئ يتصوره او تقدم تصوره ثم
استشعر ان العلم بحصول الخبر يتصوره فاجاب بان المراد حصول الخبر بشأن النسبة
او نفيها وكل واحد منهما غير المتصور واعتبر بان كونه حصولا خبرية يتصوره لا
ينبغي كونه العلم بحصول الخبر بنفسه ثم وهذا لا يكتفي به وان كان حال الشئ وما ذكر
فان لم يحقق تصور على وجه بلا خلاف جابنا للفظ وفيه فاعلم ان قوله بالاعتدال وحاصله
اثبات التعارض بين حصول الخبر وتصوره وان الضرور هو حصوله وهو المتصور
والاعتدال هو المتصور وفيه حصوله على وفق ما سبق في العلم الا انه جعل بينهما
تقدم تصور حصوله ليس بالاعتدال كما ينبغي ان يلاحظ ويتقدم على المتن

اعني لا يتصور

اعني لا يتصوره وانت غير مائة لا وجه له التقدم بل ينبغي ان يتصور
ولا يحصل كذا في الخبر ان يحصل ولا يتصوره ولو جعله مطلقا على المتن اعني
ليكونه المعنى بخبر ان يحصل او غير ان يتصوره او تقدم تصوره لكان
موافقا لما سبق وانما جعل النسبة الساترة التي في الخبر ما يتصوره لكونها
اخر الاخير الذي لا يتصوره الحقيقة وكونها العدة فيما يرجع الى الخبر لا
والسلب الصدق والكذب ويخوذا في قوله نسبة الوجود اليه الى كل احد
ثم يعلم انه موجود مشارة الى معقول الخبر الذي ادعى المستد ان ضروره قوله
وهو غير تصور النسبة تنبيه لقوله في المتن ويتصوره بانه يتصوره ولا يمكن
التصور غير الى النسبة الوجود اثباتا وتذكيرا بالنسبة الى الخبر او الى كونه النسبة في
معنى الاثبات كالمقصود ان العلم بهذه النسبة يتصوره بالاعتدال
في ان النسبة والاثبات غير المتصور فصار حاصل ان الضرور هو العلم بحصول
النسبة لا التصور وانما قال في المتن ومعلوم يتصوره او نفيها ليعلم على كل احد
بانه موجود وان لم يعلم وم الا ان الشئ اقتصر على ذلك الاثبات لانه المذكور
في الاستدلال كما اقتصر المصنف في قوله ويتصوره بانه يتصوره بانه يتصوره
وهو ان مطلق قوله وقد تقدم تصوره حصوله على قوله قد حصل ولا يتصوره يعنى
ان كونه له دخل في عدم استلزام حصوله وتصوره وكذا يجب ان لا يغيب
عدم استلزام تصور حصوله حقيقة كما لا يتعارف بالاعتدال من الجانبيين فيعنى
ان يحصل مطلقا على اليلزم فليست بالاعتدال ما يتصوره في تصور هذا المعنى
والمغايبة وفي بعض النسخ في هذا الشئ ان قوله والمعلوم ضرورة
نسبة الوجود الى الوجود الى الوجود الى الوجود بانه يتصوره بانه يتصوره
لكونه عبارة عن الوجود الذي ينبغي التوقف حاصله اما في هذا الضرب من الخبر
وبدئ به من اقرح الطلب في الاشارة الى الغير الطليعية وهذا السليم ان
يكونه تصوراته بانه الوجود ضرورية وجوبية المتعقبات ما ذكره في الية
الاعتدال بانه اعتبار ذلك وهو الاستدلال بتصوراته بانه يتصوره بانه يتصوره
في المتن لكان العلم بضرورة ذلك فوق بينه وبينه ضرورة ثم قال واد

فیتنی

أشواو

لما قالوا لا ينفيد سوا هذا الخبر الصدق والكذب دخول كل معنى فيه كما سبق في
 بحث الواو والعذاسكت في ذلك وورد جواب القاضي عن الاخبار التي تتعين فيها
 الصدق والكذب وانما تفسيره بانه لو قيل صدق او كذب لم يحط فليس فيه
 ان الواو الواصله او العاصله لتدفع اللاحقه فوات والاما ان يفتح الى اعتبار
 اللغة اذ لا يخرج عن معنى البعث بل يعبر عنه التعميم واداة انه لا يحط العاقل
 سوى قال صدق المخبر او كذب المخبر فانه يتبين على انه الواو ليست للمعنة
 والاما المكان الخاسر صدق وكذب معا كذا يرد عليه اعطى القاضي الصدق
 المخبر لموافق الخبرية والمذكورة في المتن انه الصدق الموافق للمخبر في كل حال
 ظاهره في انه اجعل الشئ المخبر بمعنى المخبر وقد مر موصوفاً مخدفاً هو الخبر ليكنه وورد
 الدور ظاهر او متباه على الصدق بمعنى الصادق والاما المكان المنسكك بنية
 بالموافق للمخبرية كما ان المذكور في تعريف الخبر هو الصدق بالمعنى الصادر لم يتحقق موافقة
 على موقر الصادق بل بالبعك والافاق ان الصدق هو الخبر الشئ على ما هو به
 فتبين معناه الصادر لانه لا يلزم الدور لان الخبر هو ما يعبر عن الاخبار اذ انما المعنى
 للمعنى على كونه تفسير الصدق المتكبر والمعنى المنفصل فتبين تفسير الصدق الكلام
 ما يقابل موافقة المخبر والافاق يتوقف على موافقة الخبر الذي هو الكلام وحسب يلزم
 الدور في اذ لا معنى للاخبار سوى الكلام بالنسبة التي لها خارج في اذ ولكن
 الجهور على انه لزوم الدور في الاجواب عنه الاما يمكن بعضهم انه المراد دخول
 لفظ الصدق والكذب او دخول الصدق والكذب للفقهاء والمذكور في المتن
 وفاد ذلك من بعض بعضهم ان ما يتبعه الخبر والافاق عند العقول المذكورة في موضع الحديث
 المتعين فغيره لها وتفسيره انما مدلول اللفظ الخبر وهذا ايضا قد لا يلائم
 الكلام بانه يجب ان يتبين كسبته والمذكور تعريف او حدثا او استمدا او ان الشئ المحقق
 فقد ينزل الى جواب بان للمعنى ان لا يتحقق موافقة الصدق والكذب على موافقة
 الخبر بل هما موزان او كسبان متوقفان بحيث لا يتوقف على موافقة خبر بان
 بان الصدق هو الكلام الذي يكون تفسيره عاقلية التي في النفس مطابق لتعلق
 بان النفس على النسبة التي في الواو القربان كذا ما ثبتت بين او سلبت بين الكذب

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

4

لأنه مدلول النسبة النفسية فقط فانت اذ اذ ان كان مع دلالة واشارته بالما
متعلقا خارجيا فيكون مدلول النسبة النفسية هو النسبة النفسية وما بها الوصف
هي النسبة النفسية على ما توهم عند من ان النسبة النفسية موجودة في الاعداد ووجودها في
الاعداد ما هو وجودها في العبارة ووجودها في الكتابة والكتابة تدل على العبارة
والعبارة تدل على الاعداد واما النسبة النفسية على ما في النسخ فياخذها الى الاول وصف
الكل في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
واما جعل المدلول في النسبة النفسية فيكون في النسخ لا حاجة اليه ولا قال غير الخبير
ما لا يشترط بالمدلول استعلقا خارجيا فيكون ذلك ان النسبة النفسية النفسية
لكنه يشترط بالمدلول استعلقا خارجيا وقال ايضا ان مدلول النسبة النفسية هو النسبة
نفسية ان يشترط بالمدلول استعلقا خارجيا فيكون ذلك ان النسبة النفسية النفسية
بانه لا متعلقا واقعا في الخارج وتساها على ما سبق ان مدلول النسبة النفسية هو النسبة
الكل في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
هو الصدق في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
الصدق في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
شبهت بين او سلبت بين فصدق والصدق في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
اي خارج وهو ظاهر ان النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
اجتمعت الصدق في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
اشارة الى ان النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
الصدق في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
والصدق في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
سبيل الحقيقة والصدق في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
والصدق في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
قد يغير من الوجه الاول فيكون عدم وجود النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
على تقدير عدم المضي الى احوال ويجاب بالالتقاء على ان يكون عليه ما يغيره الى غير

الان شاء

الان شاء او على انه ليس فيه معنى اي ان الاول ان يثبت المطابقة بانه لا في الاشارة
بالالتقاء على ان النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
عنصر الوجود المذكور اما الاول ان فلما لا نسق الصدق الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
وانما يكون ذلك في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
اذ اعتبر ان في ذهنه صورة كذا فلما يكون الكذب في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
فلما كانت ماضية بمعنى ان نسبت في ذهنه التأييد لتعلق الظلال في العالم في التعلق
هو ما في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
المذكور انما هو في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
معناه حدوث النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
وان قيل في خطه ان النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
هي الصدق في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
بل في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
وهو المطابق الذي ارسله اعتمادا على النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
او خالفنا مطلق الاعتماد والمطابق الذي ارسله اعتمادا على النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
سواء كان مع اعتمادا على النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
سواء كان مع اعتمادا على النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
يعني ان هذه النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
لترتب توليدها يكون صدق على النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
فلما يكون النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
اعتمادا على الصدق في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
ان صدق ولم يغير وابيخته في الصدق في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
الصدق في النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في
عارفون باللفظ فيكون النسبة النفسية المدلول على ما في النسخ الى ان جعل النسبة النفسية مدلولها في

فوق

فصل الثامن

غير الاستمرار وان هذه الشهادة صادرة عن جميع العقلاء فلو لم يستمر
 بشهادة الله واللام والجملة الاسمية ويجوز ان يريد انهم قوم الكذب
 وان صدقوا في هذه القضية حاكمة وكذا يجوز ان يسميهم قوما لا اخبارا على
 الموافقة بشهادة او في المشهود به لكن لا في الواقع بل في الظاهر
 واعتقادهم السطحي حيث اعتقدوا ان هذا الخبر يتطابق للواقع
 وهذه المسئلة الغلطية التي تعود الى تطبيق بعلم الاصول كيف تتعلق اذ
 المقصود تحقيق معنى وضع لفظ الصدق والكذب باثباته وليس المراد
 انه في الواقع متعلق بالباطل بل هو على ما يشهد به كلام الامام في لسانه
 لا يلائم تلك الغلطية من معناها اللغوية من الواقع المذكورة
 الى ما صدق ضرورته من غير ان ينظر في ان الذي في اليك ذلك كما علمت
 مضمونة فلو لم يصدق من عالم صدق كونه معلوم الكذب قطعاً ضرورية كالاخبار
 بآية الوجه ضعف الاثبات او انظر يا كالاخبار بآية العالم قديم
 وقد قال في هذا التمسك ان الخبر الذي في عالم صدقه وما لا يعلم صدقه
 لا كونه بعض الظاهر من زمانهم انه لا تحقق للثالث بكونه مثله
 يعني اذا خبرت به هو الحال بآية زيد ان في الدار مثلاً وبه هو الحال بآية لم يبق
 من غير دليل بل على صدق واحد بهما لم كذباً قطعاً وهذا انما هو التفتيش
 ويستلزم اجاباً على الالة كذا في كل التفتيش يستلزم صدق الآلة
 قيل لا اخباراً بشئ وتفتيشه هو الحال غير واقع فكذا وقوعه معلوم
 بالضرورة وبقرائن اشار حيد هو ان معنى قوله بآية التفتيش هو الالة
 فاذا كثر زياته خبره هو هو لو كان صادراً لما اخذ الله من غير دليل فثبت عنه
 صدق معارض بآية التفتيش بآية لو كان كذا بما اخذ الله منه غير دليل
 كما شاع عن كذبه وهذا هو الموافق لكلام الامام في الآلة فاذا كثر تحقق آية
 والعلم بكذب كل سلم وفي المات كونه كل سلم والمقصود واحد والامام
 لم يصح بل انظر الاخبار في ذلك بل قال لم يزل ما ذكره ان يقطع كونه سلم اذا
 يتم دليل على كونه سلماً

الدُّبِيلِيَّةُ

العقليات

الاعتقليات فافهمه او متع كونه حاصله في الشريعات لجواز ان يكون في نفس متبدا
ما نعلم ان اشار الى دفع ما يترجم له دليلا وهو في الشريعات على الاعتقليات
سكننا ان اى عدم التوافق المؤثر وصحة التمسك على التمسك الكبري وهو ان ثبت
ذلك ليس ليلا في التمسك في الادلة النظرية في العلم كين دليله وان كان اصله
شريا فليلا في ما لا يباحي بينه في الشريعات على الاعتقليات وان لم
ثبت لان اعتقليا ولذا اقتصر زوده على انه لا يقيد الا النظرية
بالاستدلال التمسك اقله الوان في الواقع واما في الحديث فلان المتواتر انما هو
فليس له في نفسه عند ائمة الحديث ومعنى عدم وقاير بالاحكام ان يراد بالاحكام ما لا
يملك استنادها اليها لا بطريق المنطوق ولا بطريق المفهوم ولا بطريق التفسير
على ما فيها من الاحكام ثم لا يفي في ان الاستدلال في نفسه الملازمة الا انه قد مضى
استدلالا في زعمنا في الادلة الاضعف الى الاقوى لا على الظهور ان من الملازمة
هنا القوي في نفسه استعاء الملازمة وحاصل الكلام ان عدم الدليل في الشريعات
لعدم حكم للاجتماع على انه لا دليل في نفسه فهو متفق فغير هو لعدم الدليل في عدم
الحكم على ما ذهب اليه بعض الشرايين اذ ادرك في الحق للملازمة في الاحكام
لهذا اذ لم يعلما الى انه لا يصح جعل الصغير في الحكم الا اذ اراد في صدره ان يقيم اليه
بعضه في معلوم مشهور هو بعيد وانما في السبيل في الظهور انه قبل ورود
الشريعات لم يكن المدرك في البداية في مثل هذا مثلا في نفسه من الاجتناب
التي حكموا وسمعوها قبل السقوط ووردوا بعده او في تحريم الكذب يعني ان
ذلك اشارة الى الربية او الى تحريم الكذب ومن لم يكن في اى السبيل في اى
بالبدعة التي يتفق التكفير في ذلك في شريعتنا واما في السبيل في اى السبيل في اى السبيل
الى البدعة في هذا التمسك فهو في ذلك السبيل في اى السبيل في اى السبيل في اى السبيل
اذا كان السبيل في الوقت يشير الى ان قوله انا في المكون متبدا في قوله قوله في السبيل
يخفف من اجله وانما هو خلاف السبيل في اى السبيل في اى السبيل في اى السبيل في اى السبيل
المتن في اى السبيل في اى السبيل في اى السبيل في اى السبيل في اى السبيل في اى السبيل في اى السبيل
لكن من السبيل في اى السبيل في اى السبيل في اى السبيل في اى السبيل في اى السبيل في اى السبيل في اى السبيل

بالله تعالى وهو الله لا يثبت بالواحد منها جميعا بل بالعدد وما وقع في بعض
الشيء من تقديم الثالث على الثاني في رسم القلم واما ما بين
امارة الى ان قوله في هذا الخلاف قد يشك في الجواب به لان كل المعاني في
الظاهرة قول واحد هو ان التمسك لا يقتضي التمسك في قوله في الواجب
بنفي التمسك على شيئا بل في نفسه لهذا الوجه ليس الجواب المذكور رسالنا وقد عرفنا
على الثاني ان عدم معرفة الخلاف في بناء البصيرة في الجرح والتعديل لان من كان
البصيرة معرفة اسبابها على ما فيها من الاتفاق والاختلاف لا يولى الى
التعديل يريد ان الاتفاق بالاعلان في التعديل لا يودي الى التمسك لعدم
الاختلاف في حساب التعديل على ما قاله الا انه في الثاني في الجرح والتعديل
الجرح والاختلاف الثاني في الجرح في خلافه فان سببها واحد والاختلاف
فيه في الجرح في حساب اسباب الجرح اسباب العدد والاختلاف فيها
اختلاف فيها والاولى في ذكر الامام في البرهان والتمسك في التمسك في
اسباب التعديل كثر بها لا ينضب فلما ذكرنا فلهذا يكتفي في بالاعلان
والتحقيق ان العدد لا يغير له وهو يغير في الجرح الى الجرح او في التمسك الى التمسك
صفتها او يتغير في الجرح في غير ذلك من غير ان يغير في التمسك الى الجرح او في التمسك الى التمسك
التمسك في غير ذلك من غير ان يغير في التمسك الى الجرح او في التمسك الى التمسك
اجتهادية يكتفي فيها بالنظر في كل شيء واختيار ما هو انظر في النظر
وقيل في التعديل يقدم المذكور في نسخ المتن وقيل الترجيح الى الحكم هو ان
يرجع الى الجرح فيقدم ويزعمنا انظر في كل شيء واختيار ما هو انظر في النظر
رجح الفخر في بينهما في العلامة الى ان المعنى ان الجرح في جميعه انما يتغير
مع عدم نفي المعدل انما يقينا انما لا في خلافة النظر في المعدل ان لا
يجوز الا في اثنين وانما الثاني في الكلام في الصور الثلاث التي لم يبين الجرح
سبب الجرح او اثنين ولم يبين المعدل او فغاه بطريق يقتضي ذلك خلافه في
انه اذا عين التمسك المعدل يقتضي ان التعديل لا يكون الا بالترجيح
ثم قال في الجرح يقتضي في جميعه من غير ان يغير في الجرح او في التمسك الى التمسك

في الصور

في الصور الثلاث بين جميع تقديم الجرح والعمل بالترجيح لان الجرح في الصور
لان الجرح في العمل على ما لم يغير في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
وتغير في الجرح في العمل على ما لم يغير في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
بالجرح لا يغير في العمل على ما لم يغير في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
فكان او الجرح في العمل على ما لم يغير في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
اذا العمل على ما لم يغير في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
او فغاه لا يقتضي وكذا في العمل على ما لم يغير في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
الاعلان في الجرح في العمل على ما لم يغير في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
بالزنا وكل ما يوجب على الشهود عليه اذ لم يغير في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
يسوغ فيه الاجتهاد ولا بالتدليس ولا في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
ولا في المعدل او فغاه ولا في المعدل او فغاه ولا في المعدل او فغاه ولا في المعدل او فغاه
كما تقدم ولا بالتدليس ولا في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
بذلك وعدم تغير في الجرح في العمل على ما لم يغير في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
الاولى في العمل على ما لم يغير في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
على معنى ما لم يغير في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
المباشرة ولا الشهادة بتدليس الجرح او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
مقتضى النظر في الكلام وجواز ان يكون المعتبر فيها جميعا وجواز ان يكون المعتبر
فيها جميعا هو الشهادة على ما هو في كلام الا انه في بعضه لم يثبت الى
وضوح المسئلة ولا الى جانب اللفظ فجعل المعنى ان ليس في الجرح في كل الاوى
العمل على ما لم يغير في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
التمسك في العمل على ما لم يغير في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
الاصول كزيادة الصفات وقد اختلف في السائل الاجتهادية على ما هو في النظر
فانهم لا يرون التدليس في السائل الاجتهادية ما هو في العمل على ما لم يغير في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
الاعتقاد وعدم اعتبار من غير ظهور على السائل الاجتهادية على ما هو في العمل على ما لم يغير في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه
الاستعانة ونحو الا انه في العمل على ما لم يغير في المعدل او فغاه ولم يبين المعدل او فغاه

وانما جاء ذلك في الشهادة والابانة ليس ليكن في رواية من التعارض
المتفق في الكذب بها يشوبها بانه مراده انه لا يجهل في الرواية او عدم قبول
روايته بشهادة في الزنا غير نصاب ولا ما يتجارب الموتات التي هي في
حكم الابطال وما لا يثبت في رواية لم يثبت في رواية اخرى لم يثبت في رواية اخرى
والذي هو في رواية اخرى مراده واداه وليكن مستعمل في رواية اخرى مراده
حيث ان رواية الشام وما ذكر في رواية سمعت فلما ناولنا رواية النهر على ما في
المشهور والشام واما ما سمعت فلما ناولنا رواية النهر على ما في رواية الشام
فالتاسعة بل ما رواه النهر والنهر سمعت حين ظهور الفتن جمهور
الشام حين علم انه في القوم وفوق المتحقق بما يثبت على عودها به معاوية
عليه السلام اما ما قيل في رواية النهر على ما في رواية اخرى فليس عليه ما
يشتهر من السلف ان الاصح في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
الادوية في الرواية في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
تكونهم واما التوفيق بين هذه الحديث وبين قوله عليه السلام فتشاوروا في
المسئلة لا بد من ان لا يكون في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
عليه السلام في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
اي مراده النبي عليه السلام اذ لا يصح ان يكون في رواية النهر على ما في رواية اخرى
في الرواية في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
ولان في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
عنه صدق في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
لما احتمل ان يكون في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
عليه السلام في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
كاللغة في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
فلم يثبت في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
بين الرواية في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
الحكام في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم

عنده

النوادي

النوادي في رواية اولاد رسول الله صلى الله عليه وآله في رواية اخرى مراده
لنا وانه في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
الشيء في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
الظهور وان اردنا على ما في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
ان الكلام في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
الشيء في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
جمعة واما ما في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
اجماعة بعده باب الشهادة في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
قضية في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
بالاحتمال في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
فقد اتفق على ما في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
ان تعدد الجمل في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
ما اذا راوا ما في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
باب قبول الرواية في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
الحد فان كانت رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
مشتركة في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
عبارة الحديث في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
السامع في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
بين الحديث في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
وفي رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
دا عليه علم في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
وهو لا يثبت في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم
الا في رواية النهر على ما في رواية اخرى ثم من عدم

ولعلنا

ذكرنا جميع هذا الجواب فقدرنا بحجة الحق تقريبا للمؤمنين في جميع انحاء العالم
 بحالنا اعمارنا بآلة القياس الخبير لكي نرجع الى التعارض اخصر من بناءنا على ان
 التصديق العلة بمنزلة النص على الحكم وبعد تبين ان في صورة الوقت ايضا
 المرجع الى تعارض الخبرين لكن الحكمين هما ترجيح وجه احدهما بالذات والآخر
 الاستغناء عن القدمات في تعارض الترجيحان ويتوقف **عند الشراعي**
 ان المصدر ذكره بعد العلة لظهوره والاخذ في ان نقل الفعل كقولنا
 وبعده علم ان المرسل هو ان يقول التابعي قال عليه السلام واما اذا كان العالم
 من تبع التابعين فنقطه او في غيرهم فنصل من انية نقلنا ان يتبع
 من استمر بذلك وفي هذه النقا واعتقد انه لا يهتدى الرواية لولم يكن المروي
 عنه عدلا عنه اي عدلا او المرسل كان نظرا الى ان الاطلاق ما يستندوا حديث
 الى النبي عليه السلام بوسطه وان ذلك المروي عنه اليوم ذلك احوال الاستناد الى
 ذلك او المرسل سمع من عدل له او ذلك بعد من ثبت ان من انية نقل
 الحديث وان لم يكن بعيدا عنه هو عدم موافقة بقوله نقل الحديث وبهذا
 يتوقف في العبرة بالنقل ان يجب ان يكون بلا قيد يفي الظن وان هذا يقتضي قبول
 قول المرسل العدلسوا ان كان من جملة الحديث اولاد القبيلتين ان في
 انية النقل في غيرهم كما ذكرناه يعني ان التسليم قد ثبت ولم ينكره
 احد فكان اجماعا وقد يوجب جواب غير المأخوذة على الشافعي بانه
 اذا استند غيره كان العمل بذلك السند وتقريره انه يعمل بذلك المرسل
 وان لم يثبت عدالة رواية ذلك السند او انه يعمل بذلك المرسل من غير
 احتياج الى تعديل رواية ذلك السند وحاصله ان العمل بالسند يتوقف
 على تعديل رواية الحكم معانته للعمل بالمرسل لا يتوقف على ذلك لم يثبت
 العمل بالمرسل من غير ثبوت عدالة رواة السند او من غير احتياج الى تعديلهم
 وبهذا يتبين ان قولنا لا وجه لجعل الاول واردا في هذا الاشترار كما
 في انه يحكم الشرع او يقول ما يقتضي نقل البعض الى البعض فكلما جعل
 اشترط الا رواية متوقفا عن غيره بانه السند وجب العمل او النظم اليه

اليه او اتوا لم ينفذ بخلاف هذه الامور الاربعة فان شيئا منها ما توافقه
يوجب العمل يوفى بما ذكره في رسال فلما قيل ان سنده
غيره او ينفذ او اتوا الامور المذكورة وذكر بعض الشارحين ان
قبول انظر الى ان الامور المذكورة هي التي فلا ينفذ او اتوا
انه يجب ان يكون ريد به التوقف في العمل في جهة ان الاول هو ان
ان لا يروى عن من رواه المروى عنه من معلوم فلا يعمل به والتمس قيل ان
حيث التوقف للاستناد الى سنده المستند في علمه ونحوه حيث ان الامور
التدليل فلا يعمل به في سنده المستند الى ان العمل في جهة كانه
جهة كونه من حيث السند والافواه من حيث كونه من اقوال المتكلم لا يتعلق
ببحث الصواب وبهذا يظهر ان ما ذكره بعض الشارحين من ان ما ذكره من
الخير في الامور المذكورة ينبغي مما يشترط في العمل في جهة
المتكلم ببعض ما يشترط في العمل في جهة النص والاصح كانه المذكور ان بعض
ما يخص المتكلم كالتسليم والتسليم وسنده او بداهة الامور والتمس ان العمل في جهة
بما يوجب في جهة موافقة الاحكام وتيسر العمل في جهة الامور وكذا في بعض
كتب الاصول بباب الامور العذر المشترك بينهما الى ما بين القول
المفصول والعمل وهو مفهوم ما على ما عليه في الحقيقة من الامور التي هي في جهة
على ان العمل في جهة كونه باللسان او غيره وانما على ما ذكره العلامة من
انه الموجود او الشيء او الشان او نحو ذلك فلا يكون العذر المشترك بينهما
ويكون هذا ذهب الى ان العمل في جهة كونه الشيء والتمس
الصحة والطريق وقد مر ما في هذا المذهب في كتب الاصول سوى ما ذهب
اليه ابو الحسن من كونه حقيقة في الشان المشترك في معنى ما بين القول والعمل فان
التمس انما ذكره في الكلام في معرفة النص وقال لا يلزم من كونه حقيقة في العمل
كونه مشتركا في الامكان ان يكون بعض الصعوبات المشتركة بين القول والعمل
والعمل هو معنى لا في كونه متواظفا مع العمل في كل منهما في الحقيقة في جهة
مفصول ثم قال ان قيل في هذا القول في الحالف للاصح واستلزم لفظ اطلاق

الام

الام

الامور التي سار اقوال الكلام لان المعنى المشترك لا يخرج عن الوجود
والشئ في الصحة ويخفى ذلك قلنا كونه حقيقة في الشان وفي الصحة
قال ابو الحسن من صدقته التي وغيره فلا يخفى والتمس
الامور التي ان عند اطلاق الامور سبق القول المفصول الى ان العمل في جهة
مراد منه العمل في جهة كونه مشتركا في الشان وكذا في جهة كونه مشترك
شي من معنى على طريق الامور كما سبق في بحث المشترك وهو ينبغي
انما لم يتوقف العمل في جهة المقدمات لظهورها لولم يكن حقيقة للام
المجاز في صحة المعارف في الامور المنسبة كالتقاضي والامور التي هي في جهة
اراد بقوله الشان ان حقيقة في الامور ان حقيقة في جهة كونه مشترك
انه نفس الموضوع له فلا يبين التواضع كما اذا دخل في فعلنا دخل في
ان ان او حيوان وعلم ان انما انما في جهة كونه مشترك في جهة كونه مشترك
استعمال التواضع في الموضوع له استعمل في جهة كونه مشترك في جهة كونه مشترك
ما بينه وبين يقع في الاستعمال كما ذكرنا في معنى ان يكون في جهة كونه مشترك
خاصة لانه يبين من اطلاق الامور الخاصة ومنع هذا الجواب وانه
يجب عليه ان قيل في جواب الالهي ان كونه حقيقة في الشان وفي الصحة
قوله في كونه مشترك في جهة كونه مشترك في جهة كونه مشترك في جهة كونه مشترك
المفصول من موضوعه لانه اباي من كونه مشترك في جهة كونه مشترك في جهة كونه مشترك
والصحة ويخفى ذلك حتى ان اطلاق حقيقة في الامور المفصول في جهة كونه مشترك
وما رة في جهة كونه مشترك في جهة كونه مشترك في جهة كونه مشترك في جهة كونه مشترك
لا يكونه لا باعتبار الشان اقتضا العمل لما كان العدة في الكلام عند
الاشارة في الامور على ما هو النفي الذي لا يثبت بالامور والصفات
ليعلم ان التواضع هو ما يدل عليه من جهة كونه مشترك في جهة كونه مشترك
للمعنى حيث قال ان الطلب دايما للمعنى في جهة كونه مشترك في جهة كونه مشترك
انه اقتضا الكف لانه يقتضي الكف لزمه الذي يابى بالامور
تعليل لعدم احتمال اشتغال الاستعمال وعدم اشتغال الامور لان العمل في جهة كونه مشترك

استحقاق

يدعون المادى بسبب ان المادى قد اشتراها العلم لما كان هذا اول اولها ان فيه
الاستعمال السجى الذم وهذا هو معنى على بعضهم حتى نوقم انه دليل
للمعنى في اشتراها العلم وورد عليه ان اجاب العلم بان المراد
غير كلف الماكينة قد اشتق من اللفظ العلم على الاقتضاء وذلك بان لا يكون
قد اشتق من اللفظ العلم على الاقتضاء وذلك بان لا يكون كلفا في اقرب
ولكن قد اشتق من الصيغة مثل كلف ولم يفتنه الحق لبعده وعدم
ولا اللفظ على العلم كما تقول الخفاء في ان المراد كلف الكلف على هو
ماخذ الاستحقاق عند المود الى الكلام اللفظي قد خالف كلف ووجه لا كلف
وانه الحق اي ويرد عليه ان اشتراها الاستعمال على كلف لما عليه
الاستعمال في الطلق الا ان حيث لا يقبل الاستعمال كلف قوله تعالى
من فزعون ما ذا انما هي والاصل في قوله ان كلف ما بهما في اللفظ على ان يطلب
على سبيل التفسير او التوازي لا السجى او العلم على ان موقوف المأمور
والمأمور به والطاعة لا يتوقف على موقوف المأمور حقيقة بل على موقوفه بوجه ما
او على غيره وهو موقوف على ما في كلفه ولا يخفى ما فيه
لما لا يلزم من كلف ذكر المأمور ان لا يصح ما في قوله هو انما هو التوازي على الفعل
ما في كلفه على التوازي وورد عليه انه سئل عن التوازي والعقاب هذا هو كلف
في حق الصادق ولكن كلف انما التوازي في كلفه والعقوبة في كلفه قالوا ان
انما كلفه في التوازي العقاب لئلا يفتنه في الاشكال في الكلام والمالك في الكلام
تعرض للعقاب لم يستيقظ في التوازي عند العقوبة بل المناسبات عند الاقتضاء
ولقد اثيره بعضهم الى كلفه في التوازي ووجه بعضهم الى كلفه العقوبة وقد
من العلم في وعاء ما يكون ان يقر ان احد النعمان يعاين كلفه المأمور به بغير
ما التوازي على الفعل لزم من النعمان بغير العقاب على الفعل ولم يفتنه
على تقدير العقوبة فقد روي استحقاق التوازي العقاب قطعا وفي كلفه
شعر العلم في ان كلفه المأمور به بغير كلفه المأمور به ان كلفه في كلفه
الكذب هو قول المالك في عنوان التوازي الذي هو اللفظ لا انهم لا يقولون

بالنفس

بالنفس كلف ما ذكره القاضي في كلف اللفظ والنفس في كلفه الشرع لفظ
كلفه إشارة الى انه لا حاجة اليه في التحقيق لظهور انه ليس كلفا فاعلم
بل هو كلف ما في كلفه على كلفه العلم في كلفه العلم في كلفه العلم في كلفه العلم
وزن كلفه فانما هو كلفه معنى اللفظ في كلفه العلم في كلفه العلم في كلفه العلم
فكلمة التوازي لا يشاد واستشهدوا بالاجابة طوا واستشهدوا بالاجابة طوا
سقيمة التوازيان طوا اما ترقى الله المأمور به بسلام التوازي كلفه
قوة في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي
الكلمة التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي
الكلمة التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي
على سبيل الاستعمال في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي
ذكر انه ليس كلفه وانما كلفه في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي
اجابوا وكلفه حيث امر المادى في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي
افعل كلفه معناه ان كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي
الغير يلزم كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي
على ما هو في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي
الصواب صيغة الفعل في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي
في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي
قالوا ان كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي
وزعموا ان كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي
التوازي هو صيغة الفعل في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي
السجى هو غير متحقق في بعض الشروخ ان كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي
في التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي
والكلمة التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي
في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي في كلفه التوازي

باب هذا الفصل في معرفة
الاولى بالانوار

اذا علم ان الله لا يفتن
الخلق الا بما يشاء

آنرا برستدلال

المطلوب طلب حقيقة الفعل في قطع غير ذلك لا على القول والتميز
لأن الحيازة ولا يجب الصيغة فافهم قصد الزمان أي في معنى عند الإطلاق
والتميز من التواريخ والآفلان في المعنى في المستقبل في مقابل أم زيد
وسيقوم وانت طالق قد اقام مطلقا في المستقبل مطلقا
سواء كان عقيب الحال هو الغور أم لا وهو الترافق والتميز في المستقبل
الأقرب الذي هو الغور وقالوا ويقوم لم يقل وقالوا أيضا ينبغي
على أنه الدليلين لما جاهد بين معتزلة الواحد فلما بقية هما
أي التور والجهوب لانهما مثلما قرأ افادة الامور المتكررة المتأخرات
ستلزم تكليف الحال لانه قد وجب على المكلف ان لا يترك الفعل
في وقت معين انه لا يعلم ذلك الوقت الذي قد كلف بالمنع من التأخير عنه
وأي انتفاء الكرامة هذا البقاء على التكليف الحال لانه قد
أقرب إلى وقت معين لا يعلم أصلا والمذكورة الشرع وقت ذلك الوقت
لأنه لا وقت يخلو على التكليف انه لا يعيش بعده وأنه لو لم يخل
يستحق العقاب أم لا لأنه لا يخلو من إماره وسيتذكر الكرامة السنت أو وقتا
شديدا وهو مضطرب لم يمتدح في موت في وقت معين يعيش مدة
والأول هو بيان القونية الصارفة من الوجوب في ذلك التي لا يتأخر
بالمأمور به الوقت الذي لا يجوز تأخير عنه لا يكون سارفة واستبقا
اعتراضا لشرع العلامة بانه هذا الدليل على تعدي زمانه أي في الموضع
الغور منه فافهم هذا فيما هو من أسباب المعنوية والتجيرات والكلام هو
في دلالة الصيغة قوى وجواز التأخير من كونها معينة مبنية على
أنه وجوب التأخير ليس من حيث تعارض ما به جواز الغور مشكوك فيه مبنية
على أنه وجوب التأخير ليس من حيث تعارض الدليل على تعدي زمانه لا يعلم ما
قر من مذهب الامام وهو التوقف في الغور لغته وحصول الامتثال بالمبادرة
على أنه وجوب المبادرة بناء على ما قال الذي اقطع به أن المكلف متى أتى به
بالفعل فإنه يحكم بالصيغة المطلقة موقع المطلوب واجاب العلامة بانه

بهم

التم

هذا الكلام منه على الإطلاق لانه قال قبله في الذي يجب القطع به ان الزيادة
تمتلكا ومنه ان الزمان ان الامكان لا يقطع في حقه بموافقه ولا في الغنة
وانه لا يقطع في الامتثال الزمان الاول وقت له ضرورة ومارة لا
تعرض له لا اختلاف في المضافه في الامور مضاف الى الشيء والعنى
الى صفة والمفعول المضاف الى صيغة الامور مضاف الى صيغة التمر لا الفعل
وانما التمر اربعة الامور التي هي المصنعة ولهذا قيل الشيء بالمعنى ليدل
على أنه الكلام في الجزئيات بمعنى التي ما يصدق عليهم انه او بشي ما يصدق
عليها في معنى صفة او مستلزم له بطريق العقدة او بالشرع والشرع
العلامة بمعنى قولهم الامور بالشيء بمعنى معنى غير صفة انه نفس الشيء وقولهم
بمعنى ما يدعى الامور الى الامور بالشيء بمعنى معنى طاعة توهم المصنوع
بجعله صفة الشيء ولا يظن له زيادة ولا انه احتراز عن مثل الفعل شيئا
فانه لا صفة لهذا المصنوع لانه ليس من صفة صفة ان كان لا كان بالباب
يكون شيئا وقيل في زيادة الاحتراز عن الامور بالصدق على سبيل التبدل
فانه ليس من صفة صفة وقيل انما لم يجعلوا لم يعين ما يدعى الامور لظهور
أنه ليس الامور التي بالمعنى انما حصل ما جعلوا في قولهم الامور شيئا
او مقدمه على جعلها هي واحد لم يجعل كل منها بامور صفة وكان في قوله
الشيء بالمرور في المعنى بمثابة ان يقول لا يكون شيئا الى هذا المعنى
ولا يتضمن الى لا يدعى عليه لا يستلزم نفس الشيء غير صفة ثم قالوا
بالكلام النفس مع كون ان طلب الفعل هو بمعنى طلب الكيف غير اضافة
على الوجوه من اى على ان ان لم يستلزم له واعترضا عليه بوجوبه في
انتفاء اللزوم وحصول القطع على حصول الفعل مع الدور غير الصفة وانما
يصح لو اراد الصفة اى ص الذي هو جزئى في جزئيات ما لا يحاسب الامور
به كالعقد بالنسبة الى القيام اما لو اراد الصفة العام اعني اعداد الامور
لا يلزم التعيين فلما اذا طالب لا يطلب للفعل في اى الامور ليس
بصفة العام لا بالفعل نفسه والعمل بتبليغ الصفة مستلزم بفعل الصفة

يظهره يقينا او ظاهرا لا يتبين خطاه قلنا فيلزم منه تبين الخطا والموافقة
 لترك الامور به والجواب والفرق تبيينه انه انما هو بالقضاء في قول الحكم
 الحكم انما هو مستطاع القضاء بالامور او بالافلام الملازمة وانما يلزم
 القول بالامور به وجهه وان اريد قضاء الامور فلاما انتفاء الملازمة
 وهو ظاهر وانما هو في الشرح من ان المراد به وانما ان لا يكون له
 بين الاداء والقضاء ان لا مماثلة بين الامور والامور الماتية في السنة
 الآتية فلما يكون قضاء الامور في السنة الآتية والامور الماتية في السنة
 الآتية فلا يلزم ما في قوله من انما هو في الشرح وانما ان لا يكون له
 في وقت الاداء لانه وقت الامور او اتمام الامور في وقت الامور
 ثانيا لم يقض في السنة الاولى لانه اتمام الامور في السنة الاولى في ثانی
 الحال لا يكون قضاء فلما في ما قيل فيقدم على الوجوب لانه الكلام
 في اوامر الشرح فهو هو المقدم في وقت معين لانه ما لم يتبين
 وقته لم يتصور قضاء الامور الا انما هو في الشرح وانما ان لا يكون له
 تعيين الوقت فلو ثبت قضاء الامور في وقت معين في وقت معين
 لا قضاء الامور في وقت معين اذ الوجوب بانقض لانه قضاء الامور في وقت معين
 النقص في هذا في الشرح من انما هو في الشرح وانما ان لا يكون له
 والحق ان معنى الاقتضاء لا يتم عليه واستفادته منه بوجه من الوجوه
 من وجوه الاقتضاء يريد بالاقضاء مفهوم المعنى من اقسام المنطوق
 والمفهوم لا الماهول الذي هو اقسام المنطوق على ما سيجي لانه فيمن
 لا يستلزم نفي الوجود المطلق والمفهوم من الوجوه الثلاثة الآتية
 الاولى من نوع الامور اقتضاء مفهومه انما هو في الشرح وانما ان لا يكون له
 لغير يوم كغيره لانه من ضرورة الامور يعني ان الامور به فعل
 يأتي به المكلف في القروية يكون في وقت واحد والوقت من انما هو في الشرح
 اعتدال الامور في سنة واحدة والجواب ان الامور به فعل في وقت واحد
 الوقت ما مور به فمقتضى اعتدال الامور به وتوثر الشرح في وقت واحد

الاجاب في

ليس

ليس فعل المكلف بل في قروية فلما يكون ما مور به لانه لا يستعمل الا بفعل
 المكلف فاعتدال الامور به في سنة واحدة فمقتضى اعتدال الامور به
 ورد بالمعنى لما تقدم على ان ما تقدم منه في بعض الشرح وما تقدم
 بالاداء انما هو رد بالمعنى لكونه كاجل الديت كيف وانما هو في وقت الاداء
 وعرضه ليس له بل في وقت الاداء في وقت الاداء فمقتضى اعتدال الامور به
 لم يمتد به ولا كذا كذا في السنة ولا في وقت الاداء في وقت الاداء في وقت الاداء
 ما اختاره المحقق انما هو في الشرح وانما ان لا يكون له في وقت الاداء
 سبق من القضاء هو الذي فعل بعد وقت الاداء وانما هو في وقت الاداء
 فمقتضى اعتدال الامور به في وقت الاداء في وقت الاداء في وقت الاداء
 واعلم للاختلاف انما هو في الشرح وانما ان لا يكون له في وقت الاداء
 تعتدنا او يتوكلنا بغيره وانما ان لا يكون له في وقت الاداء
 او شي واحد يصدق عليه ويعبر عنه بالاعتدال المركب من ما سلكه في وقت
 الحين في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين
 لانه الامور به في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين
 جعل القضاء بالوجوب لانه ليس له في وقت معين في وقت معين في وقت معين
 الامور به في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين
 او شي واحد يصدق عليه ويعبر عنه بالاعتدال المركب من ما سلكه في وقت
 انما هو في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين
 فان قلنا بالتوكل في المطلق والمقتضى في وقت معين في وقت معين في وقت معين
 الفصل وان قلنا بالتوكل في المطلق والمقتضى في وقت معين في وقت معين في وقت معين
 بالاولى في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين
 او بصفة كذا في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين
 الامور به في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين
 فمقتضى اعتدال الامور به في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين
 بانما هو في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين في وقت معين

بمعنى الاتيان بها بحيث لا يجبه فسادها ولا يدرك على الفناء واذا اريد ما
يتا بال سببية الى عدم استتباب المعاملة اثرها اي حكمها وثمرتها المطلوبة
منها كالمالك ليس وذلك لما كان الفناء اذا اريد ما يتا بال سببية الى عدم
استتباب المعاملة اثرها اي حكمها وثمرتها المطلوبة منها كالمالك ليس
وذلك لما كان الفناء استتبابا للمعانيات لا للمعانيات المستقلة
الاربع اعني الاخبار المتغيرة بالتغير بين السببية والفردية استتبابا
بالاثر ولم ير ذلك في قولهم وثالثها في الاخبار لا السببية المستقلة
فان على ان لا يدرك الفناء في العبادات لا المعاملات سلبا
اي عدم ترتيب ثمراته وانما هو في هذا ايضا فساد العبادات والمعاملات
لان حكم العبادات حصص الامتثال المستقرة والقضاء قطعا مشورا
الحكم من زور فيكون قوله ولو لم يفسد الى اقامة تقيدها عليه وان اراد
هذا الحكم بان قطعها فبذلك استدل عليه يعني انه لو لم يفسد عليه لكان
هذا الكلام تناقضا لتمامه على الفناء بالثبوت في قوله انهم كانوا
يستدلون على الفناء بالجملة والتجزئة لا بخصوص التراتيب في الربوبية
شكلا لا كونه او رد اما ان ياتي من الربوبية او لا كونه ولا تنكح المشرك بالبيع
شكلا لا ببيع هو الذنب بالذنب وهي اي القدرة الزائدة من مصلح الصحة
مصلحة خاصة لا معارضة لما من جانب الفناء ولان القدرة من حكم النهي
وجوبه وكذا قوله وانما هي قدر الرجاء من مصلح النهي مصلحة خاصة لا
تعارضها مع مصلح الصحة لقوله انما يوجب امتناع الصحة بطريق الاول
فان قيل قد انما هي على قاعدة كونه القبح العقلي بين فناء لا بكنهه
على حكمه كالمشرك بينه وبين الحكم والمصالح وتصرفات العقل او حكم الاستواء
وان لم يكن واجبا ما بعد جعله دليل على انهم انما فهموا الدلالة بحسب
الشرع وفيما اللغو فجعله إشارة الى ما سبق من الدلالة على عدم الدلالة لقوله
الشركاء جعلوه دليل على الدلالة بشرط نفسه وهو ما سبق من دليل
المعقول اعني حديثنا واولى حكمه اوتوا وتوا

الحكم

الحكم ان الصحة موافقة او الشك في مسئلة الاخبار ان الاتيان بالمأمور به
ووجه تحقيق الاخبار او يستلزم سلبا اي وجوب تناقض حكمها المتأبلا
لكي لا يتم ان يستلزم المطاع في كونه النهي مقتضيا لفناء وقا حكم الامر هو انه
مقتضى الصحة فيقتضيه انه لا يقتضي الصحة وهو من مقتضا عدم الصحة اعني
الفناء والامر لا يستلزم الاضيق هذا اذا اريد ما حكمها من السببية الى
السببية وان اريد مقتضيا تاما والاثر والترتبة عليها لم تيات هذا الخبر
وانه لا يقتضي ما تقدم لانهم يوجبون النعم وتشرع ان يقولوا فيستلزم
غير الربوبية ان يثبت صحة ذلك السكنة من محل التفرقة والالتفات في الربوبية
هو لو ضعف وهو شئ الى الزيادة بما سبق يعني في مسئلة الامر بعد الخط
حيث قيل لو كان ورود الامر بعد النفي ما غاير الوجوب لا متنع من التغير
بالوجوب فيجب على الملائمة في اقامة الدليل الظاهر لا يثبت الصحة بخلافه
بل التغير في بصيرة قرينة صادقة في العمل على الظاهر الذي يجب العمل عليه عند التفرقة
غير الترتيب وهذا معنى قوله الصادق هو اي ذلك التغير في غرضه ذلك
الظاهر في بعض الشروخ ان الظاهر ان منس لغير الثاني اي لا يتم صحة
ان يقولوا فيستلزم دليلك في غير تناقض لما يتبين من قربانها لا يقتضيان
ون ذلك الى الحد بين ما بين سوق الكلام ثم يستبعد هذا الكلام
حتى ان بطلانها يكاد ملحوظ بالضرورة ان لا يقطع بان ليس هو الا ببيع فذا
بذلك سوى طلب الكف عنه ويحكم اقسامه لزوم الفناء او بدونه واتا كونه
الصحة في قوله الصحة او الملائمة او كونه مقتضى الصحة ويعدون
ظهوره لزومها ودلالة النهي عليها والامر يتحقق الاقبلا ولم يكن للمنهى معنى
وهذا عند من من الجبا حث المستهوية وتورده ان الافعال اما حثية كالشرب
والزنا وكذا هو ظاهره واما شتمه وهي التي يكون لها معنى وجودها
او وجودها في اعتبار الشارع لما اراد ان لا يشرع ابيطه فحصره في البيع
والشكاح ونحوها والنهي في الشتم عينا يتقضي صحتها ونحوها في الشكاح
يلزم الجمع ولا يبطل الاقبلا او نحن نقول انما يلزم ذلك في بطلانها

وعدم شدة وعيها قبل بدء النسيء وأما إذا لم يعبده فلا لانه يتصور ان الكائن
الساكن بافعالها في وقت مخصوصة لولادة النسيء الكائن شرعية فيها كالشرايع
من ذلك ان النسيء انما هو الشرعية والافواه الجوهري انما هو الشرع
ليس معناه الحقيقة بل هو شرع العلامة ان هذا معارضة في المقدرة الثانية
او في ذلك كما وقع في الحاشي والحق ان هذا بيان لما حصل في النظر الاول انما هو
في بيان العلامة الشرعية المعتبرة في النسيء الملائم شرع في غير فقه الاعتبار
فانما هو ان الشرع المعتبر شرعا في شرع الجاهل ليس كذلك بل الشرع علم
من المعتبر شرعا وان اردنا ان لو لم يكن في شرع علم شرعا انما هو الصلافة الملازمة
ممنوعة لان الشرع علم شرع الصحيح وان اردنا ان لم يكن شرعا علم شرعا
فانما هو الملازم من شرع ابطال الاعمال الشرعية لاننا لانما لان المعتبر شرعا
في المعتبر شرع الشرع ابطال الاعمال الشرعية لاننا لانما لان المعتبر شرعا
التي لا يجوز ان يكون شرعيا لانها محتاجة الى شرع شرعيا لانها محتاجة الى شرع شرعيا
انما يتصور له وجود شرع وهو معنى الحق فلا معنى للحكمة كما ذكرنا
اي في الكتب الكلامية حيث قال تايير المؤثر والجاهل لاننا لانما لان حال
وجوده لم يتم تحصيلها وهو شرع وان كان حال عدمه لم يتم تحصيلها
مع انه حيث لا اثر ولا تايير فاجيب بان حال وجوده الذي بهذا الياج
والما الى الياج وما وجد سابقا بغيره اليك والياج وهذا ما قاله في المنتهى واجب
بانه انما يتصور للنسيء في المعتبر شرع فيحتمل ان يكون في المعتبر شرع في المعتبر شرع
في الآية والحدث في المعتبر شرع في المعتبر شرع في المعتبر شرع في المعتبر شرع
نقول بل هو المعتبر شرع في المعتبر شرع في المعتبر شرع في المعتبر شرع في المعتبر شرع
الحتم ولا يتصور في المعتبر شرع في المعتبر شرع في المعتبر شرع في المعتبر شرع في المعتبر شرع
حقيقة في المعتبر شرع في المعتبر شرع في المعتبر شرع في المعتبر شرع في المعتبر شرع
هو ان نبي في المعتبر شرع في المعتبر شرع في المعتبر شرع في المعتبر شرع في المعتبر شرع
نبي في المعتبر شرع في المعتبر شرع في المعتبر شرع في المعتبر شرع في المعتبر شرع

المندرج

المنهي عنه لغيره لانه الذي انتهى فيه غير ارتقاء نحو الصلوة في الارض المصنوعة
 فان النهي عنها ليس بغير الذي هو المنهي عنه حقيقة وكذلك الخالف المنهي عنه
 لغيره وانما الخالف المشهور بينهما هو ان الشارع اذا وجب الصوم وحرم
 ارتقاءه في يوم التحريم عطف على حقيقته وهو وصف ايقاع الصوم
 وحرم ارتقاءه فيه الذي هو الوصف المنهي عنه لا بعينه فلا تقصا ووجب
 اصله المتعارف المتعلقين وعند الشارع تضاد وجوب اصله لا ان التحريم
 ايقاع الصوم في اليوم لا كونه للصوم وكلام المصنف سيما في المتن في
 في ان الخلاف بينهما كخلاف في المنهي عنه بعينه والتمسك
 لانه الذي في الوصف تضاده اى وجوبا لاصله على ما في الانساب يتولد
 قطعاً لانه المعانيب للظاهر والادور عليه اى على ما ذكرنا في المتن في الكراهية
 كالصلوة في الساعة المكروهة مع انما يقع في الوجوب اما اذا اراد انه لقنا
 ظاهر المريد ذلك لانه الظاهر قد ينفرد في معارض اقوى وهو الاجماع على
 انه مانع في الكراهية في اصله ويجب قد يمتد بانه كلام الشارع فيما اذا
 كان الترمي الوصف ونهى الكراهية لانه ليس كذلك بل هو لا محذور وبينهما فوق
 واما الحنفية فينبغي ان يكون سببه المنهي عنه لذاته وكونه ولو وصف لازم
 ولو وصف مجاور ويكفي في البعض بالصحة وفي البعض بالفساد وفي
 الاصل وفي الوصف ولم في ذلك فروق وقد قيلت بطلان اصوله
 في الرد استدل بقوله في المتن بنحوه وقوله وايضا ما تقدم
 من قوله وما تقدم استعاراً بانه ليس عطف على نحوه كما هو الظاهر بل على
 ما قبله اى ويجوز ايضا ما تقدم وهو انه لو لم يفسد من غير حكمه لم يفسد
 عليه انتهى ومنه بثبوت حكمه على الصحة واللازم بطلان الحكمين
 ان كانتا متباينتين تعارضتا وانما اتفاقا متباينتين الذي بخلافه في الحكم
 وان كانتا متباينتين متباينتين في الاستبعاد وان كانت راجحة في الصحة
 فلو لم يفسد الحكم كما راي في المتن من بعينه وكما جاز ان يقول انما يفسد
 الربوا بعينه لانه لو فعلت ذلك فكذا انما يفسد في الربوا الاستمالة على الا زيادة

والفعلت فلانك انما يتكلم في العلو في وقت كذا او مكان كذا او لو صليت تحت
صوت النقي من اي مكان من في معنى ذات المعنى واصلى الى وصنعه
مضار النقي هو الوصل الى الاصل وان كان الظاهر عند التجرد من التواين
فان الاصل وما ذكره العلامة من ان الدليل صرف التميز عن الوصل الى
او جازم في معنى جازم وقد خالف في ذلك شذوذ حيث ذهبوا الى
انه لطلق طلب الكسب في غير الدلالة على الدوام والمرة كما في الاصل والاحتجاج
بانه قد يستعمل في كل زمان والمجاز والاشتراك في الاصل فيكون المقدر
الاشتراك في الدلالة على ما قيل له في المرة لكان عليه الدوام في النقي على ان
وشره بغيره وهو ذلك كما في الاصل من انما انما في النقي من
الدوام وقيل في العكس انما في انما عام توضع في الدوام
الطلق عند التجرد من التواين وذلك انما في وقت كذا في الاطلاق
انما في الدوام في الاوقات الذي هو بمنزلة عموم جميع الاوقات في المطلق على
الاطلاق مما بحث العام والخاص احراز انما في وقت كذا في الاطلاق
لولا هذا القيد لما صدق احد على لفظ الغير المتناهي في جميع الاوقات الباصرة
مع ان عام والزم في عموم استواء جميع افراد معانيه المتعددة وهو المعنى
قول العام في المحصول ان قولنا بوضع واحد احراز انما في وقت كذا في الاطلاق
حيث يجوز ان يكون عموم الاقضية ان يتناول من هو سوا من تركب هذا القيد
فكانه نظرا الى ان ما يصلح لاشتراك اطلاق واحد ليس جميع افراد المعنوية
بل افراد مفهوم واحد ووجوب ورود المعتبر في انما انما في وقت كذا في الاطلاق
كيف في جميع جزئيات مفهوم لم يصدق على مثال الجواز والمسلح المتناول
لكل فرد وان اريد ان يكون افراد لم يصدق على مثال الجواز والمسلح المتناول
وكون ذلك مما يجنب من جزئيات لافراد في تعارض ان يراد العام فيصدق
على مثال العشرة والمائة من انما في وقت كذا في الاطلاق ومثل ضرب زيد عمرو
من اجل ان كونهما هو الجواز من الفعل والفاعل والفعول لا يتم جواب
المتعلق عن الاوقات العشرة لما يتناهي جميع ما يصلح له في العشرة

ومن انما

ومن انما في الجملة يعني مثل ضرب زيد عمرو الا يصلح لما يتناهي من معانيها
انما انما في الجملة يعني مثل ضرب زيد عمرو الا يصلح لما يتناهي من معانيها
وفي الشاكلة الضلع ويكفي انما في الجملة يعني مثل ضرب زيد عمرو الا يصلح لما يتناهي من معانيها
وعلم من مثل الجواز والمسلح من انما في الجملة يعني مثل ضرب زيد عمرو الا يصلح لما يتناهي من معانيها
ومن ثم انما في الجملة يعني مثل ضرب زيد عمرو الا يصلح لما يتناهي من معانيها
مثل ضرب زيد عمرو انما في الجملة يعني مثل ضرب زيد عمرو الا يصلح لما يتناهي من معانيها
تينا وفي غير ذلك من التواين وقد تكرر الدلالة من انما في الجملة يعني مثل ضرب زيد عمرو الا يصلح لما يتناهي من معانيها
الكلي الجزئيات من مثل ضرب زيد عمرو الا يصلح لما يتناهي من معانيها
ولا رجل واحد من مثل ضرب زيد عمرو الا يصلح لما يتناهي من معانيها
البسائط باعتبار تناهي الجزئيات مثل النقط والوحدة وبما ذكرناه
يشير الى دفعه ثم هنا بحث انما في الجملة يعني مثل ضرب زيد عمرو الا يصلح لما يتناهي من معانيها
العام فالما هو تخصيص المعنى من قبل العشرة والمائة بل من قبل ضرب زيد عمرو
وساير ما هو موضوع للمعنى المركبة وان خصص جميع ما يصلح له من الاوقات الباصرة
في الاسم واحد كاحاد العشرة في جملة ما في وقت كذا في الاطلاق
وجوب الدلالة من قبل ضرب زيد عمرو وفي هذا المقام زيادة الجازم في الجملة
شرح التقييد وهو معنى الاستفراق اشارة الى ان المراد معناه
اللفظي وما يرد اعترافه لا في بانه اذا دون العموم فلا يصح تعقيبها
المقصود بتقيد الحقيقة لشرح الاسم وفوايد القيد ظاهرة في
اللفظ بمنزلة الحقيقة لاسيما في باب العموم من غرار الالفاظ
خاصة واحراز انما في الجملة يعني مثل ضرب زيد عمرو الا يصلح لما يتناهي من معانيها
الدلالة على انما في الجملة يعني مثل ضرب زيد عمرو الا يصلح لما يتناهي من معانيها
يدل على الباصرة من جهة وضعها واستعمالها في الجازم من جهة الوصل
لها والاستعمال في هذا وقتها من قبل ضرب زيد عمرو الا يصلح لما يتناهي من معانيها
البديعية كذا في وقتها من الاطلاقات متعددة ويقوله على اثنين من
مثل ضرب زيد عمرو الا يصلح لما يتناهي من معانيها واحد وقوله في هذا المقام

الاستغنى عن مثل الرجال المسلمين ولا يجل في المبدأ والى النظم قولنا شياطين
التي تدلولها كهيئة فوق الاثنين وهو الى المعنى المتنازع فيه هو ان
المعدوم حال العدم مثل ثوب وثوب في الثوب وبطل الثوب في الوجود
لا واما ان يعلق على لفظ الشئ حيث لا يحوز وجوب اللفظ فيكون هو في
انضام ان الشئ اسم لما يصلح ان يعلم ويخبر عنه كل من بني مناه على ان
الشئ يتناول المعدوم والمستحيل كما هو مقتضى توفيق اللفظ لا يصدق على مثل
المعدومين والمستحيين وكذا الكلام في كل من هو معدوم او كذا
في الحقيقة فيكون جميع المعدومين جميع النكته في جهول الشرايين به جمل
كل من في قوله جميع المعدومين او كذا ولا خلاف في انه اقرب والسبب
او المراد يعني لو سلم ان العلم هو الموصوف في الصلة لا الموصوف في ذاته فالمراد
بوحدة اللفظ ان لا يتعد ويتعدد المعاني في ذاتها فيكون في ذاته
يصلح هو له فاللفظ لا يمتنع ولا يخالف في اللفظ لا الموصوف في الصلة كذا
فان قولنا الذي في الدار لا يتغير سواء اريد به زيد او عمرو او غيره مما في
ليصدق عليه انه في الدار بخلاف مثل زيد قائم وضرب زيد في الدار
يقول ان اريد بالدلالة المطابقة في مثال زيد لا يد على اثنين والى
اريد به الدلالة في حد العلم مثل الانسان والعشرة وسائر الالفاظ
التي لها مدلولات تقيينية ومنه التماس في غاية السقوط لان التماس
مدلول كل من في البيت بان يدرك الاثنين بل ان يدرك الاثنين وهو
وان اذ ان كل من الاثنين مثل كل من الاثنين ولا يفرق بينهما
فان في قوله وانما جوابه اللاحق وهو ان الشئ لا يد على اثنين فصار
ليشياء في قوله فبينما على ان قولنا بعدد زيد في قوله فصار
الاولى ان يعبر بها في قوله الذي هو لو ما به به زيد لم يكن متشكلا
الحق فخلق على ما لا يخفى في حقيقة انه حال في قوله العالم في قوله فبينما
صاعدا يعني انه قد كونه فوق الدارين والعام ما يد على اثنين وفيه
المدلول صاعدا الى قوله كونه فوق الاثنين ومنه الاربعة لا يستقيم

المتشابه

عطفه

عطفه على ما تقدم بل التقدير والوجوب على الاربعة يعلم مما ذكرنا وهو ان تسمية
المعدوم والنكته تساوي الصلة لا التماثل وقد علمت ما فيه وقوله
ليتم عطفنا على المعنى الاول لا يستقيم عطفه على المعنى الثاني بل يتم
الغرض في كونه جميع المعدوم والنكته مما اذا ذكر في هذه النظم جميع
المسميات بل الاثنين منها واذا قد ذكر في هذه النظم جميع
الاولى ان لا يذكر منها ما ذكر في النظم على ان العموم لا
يخص اللفظ في حد ذاته الموصوف في الصلة والمسميات في الوجود
والمعدوم ويخرج الشئ والاراد المسميات التي يصدق على كل منها
ذلك لان المسمى في نفسه اسماء الاعداد لانه لا يمتنع على الاله ان
ما يعتبر امر مشترك بينه وبينه بمعنى صدق عليها ويدخل في اعتبار
استقرار افراد احد من موصوفه او افراد المعدومين وكذا الجواز
باعتبار افراد في خارج الصلوات في كلامه في اشارة الى ان قوله باعتبار
متعلق بقوله دل وكذا قوله وغيره وان قوله مطلقا في قوله في
ليخرج جميع المعدومين مثلا جاني رجال فاكملت الرجال او في كل من في
مثلا على البلدة فانه انما هو قيد التحصيل في جواب ان الاله مشترك في
هو العالم المضاف الى ذلك البلدة وهو في هذا المعنى مطلقا في
الرجال المعدومين فانه لم يرد به افراد الرجال المعدومين على اطلاق بل
مخصوصية الموصوف في الصلة فليست بالاراد جميع النكته فالظاهر ان
داخل في عموم خلق ما خالفه في قوله في المراد سميات الاله التي في
والا يد على سميات الرجال بل في ذلك وانما جيب بان لا حاجة الى قوله
باعتبار او مشترك في ان مثله لا يد على جميع سميات وان
لا يتناول مثل الرجال المسلمين باعتبار شمول افراد الرجال
والا صلا ان ان اريد سميات على التثنية في كل من النكرات باعتبار
الدلالة على الاله وانه لم يدخل باعتبار الدلالة على المعدوم لانها ليست
ضرورية وان اريد سميات ما ذكر في مثل الرجال المسلمين باعتبار

اللاحاد وانهم ان يكونوا بغير ان يتنازلوا كما في المجموع كما هو من البعوض
 في اللاحاد كما هو الحق ولم يتجه الى قولهم بالبيان او اشتراك فيهما كما يمكن ان
 يكون هو ان المراد مسيات ذلك اللفظ كونه وما اوسيات ما شتم عليه
 ذلك اللفظ حقيقة كالرجال المسلمين او تقديره كالتشابه لانه فبذلك
 الجمع للفظ يراد في المراد في كونه قيد باعتبار او اشتراك في الحقيقة
 واللايقاض حقيقة في شمول او مستعد بشاره الى انه له من هو واحد
 شاملا للعموم اللاحاد والعموم المعاد فيمنع ما يقع في ذلك في وجه اللاحاد
 لا اوجب كونه حقيقة لوجوده ان يكون مجاز او هو مجزئ الا اشتراك بيانه
 انه يتصور شمول او معنوي في هذا ما في اللفظ المعنوي وبيانه وجوده معنوي
 شاملا لمقتد عموم المظهر وكذا كما يتصوره الانسان من الحليات فانها
 شاملة مجزئان فلذا اقول ان ذلك اي شاملا للعموم المظهر وهو عموم عام
 يتصوره الانسان وفيه بشاره الى انه المعنوي المعاد لللفظ قد يكون
 من الموجودات التي هي عينها كالسطر او عرضا كالحقيقة لا يكون كالمتعارف
 الكلية لانه لا يمكن ان يتصور من المعاد الكلية يتصرف بالعموم متغير
 المنطقية العام بالاعتناء بتصوره الشك والى هذا ما عرفت وما لا ينبغي الشك
 هو مفهوم الكلية وانما جدير بانهم انما يتوهمون ذلك الكلية للعام بل العام
 والى هذا ما عرفت انما يتوهمون انهم يصدق احداهما على كل واحد منهما
 فقط وهو واحد في معنى كونه مجموعا لهم والآخر في الصوت
 انما هو مجموع الوجودات في الوجود والآخر في النفسانيات في طلبة العقل وطلب
 التوهم الكثير في تعلقاتهم كونهما موزعين بالفعل او التوهم في
 بالنفسيين لانه اللفظ في خلاف الصوت ولم يقيد ارادتهما في كونهما
 الصوت لا انفس واعلم اني لما عرفت الشارح ان اللفظ في العقل
 لانه ان اراد بالعموم مستو في اللفظ عينها على ما هو مصطلح الاصول
 فيكون عوارض اللاحاد في حقه وان اراد شمول مفهوم اللاحاد كما هو
 مصطلح اهل الاستدلال لاختصاص المعاد يعني ان ما عليه كلام التوهميين

هو ان العموم المنقسم بل يطلق على اللاحاد والمجاز او هو سدا في تبيين
 وجوبه الى اهل المنفعة وسبق الى الغرضي وانما التوهم في ان او هو
 بل كونه متعلقا لصور مستعدة وذلك انما يتصور في المعاد الذي فيه
 اشتراكا في نفسه وفيها ما نفعه ولا يتصور في الاعيان التي هي عينها
 لانه العرض لو اريد له كماله في المستعدة وهذا انما يستقيم لو اراد
 بالمتعلق كماله في المعاد وادام لم يترك ذلك بالصوت للمعاني
 اللفظ للمعاني في الضبط انما هو في المقام بالمتعلق لبعضه من اللاحاد
 ان العموم ان يكون في اللاحاد الموصولة بازاء الاعيان وهو الموصولة
 بازاء المعاني ويجوز ان التوهم في كماله الا في شموله والاختلاف
 في عموم بعضه ما كماله الامر يعني انه لا يتصور في شموله في المكان التغير
 في العموم بعبارة مثله كل رجل وجميع الرجال في ذلك في ان التوهم في
 في الصيغة المخصوصة التي يدعى بها مجموعا لشارح على ان معناه
 ان الاختلاف بينهما وانما للعموم فقط او المخصوص او المعاني على الاشتراك
 او موقوف على كماله في صيغة الامر انما هو لوجوب خاصته والندج خاصة
 او مشترك او موقوف لانه لا يتصور بينهما اشتراك معنوي ولا قابل
 به او وضع في لفظ العموم لسا الى اللاحاد واللاحاد المعنوي فيهما
 ولا جملها ولا اندر ان ذلك اللفظ حقيقة في العموم ويجازي على تقدير كونها
 حقيقة لا يدور ان يكون في معنى موصولة بازاء العموم فقط ام مشترك بين
 العموم المخصوص في كلامه في سدا لانه اذا علم انه وضع للعموم
 كيف يتصور التردد في حقيقة او مجاز الكلام الا ان اراد مطلقا او وضع
 على ما يتنازل والنوع المتعلق بالمجاز نحو قوله ما لك في الاول استنباهم
 ومما هو في اللسان خاصة لا تقتضي هذا وكذا في الخبر مثل ما ضرب
 احد طي حتى لو كان ضرب احد في الكلام كما يواو كذا لا يقترب رجلان
 التكرار التي يتبعها في الاثبات ايضا بخلاف واحد فانه اذا لم يكن مبدك
 الهمزة في الواو لم يكن بمعنى الواحد في العدد بل كان رسما لم يسم له ان يجازي

يستوى المذكور والمنشأ والمشي والمجوع لا يستعمل الآلة التي نفس عليها المنة
وهذا لا يصير المقصود وهو اثبات حقيقة المعلوم وان جعلنا المقصود اثبات
كثرة الالفاظ المصدرة للمعروف فنحن نذكر دليل على البعض مع الالفاظ
الى اطلاق اثبات البعض المأخوذ وهو يتبع موارد الاستعمال
وهو ان حقيقة القتال او الصبح او عمارة من غير ان يكون القتال او الصبح
غير ان يكون له ما اوتيت له ان اقامت النجاسات في الحديث ووراء ذلك
ذلك لا يصح في العموم وعندنا من الالفاظ ان يكون له الحق في هذا
القول الذي هو كمال الشهادة قد لا يكون انما على ان الشيء في هذا
الحديث معلوم لفظ الشرح في جواب قائله يقولوا لا اله الا الله
عموم غيره في عدم جواز التمسك بغيره وكذا العموم في المقصود وهو الدماء
والاموال ولم ينكر احد في المنفعة في ان قائل الالفاظ في السكون
وان انتم قد علمتم ان الالفاظ في المنفعة في الالفاظ في المنفعة في الالفاظ
فحققت في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
واول ما في المطلوب والالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
يثبت بنص الواضح عليه والجواب اننا لانفي الجواز بل هو في الالفاظ في الالفاظ
احد نص الواضح وهو السلم فالمراد ان لا يثبت احد في الالفاظ في الالفاظ
به ويكون جميع المنومات قطعية وعليه في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
مثال علم عموم الى بعض هذه الوجوه كمنه عندنا لاننا نعلم ان العموم في
مثال انظر الى هذا ولا تشترط جمل انما في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
في العموم وانما على تقدير المجازية فلما في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
الاشترار في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
مما في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
خالق مقتضى الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
بانهم ترك البعض وانما في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ

فلاضحا

الكلمات في غير متساوية وسائر الرتبة الواحدة بجميع الالفاظ في الالفاظ
فيه نظر لانه المراد بالرتبة المستوفى من عموم العام ومعناه ان الالفاظ
كما يصدق على كل من الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
قال الامام في البرهان والذي انما في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
لكثرة بعدة الرد الى اثنين ومثاله ان يقول للمرأة اذا تزوجت رجل
انتهى جميع الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
فمنه في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
فلاضحا في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
وفيها في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
المودات المتعاطفة في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
بالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
بحرف الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
المودات في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
بشرط او صفة في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
يصير مجازا في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
انضمت او انفصلت استعملت ام لا الامام حقيقة في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
في البرهان والذي اراد انما في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
لتنظيم المسيمات لا يجوز فيه ونحوه في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
بما وقصوده مما سمعنا من الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
له اي للعموم في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
هو لا يصدق على البعض فلما يكون الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
مشترا في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ

في العموم

اللفظ وهو خلاف ما فرض من كونه ظاهرة في العموم بشرط كونه مخصصا
وبد معنى قوله ان التوضيح وقع في مثله في غير اللفظ في
المفهوم والثانية التوضيح والكونه خلافا للاصل وقد يوجب
الدليل الاول وجوبه في الثاني بوجه واحد حاصل الاول ان لا يتم ان
العام بعد التحصيل اذ به خصوص الثاني في الاستواء فيكون معنى
اقول ان عدم مجازية الاستواء في الاستعمال الاول والاعراض
عليه عدم ارادة العذر الذي اخرج من المفهوم على الدليل الاول
ان لا يتم ان يكون حقيقة الباء كما كان مشتركة لفظا وانما لم يوافق
ذلك في موضعين استعمالا وعلى الثاني ان لا يتم ان لا يحكم ان يكون
حقيقة اللفظ ظاهرة في خصوصية التوضيح بل كونه مستعملا في
الاولى الثانية ان لا يعلم عدم ارادة البعض في الجملة في المجازية انما
يكون مستعملا ان ضرورة استعمال الحقيقة في الموضوع له والمجاز في
غيره فقول لم يرد الباء في استعماله ان يعني بوجهين خصوصية استعمال
او ان لا يستعمل المجاز ولم يخصص استعمال الحقيقة في استعماله
وقد بين انما انما يتوجب لانه حاصل الجواب ان التوضيح في التناول
لا يوجب كونه حقيقة لانه كونه اللفظ حقيقة او مجازا او اضافة حقيقة
فيما فلكونه حقيقة قبل التحصيل لم يكن حيث كونه متناولا للباء حقيقة
بما التناول مستلزاما لبقاء كونه حقيقة بل حيث استعمل في المعنى الذي
ذلك الباء بعينه بعد التحصيل في استعماله في الباء فلا يبقى حقيقة
القول بانه كان متناولا حقيقة بوجود الباء والكلام في الحقيقة المعاملة
للمجاز وبه من اللفظ وكذا اعتبر في الجواب عن الدليل الثاني ان ارادة الباء
معلومة دون التوضيح لان اللفظ انما يكون حقيقة اذا علم ارادة الباء على
انه نف للمراد وقيل التوضيح انما يعلم انه داخل تحت المراد وهو انما
يصير عام المراد بعبارة التوضيح وهذا معنى المجاز واللفظ في مثل هذا الاستعمال
وقد كثر في الاصول في كثير من المواضع كقول الارسلو جوب وبالحسنين

والعام

فلا يخفى ان اللفظ هو الذي اذ لو علم العموم بما انتم يتناولون من الطعام والشراب
والظاهر ان اللفظ العام يكون للمادة حقيقة وللماضي انما تغليب المجاز
الذي هو خلاف الاصل في هذا الاشارة الى ان هذا الكلام انما هو قولهم
ما نعام الا وقد خص منه واراد على سبيل المبالغة في الخلق العباد بالعدم
اذ لو علم على ظاهره كان العام معدوما لا يتخلو به وبهذا ينبغي ما بين ان
في قوة قولنا انما نعام فهو مخصوص بهذا العام ان لم يكن مخصوصا فقد
كذب وعاد على خصوصية البعض وان كان مخصوصا لم يعد له انما
في تخصيص بعض العمومات ولم يتم الاستدلال على ان اللفظ هو الذي
اما ان يكون شي من العمومات ولم يتم على خصوصية عموم اولها وانما كان ينبغي
عموم هذا الكلام وانما لا بد ان يتناول وقد خص منه البعض الذي هو في ذلك
العام فلا يكون ولا يتصور في اعادة المراد لانه انما هو هذا تخصيصا
البعض من كونه اجمالا وعموما لاعدادها وقد يجب انما هو في حقيقة مشتركة
وانما يكون شي على مخصص في وجه في اعادة ما يتناول كونه حقيقة
وتمت لانه في ذلك والى هذا على العموم انما يظهر في انما لا يكون
الخصوصية لا بد ان يكون هو في الظاهر في العموم وهو عدم اجمالا على الخصوصية لا
بدليل انما انما مجاز في اللفظ حقيقة في العموم هو المراد في قوله
دفع ما ذكره الشارح العلامة من ان اللفظ قد يحتاج الى تبيين
المراد كما في المتن وان لم يجر الى تبيين الدلالة وذلك لانه عند عدم
التخصيص في العموم انما لا يكون من البعض في مفهوم من بعض ما هو
يتعين بالقرينة وحاصل من الجواب معارضة الثاني من انما لا
ان كل لفظا في معنى فهو حقيقة فيه وانما يكون لولم يعلم دليل كونه حقيقة
في المفهوم وتوزع الشارح انما انما يكون ذلك حقيقة في خصوصية ذلك
على مخصصه على الدليل في القرينة وانما عند ذلك ما ذكره الحق
اي لعمامة المتكلمين او لولا في بعض الشرح وانه المراد انما
المتكلمين كونه لاجل انما هو في الجمل العام لما فتح ان يفسره

بأن الحسنة لا تعقب الموت فظاهر الحكم التام الذي هو العدم والظاهر
أقيم الترتيب العقلية وهو سكاله ان يكون له عند جميع عبيد الدنيا
والمازلة كمنزلة واهوار ان معنى العدم جميع عبيده كان قولنا له عند
العبيد والارضية تنفي ذلك على جميع عناية الى على جميع الما فلا
التي هو حقيقة كل من الكون من افراد الموضوع له لان الموضوع له لم
الاشتهر اللفظي وهذا يتقدم ما يقرب من الحقيقة له الا العدم المشترك
بين الموجودات حقيقة فمما لا شك في كونه حقيقة على كونه هناك
واجواب النقص الى اوضح ما ذكرتم لوجبه حمل على جميع علماء بالالان
مثل الجسد في انه يصل الى واحد على سبيل البعد كما ان الجسد يصل الى رتبة
وقد يوفق باق جميع الافراد الى ان يتصل على حقا فيكون قولنا كذا
الترتيب في العدم المشترك في نفس لما ذكره لا يمكن ان يكون على كونه حقيقة
في كل واحد من الموضوعات على الاستواء فيحمل ليس على حمل على الاول
المعتقد واما اجواب ينسب كونه حقيقة في كل رتبة فلا يخفى حقيقة
للنقط بانه كل رتبة في افراد العدم المشترك فيكون اللفظ حقيقة فيما
من حيث كونه افراد الموضوع له ولا حاجة الى الالوانية على ما يفهمها
كما اذا جاز ان يدفقت جانبا في انسان ثم اعلم ان حقيقة هو عليه جميع الافراد
كذا حقيقة كونه انظر الى المعنى وصير كونه في الالوانية على ما يفهمها
للمراتبة اعترف في بعض الشئ وهو على يكون المعلق المعلق على كل رتبة
بانه من رتبة الرتبة المستوفى وقد قد عليها ان كان بطريق الحقيقة
حصل من المستند والاجواب ان الما كونه ظاهر في العدم والاستواء
بحيث لو اطلق على البعض كونه محلي باللام كان مجازا واما كونه حقيقة
فمن حيث ان افراد الموضوع له فلا زرع في النقط بانه جميع الرجال جمال
وقد يجب بانه لا يتصور رتبة مستوفى لانه كل رتبة يرضى عنها
مرتبة اخرى ضرورة عدم تمايز المراتب تمايزا والكل في رتبة والاشكال
في اندراج الرتب الغير المتمايزة تحت كل واحد وانما التمييز

الكل

والعام مجازا في العبارة والاستثناء مجازا في المنطوق وهذا بابا يشبهه العارض
بالمعروف ابو الحسن قد عرفت الشاهد من حقيقة ان حقيقة غير مستند
من شرط او صفة او استثناء او غاية وعلى هذا المثال العنسة الا ان من عام
يكون من صور الدعوى الى صور الاتفاق وقد يجب بانه الخلف في العام
الخصيص في العنسة الا ان من رتبة العنسة لانه العنسة ليست
العموم في شئ فمما بعد الاستثناء حقيقة اتفاق الى بينه وبين
لابد ان الكل في سياحة الاستثناء من رتبة بعضه على رتبة شدة حقيقة
على الاطلاق في مجاز من السبعة والاستثناء رتبة وعلى هذا ان ينبغي ان
يقول بعد قوله وكرم من يقيم ان الدار فليس في المقيد بالاستثناء ولا
يخفى ان قوله والاستثناء سياحة ان رتبة بعد رتبة العموم شدة
العام الذي هو من بعض البعض بالاستثناء باني على عموم الالوانية
والارادة وليس العام المختص في شئ وليس يمكن لما ذكرنا عند توفيق
من ان العام المختص بالاستثناء عند رتبة في حقيقة كونه بالنظر
الى الحكم والسناد على سياحة الاستثناء من رتبة على المختار كماله
كونه تخصيصا وان لا يكون سواه لان اسماء في الكلام فطلق
المعنى باللام فظاهر ان اللام قد يكون اسما وقد يكون حورا وادعى
مثال السمع فاجبه على ان رسم هو صور وكونه حور التوفيق انما هو قول
المازني وانما الالوان في الصفات التي يصل صفة للموضوع وتعيد
بها معنى العقل في الصفات والاعمال وانه مثل المكون والكاف و
الصانع والحاك ما يشبه ذلك وبالمثل في العنسة على كونه رتبة
ويقدم منه معنى واحد من غير تجوز واز من معنى الى رتبة والالوانية الموصوف
من الصفه ولما يتنا واما الدليل على صور الاتفاق على كونه
ليست بانه كل ما يقيس يقين كونه الاستقلال فلا يصح الخلق
المستقل بها ويد على مثل ما سبق ان الاستثناء من صور الدعوى
وقد ذكر صور الاتفاق العارض بعد هذا وما يشبهه ما قاله

عليك

اعلى الحسين والقاضي ابو بكر وتوزر انه لو كان التحصيل في الاصل
 يوجب التجوز لكان مثل المسلمين والمسلم مجازا ولم يتوقف مجاز القائلين
 اكتفاء مجاز الحسين ثم ظاهر الكلام انه قد ثبت القاطن بعد الجواز
 ما اخرج من البعض الاستثناء وهو حقيقة وانما على عموم الجواز والارادة
 لم يطرأ عليه تعلق الاستثناء في الغير وكلام المتن في قوله ان مذهبنا
 مجاز وفي قوله والتحصيل في الاصل والاشارة نص في كونه المستثنى منه في البحث
 اعني العلم المحقق لما وقع في عبارة عبد الجبار في تحصيل العلم به
 بالاستثناء مع ظهور التوقف وهو لغة القيد في صورة الاتفاق
 غير مستلزم في التحصيل المستلزم في الفصل واليتميز مجازية
 المقيد بالاستقلال مجازية المقيد في الاستثناء في قوله في الشرح
 ان الجواز كلما كان اختصاص التمسك في الجواز ان يكون علم الاصل
 ذلك لا يقتضي له وجود النوع والاختفاء في التوبة المنطوقية المستقلة
 احسن من منطق التوبة المنطوقية العلم كسائر الاحاد في التحصيل
 بعبارة كونه حقيقة في التناوُل وفي كونه مجازا في الاقتصار لظهوره
 حيث كان غير مقيد فصار مقتضى كونه لا يخفى ما في قوله المستند يستعمل
 كل واحد في كل واحد فصار الصواب في واحد اية التحصيل في العلم به
 غير معقود كما اذا اريد العلم بخصوص او اريد العلم لم يرد به كلاما
 يتناول اوقالا اقلوا الشك في الا بعضهم ثم يظهر ان المنطق
 متصل او منفصل والغيره حيثما عرفت في كلامي في مثل لفظ الشك في
 وان قيل ان في الذم في كونه الى يتصل الذم الى العلم كما في كلام السارق
 اذا اخرج من السارق الغير النصاب ومن غير كونه في العلم به لا يمتنع في
 السارق ربيع دينار من الجوز ولا يتصل الذم الى ذلك كما لم يمتنع في
 الشك في العلم بالتحصيل في هذه الفروق قال الشك في العلم به كما ان
 المشكك في قبل التحصيل في الذم كذا السارق في السارق في السارق
 الغير النصاب ومن غير كونه في العلم به السارق في النصاب وهو الذي

هو طلب التحصيل في الشك كونه لا يمتنع في تحصيل العلم به لا يمتنع في
 ضمير انه للقدرة في وقت محقق بانه لما حصل به العلم والاختصاص في انما اصدق
 على الباقية وفات الحجة التي لا ان يرا ما حصل العلم بسببه الى السبب
 لما سبق اجتمع به حوجه كثرته في بعض ما على الكلام وبعضها على
 البعض وتوثر الثالث على ما في الشرح انه قبل التحصيل به حجة في
 كل واحد فيصير حجة حتى يظهر العارض ولم يظهر الا في القدر المحقق
 فيبقى في الباقية لانه لا معنى لتوقف افادة العلم في افادته
 للآلة لانه اذا قلنا افاد الآلة ودل عليه بالضرورة وكذا في حجة فيه
 افاد الباقية ودل عليه وكذا في حجة فيه واذا انتفى ذلك في حق الآلة انتفى
 في حق الباقية والآن ان رجعي بالمرجع لانه التورية في كلامها
 بعضا العام ومدلوله يقتضي له من غير فرق ولو كان هذا التقدير لكان
 يتوقف افادة اللفظ على افادة الآلة في غير علمه في المدلول
 القصد في الاشارة الى التوبة الى المطالب في انك اذا تحققت والتوقف
 في مثل هذا الفهم في الجانبيين وهو المراد بالدور اذا اطلق ويأشعر
 بانه حقيقة الدور والمعية مجاز لا يمتنع في التوبة وما ذكره في الالة
 اشارة الى الالة ما تقدم عبارة في الالة الثلاثة السابقة لانه
 الاجرة منها كما ذكره بعض شارحيه ولا نزاع في ظاهر الكلام انه
 لا نزاع في كونه تابعا للسؤال العمومي بخصوص حتى لو قيل في كونه في السؤال
 بجاء الجوز في العلم به كما هو في قوله في الجوز الوضوء بما في الجوز في العلم به
 به الا ان صرح كلام المتن والشارحين به في عبارة المستثنى
 الاتفاق انما هو في العموم اضافة الى خصوص في خلاف الشافعي حيث ذهب
 الى الالة الجواز على جواز التوقف على الجوز ككل واحد في حجة في
 الاستقصاء في حكاية اي امس قديم الاحتمال في غير لغيره العموم
 المعال عام مستقل بمعنى ان كيفية منقطع النقط في السؤال في
 ما المقصود في السبب في الالة ان كان مساويا لاختصاص في كونه

هذا وقد اذنا الاطلاق واحدا لا يكتفي على سبيل البعد لانه محل التفرع
السبق بانه يوضح ذلك لانه ارادة هذا او هذا غير ارادة المجموع في ذلك
كل واحد منا طاعا ومتعلق بالاثبات والنتيجه فلو ان ارادة المجموع
لا يلزم ذلك بالجملة فلو ما بين الكمال والاولى والكل المجموع وهو مجموع
يوضح انه يصح كل واحد من هذه الدار ولا يصح كل الافراد ويصح كل الاواد
في نفس هذا المجموع ولا يصح كل واحد فلو ان احوال احدها اطلاقه على الكل
من المعنيين على سبيل البعد بانه يطلق بارة وادارة اطلاق
تامة اخرى وادارة اخرى في صحة وكونه حقيقة وثباتها اطلاقه
على احد المعنيين على سبيل التبيين بانه ياديه في اطلاق واحد هذا
او ذاك مثل ان تفرق في اطلاق او حقيقا وليكن ثوبا جوفيا ايضا
او اسودا وليكن كلام القدم ما يشترط اثبات ذلك في نفيه التام
اليه كلام الغفلة من ان ذلك حقيقة الشكر عند التجرد في التوابع والاثبات
اطلاقه على مجموع المعنيين بانه ياديه في اطلاق واحد المجموع المركب
المعنيين بحيث لا يفيد ان كلامهما منا طاعا والماز اطلاقه
ذلك حقيقة في جواره مجازا ان وجدت علاقة مع كل واحد في اطلاقه
اخره والكل حقيقة قطعا قلنا ليس بغيره من مجموع اطلاق
اسم للمقطع باقتناء اطلاق الارض على مجموع السماء والارض بناء
على انها مجموع وراعيها اطلاقه على كل واحد منهما بانه ياديه في اطلاق
واحد هذا او ذاك على ان يكون كل منهما منا طاعا ومتعلق بالاثبات
والنتيجه وهذا هو المتعارف فيه وعلى هذا اقسام المجموعين في حقيقة المجاز
اعني ارادة المعنى الحقيقي والمجازي بل بانه يستغنى عنه في المشترك
نظرا الى ان اللغز هو من المعنى الحقيقي بالتحقق والمجازي بالنبوة
لما والتمديد يعني على كونه تقدير الحقيقة حقيقة فيها وهذا هو
من التمثيل بالقرآن للفظ والحقيق والمجوز جسم وتعارض التام
يعني يصح للتكلم استعماله فيهما وكما على الصانع عليه عند الاطلاق

فقد

فقد اقصى من هذا القاصي في المعنى والارادة الصفة اللغوية فيتميز عن
الجمعيين والنوادي اذ الصفة عند المعنى يعني انه لا دليل على اشتراكه
سوى من هذا المعنى وقوله لا يصح ان يكونا اشارة الى ما قال
نعم فموم ان الدليل القاطع قائم على اشتراكه وسيجي توري الدليل على
فقطط المذهب انه لا يصح مطلقا او يصح مطلقا لا لغة او يصح لغة في
النتيجه فقط او في الاثبات ايضا لكن في مجموع خاصته او في الكل غير ذلك
المعنيين جميعا او مع الظهور فيها ثم لا يخفى ان ذكر المعنيين في
التمثيل وانما اقرار ابناء السعد والفا لمعنا ايضا كذلك بلا تعارض
فمنها ما كان لا خفا في ان الاصل المقدم اثبات صحته لا
ليتم على كونه حقيقة او مجازا لانه اعتمد في مذهبنا هو المتعارف في
من ان لو امتنع لا امتنع الدليل والاصل عدم لتا في اطلاق المقام
الاول انه ليس من اقسام المشترك بل احد المعنيين على البعد بانه ياديه
هذا او ذاك لا مجموع بانه ياديه هذا او ذاك السبق الى اقسامه اطلاقه
وعدم علامته المجاز في اقسامه علامته الكلية والجزئية وفيه تفرعا اول
قلا ان الكمال ارادة كل المعنيين لانه ارادة المجموع بانه من واما
ثانيا في سبق من ان ليس كل واحد يصح اطلاقه على الكل بل في ذلك
له تركيبة حقيقة ولان الجزء مما اذا انتفى الكل لم يعرف ايضا كالفية
لما ان يخلو لا الصبيح والنظر وكذا في هذا وقد ظهر من سبق
احد المعنيين من اطلاق المشترك بل بانه يستعمل على ما هو مذهب
الاشاعرة على انه لو سبق احد هما لا يصح التبيين في حقيقة فية
الاشاعرة معنويا لا لفظيا ثم القول بكونه مجازا عند الاستعمال في
كل المعنيين مشكلا لانه كلاما منها انفسه في العلم وهو خلاف
المعروف لانه كل المفروض استعماله في كل المعنيين وكونه موهوما للكل
منها والمحق ان المقدمه القابلة بانه لو استعمل في المعنيين كان حقيقة
فيها ليس كغير ذلك الدليل ان يكون ان يلقا لو استعمل في كل معنيين

سؤال

غير المتعارض دليل انهما البعض من الوجودات لا ما بينهما بل ما بينهما
ما بينهما البعض والافعال لعدم المتعارضين وفيما ذكرنا تحقيق معنى هذه الكلمات
الصعاب المعبرة اجتزأ من مثل الوجود والعدم ونحو ذلك على ما ليس
رؤية الصعاب السلطنة او على معناه يعني النكرة الواقعة في الشرط
المتعارضين في الوجود التي لا تتصلق في الكلمات فانه طالع وان لم يتصلق
الكل في انشاء الظلال المطلوب وذلك بانشاء الكل فهو في معنى الكل
الشيء وهذا معنى قولنا في الظلال بان لا ياكل قوله اقدم على طالع قوله
فيقبل في نفسه بغيره في غير الخلق وجميع النكرات في الوجود انما هي في
ما كونه على ما هو في نفسه العموم الامة على اقله فيقبل في نفسه في الجملة وانه في
حينئذ على ما هو في نفسه للمادة والايدي فيكون اما اولها في الوجود
مستع انشاء الملازم وكان الاسباب ما هي في نفسه الملازمة فان قيل ان
المصدر في نفسه مفهوم فينبغي ان يكون كالمفعول في قوله الماد بالانفصال
الحدث لا المصطلح والمصدر في نفسه في هذه المصطلحات في الزمان ايضا
في مفهوم الفعل في الكلام في الزمان الذي هو في نفسه المفعول في نفسه وهو الذي
يتصور العموم بان يرد الاكل في وقت ما واما الذي هو في نفسه المفعول في نفسه
او الحال او الاستقبال والماضي في نفسه في الوجود اذا اعتبر في ما هو في نفسه
ما به يوجد في الماضي في نفسه في العموم في المصدر في نفسه في العموم
بعض المتعلقات في في نفسه الملازمة في الامة بان لو ثبت في المفعول
لثبت في جميع المتعلقات واما حقيقة الزمان والحال بالذات في السبب في
لانها اوتت الى المفعول في حيث المذموم في الجملة التي في الوجود في الامة
يحتاج في غيرهما الى والاسان اسان اي في المفعول في نفسه في الامة
وارد في في نفسه الكلام اما الحق في قوله في الامة في الامة في الامة
قوله في الامة في نفسه واما السبق في قوله في الامة في الامة في الامة
في في نفسه في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
عند الاطلاق هو الحق في السبق في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة

العموم

العموم يعني الشيء في كل مفعول لا يكون وادراكه على التفرع في الاتفاق في الامة
يجب ان يعلم الدليل على ان الظاهر هو السبق في الامة في الامة في الامة في الامة
وقد اتفق على ان الزمان والحال عند عدم الذكر في قبيل المذموم وفي المقدار
حق في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
بانها في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
شبه قولنا في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
لانها في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
الحال في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
اجاب عن كونه الكل في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
انه اذا اراد مطلق في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
المشتركة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
لا يشك في ان لم يثبت في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
ينتمى لتوثر مثل الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
والنحو في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
ولما ان التثبت في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
الاقسام في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
الفعل في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
وانه قوله واما في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
الفعل في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
والحق في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
الا على ان في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
وانما في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
اذ لو قيل في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
لما استمر في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة
فالله اعلم بالامر في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة في الامة

اعني الفعل المصطلح مثل جعله وكونه ما قاله ابو البخت فغير ثبوت الفعل
للعوم لم يجرى في الوجود وليس كذلك بل المراد بهما الفعل المعنى بالانتماء والكان
ينبغي من ان الشئ المحقق ان يثبت على هذا المعنى فانه الذي يثبت عليه هو الوجود
المثبت في صدر السلسلة هو الفعل المصطلح وهو الوجود في الوجود الذي هو الوجود
على الله عليه السلام المعنى بالانتماء والكان في صدر السلسلة بالوجود ولم يجعلوه
معيارا للمعنى في السلسلة السابقة وكلامه لا يدل في صدر السلسلة مذهب الا انه قال
في هذا المقام وانه انما يثبت على الله تعالى في صدر السلسلة على الله عليه السلام
كان عليه وجاز لا لعوم لم بالانتماء الى غيره بل هو خاصه في صدر السلسلة لا ان يثبت
منه ثبوت على المساواة بينه وبين غيره في ذلك الفعل كما هو في صدر السلسلة
والثبوت في الحقيقة لا يقتضيه الا ان يثبت على الدليل انما هو في صدر السلسلة
قوله تعالى قد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة جعل الحق قوله في صدر السلسلة
او يقول او بالقياس الى بعبثها تغيير الدليل انما هو في صدر السلسلة
يقول وكل في ذلك حجة من مفهوم اللفظ ثانيا لما ذكرنا من ان حجة من ان قوله
يقول او بالقياس على قوله في صدر السلسلة لما في صدر السلسلة قوله في صدر السلسلة
التعريف بين المعطوف والمعطوف عليهم كما تقدم في صدر السلسلة
من ان الفعل الواقع بيننا حكمه المبيح وقد ايقن دليل على ان الكلام في فعل
البنية في الفعل المصطلح وكذا قوله دليل على ان الفعل المعطوف على غير اختصاص
الفعل وقوله يثبت في صدر السلسلة في صدر السلسلة في صدر السلسلة
فعل البنية في صدر السلسلة ويثبت في صدر السلسلة في صدر السلسلة
بعد اجمال آية السورة ورجع ما بعد عموم مفهوم صدر السلسلة في صدر السلسلة
انما يتعلق بقوله في صدر السلسلة في صدر السلسلة في صدر السلسلة
في صدر السلسلة في صدر السلسلة في صدر السلسلة في صدر السلسلة
مفهومه في صدر السلسلة في صدر السلسلة في صدر السلسلة في صدر السلسلة
ان يصدق عنه انتهى في صدر السلسلة في صدر السلسلة في صدر السلسلة
ان يصدق عليه في صدر السلسلة في صدر السلسلة في صدر السلسلة

الوضعية

الوضعية وبالمعنى الى ما يتعلق باستنباط الحكم الشرعي وان كان مستندا
الى ظاهره فيتمثل في الذهن في علمه وعلوه لا في ان احسن الى القول بعوم الحكم
بناء على الخطا في الاجتهاد او بعوم الحقيقة بناء على الخطا في تدللات الالفاظ
في الوجود على العلم بالعدالة نعم لو قيل في صدر السلسلة في صدر السلسلة
العوم ويعتد على العوم كما ياتوجه في صدر السلسلة في صدر السلسلة
من ضرورية الى الاحتمال في ضرورية الظهور والالفاظ في صدر السلسلة في صدر السلسلة
الاحتمال في اجزاء الظهور وهو جيبا لئلا يلزم ترك كل ظاهر في صدر السلسلة
الى عموم الحكم في صدر السلسلة في صدر السلسلة في صدر السلسلة
ثابت باجماع اهل اللغة اجابا على ما سئلوا في صدر السلسلة في صدر السلسلة
لا فرق بين قولنا اعتبار النسخ المشهورة وهي حجة المسكر السكاره مشهورة
الحكم السكاره الا انه اشار الى ان المقصود في صدر السلسلة في صدر السلسلة
والا فالاستنباط في حجة النسخ السكاره مشهورة السكاره السكاره في صدر السلسلة
وجود النسخ حجة النسخ السكاره مشهورة السكاره السكاره في صدر السلسلة
هي حجة النسخ مشهورة النسخ السكاره واما ما ذكرنا من ان اللفظ في صدر السلسلة
تف لفظ العام في صدر السلسلة في صدر السلسلة في صدر السلسلة
ان يثبت في صدر السلسلة في صدر السلسلة في صدر السلسلة في صدر السلسلة
يستوفى في الجملة اي سواء كان في صدر السلسلة في صدر السلسلة في صدر السلسلة
ان الحكم يثبت في صدر السلسلة في صدر السلسلة في صدر السلسلة في صدر السلسلة
عائدا الى تفسير لفظ العام بل الى ان العوم مفهوم في صدر السلسلة في صدر السلسلة
حين يحتمل ان ياد بها البعض او ليس كذلك في صدر السلسلة في صدر السلسلة
يتوجه الى الازالة فلا يحتمل الازالة البعض كما سبق في صدر السلسلة في صدر السلسلة
يحتمل ان يصدق به البعض او هو من جنس حقيقة الازالة في صدر السلسلة في صدر السلسلة
الذكر فلا يخرج من الازالة وظاهر كلام المستحق ان التراجع عائدا الى ان العوم
من عوارض الالفاظ حاصلة ام لا قال في صدر السلسلة في صدر السلسلة في صدر السلسلة
يتمسك وفيه نظر لان العوم يثبت به دلالة ما لا يضاف الى مستقيمتها

المنطق

الفارقة لميش
شعاً تروق

مثلا فلا يتبين لوجهه ستم على ما ظاهر كلام المتن واكثر الشهور والآات
 المحقق جعل الاولين وجها واحدا لان جعل قوله ولانه كان يتبين
 تعليل عدم ارادة استثناء نصفها من نصفها وكان وقتها في نفسه
 الواو في اكثر النسخ لانه يتبين على ما قوله للمقطع فتور الا وان لو ارد
 بالجارية نصفها لم يستثنى نصفها من نصفها هو مستوفى وتوزن الشواهد
 اريد استثناء نصفها من نصفها كان المراد بالنصف المستثنى منه هو الربيع
 لانه الباقى بعد اخراج النصف من النصف ثم يلزم ان يكون المراد به النصف لانه
 الباقى بعد اخراج النصف من الربيع وكذا في قوله نهاية وهو المراد بالنهاية
 بعضهم يابن لو اريد لفظ العشرة بعضه مدلوله لانه ياد لفظ الا
 ثلثة بعضه مدلوله وكالات الا والحق يقال الى وقتية فكذا الشواهد وشكل الكلام
 الى وقتية وهو المراد بالية ونهية غاية السقوط والاقرب ان يبقا اذ اريد
 بالجارية نصفها من النصف لانه الجارية بكاء لانه المستوفى
 ان كان الجارية المراد بها النصف لزم التسمي اذ كان لفظ الا
 يحكم الاستثناء لبعض مدلوله لاجابة الى هذا التفسير بلغة القدر التكم
 الا ان يدعى المكان المستثنى منه باعتبار تناوله الذات والصفات فاحتمل
 حاصله انما يتم قطعاً حتى ما ذهبنا اليه من غير احتمال وهو مدلول ظاهر اللفظ فلما
 وجهه لغيره عنه ونهية كذا ياباه قوله في المتن فيعلم بالقاء وتوزن الشواهد
 ان العلم الفهم ووجهه انما يستلزم اطلاق المستثنى من المستثنى فمعلوم
 ان المستثنى منه ما ياتي بعد الاستعانة لا بعد اذ كان يكون المراد بالمستثنى منه هو
 الباقى لم يتصور ذلك لاجابة ولا حاجة ولا استعانة ولا باقى بعد الاستعانة وقد اجابوا
 عن الوجوه كلها بان المراد بالمستثنى منه هو الجوهر من حيث الظاهر وبالنظر الى
 اوزاد اللفظ والبناء حيث انما كان التركيب في اللفظ ثم شئ ما ذكر
 انت جسيم باله هذا رجوع الى المذهب المختار وقد يجب ان لا يرد الربيع الى النصف
 لا يحتمل الا معنى واحد عند عدم التورية ولا ارجح ان ذلك لانه العشرة كما قال
 حملت على السبعة بعد تورية الاستثناء لكونه في شئ من الاقسام بل ياباه في سائر

تفسير

التخصيصات

التخصيصات وهذا لفظ لان النص لا يقتضي التخصيصات والجماعات التي تجري فيها
 التخصيصات من النصوص اذ ليس في النصوص كسب ثلثة الفاظ لانه في
 التكميلية ثلثة الفاظ لا تقتضي اطلاقاً لفظاً واحداً لانه لا يرد الى سبب كل
 في تلك الفاظ مثلاً في عبد الله وبن عبد الرحمن او بطريق الحكاية وابقى الا لفظاً
 على ما لم يتبين من الاواب والبناء مثلاً في قوله وابقى شراً والتسمية
 منطلق او ثبت في الشرح او ما لم يرد ذلك من ثمة نزع اسماء الاعداء من غير اواب
 وانما الكلام في السببية بثلثة الفاظ فصار اذ جعلت اسماً واحداً على طريق
 حضرت موت وبعلبك من غير ان يلاحظ فيها الاواب والبناء الاصليان
 بل كونه بمنزلة زيد وعمر ويجري الاواب حتى على حرفة الاجرة ونهية التبع
 الثوب بل انما خرج من ذلك ما جعلت ان في بحث اسماء السور والافعال
 ان ثمة الا ثلثة اذ جعلت السبعة لانه الاواب حتى في صدره ولم يكن حكماً
 على اصله من غير ان يتبين من العوايل وان كان ما اتفق على ان السبعة لونه
 ونهية حقيقة الكلام في هذا المقام وبعضهم لما لم يطلع على ذلك في علم ان هذا
 في الحقيقة من هذه الاعلام اذ التكميلية مثلاً في قوله ما ليس كسباً
 واحد كما يتعدد او مثله نادراً لانه ليس من عدم دلالة الى دلالة
 جزء الاسم حال كونه في الاسم بشاره الى العلامة لا يتبع معنى ان الكلمة
 على الشئ بالضمير من خواص الاسم لانه الضمير وهو رسم عبارة في الرسم
 فنلزم ان يكون المراد اسماً وكل اسم فهو اللفظ ومعنى جزء الكلمة ليس هو
 فليس هو فاما يصح وجها للضمير والجمع العونية الى ان جعلت الشئ
 العلامة بشاره الى الوجود ثلثة الاجرة ومعناه الى آخر الكلام في الوجوه
 الثلثة وارتقاء المعقوق حاصله انه يتبين هذا التقدير الكلام البعض الآخر
 وانما في كونه مثل العشرة جزء من الكلمة غير داخل على معنى في هذا خصوصية
 وانما في التحقيق انما يرجع والبناء والاستعانة والجماعات الشارحين جعلوا بشاره
 الى الوجوه الا وانما في هذه الثلثة ومعناه الى ان هذا الوجه واجبه
 لعدم رجوعه الى راد العشرة حقيقة في العشرة من الاقسام سواء كان

يتبين

مطلقات او متعديا بالثلاثة والاشياء السبعة حقيقة عشرة افراد لان الكلام
انواعا متباينة لا يصدق بعضها على البعض فليقل العشرة حقيقة في السبعة
ومعلوم ان الحكم في مثل عشرة الثلاثة انما هو على السبعة لا في العشرة
الحقيقية لهذا ان كبرية في عشرة الثلاثة اما ان يكون هو العشرة الموصوفة
باجزاء الثلاثة فيكون مجازا في السبعة وهو من باب المجاز وهو اما ان يكون هو
عشرة بعد اجزاء الثلاثة فيكون حقيقة في السبعة لا بان يكون كلمة موصوفة
باجزائها بل معنى التي موزونتها مستعمل في معانيها الحقيقية وحصل المحقق في معنى
على السبعة ولا يتبادر الى الذهن غير ما كان يطلق الطار لولد على انفسه
فجميع ان افراد هذا المركب على انفسه في معنى ان يكون من باب المعاني للفظ
بانه المراد بالمتوحد معانيها في قولهم المذهب الثالث وهو ان المراد بالعشرة
مدلولها وانما هو على السبعة الى احد مذهب المذهبين لان كلمة الحكم
على السبعة اما ان يكون باعتبار انما مدلولها في المركب كبرية او يصدق
يصدق عليه معناه المتبادر عنه الى العلم وانما قولنا في هذه الحقيقة
اي ان العلم حقيقة المذهب الثالث ووجه المذهبين العلم لانه المركب سواء
جعل حقيقة في المعنى الذي وقع الاستناد اليه او في العلم كانه موزون في
الاستناد في معنى فيكون لفظ العشرة مستعملا في كل معناه وانما الحكم بعد
اجزاء الثلاثة والارزق التناقض او كونه العشرة مجازا عن السبعة فليتناول
وانت بعد ذلك معنى ان المراد بلفظ الجارية جمع معناه وانما انتم
المتصف من التركيب في وصف الجارية بلفظ النصف منها ومن لا يلزم الاستغناء
ولا التسمي والاعود الفخيرة الى غير ما هو المراد باللفظ ويحقق ان اجزاء البعض
من الكلام على اللفظ على ما هو نفس تيم والاستناد الى الالباب بعد الكلام
واليقين ان العلم المستثنى والمستثنى منه والاشياء الستة والكلمة واحدة
موصوفة باجزاء الالباب بل كل منها كلمة مستعملة في معناه والوجه المركب الثلاثة
موصوفة باجزاء معنى يصدق على الالباب لم يلزم تركيب اسم واحد من اكثر من
لفظين ولا اوزار بعد الكلمة والاعود الفخيرة الى جزء منها ولا بطلان

الحقيقة

اجزاء

اجزاء البعض ونفس حقيقة العشرة في معناه والاستناد الى الالباب بعد الكلام
وقيل يصح في التوابع قال الامام في البرهان وانما علم ذلك بحال
تجسيمه في كلام المتكلمين الصارفين الى ان الكلام الالهي واحد وانما الترتيب
في جوارح الوصول الى الحقيقة موزون الاستشادات في العلم والاعتقاد
الكلام ومنه ان الكلام ليس الكلام الالهي بل في العبارات التي يلفظها
وهي في حكم كلام النوب ولا يوجد فيه تارة الاستشادات العلم ان العلم المحقق قد
اخذ في بعض تعليماته ذلك انما هو من باب العلم ان الكلام العلم بذات
العلم هو اللفظ والمعنى جميعا وليس ترتيب الالباب اجمع بل من اجل
وانما الترتيب في لفظنا بعد مساندة الائمة الالهية الترتيب في محل المعنى
في قولنا نحن ان الكلام الالهي هو المعنى العلم بذات الله تعالى ما يابا بل
الذات وانه ما يابا بل اللفظ وانما ترتيب الالباب في اللفظ بذات العلم
مما لا يقبل الاعتراض بتباين او غير ترتيب فلو لم يلفظ على ما قال
وقوله او يكون مطلقا في الجوزم في الحقيقة وكذا جميع الالباب
حلم الشارح على انه لو جاز ما في الاستشادات لم يحصل الجمع بينهما شيئا
منها لان مكان الاستشادات ولو بعد جزم لكان لفظه كذلك لا يلزم ذلك في
المحقق على ان لما ايقظ لاق سائر في قولنا انما هو الاستشادات في معنى
ان يتبعين او يتخير فيه لاق ما يابا لانه وجبت الكفارة لكونها انفع
للمشرك ثبت احكام الاقوال في الوجود الوتيرة على عدم الاستشادات
ليست هي لانه اذا جاز ما في الاستشادات ولو بعد جزم لم يصح الحكم بوجوب
الكفارات وثبت احكام الاقوال في جوارح الاستشادات ما دام المحقق في
بما تقدم جعله الشارح المحقق متعلقا بالعارض الى الذي يوضحه
بسبب اوسال الائمة ما ذكره الشارح من انه متعلق بغيره الى الجواز
العارض لما تقدم في الحديث من ان المراد بالسكوت العارض ما
لا يحل بالابصار الحكم في الائمة لانه يعلم ان قيل ان شاء الله
لا استثنى قلنا انفقوا على انه لا يوزن في وجوب الانصاف الى الله

والاستثناء اذكر ان شاء الله جواب اوله في المثلث اي اذكر ان شاء الله
امثالا لقوله تعالى اذكر ربك ان النسيب اي اذكر شيئا ربك قد انشا الله
اذا وطر منكم شيئا والاول انما لشارشارة الى ما ذكره المتن جوابا
وليل ثالث توتره ان ابتداءه كان فعليه قدوة في اللغة يجوز ما هو
الاستثناء وتوتر الجواب انه مقتا وايضا يصح ولو بعد حديث دعوى نية الاستثناء
عند المتكلم او بانه لو ذكر بعد حديث الاستثناء كما سوره وهو التعليل في شيئا
القد بان يقول اقول بعد هذا رفع ان شاء الله لكان ممثلا لهذا الامر
المستند من قوله لا تقول في شيئا اي فاعلم انك عند الاشارة الى شئ الله
لانه في معنى لا تقول في ذلك لا تجلب شيئا عليه ولا ان شاء الله انه
قوله واذكر ربك ان النسيب على ما سبق ولم يقتضيه الشارح عند المعنى فما لم
يعرفهم المراد انه يجوز الانفصال في ان شاء الله ما حقه ومنه غيره في الاستثناء
وبعضهم قال المراد انه لو اورد الشئ في استثناء منفصل يصح والافلا
المساوي للمثبات يعني ان المفهوم من الكلام هو اعتبار نسبة المساواة
والاكثرية الى المبادى بعد الاستثناء الى النصف على ما ذكره العلامة وان كان
مستلزما من جرح الصليق قوله دليل قوله ان مبادى الالهي المشهورة في الاستثناء
ان هذه الآيات يصح قوله تعالى لا يغنيهم اجمعين الا عبدك منهم فخصه
بغير المطلق الا انهم ان يكونوا كل من الغاوين وغير الغاوين او كل الاقارب
توتره انها من مساوي ثابت استثناء المساوي وان تعاد ما ثبت
استثناء الاكثر والاقارب الى التحقيق ذكر المحقق وقد افتقر اولها الى اثبات
كونه من غير الغاوين على ما اشار اليه المصنف بقوله والغاوين اكثر والافلا
حاجته الى التوضيح وكيفية ثبات كونه المقتصد اكثر وهو ظاهر وما نال الى اثبات
كونه الغاوين اكثر من غيرهم تحقيقا فتشأ الاكثر فيلزم صحة استثناء
المساوي ووجهه ان قوله تعالى وما اكثر الذين لم يوجهوا بمؤمنين معناه
احكم على اكثر الناس بعيد المايل على انهما موجهين بعد قوله المجموع الواسطة
المجموع اذ لو اراد يربح احكم بالمايل الاكثر بحيث يحتمل المساوي لم يكن لذكر

يُسْمَعُ

ع
تذکرہ سال

اللائحة

الأكثر فائدة كلكم حاجي الآخرة اطلعتم من كلام النبي عليه السلام على ما في قوله
 فيقوم حجة ولم يتبين اسم بل هو راسد حديد لذلك لما انتم بعضهم انتم ادعوا
 الضرورة في حال الفزع واعلم ان الاستدلال بالآية واحد في الاستدلال بالآية في حق
 بعض العباد والصريح وغيره في جميعهم بالاجماع وسيأتي كلام الله انه اجاب الكل
 بغير خلاف الا على ما ذكرنا على ما صرح به في المنتهى وقوله العلامة ههنا
 على غير هذا الاستثناء يمكن فصله عن حق المستثنى به فيثبت ثم ينفى
 على ما زعم اخصم بار فيه حكم بالاشارة في حق الباطن وبالنبي في حق المستثنى فصله
 لو جعلنا ضمير فيه المستثنى كان الظاهر في المتن ان لو سلم فالدياليتس
 الى لو سلم ان الدياليتس المستثناة وانما الحار بعد اوزار كان ما ذكرنا من
 الوجوه دليل على جواز استثناء الأكثر في قيد تباين وان كان خلاف الظاهر
 والجمع ثبت العشرة في عشرة دنانير ستون دانعا فكذا استقيم على
 المستثنى في حق الباطن عطف بعض على بعض بالواو واليتقيد بالواو عبارة
 العام والاكمل وفيه هي والاطلاق عبارة العام والارز والقيم بالواو
 غيرهما عبارة الخاص ابي بكر وهذا يعني انه لم يبق في باب
 الأكثر ان موافقان له في الحقيقة في الحكم وهو انه انما يفيد الفرق بين
 الجملة الأخيرة منه غير ما كان عنده بها لعدم الدياليتس الغير عندهم لعدم
 الدياليتس وهذا معنى اختلاف الفايدان فيخلقونها على جهة الالائية
 والتجريدية وكونها الاو نهيا واسما بان يكون الاسم الذي على المستثنى منه
 احدهما غير الذي في الاخرى او كما بان يكونه مصنفه منه حكما على ما لم ينفى
 وبهذا الاختلاف نوعا يستلزم الاختلاف في قيمته رد ادعاءهم صوابا ان الحكم في
 اكرم بني قيمه وبنياتهم بكرهه متحد او مختلف غيرهما للقبين المعنى المختلفين
 اسما الا في التثنية بشارة الى المختلفين نوعا واسما وحكما وانما اورد
 اربعة امثلة من ان ظاهر الكلام ان الا في التثنية لا في العدة يقتضي
 فسما راجعا الى المختلفين اسما وحكما لا في كلامهم الاختلاف اسما وحكما
 لهم ان يكونه وحده او مع الآخر ولا يخفى ان مثلما جاز في الاختلاف نوعا

یلمحق

سوادہ

سواء كان من النفي او من الاثبات دلالة على الاستثنى حكما مخالفا للحكم الصدوري
عدم الحكم النفي الثابت في الصدر فان قيل كل اية المخالفة في النسبة النفية هي
الحكم النفي فكل ذلك خارج عن عدم الحكم الخارج وقد ذكر ان الاستثناء اطلاقا
بعد التوضيح هو يستلزم عدم الحكم ضرورة فيكون فيه دلالة على المخالفة قلنا
الاعلام بعدم التوضيح في اطلاق ما بعدم ذلك الشيء وعدم التوضيح
يستلزم عدم الحكم الذي اولى التعليل الخارج عن العلم ان صيرتها ما فيها للنفي
والاثبات وصيرتها للنسبة النفية وصيرتها لولم يلجأ اليها وبارك الكلام او
الخبر وصيرته ومنه لمدلول الذي هو النسبة الخارجية والعلل الظاهر ما
يؤثر النسبة الخارجية بالنسبة الذاتية التي هي الذكر الحكم منها كانت وهو
ان ما ذكرنا يتأني في ما هو العدة في ماخذ الاحكام عن الاثبات لعدم دلالة
على النسبة الخارجية فيلزم ان لا يكون زيدا في مثل كم الناس الا زيدا لا
المسكوت عنه بل حكمه عليه بعدم الجواب اكرامه بخلاف يتم بين الاثبات
والنفي فوق من جهة الحكم على ما ينبغي لان السكوت عن النفي قد يستلزم الاثبات
بحكم اللاحقة الاصلية مثل لا جبال النار جبالا ما كان في ان السكوت عن المشق
بما لا يمكن على ما كان عليه من الاثبات والنفي من غير فرق على ان النسبة على ما كانت
من الاثبات نفيها ومن النفي اثباتا اما الاو فظاهر واما الثاني فلا يحكم النفي
في الصدر اذ ان هو الذي نفيه اثبات في مثل ان السكوت دلالة على النفي
الحكم النفي يعبر به في السبعة الحقيقية لافعاله ان مثل الصلة الا
يظهر ولا يحكم الا بولي ولما لم يكن الا بالاجابة لا رجا الا بالمال ولا حال
الاسياسية انما يدرك ان الاستثنى منه شرطه ما لا يكون لا يحقق بدونه وما
انه يحقق معه ولو كان الاستثناء من النفي اثبات للزم الشك مع السكوت ولما
كان الاستثنى انما كان في الخارج المحقق في تحقيق جوابه في تحقيق الجواب وتوضيحه
حاصل انه لا يثبت تقديره او يتعلق به قولنا الا بظاهر على ان يكون ظرفا مستورا
في الاصلوة بظهور او ظرفا لغوا اصله في الا بالقرانها بظهور وذلك
لم يتعلق به الاستثنى واما الاستثنى منه فيكون مذكور وهو الفكرة الحقيقية

الاشارة لكونه هو بوجه الوجود والاستثناء من قول الشيخ انه مثبت من حاصل
او ثبتت معناه ان الحكم الذي افرد عنه المستثنى هو ذلك فالحكم ان ختم
التعديرا لاوله لان معنى الاثبات ان كل صلوات يظهر حاصله لاف وفيه
ان اختار الشك لان معناه ان الاقرار بالظهور يعتبر في ثبوت الصلوة البتة
لانه معناه صدور الكلام انه لا وجه يعتبر في ثبوت الصلوة فلا معنى للاثبات
في المستثنى سوى انه يعتبر وهو حق والاعتراض على الاول انه ان اريد
احصول الشك في الاقرار اذ قد يوجد الظهور ولا يوجد غيره غير الشك ايضا
فما يصح وان اريد حصول الحكم فلا معنى للاستثناء لانه كل صلوة في نفسه
قطعا سواء كانت بظهور او بغير ظهور وان اريد انه الصلوة بغير الظهور
بصلوة حقيقة فكذلك بغيره سائر الشك ايضا لان الشك انما اذ كان التعديرا
صلوة ثبتت بوجه الاقرار بوجه يلزم الثبوت بهذا الوجه البتة ليكنه اثباتا
ولا يكون مترددا بين النفي والاثبات ولا ينفيد حق الثبوت في الوجه يعتبر
في الصلوة الاقرار بالظهور لانه كلام الحق ليس له في الكلام ولا في
لوازمه بل الحق ان اصل الاستدلال بان لا يتم ان قولنا لا صلوة الا صلوة بظهور
بظهور يقتضي بطلان صلوة مصلوة بالظهور بل لا يقتضي الاصل بصلوة بظهور
في الجملة ولو كان الشك لا يقتضي الاثبات الصلوة عند الاقرار ان بالظهور او بغيره
وما ينشأ من اننا اذا قلنا بصلوات المصلحة بالظهور لزم عموم الحكم في كل
صلوة كذلك لعموم النكته الموصوفة بصفة عامة مثل الاجازة الى جملها
ولهذا لم يترك الكلام على ان عليه الصلوة هي الوصف المذكور فضعف لانه الاول
محمض او مبني على الثاني فحققت اذا كان محققا الوصف صالحا للاستدلال بالعلية
ولم يعارضه قاطع وما تم تحقيق هذا الكلام في شرح التفتيح والاول كذلك
يعني ان الاقرار بالظهور في الجملة حصول الصلوة بطلانها اذا وجدت سائر
الشك ايضا وانما الاشكال يعني بما ذكرنا من التعديريين فلا صحة لانه
الاستثناء اثباتا وهو ان كل صلوة بظهور حاصله ولا يقر بان يظهر يعتبر
في ثبوت الصلوة وانما الاشكال في المعنى العام الذي يقتضيه الاستثناء فيكون

والزوف

والزوف في هذا الكلام تحقيق هذا المقام ولا يتعلق له جواب الاستدلال او في بعض
الشك في ان المراد ان الحكم ان اختار التعديرا لاوله وهو محذور في غير استثناء
وان اختار الشك فيكون مقتضا حقيقته افا دونه طية الظهور للصلوة ولا يلزم
من ثبوت الشك بصلوات الشك ولا على الاشكال الاستثناء بغير المعنى العام
اذا ريد فيه في مثل ما ريد في العالم حيث استلزم نفي جميع الصفات سوى العلم
والحق ان اراد ان التعديرا لاوله الاشكال فيه صلا والتعديرا لاوله الاشكال
فيه ايقين في جانب الاثبات حيث ان اقرار الظهور يعتبر في ثبوت
الصلوة وانما الاشكال على هذا التعديري في جانب النفي حيث ان استثناء
مؤنفا حقيقته نفي جميع الشك ولا سوى الظهور وكذا في مثل ما ريد في الثاني
واما توهم الشك في الحقيقة من انه على تقدير الاول ايقين استثناء من غير فليس
بحقيقة لانه المستثنى منه مذکور هو النكته الحقيقية ولا صلوة رافع على البطلان
ويجوز النصيب الاستثناء كما في لاله الا لا يقتضي بطلان هذا الاشكال انما
هو بالنسبة الى ما لا يوقف على علم الحقائق على انقاس الضرر الى وصف الموصوف
على الصفة والمصلحة على الموصوف وانما كل الى الحقيقة والاضافة والتحقيق والادعائين
فمثل ما ريد في العالم لا يصح حقيقته حقيقته بمعنى انه لا صفة له سوى العلم
وانما يصح اصنافا راد على انه حائل في تودده بغير العلم وبغير الاستثناء
عالمه وشوا مثله فانت تثبت العلم ويبقى غيره مما هو من العلم الى هذا
ينظر الوجه الاول في جواب او حقيقته ادعائيا بان لا يقتضي بطلان هذا
المحقق على علمه المتعارف الوجه الاول على ما ينبغي وفيه اعتبر العلم الا على
اعني التحقيق في الاضافه وقوله في هذا بعيد بل هو محض لانه المستثنى
ليس هو الحيوة او الظهور بل الجاه والمجور وقول الشارح اذ لم يدخل العلم في
الحيوة ليس كما ينبغي والصواب بالعلم لان المثال العلم الاحيوة وما ذكرنا
يعني في الحيوة لا يعلم وقوله في انه استثناء من غير قد عرفت انه اعلم على
التعديرا لاوله فقولنا في ذلك بقدر ما ينبغي ان يقال في هذا التعديري
لذلك لم يحسن تعبيرة بمعنى بان يترك البيا والادعائين في النصيب الشك

والصحة والعناية وقد جاب هذا السؤال حاصله المراد بالشرط والاشارة
 في توفيق الشرط لا ما يصدق عليه ذلك الموقوف على تحقق الشرط وهو متعلق
 الشرط ولا حقيقة ويجوز ان يراد بالشرط في غاية السقوط لان المراد به السبب
 على ما صرح به المتقدم ويظهر منه هذا المعنى في عبارة المتقدم في حيث قال
 الشرط لا ما يوقف عليه الموقوف ما في تأثيره لا في ذاته فيخرج من السبب السبب
 يشك في السبب ضرورة توفيق تأثير الشرط على تحققه انه ولا اعتمادا في انفسه
 في العبارة والاشارة في ان الشرط على نفسه بمعنى انه لا يوجد بدون وجوده
 لان الحيوية شرط في العلم القديم ولا يصدق عليها ان تأثير الموقوف
 العلم يتوقف عليها لانها فرضنا في الموقوف في العلم القديم وهذا المعنى
 صريح في معنى على كثير من الشارحين حتى توهموا ان موجبا لتوفيق ان يصدق
 على الحيوية ان تأثير العلم الشرط يتوقف عليها والعلم ليس الصفة الموقوفة
 ثم بنوا على ذلك من الالفاظ فاسدة ولم يعرفوا اننا اذا قلنا الوصف بشرط العلم
 لم ير انه يتوقف عليه في الصلوة في الشيء بل في تأثير الموقوف في الصلوة
 المعنى المتميز بينهما هو المأثرون والافاضة واستلزام الوجود الموجود حيث
 يوجد في الشيء الشرط لا يدخل في الشيء بل في الشيء والالفاظ والالفاظ
 لم يدخل في الواقع وكما العقل والشرط كما في مجموع الاستلزام وانما يعلق الحق
 في توفيق العلم لان جمهور الشارحين زعموا ان قولهم فلان كاشارة الى
 كونه الشرط لا محض او عبارة عما يستلزم توفيقه في ان لا يعلق له بقوله وانما
 يستعمل هذا التفسير في معنى المأثرون والالفاظ في قوله فلان كاشارة الى
 تفصيل التفسير في تفصيل الصلوة في تأثيره في قوله فلان كاشارة الى
 لغته ومنها انه قد يتحد او يتحد الى آتوه في فيه شارة الى ان المعنى
 المتحد وعدم هو المعنى في اللفظ وان المتحد على سبيل البعد لا يجاب
 يكون في كل او على ما في الشرط وان نظره فلما ذكره الشارح في قوله وجه
 النوع ان الشرط لا مقدم معنى فيقبح الجمع في خبره في خلاف الاستشاق
 قد سبق في الاستشاق ان هذا لا يوجب عارفا لانه لا يقدّر تقديمه على ما يرجع اليه

سواء كان هو الموقوف او لا في حيزه ما تقدم في الجواب الى كل واحد من الشرط
 فهو ايضا راجع الى القيمة النسبية لاجزاء جابده في الشرط كقوله ان الشرط الموقوف
 في هذا الاشارة الى ان الخبر في مثل ان دخلت الدار اكرمتك ما جعله شرطية
 للجملة الجواب وانما صير في الشرط ان صاحب الكساف جعل انفاق التواضع
 عند كونه الشرط ما هيئا هي ان صاحب الكساف جعل انفاق التواضع
 ترك الخبر من غير ان يستلزم حيث استلزم في قوله تعالى وما علمت بمسوا
 يودع ان ما هو صلة الشرطية والتعليق بما يندفع في المعنى يتوهم ان
 تعليق الماكرا بالبدن هو التوفيق ان لا يتحقق بدونه والالفاظ في قوله فلان كاشارة الى
 اولم يدخل في شيا قديما يعني لا تنافي لان التطبيق يد على تقييد الماكرا بالبدن
 في ما في الالفاظ المراد بالطلاق اولا هو التقييد في معنى التقييد في شيا قديما
 يعني لا استقلال لفظ ترك حيزه واطلاق القول بانه اجزاء لا جوارح لعدم
 استقلال المعنى قدر ذلك في جوارده على ان هذا المستقل مقصود التعليق
 بالشرط واطلاق القول بانه المذكور جزء واحد في التقييد هو ان جزءا معني
 ليس بجزء لفظي على غير الواجب من المدة العالية في الالفاظ على انهاء
 الحكم في قوله في بعض نسخ المصنف على الالفاظ في قوله فلان كاشارة الى
 انما يصح على ذلك التقدير وكل واحد من العاين في قوله فلان كاشارة الى
 عبارة المصنف ان الوحدة او التعدد يعتبر في غاية وفي غاية
 القديم والوجوب من القديم بالوجوب فيكونه يكون في جيلنا ثانيا من جهة القديم
 والوجوب بحيث لا يتصور في زمان واطلاق اللفظ يتبين على ان
 لا معنى ليعلم الارادة سوى في اطلاق اللفظ وقصره على اللفظ الى معنى
 الى هو الذي منعه وقصره وخطأه لغته في الكذب لان الخطأ عدم الخطأ
 لقوانين المقصود والكذب عدم المطابقة للواقع في اللفظ لا استعمال الاستشاق
 البيان والامبيات على اللفظ المقصود وان قيل بل هو بالعلم المستشاق
 المبيات والامبيات وكذا المراد ان المبيات اعني خطاب الذي يبين المراد
 فيه لاصحوم المبيات وجب ان يدل على ان المبيات على ان العام ليس على الالفاظ

على

بل ان كان موصولا واما اذا كان متروكا فينسخ في قدر ما يتبادر له حتى يكون
العام قطعيا فيما يخص الالفاظ كالعالم الذي يخصه البعض ثم ان لم يبين حكم
اذا علم المتعارضة ذكر في المحصول انه يكون كالمخصص للعلم وفي اصول الحنفية
ان حكم المتعارضة هو الجواز في كل واحد وهو يثبت حكم المتعارضة قدر ما يتبادر له
كأن لا يخفى ان المتعارضة بمعنى الحقيقة انما يتصور في فعل خاص للشيء على ما هو معقول
علم وقد وقع كثير من هذه الحوادث الاولى في الالفاظ بالآتيين اما
على المتخصصين مطلقا فظاهر وانما على العالمين بالتحصيل فانما يتم لو كانت
التوفي بعد آية الكلام المنزلة في الكلام في الآتيين لا كونه في ذاته
التحصيل هو بالآية لا بدليل الا في مضمون مع ان الالفاظ في غير النسخ
ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
نسخ فيكون ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
على ان المتخصصين في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
العام بعد التحصيل في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
عندنا العام في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
الحنفية وبعض ادلة الشافعية وبعض ادلة الحنفية في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
ليست في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
بعض ما تناوله العام كمنه في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
فلما تم استدلالهم الشافعية قالوا اول اعلم ان الوجه الثاني دليل على ان الكلام
لا يصلح مخصصا للكلمات في الشافعية على ان العام بعد انما هو نسخ لم لا يخصص
ولا تتوقف الشافعية على الثالث وهو ان المخصص في بيان لم يكن في مضمون
عليه الجواب ان استدلالهم ان المخصص في بيان لم يكن في مضمون
يرد بعده وتبين ما سبق من ان مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون

ان ح

المذهب

الذي في الدلالة وان اراد استدلال الحنفية بان يبين السنة شيئا قالوا ان بياننا
له فلما يتبين بان السنة ثم يجاب بان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
موقوفات لا موقوفات او بان البيان بالسنة في الحقيقة بيان بالقرآن كان
ذلك من مثل الشبهة والاحوية يجوز تخصيص القرآن العام عند بعض
الحنفية قطعي كما هو في الجواز في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
بقطعي في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
كان يستعمل في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
والعامة لا يكون تخصيصا كما لا يكون نسخا والقدر المستعمل في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
يكون تخصيصا بل نسخا ولا يصح تخصيصا في الصورتين وانما يصح تخصيصا
اذا خضع لغيره في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
استثنى بعضه العطل في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
معلوم ان المخصص في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
بغير الواحد والقياس في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
في باب الارث والنكاح وغير ذلك من مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
الشهور ويجوز في نسخ الكتاب وبغير المتواتر لم يكونه في قوة القطع على
هو في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
اذا كان في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
قوله لانه المخصص في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
لا الترافع وهو مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
الباء بناء على انه لم يثبت الا في الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
بناء على ان المستعمل في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
وبالحكمة قد رتب القطع المانع في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
هو ان تخصيصه في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
ما سبق ان العام في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون
فلما قد رتب ان المتن ما يتقنه النص والالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون مع ان الالفاظ في مضمون

المهمات

فصل

في مثل المطلق على التقيد بمعنى ان يعلم ان ذلك فيما اذا كان الاطلاق والتقييد الحكم
اما اذا كانا السبب لثان فانه كل ثور وعبد وادواغ كل ثور وعبد المسلمين
فمنه ان ينفصل الى كل المطلق على التقيد يجوز ان يكون المطلق سببا
التقيد سببا بيان المطلق لا الشيء معنى البيان انه يدرك ان المراد
بالمطلق ان ذلك التقيد ومعنى النسخ انه اريد الاطلاق ورفع وانتهى
لانه انما تخصيصه في غير المجاز مثل التقيد او كل من في نقص الشمس ومعنى كون
في المجاز انه سبب ان كل حيث يجعل العام او المطلق المقدم مجازا او الظ
انه ليس كما زعم كثير في ذلك المقصود في الاولى ان يوحى لانه مقوله نقص الشمس
قطع الحكم ببعض الماورد بل ان في التخصيص او اما ان التخصيص يتحقق بالانفاق
ففي نظري ان قصر العام على البعض اذا كان بكلام مستلزام في وقوعه في
ذلك المراد انه لا يلزم ان يكون كل تخصيص بمعنى قصر العام على البعض شيئا
وليس كذلك بالانفاق في وقوعه في الكلام في بيان المرفوع وهو الموصوف
ان سبب عدم التقيد في نسخ المطلق هو ان المطلق يقيده جواز الالتيان
ما بين فرد كان واخر في العبد بذكر التقيد ينافيه ندالة على انه لا يكون في
العبد الا بالالتيان بالتقيد فكذا التقيد للملاحق ينافي الاطلاق
الساوي ويرفعه فكذا الحكم في هذا الظاهر في ازالة الحكم شرعي هو ايجاب
العبد كالعالمية الرقبة مثلا وقد يجاب بان قيل لا يكون في النسخ اشياء
حكم شرعي بل كما يتبين بالابدية في رفع حكم شرعي وبإياه انتهاء مدته قلنا
المقصود ببقاء الفرق وفي المماثلة بين التقيد والتخصيص لا يقتضي عليه منع
الملازمة الى الابد من كون التقيد الذي هو حكم شرعي انما هو التخصيص
الذي ليس كذلك شيئا واما تحقيق كونه التقيد شيئا فانه التخصيص فهو ان فيه حكما
شرعي عيانا في حكمه عيانا في حكمه وانه التخصيص لا رفع ولا رفع بل في
رفع وفي الشيء نفسه وهو ان في التقيد المسا في رفع الاطلاق انما
حكم لم يكن كما يجاب اياه الرقبة مثلا بخلاف العكس انه لا يثبت حكما لم
يكمل ان وجوب المطلق قد كان تابعا مع الزيادة وهو انما رفع تلك الزيادة

والا يلزم من كونه اثبات حكم متناقض ان يكون الكون كذا في كل زمان وتحت كل ظرف
هذا ما قلناه في الاصل وهو ان الحكم لا يكون كذا في كل زمان وتحت كل ظرف
انه إشارة الى ما ذكره بعض الشرح من ان التقييد المتأخر في حكمه على ما
كافوا في الكفاية والاطلاق المتأخر في الحكم المتأخر في الحكم
حكم الحق لم يكن وهو ان الكفاية وعدمه في الحكم المتأخر في الحكم
مقتضية من كونه اذ التقييد في الحكم المتأخر في الحكم
حكم التقييد وجوب التقييد والاطلاق لا يقتضي بل في حكم وهو في الحكم
بيان لبطالة الملازم وهو كونه مجازا ولم يقتض على ما ذكره الشرح
انه المميز خلاف الاصل في المهور ان التقييد في الحكم المتأخر في الحكم
اما في الصورة الاولى فاجابهم ان تقدم التقييد على كونه في الحكم المتأخر في الحكم
الاطلاق الى التقييد وهو المعنى بالكلية في الحكم المتأخر في الحكم
فهم لا يسلطون في التقييد لما كونه في الحكم المتأخر في الحكم
حتى كونه في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
الحكم في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
ما ذكره في التقييد من ان التقييد في الحكم المتأخر في الحكم
شأنه في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
القول في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
جميع من الشرح ان الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
وانه في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
مؤمن من الرقبات المؤمنين وبالحكمة فقد اختلفت كلمة في التقييد
التحقيق في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
الحكم في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
الحكم في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
القول في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم

ان تارة

ان تارة في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
بما في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
وانه في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
ادوات في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
الاطلاق او التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
غير مقتضى الى الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
على ما يقتضيه في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
هو انه في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
قياس في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
ايراد دليل في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
ايراد الكلام في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
وان اريد العبارة في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
كونه في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
والاستثناء في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
ورقم في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
ليست في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
ليست في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
اجزاء في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
نقص في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
وعدم في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
وهو في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
ان في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم
لعمري وان لم يكن في التقييد في الحكم المتأخر في الحكم في الحكم المتأخر في الحكم

تبر

بعضی

[illegible]

هو نفس المدعى في البناء لا في غيره في هذا الشرح ان المراد ان الاشتراك في خلاف
و ظاهره غير موجب لكونه استثناء من قبيل المقدم لكنه يفيد المظن ان على المساواة
وبعضهم لم يراع محاذرة المتن فعلا المراد ان الاشتراك في خلافه محال لولا
اليد مشتركة والاشترار في خلافه الاصل واعلم ان في الاستدلال به
حيث حذف بيان عدم اشتراك القطع بغيره في اليد وحيث توجب الاستدلال
انه لو كان اجمالا لما اشتراك اليد او اشتراك القطع وكلما جازمت
بما يتبع فيسقط اعتبار العلاقة بانه ما ذكره اليك في استدلاله على ان
الاجمال وقد عرفت مرة - يعني ان الاشتراك في غير ذلك مشترك
جواب عما ذكر من النقص الاجمالي للدليل المذكور يعني ان جوابه في الجواب
ليكنه اذا لم يثبت بالدليل انه جملة كلمة اللفظ المعطوف مشترك في جملة كلمة
الصلة مشتركة في البنية في احداهما انما هو المذكور في اللذين
سما المعنى الواحد والمعنيان الثابت وكان جعله في الاكثر هو الاطلاق في
فيكونه ظاهر ان احد الطرفين اعني المعنى الواحد وهو يستلزم خلاف
المقدور ونفي الاجمال المراد ان ما ذكره في مقتضى الظاهر في المعنيين
ذكرنا في المعنى الواحد فيسقط اطلاقه ويبقى الاجمال وعدم الظهور في
احدهما او لغوي اى حكم يتعلق باللغة ويتعلق في اللغة مشتركة في
بالصلة وتسمية الاثنين باجماعة لغة والآخر اشارة الى اشتراك
ولست فاذ في الشك في اشتراك الاطلاقة الطوائف معصوم فيقول
بالاثنين فلهذا اجمالان ولم يقل معنيان بخلاف المسئلة التي تبارك
في اللفظ الذي يكون له معنى ومنه اللفظ لغة ومعنى آخر ومنه اللفظ
شبه ما قبله من الغرض بين المستلزم لنا من الشرع في المتن
ان كلامه في لغة الشرع في تعريف الاحكام وكونه مشترك في تعيين
اللغات دليل على كونه مشترك في اللغوية وهو المراد بالشرع
بالشرع على ما يوافق او الشارح وهو يعين معنى الصيغة في كل حال على الشرع
لما كان صحيحا وصورة التفسير في الشرع على ما يوافق او الشارح

قلنا

قال

او هو صحيح او لا يد على الصحيح يعني ان تم ما ذكرنا ان المعنى يد على الفاء
فذلك والتاقد سبق ان لا يد على الصحيح في هذا الجمل لانه اذا لم يكن فيه
والا على الصحيح لم يكن ولا لانه على كونه شيئا وفيه نظر لانه لا يد على المعنى
على ذلك لا يوجد شيئا والادالة مطلقة ليقبض الاجمال وهذا بحث آخر وهو
ان ما ذهب اليه في الاربعة المنسوب الى الامد في اشارة الى التفسير
في جانب الاثبات وانما يشار في في النفي فلهذا اقتصر المصنف في استدلنا
على جانب النفي ثم انما يشار في في النفي بانه عند الغرض في الجواب عند
الامد في ظاهره اللغوي ولا يجوز في الدليل اللغوي في قدر الشك في
والا على شئ الاجمال او اجمال على اللغوي وكما بدى في كلامه في غير تعليم
وبما ذكره متعلق بالصحة وفي النفي في اللغوي في الاثبات في الشرع
وبما قد رتد متعلق بالصحة واليحيى في هذه العبارة في التعبد
وانه باطل اشارة الى انما الم لازم والضمير للمعنى المعنى الواحد على الشرع
لكماله صحيح واللازم مشتق لانه بطلان صحيح في الصورة المذكورة
وجعل الضمير للزوم بما لا معنى له وقد يكون في سابق لم اجمال اشارة
الى ان قوله وان لم يسبق اجمال فيضيق باللفظ على ما وقع في بعض
ليخرج في المعاني في في الحديث والانية كونه مثلا سائر
لان ان الفعل اشارة الى ان قوله الفعل يطويعنا ان
من القول يصح ان مستلزم للمساواة في القول والمجمع لا يكون كذا
مقتضى ظاهر الكلام انما اذا اتوا بالبيان احدهما من غير تعيين
اقل ما يكون اشارة الى ان لا يريد لزوم المساواة امتناعا في البنية
القول على ما في الشرح في امتناعا كونه في على الجمع على هذا المعنى
معنى البعض الذي هو في العام ومنه المطلق كالكلام في قولنا الرضا
المؤمن او رتبة مؤمنة في دلالة المطلق عليه في قوله في النفي دلالة
العام يعني العام والمطلق عليه في النفي وهو اى العام وقوله يدل لانه
المرجع متعلق بالضم وهو على اللفظ اسم العام في اللفظ الذي يفيد تخصيص

[illegible]

یوسف

[illegible]

تقل المباشرة الى ان الصيغة في حالة المصاحبة كذا ذكر الشارح العلامة انه واداه انه
قبيل وقت العمل وقبل ظهور المخصص يجب اعتقاد معلوم هو ان لم يتبين
المخصص فذلك لا يغير الاعتقاد مستتر في كلامه ان هو لم يتبين في اول هذا
معدود عندنا من مباحث العقلاء ومقتضى ما وانما هو في صدره على عبارة
وستمرر في غنائه وقال الامام النووي في الخلاف في انه لا يجوز المبادأة الى
الحكم بالعموم قبل البحث عن المخصص لما في سنة ادلاله العام اتفقا والمخصص
كل انما يكون ان يكون له معارض فيكون انما يكون له دليل على السلامة في المعرفة
فلا يغير الشك في هذه الظاهر ان معنى قوله وكذلك كل دليل مع معارضة
انه يقتضي العمل قبل البحث عن معارض وانما يكون عليه النظر عندنا وانه
القطعة عند القاضي لا اطلاع عليه ان كان في الحكم الظاهري المسمى بالعموم
بالعام انما هو لان حكم الحكم عدم اطلاع على المخصص معلوم قطعا بحيث يعمل
المخصص مما اذا معنى المخصص هو ان يفسد دليل الظاهر على فقر العام على بعض
البعض كغيره اما بحيث على لفظ المسمى بالعموم الذي كونه المسلم ان كان فيها
البحث او بحث على لفظ المسمى بالعموم الذي كونه المسلم ان كان فيها
النقص كونه دالة وقطعية والمحال والمادة والكثرة والتماسا وادوية
وظاهر كلامهم ان قوله اما بالوضع او بالوقوف في مقام الحكم امران فيهما
وبهم صدره الا انه في كلامه الشك في شدة بانه تقسيم للدلالة بعد عام الحكم في ذلك
المجاز وهذا الوجه وقد غلب على الظن بانه دالة في القوة فيكون النص
وسماح الظاهر لان الدلالة الواضحة في غير الظنية والقطعية وكذا السبب
يكونه انقص من لان الدلالة الواضحة لا يقتضي سائبة احتياج الى البينة
والسماح وان قيل ان اوضح المقتضى والمادة والنسب ما اذا
يفسر الظاهر والمباين في الشك في سبب سبب الظاهر هو الظاهر في الظاهر
والسماح في ان الغرض الى المتوال اليه المعنى الذي هو في الظاهر في الظاهر
السماح في كونه قريبا في غير ما في وجه وبالله وجهها المتحد في هذا الشك
في عبارة المتن وقيد بعلية النظر لما عندهم من انه السماح في الظاهر بالمراد

التفسير

والتفسير قطع به وفي اصول الفقه الاول ما في حيز بعض وجوه المشركين
الذين في الراي فيمنع الساعات والاعتقادات منها انما هو الاصل في بانه
لا يتبين وانما يتبين اصل النظر في علية وهو الصحيح في الساعات
ابن عيلان وانما هو عيلان بن سلم بن شبر حيل التفسير سلم يوم الظاهر
وعنده شدة السنة كذا في الاستيعاب وغيره من الكتب العريقة
للمتة ولا يغير في ما ذهب اليه اثار حجة من ان المراد انه لم يفعل
عيلان في هذا الكلام تقنيا في قوله بالبناء في المعنى هو التعاون
الظاهر في غلط التفسير على الحكم وبالبطلان متعلق بجمع والباء في زجر الظلم
يرجع الى حكم المستتر وما في التفسير الى معنى وصير دانه الى اليمين واليمين
من هذا التطويل جعل قوله وكل معنى الى آه ووجه آخر في البعد لا يخفى كما رسم
الشارح انه من تيمم الا واليمين الى كل شيء اذا استنبط من اصل الظاهر ذلك
والقوله في ذلك الاصل فهو باطل في ذلك في قوله في قوله في قوله في قوله
السماح في ذلك لا يعني ان عدم وجوب الشك في شدة ما انما يتبين وجوب الشك
نعم لم يقل انما يتبين وجوب الشك الذي هو كونه بناء على اجزاء الشك بها انما
يلحق بكان شيئا في كلام الفقيه ان الواجب هو الشك في صورة او معنى ذلك
التعليق في شدة الحاجة والجزاء وعد رزق الغنى وانما هو البطلان في الشك
وبغير وصف المخصوص معنى الشك في صورة ومعنى ذلك ثابت بضرورة
النقص معنى قوله وما في دابة في الارض الا انما يتبين في شدة ما يتبين في
موضعهم قالوا المراد بقوله انما اؤدة طاهر في قوله كلام الشك في ضرورة
بجملته على ما ذكره من قوله الى ان شدة ما في حيز بعض وجوه المشركين
حتى ان الحكم الصغيرة نفسها ليس باطل بل هو البطلان وليس كذلك
بل المراد انهم باولونه ان المزة بالصغيرة والامة والكاتبه والمجنونة يكون
الحكم على حقيقة او باولونه الى البطلان ليكون انما اؤدة طاهر في قوله كلام الشك في ضرورة
الولى في شدة الحاجة المتكلمة نفسها انما يكون في غير الكثرة واليمين في العيش
في المهر وهو المعنى بالتحقيق ولا يعني انه ليس بخالف فعلا الى البطلان

فالبطلان ما ينبغي وانما انما اذا حصل البطلان على ما هو الالهي وحيث يفيد انما الالة
بغير الصغيرة والالهي ونحو ما في بطلانها على حقيقة البطلان لا يمكن ان يكون
الحقيقة والجاز ففقد البطلان في التعميم الى اخره في لما ذهب في بعض
الشروط في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
وقد العموم بسبب تميزه على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
العموم الظاهر وانما في تميزه على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
قول المصنف في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
يفيد وقوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
عظم على البطلان وتبينه ولا يكون صغارا لنا وراى على ما هو الالهي
به احد على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
متعلق باستقلال الالهي ما في قوله بطلانها على ما هو الالهي
في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
يعلق على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
يجوز الصرف الى صنف واحد لا لا يستحق في قوله بطلانها على ما هو الالهي
لبعضه بعض العلم او كايام كورين وغيره من السوابق البعيدة لان
الآية ظاهرة في استحقاق جميع الاصناف وجوب الاستيعاب بحيث
الصدق الالهي بلام الملك وعطف البعض على البعض في قوله بطلانها
قال الامام النووي في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
يلزم الى قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
مع قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
السوابق الى الاستغناء الاحتمالي او قال النووي في قوله بطلانها على ما هو الالهي
في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
مقصودا على البطلان في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان

قوله

لكنه

لكنه المفهوم والمنطوق من اقوال الدلالة لكونه في حيز الالهي وحيث يفيد انما البطلان
القول بكونها صغيرة في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
يدل اللفظ على معنى لما في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
المنطوق الصريح ما في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
وغير الصريح لما في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
وتبين الصريح في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
ما في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
على قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
اكثر المحققين في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
وغير الصريح في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
ان المصنف لما زاد على عدم التوقف في قوله بطلانها على ما هو الالهي
لا المتعدي بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
وتبينها ان تعبر الى اللفظ الذي هو مقصود الحكم في قوله بطلانها على ما هو الالهي
لم يذكر ذلك الحكم الى الوصف لتبليغ ذلك المقصود وكان اقترانه به بعيدا مشكلا
وقد لا يوافق في اقترانه بالادعاء بالوفاة الذي لم يذكر به بطلانها على ما هو الالهي
الادعاء كان بعيدا او سيقطع المقصود من هذا المعنى في باب القيد في قوله بطلانها على ما هو الالهي
الحكم بالوصف وقد يتوهم من ظاهر العبارة ان المراد بالحكم هو الادعاء وبطلانها على ما هو الالهي
الوفاة والقصد ان المقصود علم الحكم وفادة ظاهره على التماس
يعلم فيه جواز الاحتجاج بمبدأ كلام المعنى ان في قوله بطلانها على ما هو الالهي
اشارة الى جواز الاحتجاج بمبدأ لانه البطلان اسم يلزم في قوله بطلانها على ما هو الالهي
جوازها ويلزم الاحتجاج بمبدأ في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
حتى يتبين حكم البطلان في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
وكلامه في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان
المباشرة في قوله بطلانها على ما هو الالهي وحيث يفيد انما البطلان

معناه قال الله تعالى ويعرفهم في حق النور والظلمة في يطلق على اللغة وعلى
وعلى الخوف من الصواب وهو يتبين بالادنى المذكور في الاصل انه يتبين بالادنى
على الاعلى او بالاعلى على الادنى قالوا في التبيين التباين والدرجة والدرجات
على ما فوقها والادنى كالتبيين بالنظر على ما دونه وذكر العلامة انه انما يذكر في
التبيين بالاعلى على الادنى اعتمادا على ما في المعلق والتميز على التبيين
بالادنى شأنا لا يبين الصور على ما دونه في الشدة بفتح وهاهنا انه اذا جعل الادنى
عبارة عن الاقل مناسبة لترتيبها على الاقل من الاكثر مناسبة لترتيبها في القوة
والدرجة اقل من نسبتها بالجزء في القوة والتميز اقل من نسبتها بالما دونه
في دونه والدرجات اقل من نسبتها بعدم الشاوية بما فوقها وكيفية اللغة المسكوت
عنه استنساخه لان الحكم فيها اولى من المذكور ولهذا الترتيب الى موقفة الحكم
وفي كونها المسكوت عنه استنساخه وصيغ هذا الكلام على انه لا عبرة في
مفهوم الموافقة بالمساواة قبل شرح العبد شارة الى ان المراد
انه ليس كالتبيين الذي جعله الشارع حجة والافلا في انما انه الحاق بالخوف
باجل الخوف من الآلة ذلك ما يعرفه كل من يعرف اللغة من غير افتقار الى نظر
واجبهما بخلاف التبيين من حاشية اذ لا يصح على اعتبار التبيين
على الجزاء ان الحكم لم يترك معنى لاننا في القياس الحكمي الذي يعرف الحكم
فيه بطرق الاولى حتى يفتح ان يقاوم انه قابل للمفهوم وفيه القياس
حجة على انه لا يتبين من الحكم ان التبيين الغلط ومنه الحاق مفهوم الخوف
مفهوم الاستنساخ يعني انه وان اقتصر في هذا المقام على الاربعية اكثر مما
لكونه اوسع من استنساخه والمراد بالبحر ما يكون بطريق تعميم الوصف
على الموصوف اى حصره بجملة مستند او الموصوف خبر افلا يشمل الاستنساخ
وانما يجوز ذلك في المعنى ان في مثله لا اله الا الله المفهوم هو ان الله
الم ونفى الالهية الغير مطلق وانما الاعلى بالنيات والعلم زيد المفهوم
يعني ان الاعلى بزيادة النية والاعلى غير زيد واما بعض ما ذكره الادنى
كالتميز بالادنى والى نظر افلا يشمل الاستنساخ المفهوم ان التبيين هو ال

مفهوم

على الجنب

على الجنب مثل لا تتبعوا الطعوم بالطعام في ارجع الى مفهوم الضم والارادة بها
هو ان في اللغة النوى وما يجب التبيين له ان المراد بتبيينه ما يتبين
الشبه وقدر العلم على البعض لا يجوز ذكره لموصوف فلا يرد ما يكون له
او ذم او كيد او نحو ذلك ما توهم مما يجب التبيين ولما كان مفهوم موافقة
ظاهرا انه لا يشترط في مفهوم الموافقة الى ولو لم يكن في المساواة وقد سبق
خلاف ذلك ما ذكره العلامة من ان المراد ان يكون مفهوم موافقة على تقدير الادنى
واما على تقدير المساواة فلا مفهوم موافقة ولا في اللغة مقصود في اللغة
بغير اذن ولا سيما هو في المعنى صفة الحكم اى الحكم انما هو معتد به اذن الولى
او المرأة اى اذ لا تفرق ما دونه من جهة الولى وباجل ذلك لا يامر في البرهان
ان جميع حركات التحصيل من جهة الى الضمة فان المحدود والمحدود موصوف
وتقدر بهما وحدتهما والمفهوم ككيفية في زمان ومكان موصوف بالاستواء فيها
تقدر بهما في الظاهر ما ذهب اليه المتفق من اعتبار كماله او الخوف في الحكم
اذ لا اختصاف للمفهوم بكلام الشارع حتى يتبين ذلك فيه الا ان زيادة لفظ
تقديره بالشمع ما ذهب اليه جمهور الشارحين من اجابة في جانبنا المطالب بان يكون
الحكم المسكوت معلوما له في المسكوت بوجه لا يفتح الى البيان ولم يتصور العلامة
للمفوف سوى ان قال في قوله تعالى ولا تكون بعضكم بان المراد وقع خوف كاذب
للمخالف غير ذلك للصلوة الموضوعة في اول الوقت ان تبنى الى المتبايعات
لانه بالبعث والافلا يوجد هذه العبارة في الكتب المعبرة وقوله في قوله
من قبيل مفهوم الشدة لا والله البصر لا يفرق بينهما او يجعل في معنى
المتبايعات التباين في القارة وكذا الحكم بدين من مفهوم العدد
انما في قوله الا انما في قوله ان جميع الحكم الى الضمة انما يبيد هو مسمى
بين المتين صرح بذلك في الامام في البرهان والقول انما هو الامام الا ان
الشهور في زمة اللغة ابو عبيد القاسم بن سلام على ما ذكره في الامام
وكيفية معنى التبيين انما هو ابو عبيد بالتاء هذا وقد في الشارة
الى ان قوله في المتن وقال في الشافعي حله حالية ثم التبع الولى

شأن

المفهوم

محاذاة نواتها بعبارة قولها مفهوم والثاني معنى اليمين واليمين هي
عالمان بها في الظاهر انهما في الحقيقة في اليمين فظن انهما في اليمين
على ما قيل على اجتماعهما في اليمين لا في الحقيقة في اليمين
والاستدلال في المباحث اللغوية وحاصل الجواب ان هذا المعنى لا يفي
لانا لان اليمين في اليمين هو ما هو عليه في اليمين وهو ما هو عليه في اليمين
استند قولها الى اجتماعها او على او غير ذلك كما في اليمين فانها في اليمين
موقوفة قولها الى اليمين ان معنى هذا اليمين في اليمين في اليمين
اعترافا للعلماء بان هذا معنى اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
يثبت قبولهم لوقولهم في العيوب على انها لو نقل لم يقدح في اختيار
الاحاد وانما ثبتت دلالة اليمين في الظاهر ما ذهب اليه الشافعي رحمه الله
جوابه بان لما عرفت ان اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
والاستدلال انما هو في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
انهم لم يثبتوا في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
لم يثبتوا في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
لخصيص بعض اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
في ذلك لو ادعى قولها وانما هي في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
ولقد اذكر في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
لم يكن في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
والذي انما هو في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
ونيل في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
العبارة لم يثبت في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
الوجود ان هو في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
وذلك لان اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
للمعنى هو المعنى في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
بالسبب مما عرفت ان اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين

المفهوم

اداما

ردا لما قيل ان اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
ان اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
اللازم باطل في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
نفي اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
والسبب في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
او في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
يكون تطبيقه على اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
دفع المسكوت اليه الحكم ان اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
على السبب في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
الحكم في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
بعضي ان الزيادة في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
عدم الحكم بالوجوب فيها وهو لا يستلزم الحكم بالعدم بل هو في اليمين في اليمين
يحكم بغيرها وحاصل تسليم اختصاص النسبة في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
سبق مثل ذلك ان اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
لكن لا يخفى ان اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
هو في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
انها هو في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
الطرفان ليس في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
بهذا المعنى في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
ولا يذهب وهم الى ان اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
منه في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين
لا يذهب بان عيادة اللقب ان لولاه لم يصح الكلام على ما اشار اليه
العلماء وزعم ان المعنى في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين في اليمين

بالحكم

فمنع

یمنی

الملازم

الذاتية لا تعقلها وفي قولنا أكثر الغاية من هذا المعنى في الآفاق الصغرى
لفظ على واستدل به بغيره في نفسه على ما هو دأبه وزيفه الآحاد ما في اللفظ
من عدم دلالة اللفظ في الظاهر فيجاء منها حصول الظاهرات قبل البينة
لجواز ان يثبت النجاسة بدليل آخر فان قيل هذا لا يتم في الرضا بنها على
ان الاصل من التزيم والامانة الانا فالاصل من الظاهرات عالم يظهر دليل
النجاسة والاصل من قلنا الدليل العاطف قائم وهو الراجح على التوضيح
النجفي في لم يدرك العدد على النفي فيما دونه يعني ما كان ثابتا في النجاسة وطلب
التزيم حتى يظهر الدليل واستدلوا في جواب الاعتراض على الدليل الثاني
المثبت من حرمانه بيقين بالاستدراك على ظاهره ان لا فائدة للفظ سواء
تعين لان يكونه واداة واكوار الحق هذا منع الملازمة بالفرق بين
اخره وبغيره فان قيل الفرق انما يقع لو كان الاستدلال قياسا للغير
على غيره اما لو كان أصليا جابيا يثبت بالاستدراك ان لا فائدة للفظ سواء
تعين ان يكونه واداة فلا حاجة قلنا حاصله ان في اخره فائدة التخصيص
بالوصف هي مخالفة المسكوت عنه المذكور في حكم النفس فاشترط في
المسكوت عنه يتعين مراد قضاء بالاستدراك لانه لا يلزم اشارة الحكم
الى جرح مخالفة الحكم الذي هو الخطاب فانه نسبة نفية له لا يتعلق بالنجاسة
التي هي ما اذا اشترط المسكوت عنه ولم يتعلق بيقين في حكم العدد الذي هو
الما يجاب به والتزيم وكذا هو في اخره كونه في الشام الغتم السابقة وان دلت
ان العلوق لم يجز عنها ما كونه في الشام كذا لا يلزم منه ان يكونه اخرى
مضمونة الذي هو وجود العلوق في الشام حاصله في اخره ما لا يجزى لجواز
ان يحصل في اخره ما لا يجزى به قط بخلاف حكم الشارع بان في السابقة
في الزكاة تحقها ان خطاب الطلب لم يتعلق بالزكاة في العلوق فلم يجب
في الزكاة المشهورة وهذا هو الحق فثبت لكل من راضا المحقق عليه قولي وهو انه
اعترف بما عليه الخصم من ان الحكم على غير المذكور كالمعلوق مثلا معدوم
عنه غير متوصل له بالاشياء والابالائيات لانه سلم ان غير المذكور كالمعلوق
في اخره لم يحكم عليه ما لا يجزى عنه واما في الاشياء التي نعم القول الذي هو واجب
فعدم وجوبه بناء على عدم دليل وجوبه لا على دليل عدم وجوبه وهذا انما اتفاه

انضموا علم ان الحق عدم التوقية بين الجفر والاشاء كما قولنا القوم اذ انتم
ايمت فقلنا انهم لم يظلموا عند قصد الاحبار الى غير ذلك من المواقف وبقى
المفهوم في بعض المواضع يعرضه الواجب كطرح قولنا في انتم الغنم السائمة
لا يميز في ذلك لا يجمع في مثل ادركه الغنم السائمة والمعلوفة ولا يفرق
مما ادركه الغنم السائمة ادركه الغنم المعلوفة والغنم من هذا التفصيل
على ان صورة الجاهل بالحق قد تعوق التحقيق في حيث يعلق الحكم بالسائمة
تارة وبالمعلوفة اخرى فينتج ما يوجب ان هذا الترخيص هو انما لم يرد ذلك
لافتقار العلم ان اذ كان وزان مفهوم المواقف في مناقاة المفهوم المنطوق
كان عدم صحة تعيينها في البيان وانما المنسحب الى البيان هو تحقق المناقاة في
مفهوم المواقف على ما يشرب كلف ذلك لم يرد كونه اشارة الى قولك لا تتعلل
أفيا واضرب الكية توري الوجه الاول والآخر في ان بيان لا يقتضيه ان يبق ادركه
الغنم السائمة والمعلوفة جميعا او منفردا على ان لا يبق في ذلك السائمة
والمعلوفة وما يميزه البيان المناقاة في مثل لا تتعلل في اضرب الكية توري الوجه
الثاني وهو لزوم التناقض على وجه يجري في مفهوم المواقف يان في مفهوم المواقف
تتعلق اف وجوده الضرب تناقض منطوق اضرب وهو جواز الضرب في مفهوم
اضرب وهو جواز ان يبق له اف تناقض منطوق لا تتعلل اف وانما يجري
الشارح على ذلك تبعا الى ان لا قولنا للتناقض وان اكد اجوابه
مثل لا تتعلل اف واضرب الكية قوله لعدم العائدة الخارجى لعدم العائدة
في ادركه السائمة والمعلوفة فليست بار في بعض الشرح ما يشرب بان
قوله والتناقض على ما متروك بالاولى ومن كان يميز الملازمة بتبليغ
اوجبه التباس التناقض لعدم العائدة وسكت في الجواب عن التباس
والاصل عدم التعارض في اشارة الى بيان اشياء الملازمة والعين
الاستثنائية الموقوفة لبيان الملازمة في اصل الدليل وتورده انه لو ثبت المفهوم
لما ثبت خلافه اما الملازمة محالة لو ثبت خلافه لثبت التعارض بين
دليل المفهوم ودليل خلافه وهو مستفاد بحكم الاصل وانما اشياء الملازمة
فليثبت خلافه في مثل لا تتعلل الاربعة الالية فان قوله اصنافا مضاعفة
في معنى الوصف على ما سبق وقد تحقق التحريم عند اشياء واجاب اول ما يشرب

الملازمة

الملازمة في اصل الدليل لجزان كيف المفهوم محققا وثبتت خلافا احسانا
نبت على دليل قطعي لا يبايع هذا الدليل المفهوم كونه طينيا وثانيا لم يثبت
الملازمة لجزان ان يثبت التعارض من القيم دليل عليه وان كان الاصل
اذا لم يثبت الى المفهوم لم يلزم الى التعارض الذي هو خلاف الاصل
فان قيل اشياء الملازمة لا يستلزم اشياء الملازمة قلنا في انما لم يلزم
لان التعارض بين دليل المفهوم ودليل خلافه انما يقتضيه تقدير ثبوت
المفهوم فان اقام يعني ان دليلنا على نفي المفهوم بان ثبوت مقتضى
الى خلاف الاصل وهو التعارض في معنى تعال الدليل في الجملة لا يعني
تعال الدليل في اللسان وفي القوة حتى لا يستلزم في كل ما يقتضى الى خلاف
الاصول وجود البنية الى ما لا يقتضى اليه لعدم ثبوت المفهوم ولا وجوده
عالم بم دليل عليه في ان يخرجه عن اقامة الدليل على ثبوت المفهوم فقد سلم
دليلنا من المعارض وان اقام كان دليلنا معارضة والمعارضة لا يقتضيه في
الدليل نعم على ابطال اية الدليل بعد تسليم ان التعارض في المعنى المذكور
خلاف الاصل اية الانضمام الى خلاف الاصل في الجملة لا يقتضى الا اوجهية
في الجملة وهي لا تقتضى الا الاشياء في الجملة وهو لا يتبادر ما يدعيه الثبوت
في الجملة من مقبول كالتعاضد اية اللغز وعدم اية التقييد لولا المفهوم
وغيره حديث يعارض بين اية وكيفية العائدة وغير ذلك ورجايق هو الى
المفهوم بعد كلمة ان ونحوها في الالفاظ الى الالفاظ الى ان لا يلزم
اشياء سوى اشياء الالفاظ وهو لا يستلزم اشياء الوقوع وتحقيق
ذلك ان ان اريد ان مثل الالفاظ السائمة في ولا يلزم من اشياء لا تقدم
حكم المنق والرجع اريد ان مثل الالفاظ السائمة في ولا يلزم من اشياء لا تقدم
في ان الاشياء لا يثبت في مثل الالفاظ السائمة في ولا يلزم من اشياء لا تقدم
فلما ان دخلت الدار وانما حجاب الدار من الالفاظ السائمة في ولا يلزم من اشياء لا تقدم
ايام الذي هو تصرف متباين في الالفاظ السائمة في ولا يلزم من اشياء لا تقدم
لان مثل الالفاظ السائمة في الالفاظ السائمة في ولا يلزم من اشياء لا تقدم

وتنزل الاعمراض على ما في الشريعة ان الامر المعقد مرة اذا ورد بعده نص
على زوال الحكم فانه نسخ من الزايل في ذلك الحكم لا مثله واعتبر من ان لا يكون ذلك
لانهم يتصورون نسخ قبل الفعل وتدابيره في نسخ وقتهم وهم انما يتصورون قبل
الوقت لا قبل الفعل ولما لا يتصور ان الترتيب لفظي فيقولون ان وقت الترتيب
بالاخر يعلم وهو ان المعقد بالمره اذا فعل مرة يصدق هذا الترتيب على اللفظ
الذي يفيد تقييده بالمره من ان يتصور ان الشرائع على ما في نسخ
السبع مرة واحدة وهو قد مر في قوله مرة واحدة لفظا والظاهر ان
الحكم السابق بالنظر سابق زايده على ما في نسخ وهو لولا ذلك للفظ كان مثل
ذلك الحكم بانما الحكم عموم الفعل في كل يوم فيكون التقييد بالمره اعم
تقديره من قوله وقد مر في قوله يتصور ان وقت الترتيب هو وقت العمل
للمثل وانما يشار الى المرات الاولى والى المرات التي يشار الى ما في
الحج ويكفي المناقشة وثبوت الحكم وزواله من الكلام بالتمسك واعلم ان ثبوت
التعويضات لا يتناول نسخ السلاوة اللهم الا ان يقول انه عبارة عن نسخ
المعلقين بنسخ الحكم كجواز الصلاة ووجوب التوبة على الجنب كما يفيد
ذلك غير العيسوية قوم من اليهود ذهبوا الى جواز النسخ مطلقا وقوله
سمعا واعتبروا بنسوة محمد صلى الله عليه واله الى الوصية لا الى الامم لا في
نباته من نبيهم يعني ورد في التوراة بلفظ الاطلاق بل العموم كما في سبيل
التوزيع في غير قصص النجاة والنجاة في زمانه ولا تقييد بوقت وقوعه
والاحتمالات التي لم ينشأ عن دليل بل بنسخها ظاهر الدليل يكونه منفية
ثم حرم عندهم لفظ عندهم زيادة الى المستحسن كما في قصدهما التبعي بالالزام
فلا يمكن بطلان منشئ الامور ان يقول سنه الان التواتر انما هو سنه
وهو لا يتبع الاضمار عن المات الذي هو في اللفظ ولا في غير سنه السنه بالسنه
ليوافق سيرة الامم وهو بطلان معنى ما قالوا في من حيث كتب النبي
الحكام ايها القاضي في قوله لنا حكمه وامتد ما خلق الله الامم بهجته
الشرع بطلان اي حقتا ومعنى يعني ان لا يكون له ولا قول رسول الله في نسخ
الاورث تحقيق المقصود والافسح كونه قواسم على استلزام كونه متواترا
ولا يجوز ان يكونه من التواتر منبسطا على التواتر لا تسليم كونه قواسم على استلزام

مشكال

المط

المط وان لم يتواتر اما معقد بنجاية او مبدى اي متوقفا على تقييد السابق بالشرع
قول المصنف وانما السابيد ويقع عن الاستدلال المذكور لبيان عدم
قبول النسخ الظاهر ان لو اراد التاخير في النسخ بان يكونه وسلا غير معقولة
لم يتصور ذلك على هذا الوجه من نسخ الحكم كجواز ان لا يكونه تقييد بنجاية ولا
متوقفا بتاخير وهذا حقيقة جواز التاخير لان تذييد المستند في نسخ الحكم
انه معقد وموتد فاجب ان ينسخ الحكم في كل وقت من المقتد او الموتد بل في كل
دلالة في كل التقييد ولا التاخير وقد تعلق بفعل موتد واذا ثبت جواز
النسخ فيما اذا لم ينسخ معقدا بالتاخير ثبت فيما هو خارج التاخير
بالطريق الاول وما ذكره من الدلالة على ان الموتد لا يقبل النسخ اعم
الحكم الموتد لا الحكم المتعلق بالفعل الموتد هذا يدل على ان الفعل لا يقع
يعني انه تذييد المستند وان وقع في الحكم كما ذكرنا في التاخير امتناع ارتفاع
الفعل والناظر فيه وانما التاخير في ارتفاع الحكم المتعلق بمعنى زوال العقلة
وانقطاع استمراره وانما كان نسخ الحكم لا ينافي في كل نسخ في كل حكم
المتعلق التذييد المذكور فثبت ان نسخ الحكم لا ينافي ارتفاعه بغيره
بل انقطاعه ولا امتناع في ذلك كما تحقق في كل نسخ في كل نسخ في كل نسخ
فثبتا معنى ارتفاعه وانقطاعه انه قد وجد المتعلق بالفعل الذي يوارى
الاول ولم توجد المتعلق بالفعل الذي في الزمان المتعلق بارتفاعه وانقطاعه
الاستمرار الذي لا يتحقق لولا النسخ وانما اراد المستند القول بعد
الوجود بعد عام وانقطاعه ما فيه الشرح وقد مر من اللاحق حتى
قال اما ان يكونه رفعه قبل وجوده او بعد عدمه او حال وجوده والامتناع
اللا يتعلق بضروره وانما حاد في الحقيقة في الزمان المراد بعد تحقق الوجود
ومحصله فاستلزامه بل ان كان ضروره بل لا يتصور انعدام الشئ وانما عدمه
الا بعد حصول الوجود له وانما البعدية بهذا المعنى تيقنا والمصلحة فلما
يعلم بها الحكم لا ان يراد المصلحة في حدوث الوجود وحصوله وما ذكرنا
ان ما صار وجوده استلزامه ان ينعدم ويرفع هو بعينه ان اراد معقده
الوجود حتى يلزم ان يوجد حين لا يوجد بل انما هو النسخ والاثبات
او انما يدل على ذلك ما اذا ما كان بل يكونه هذا بعينه هو الارتفاع عن الوجود

لا بعد وان اراد غير ذلك فليكن استقامته لا يستقام واعلم ان هذا
شبيه بالخطا المذكورة في الجا والمكرو وكلها هي من ان لا يرتفع والاعتماد
انما هو في حال العدم لكن عند ما حصل هذا الارتقاء وانما يستعمل في ذلك
باعتدال حاصل قيل ثم نقول ان شريعتنا جوابا لسؤال توريه لا لم كونه
النسب كما يقع اثباتها بالاجزاء وانما يقع لو لم يتوقف صحة النسب عليه وتوريه
الحوار ان هذا المنع لا يقترنا وهو في حاله فيلزم كيف يتصور من الحساب الجار
النسب في حيزه واما الدين ضرورة نبوت النسب في غير احكام النسب السابعة
بالادلة العاطفة فلا يصح ان يعتد بالنسب بعض احكامه يعتد بالادلة العاطفة
في شريعتنا قلنا هو لا يتكدر بغيره بل احكامه وانما تنافي في الاخطا
والارتقاء وتريه ان حقيقة احكامه كانت معتدلة بغيره يعتد وكذا
في احكامه يعتد بغيره جميع التواريخ لفظيا قبل الفعل بغيره المستعمل
هو المشهور والافعال المذكورة في المتن قبل وقت الفعل وهذا في التصور
قبل دخول وقت فصحته بانه المراء قبل وقت الفعل والحق ان المراء قبل الوقت
الذي يتبين فيه اداء الفعل يشترط قبل دخول الوقت وما بعد دخول الوقت
وعدم التقضاء وان كان سبب المأمور به في الالزام والامتناع يقولون ان هذه النسبة
ثم يقولون قبل دخول الوقت لا يجوز او الشا مثل ان يقول يوم بركة قبل التقضاء
انما كان السبب بالاجزاء لا بالانتماء كما مضى يلزم في وقت وقوعه في
الاستقبال ان اورد الفعل فيما تقدم من ان لا ينقطع التكليف بالفعل حال
حدوثه وانما يبيح التكليف على الاوانته في وقت وقوعه لانها هي النسبة
والموت سواء في انقطاع التكليف بها وارتقاء تعلل الخطا في قد يجاب بغيره ان
الاستواء لتحقيق الزمان في وقت الموت للقطعة في الزمان بغيره سابقة
النبوت والعتاق فاض ما به لا نبوت مع الموت وحاصل ان لا تكليف
علم الله ان النبوت قبل التكميل من الفعل وقد يفسر بانه اجزاء او ان النبوت لم
حيث قالوا ان التكليف قبل الفعل غير بغيره من علم الله ان النبوت اول
نبوت قبل التكليف الذي يقع قبل التكميل من الفعل كمنه عيشا وهو قبلنا
بعد تسليم العادة لان العيش اذا شتم على العادة التي هي من الاستبلاء
كل نسبه قبل وقت الفعل لا يخفى في ان التعلل في قبل الوقت الذي

فان ٣

قدرة الشايع للمنفرد الذي ذكر في الدليل انما هو وقت مبين في الفعل فانه
منه الزمان وهو ان تعلق الوقت بوجوبه يستلزم الحاضر عند المحل في النسب
على ما سنده في توريه شريعتنا ان ان لم يكن مأمورا به في ذلك الوقت لم يتوقف
ولو لا الاواني الا انما يقع في معنى لو لم يات برب في او بامامات وقيل ان
لما كان هذا البناء منغيا ولما اقيس الى القداء اما على تعدد عدم الارشاد في وقت
واما على تعدد الارشاد لمقامات فليس هو الا امتثال فيه وعدمه كما وجه الى كلف
التفصيل في وقت القداء وانما خلق عطف على ان لا يتم اي ومنها انه خلق في وقت
منعت الذي هو ان مأمورا به غير نسبه وجعل عطف على ان لم يات برب او ان
لا معنى له واللائم به كمنه في اصول الحنفية ان لا يترك من المأمور به حتى
يلزم اللائم لانه في الشا خلق في وقت الولد والحلف يقوم مقام الاصل في
ان القداء اسم لما يقوم مقام الشا في وقت ما يتوجه اليه في المكد وقلنا ان
في الولد تفعل لما احل له الى ما يقوم مقامه قالوا ان كان مأمورا به قد
اضطرب كلام الشارحين في توريه شريعتنا وجوابا قد بدلت العلامة الى ان المراء
ان الفعل النسب ولو كان مأمورا به في ذلك الوقت اعني قبل دخول وقت
او بعده قبل التقضاء وان كان سبب المأمور به وقد نسبه الى ان يفي بانه انما لو ارد
النسب والاثبات على كل واحد في وقت واحد والى ما لم يكن مأمورا به لا يقدرة
نسبه او توجبه كجوابه بانه يكون مأمورا به قبل ذلك الوقت يعني الوقت الذي
لحقه النسب ويبيح انقطاع التكليف عند ذلك الوقت بالنسب وقد اعترض على
هذه الشبهة في نسبه النسب على كل واحد في وقت واحد بالنسب فان قيل اذا
فعل بفعل الا في ذلك الوقت وانما التكليف لم يلزم بالتوراد لتعلق الا بامام
فعل والنسب بالنسب قلنا كد في الوقت الذي لم يفعله وقت نسبه فان جيبه
يرتفع التكليف الذي يخلق باجل الفعل وجب منه بعض الارشاد قلنا وكل
اذا لم يجد فينبغي ان العمل الشريعي في الجملة لا يخفى شريعتنا بامامات في وقت توريه
بعض الشارحين ان التكليف ان كان مأمورا به بالفعل في وقت نسبه فذلك
الوقت انم التوراد وان لم يكن مأمورا به في ذلك الوقت فلا نسبه وانما جيبه
بان هذا التوراد مع المطا على ان يفسر لما ان نسبه في وقت الفعل وفي
بعض الشارحين ان هذا متعلق بوقت ابراهيم وهو بعيد جدا والاشارة في

بالنسخ في البيان والتوضيح وجعل ذلك الوقت إشارة إلى وقت النسخ الوارد
قبل النسخ من الفعل وحاصل الجواب أن الوقت الذي قبل وقت النسخ هو وقت
النسخ نفسه ونفسه والنسخ في بعض الوقت فلا تنافي في ذلك ما ذكره العلامة
الزيادة في تحقيق الجواب اعتراضه بحال لم يتعلل حاله من تركه المجرى
قول متعلل به عايد إلى الوصول إلى الفعل والعائد قد وفى وقوله وقت
هو وقت النسخ يعني وقت من غير الوقت الذي هو ما مورى فيه وكل الوقتين
من الزمان التي قبل النسخ من الفعل وقوله قبل الوقت يعني وقت النسخ
منه وفيه متعلق بالفعل والترك وقوله وقت واحد هو الوقت الذي قد
الزمان وقوله في غير النسخ توضيح البيان بفعل بعد الزمان الزاوي
في وقت الطلوع متعلق بالمجرى في وقت الحق متعلق بالزمان والاباحة
الحكم العقيد بالسبب أي المشتمل ذكره على ما يفيد تأييد الواجب والوجوب
والأقيل أي وإن لم يكن نصا بل ظاهرا مثل الصوم واجتنب الأيام
والأزمان ونحو ذلك من النسخ الذي هو خلاف السابيه وحاصل السابيه
على الجواز كالتفصيل لنا اجتماع على جواز نسخ ما يفيد السابيه قيدا
للفعل وحاصل أنه إذا جاز نسخ التكليف بالفعل المقيد بالزمان فمقتضى
نظريتنا التفسيرية على ما فطره الظهور واحتمال عدم التنازل أو
ولكن الشك العلامة لم يتبين ما إذا كان النسخ في الوقت قيدا للوجوب
الوجوب فنعم إن مثل صوموا أيديا على ما ثبت الحكم في جواز الزمان بغيره ليس
تفسيره على كل وقت بعينه أدق يطبق للمباينة مثل ذلك فماتنا أي
لأن التناقص مما مسلم أنه إيجاب الدوام أفاضنا فمقتضى عدم الجواز الدوام
لعدم دوام الإيجاب قد احتل في جواز نسخ التكليف غير تكليف آخر قيد
بالتكليف لانه لا خلاف في أن النسخ أنما يفيد بديلا وهو لا يثبت حكمه
كالأبوة في الصور المذكورة التي نسخ فيها الوجود التبريم والافادة كل آن
نسخ بوجوبية أقوى يكون العمل بها أكثر منها تورا أو مشابها والظواهر
مراد القاييم بوجوب البدل في النسخ هو ثابت حكمه متعلق بذلك الفعل
الذي ارتفع عنه الحكم المنسوخ كالأبوة عند نسخ الوجوب أو كونه على ما
في الجواب صاحب الشك في أن النسخ هو لا يذهب إلى بدله الإنسان هو الذي

لا إلى

لا إلى بدله باعتد عليه بآية الآية وجوب البدل فيها جميعا والوجه الثاني
بالبدل حكمه متعلق بذلك الفعل والآية الأولى لا يلزم أن يكون كذلك بل
على ما لا يتعلق بذلك النسخ أو لا يثبت النسخ ببلان يدل الدليل
على ارتقاء الحكم السابق في غير إثبات حكم آخر فلا يحتاج إلى تقييد البدل
بالتكليف وعلى هذا لا يكتفي نسخ غيره أو حرم المصالح إلى ما جاز صدر
النسخ ببدل أو لا يلزم لم يثبت لم يثبت كان هذا منزها فيما تقدم الآنة
حاو التفصيل صور الوقتين في صوم شهر رمضان أيام من الصوم والصواب
صوم يوم واحد من عاشر أو اسم العاشر من الصوم والتمسك به في خلاف
فيه لأن التوضيح صوم لاصول العلم من الجوامع خلاف الأصل الأول
حيثما قيل للملأ الآلة الأولى في تحقيق ذلك السبب في الآلة الثانية
في التكليف الذي هو السبب والمعنى هو أن كل ما كان في التحقيق واليقين
شاملا للعاجل والمستحق بالاجل والمجاز أعاد إلى ذلك وكذا في كونه
المعنى لو ثبتت في وقت ما أنه للعاجل متعلق لم يثبت مطلوبه وخالف
فيما في جواز التمسك بعقد ما ثبت لم يثبت في نسخ التلاوة فقط أو
الحكم فقط وأما نسخ جميعا فلا يتصور فمقتضى جواز النسخ
في التوان وما ذكر في المتن من أن النسخ لا يثبت إلا في النسخ
فقط لا على التعيين والآن على اقتضاء نسخ الحكم فقط وقبله ليس
اقتضاء نسخ التلاوة فقط لانه يوم رفع الحكم فتوقع في الجواز لانه في
عراية المائدة حيث لم يثبت إثبات حكم ولا رفعه كونه استكت عنه الحكم
ليس نسخا بل ما يثبت اقتضاء نسخ جميعا لعدم ذلك في ذلك فمقتضى عدم كونه
تمسكنا بنسخه من رخصات محرمات نصب الدلائل في غير مجال التنازل
التمسك بالآنة من مضمون العدد فيكون نسخ التلاوة فقط فيتمسك بالآنة
بالشهر وفي المتن من لا يثبت في الآنة في إثبات العالمية والمفهوم والبروز
لقيام العلم والمنطوق فلا فرق بين شؤنها كما هو عبارة المتن نصيا للزوم
بالكيفية ودفعها يوم شؤنها بدو في الزوم وبين نسخ التعيين العالمية
وقيام العلم بالذات في تحقق التلاوة في الزوم المقوم للمنطوق على ما هو عبارة
شهر القوم والأحكام تصير ما ينبغي ما أدوا في الزوم ولهذا حال المحقق في العالمية

او اورد اقيم العلم بالذات لا زمانه ولم يتلوا في العلم لما اتم يقولون للصوت
وراء الذات ولا يقولون غير الذات اي باب يكلف الاجابة فيض
ينقص ذلك الشيء كما اذا قال اجبر بانه التارخية ثم يقول اجبر بان
التارخية ثم يقول المصالح بالاجابة متعلق بالتحقيق وقول بتقييد متعلق
بشيء والعقود التي في باب التاكيد واللام اجابة روية بعض النسخ لفظا بالاجابة
مكرر الاول متعلق بالتحقيق والثاني بشيء والمعنى يجوز نسخ التكليف بالاجابة
بشيء على ان وجهه ان بالاجابة راي بتكليفنا بالاجابة بتقييد ذلك الشيء
فلا خلاف للمعقولة فانهم لا يجوزون في الصور بل في ما يتغير خاصة وان كان ظاهر
عبارة المتن انهم لا يجوزون في الصور بل في ما يتغير خاصة وان كان ظاهر
يتفقون التقييد بالاجابة حتى انهم لا يجوزون في ما يتغير خاصة وان كان ظاهر
يكلف اجابة التقييد كذا واللام اجابة بشيء بل هو اي وجوب صوم
ايقان بل ان يقيده ويذكر عليه ان اجبر بانه بشيء قال انتم عامورون
لصوم رمضان وحقه انتم ان سبق منه انما بالاجابة ثم هذا اجابة عن
والنسخة انما لذلك العام وان لم يسبق الا في هذا التعبير في الصورة اخبر
ليجوز روية هذا العام انما اشبهوا انما قال انتم عامورون بصومكم
حازن نسخة لانه بمعنى صوم اقلية من يوم لم يحرم بوجوب اجبر بانه لا الى
ما سبق لم يوجب التقييد صيغة التقييد من حيث كانت اجابة روية
اشارة اقلية جميع اليوم واعلم بانه انما في نسخ التاكيد لا في الاخر
يجوز ان يقولوا انما التاكيد ايد انتم يقولون انتم من سنه وذلك لانه
تخصيص في صيغة اجبر المتواراة لان نسخ التاكيد بالاجابة التارخية
وعلم انكم من سنه سنة على حدة لانتم تارخية التقييد في التقييد
اشارة الى ما دفع ما يقع في فتح باب يودي الى باب التاكيد بالاجابة
الوجه لوزان ان يدعي التقييد التاكيد وذلك لان وجود التاكيد هنا والمصير
اليه عند وجود المعارض العظمى واجوب كل من الواجب كذا في معنى قوله
بمحضه بقرينة من غير ان يكون
على ان المراد ان لا يكون اجبر بانه انما هو كونه بانه بانه بانه يعلم
صريح بالتوايين لما ذكرنا من ان الساطع لا يبعد بل المتظن وما ذكره المحقق

اولى بقرينة انه جوب بوجوبه ومنه على ان كاحق ما يتعلق به انما اشرفت
ما يتعلق به الغاء اما نسخ بقرينة حكم اجبر بانه الظاهر اللفظ الموافق للمعنى
ينقص ضعف ما في الشرع من ان المراد من كونه نسخا لوزان ان يكون نسا والوجه
نسخ التاكيد فقط او نسخ التاكيد بالاجابة كونه نسخا لوزان ان يكون نسا والوجه
منع كونه نسخا لاجبر اجبر بانه منسوخ التاكيد بالاجابة لانه بانه بانه بانه
المعنى بالوجه معناه بانه بالاجابة الاصلية اشارة الى ان كونه نسخا بالاجابة
الاصلية ان الشارع في التاكيد بالاجابة كونه نسخا لوزان ان يكون نسا والوجه
بحكم الشارع بمعنى ان كونه نسخا لوزان ان يكون نسا والوجه بالاجابة التارخية
بما ذكرنا من ان كونه نسخا لوزان ان يكون نسا والوجه بالاجابة التارخية
ذلك في كونه نسخا لوزان ان يكون نسا والوجه بالاجابة التارخية
حاشا ان يثبت نسخ التاكيد بالاجابة في غير هذه المسئلة المذكورة كونه نسخا
اليك ان ذكره العلماء وما لا يبعد ان يثبت بانه ازالة لما ينسوخ من رتبة
الاجابة بالاجابة في غير هذه المسئلة المذكورة كونه نسخا
في الطرق التي تليها في التاكيد بالاجابة في غير هذه المسئلة المذكورة كونه نسخا
تأخر ببيان كونه نسخا لوزان ان يكون نسا والوجه بالاجابة التارخية
انما لا يثبت على قول النسخ بوجوبه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه
حكم اجبر بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه
يجعل دليل التقييد والمنسوخ بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه
في كونه نسخا لوزان ان يكون نسا والوجه بالاجابة التارخية
قالوا في الوقوف على التقييد في التاكيد بالاجابة في غير هذه المسئلة المذكورة كونه نسخا
العمل بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه
لما لم يثبت التاكيد بالاجابة في غير هذه المسئلة المذكورة كونه نسخا
ما يدعي عليه لا يخفى ان لادالة في قوله بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه
دفع وجوبه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه
بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه
بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه بانه

اذ لو اعتبرنا ان كل ما لم يسمه الله لم يخلق من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
يعلم تعيين النسخ بالطرق المذكورة كتحقيق ذلك لا تعارض بينه وبين النسخ
وتم الاعتراف في علمه ان الله تعالى هو الذي خلقه من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
وصوم عاشره انما ثبت بالنسخ في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
الآيات الدالة على سوره المكاوه ويكفي في ذلك ان الله تعالى قد خلقه من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
هذه الاحكام لا تداخل كثير من الاحكام فلو نسخ الله تعالى في السور بعض
الاحكام بما جاء به من الوان الله تعالى لا ينفك عنها وهذا ينفك عما يورد على الجواب
انه مع العلم ان السور في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
النسخ بيان المنسوخ في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
للقرآن وهو انما هو نسخ النسخ في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
نسخ النسخ في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
سورة النسخ في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
على هذا التفسير لا ينفك عن النسخ في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
بل ينفك عنه فلهذا ذهب جمهورهم الى ان المراد ان الله تعالى قد خلقه من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
نسخ القرآن في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
الحجج على من هو قائل ان الله تعالى قد خلقه من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
على الجواب ان الله تعالى قد خلقه من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
المستدل في غاية البعد قالوا اول ما قاله ما نسخ من آية من آيات القرآن
على ان النسخ هو الذي وقع في النسخ وقد ثبت في الجواب وهو ان الله تعالى قد خلقه
بالجواب ان الله تعالى قد خلقه من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
لان ترتيب الآيات في النسخ في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
وقد يكون سبق تحقيق ذلك على ان الله تعالى قد خلقه من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
النسخ هو النسخ في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
العلمان ان الله تعالى قد خلقه من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
منه او مثله والنسخ في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
حكم بتعذر العمل بالنسخ في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه

تعلق

فصل

فصل في كون خبر او مثله والاشارة الى ما لا يرد الى الابد الا في
يا قى بها فلو كان الله تعالى قد خلقه من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
والا فلو كان الله تعالى قد خلقه من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
وكما هو العلم في النسخ في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
الا في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
لكان اجما على ان الله تعالى قد خلقه من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
ان الحق في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
احد الاجاميين المنسوخ في النسخ وذلك لان الله تعالى قد خلقه من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
الى الاجاميين في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
الاجاميين في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
الذي هو النسخ في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
والا في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
القطع في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
النسخ في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
الافضل في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
لما في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
اذ في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
على نسخ في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
احد القولين ما نسخ في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
لوقوع الاجاميين في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
بالمنسوخ في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
ذكر المصنف ان الله تعالى قد خلقه من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
المعقول في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
والعلم في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
العلمان في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه
بالاجاميين في كل ما لم يسمه الله تعالى من قبله فلو كان الله تعالى قد خلقه

الاجاميين

المستعمل لا شفاً بشرط الكيفية القياسية فما كان قبل لا يعني بالنسخة سوى بطلان
حكم عند ظهور القيد فليس بالبعنى النسخة ان الحكم له حداً ثابتاً الى الابد وقد
ارتفع وانقضى بالنسخة وهو انما لم يبق عند ظهور المعارض حتى يرتفع وفيه نظر
لانه لا معنى للمنع بهذا سوى حصول العلم بعدم بقاء ذلك الحكم وانما يجوز اذا
نسخ النسخ الطليح هو جريان هذا الدليل في نسخ النسخ كما ذكرنا ولو قلنا عند ظهور المعارض
يبطلان حكم القيد المستعمل من اصله وحيث اولى الاول كمنع النسخة من ذلك
سواء قلنا في ما ذكره ابو الحسن البصري بعد تفصيل المسئلة في ذلك الحكم انما
يتم على التوراة ان كل منعه في الحقيقة هو ان القيد لم يكن له القوة مقتضية
فلا كونه نسخاً والتوراة ما ذكره هو ان قبل ظهور المعارض قد علم
فلا يرتفع وعنده لم يبق حكم حتى يرتفع فالحال عند نسخ لا يرتفع وهو المطلوب
القيد المستعمل في النسخة اي بالنسخ او بالقيد المستعمل في النسخة كمنع القيد
القطعي من نسخها ولا حاجة الى التمسك بالمعنى المستعمل بالوجه في هذه النسخة
حكم الاصل بالنسخة على ما علمت تحققه في النسخة حكم النسخة بالنسخة على الاصل
ليتحقق فيما نسخها وانما نسخها مثاله ان ثبتت حرمة الربوالة الذرة بالقياس
على التبرئة من العلم في نسخ حرمة الربوالة التبرئة من العلم على علمه في نسخ
بين الذرة في نسخها على ما علمت في نسخها في نسخها في نسخها في نسخها
ولو ورد النص في نسخ الربوالة الذرة لكان نسخ القيد المستعمل
اي القيد المستعمل في نسخها كما اذا نسخها في نسخها في نسخها في نسخها
فيما لم يكن حكم الذرة القيد المستعمل في نسخها في نسخها في نسخها في نسخها
يختص بالنسخة انما هي بنسخها وبقيكم وانما هي بنسخها في نسخها في نسخها في نسخها
كما ذكرنا وجعل بعض النسخة في نسخها في نسخها في نسخها في نسخها في نسخها
على البعض في نسخها في نسخها في نسخها في نسخها في نسخها في نسخها في نسخها
والتفصيل في نسخها في نسخها في نسخها في نسخها في نسخها في نسخها في نسخها
الموافقة المسكت او لا يحكم في المنطوق كالضرب قائم او لا يجرى به التام فيقت
لكونه الاندافيه اكثر وقد يعبر في هذا المقام بان المعبر في الدلالة الا التزمية
اللازم في الجملة بمعنى الاشغال اليم وهو لا يوجب لزوم حكمه ولو لم يقتض
وفيها التمسك في نسخها في نسخها في نسخها في نسخها في نسخها في نسخها في نسخها

...

حكم النبي عليهما جميعا كسما العنايتين يعني ان العلم له في حجة اماره وحكم بانه
على جوده شرعية الحكم حتى يعتبر ابتداء الالفاء دليل على حكمه تابعه معتبرة في شدة
الحكم وبما فيه فينبغي الحكم بانسانه ضرورية اذ لا يلزم من ارتفاع الاقوى الحكم
المحمود فكيف ارتفاع الاضعف كالحكم للمؤمن في ذلك الذي ما يكون حكمه تابعه
على حكم الاقوى فان غاية ما يجب التعظيم والمنع من الاندراج حتى يستخرج
الشيء الضعيف من ارتفاع الايداء بخلاف حكمه في العلم فبما لا يكون في ملك
الغاية وحاصل العلم غاية والعناية في فهم الشيء فوفقه في فهم الضرب
واحقق منهما وانقضاء العلم والاحضار يوجب لك انقضاء الالف واللام
وبهذا يتبين ان ما يقابله الشيء الضعيف في الضرب في المنكسب في الالف
من ارتفاع الاضعف ارتفاع الاقوى لكن التمايز في العلم معتبر لما لا يقتضيه
وتنوزل الشرحين ان التمايز في الاقتضال معتبر وهو موقوف على العلم والموالاة
واحد ونظير الماهية محتمل وجه انقضاء التمايز في الفعل كما لا يبين العلم الا علام
الشارع فعمله بدونه محال وغير بعضه في العلم لم يعتد به فادراك الاتفاق
او جواز من غير علم الاستثناء جزء من شرط طريق الوصف وبما لا يضافه
وحاصل العلم لا يكون الزيادة شرطه صحة المزيد عليه ويحصل من مجموع الشرط والمشرط
عبادة واحدة فيكون الزيادة بالنسبة اليها جزءا او بالنسبة الى المشرط
عليه شرطه طارئة كقوة في القوة بحيث لا يبقى الكتمان بدونهما معتدا بهما
فالقوة الزائدة شرطه طارئة كقوة في القوة وفرد في الركعات الثلاث التي هي عبادة
واحدة برصالة الفجر وقالت الحنفية نسخ مطلقا الخالص هو كونه من
مؤتمريه في الجملة والامان كقولهم الحنفية نسخ مطلقا والاولى ان يقال في المشرط
والشرط فيهما ما يرفع مقام المعلوم والمعلوم هو الاقتصار على عوزة كلامه وبعبارة
الاصحى سلم من هذا الاشكال عبدا بعبارة نور يذهب على ما في المحصول
في جملة شروط الزيادة ان غير المزيد عليه حتى صار وجوده كاعتدائه على بعض
انه ان فعله كان يفعل قبل الزيادة وجب استيفاء ما كان سمي والافلا ولا
حقا في ان هذا انما يصح في زيادة طارئة كقوة في القوة في زيادة عشرية في التمايز
اذ لا يملك استيفاء ما يقع منه في التمايز لكونه التمايز بين الثلاث بعد
التمايز بين الاثنان في حصول الاقتضال بفعل واحد في الاثنان والمهم ان لا يتبين

فانی

والنسخ

والشيخ وبعد فحق الحلف بقطع الحلف فيه ضرورة وقد ارتفعت جملة التكليف التي
سواءما ثبتت ان لم يبق معنى اخر للتكليف وهو المعنى في خبرنا وهذا التوريق ينبغي
ما يتوهم من وجوب معرفته تسخ وجوب بالموقوفين وبما هو الاثر ان رد الى الالهي
منه الى التكليف بل ارتقاء العقوب بطريقه الاثبات بالمأمور به وان قيل
يصح ان جميع التكليفات الموجودة قد تسخ في مقام وان حلف الموقوفين موجود
ولم ينسخ فان قيل يجوز ان يفسد الحلف بانه لم يخلط بشئ اصله اقلنا سيقولون
موقوفه وان يفسد الكلام والله سبحانه اعلم الحلف التثنية والساواة
تختص بالمثله الثلاثة مشروبات المراد به فديونهم لها جميعا او قد يكون للتقدير
قطر او المساواة فقط وقال الامام في سورة المنة التقدير هو سوية على ما
يفضاه احد من الالهي او المساواة فهو تسمية وضاقة ما به شئ من بق فلا
لا يفسد الحلف الى المساوية وانما قيل في الشرع وليس ليدركه البناء فان
اشتمال الصلح المتضمنين وذلك تحقيق لاشتمال القبول على الاصل والفرع
العلمة والحق وتبين على المراد بالفرع محال او كالمطابقة التامة فيه بالاصل على كل
المعلوم يتوهم فيه فلا دور وانما يلزم ان يرد بالفرع والموقوف على الاصل المتعين
وتحقيقه ان المراد به ذات الاصل والفرع والموقوف على القياس من صفاء الوضعية
والاصليته وبذلك يحصل مثل ان يشار الى الالهي على العلم بطله ان يوجب
في الفرع وان كان يقينيا لا يفسد الفرع الا انما يجوز ان يكون خصوصية الاصل
مثلها او خصوصية الفرع وانما قال مثل ان كان يتوهم عن الا يتصور
ذكر في العلم وروبوتهما الى كونها الذرة من كبرها فيها لتعاضدهما
المساواة في نفس الالهي والاعتبار الى التوهم وبهذا يستطاع ما ذكره بعض
من ان المساواة انما هي ان يكون في نظر المجتهد او في نظر الالهي والقانوني المذكور
شامل للحدود والاعتبار على المحتملة ان يرد واقعية الواقع لغير العائد
فحق ان يقولوا ان بعضه يقول في علم الحق فيكون في علمه انما يتعلق بالمساواة وقلنا
في نظر المجتهد بالمساواة في علمه انما يتيسر في ما لا يصل الى الدلالة على
مشاركة الالهي هو الشبهة انما هو فان كان حاصلها التثنية بطريقه والا فغير
مطابق على ما نرى في الشبهة اما ان نعتقد حصوله في الواقع او في نظره
وانما ان لا يصدق حصوله ففسد واعلم ان التثنية ان كان من ادله الكلام

قد یوحده

اية اللغة حيث يجوز في اللغات واكثر الكلامين حيث يجوز في العقلية
 وقد تقدم في حيث النسخ انه اذا نسخ حكم الاصل لم يبق معه حكم النوع فانه
 قد نسخ لا عن الاصل وانما هي ثابتة في الاصل والاشياء التي لا يكون لها اصل
 لانها في مطلق كاجزاء واصول مطلق كاجزاء في غير وجه واصول في وجه كالقول
 وعلمه لا يشك ان في النوع المطلق كعبية النسخ البيع وعلمه لا يشك ان في
 اصل في وجه في غير وجه كقوات الاستعمال واليهما لا يشك ان في البيع كقوة
 في انبثات حكم الاصل يعني الاصل الذي هو في غير وجه وقوله وانما هي
 ثابتة في النوع يعني النوع المطلق فان اجزاء المبيع الاستعمال وقوله والقوة
 او لا يعني علمه انبثات حكم النوع المطلق كقوة عينها في غير وجه البيع في وجه
 ثبت في اجزاء لم يثبت اعتبار في حكم اصل الذي هو ان في النوع
 فان جواز في النسخ بهما لم يعلم كونهما في العيوب التي في غير وجه البيع في وجه
 الاستعمال فلما اورد في النوع الذي هو اجزاء والا اصل في وجه النوع
 والوقوف في العلم المعبرة التي هي قوا الاستعمال والاشياء في العلم
 قوله في غير وجه البيع في وجه النوع في العلم والاصول ان العلم في وجه
 في الاصل وانما في البيع في وجه النوع في وجه النوع في وجه النوع
 جامع للصورتين يعني صورة اتحاد العلم واقتضاها في وجه النوع في وجه النوع
 على التزم التيم على الصلوة في وجه العبادات في وجه النوع في وجه النوع
 الطهارة وفي التيم على الصلوة في وجه العبادات في وجه النوع في وجه النوع
 الكلام انه دليل على ان العلم في وجه العبادات في وجه النوع في وجه النوع
 في وجه صورة اتحاد العلم مما علم في وجه العبادات في وجه النوع في وجه النوع
 الحكم في وجه العلم في الاصل علمه في وجه النوع في وجه النوع في وجه النوع
 العلم في وجه الاصل علمه في وجه النوع في وجه النوع في وجه النوع
 الدليل في وجه العلم في وجه العبادات في وجه النوع في وجه النوع
 لان ذلك حيث يتجلى في العلم في وجه العبادات في وجه النوع في وجه النوع
 كان في وجه العلم في الاصل علمه في وجه النوع في وجه النوع في وجه النوع
 المعترض في وجه العلم في وجه العبادات في وجه النوع في وجه النوع
 وبعبارة اخرى وانما اذا كان في وجه العلم في وجه العبادات في وجه النوع

أية اللغة

فمنه يبينه التفرع عدم القضاة المتشابهة في الظاهر بخلاف هذا التعقيد
ان يكون من غير ان يبينه التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
في التفرع بالمشابهة في التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
المترتب قبل ذلك كذا ما فيها من اختلاف فيه فلا بد ان يستدل الى اصل
قيل ان لا يبينه التفرع بالثبوت بالقياس وانما يبينه التفرع بالقياس كذا عدم وجود القضاة
وكلام المأدب لا يقتضي ذلك انما قال ان هذا هو الحكم الاصل في قولنا لا بد من
المستدل لكونه من جهة المعرفة او اذا كان معقولا من جهة المعرفة
ممنوعا من جهة المعرفة كذا في المثال المذكور فلا يثبت قوله والا فلا بد من
حيث جعل الوصف على ان يبينه التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
ثانيها لكونه من جهة المعرفة كذا في المثال المذكور فلا يثبت قوله والا فلا بد من
حكم الاصل في قولنا لا بد من الحكم الاصل في قولنا لا بد من الحكم الاصل في قولنا لا بد من
غير ذلك الحكم والقياس لا يبينه التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
كونه العلم وصفه التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
وكما ذكرنا في الحدود وصفه التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
جواب القياس في التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
المعنى القتيبي لا يبينه التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
وان لا تفرق في التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
يوجد مثل ذلك في التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
من غير جهة التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
بشرعية العدد الكثير وان لم يعلم حكمه التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
المرتب بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
بالدليل استغناء التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
كيفية الحكم الاصل في قولنا لا بد من الحكم الاصل في قولنا لا بد من
هو ان يبينه التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
العلم في قولنا لا بد من الحكم الاصل في قولنا لا بد من
في الاصل في قولنا لا بد من الحكم الاصل في قولنا لا بد من

يعتبر

نعم

نعم ان الحكم الاصل في قولنا لا بد من العلم والاطلاق الى اثباته سواء كان في التفرع
الحكم عند التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
وهو ما وقع الاختلاف فيه وصف المستدل به وجود الاصل في قولنا لا بد من
بذلك الاختلاف في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
الخصيص في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
لانه مقتضى ما او جملها عليه كذا ما في هذا الكلام الا انه لا بد من العلم
كلام المأدب في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
كل منهما الحكم بغيره التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
انما اتفق على ان الحكم الاصل في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
او جملها المستدل به كذا في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
وانما اختلف في ان العلم كونه تعليل او نتيجة او في بعضه التفرع بالثبوت بالقياس
بذلك ان الاصل في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
بادي من حيث يعني انما اتفق على ان العلم كونه تعليل او نتيجة او في بعضه التفرع بالثبوت بالقياس
بشرط ان الاصل في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
الى ان يبينه التفرع بالثبوت بالقياس كذا عدم وجود القضاة
الا انه في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
ذكره وان قيل في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
وجود العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
او من قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
يبتغي معنى العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
بطلان علمية ذلك الوصف في الاصل في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
الماتر من قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
هو نتيجة لتسلم العلم في الاصل في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
يتوهم ان من قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
الا انه في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم
لوثبت كونه تعليل فلا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم الاصل في قولنا لا بد من العلم

ثبتت العلة في شئ من العلم وليست كعلم الماهية الذي لا يتغير حكم الماهية في العلم
اعلم ان العلم اذا كان حقيقيا اذ لا يتغير حكمه في العلم امانته وقد استبعدت بعض
ما سلم الماهية في العلم من جهة وجوده في العلم والاصل في العلم هو وجوده في العلم
والا فليس في العلم يدرك ذلك في العلم هو العلم اما بالاعتقاد او
بالانضمام عند الحكم فان سلم الى الحكم انما الى العلم عنده موجود في الماهية
فقد تم الماهية وان لم يسلم فلا تستلزم اثبات وجوده في الماهية بل يستلزم اثبات
المذكورات في قولنا ثبت في العلم ان في العلم هو العلم ان في العلم في العلم
بشهادة الاستدلال او الطباق اية الوهية وهذا انما هو العلم في العلم
حسب شئ او غير ذلك كما هو حسب او قد ثبت في العلم في العلم في العلم
على معنى او غير ذلك في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
والنظر في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
ان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
وقد ثبت في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
والباطل في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
الماضي في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
والماضي في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
بالعلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
الى ان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
يعني في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
حكم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
طوال المقام في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
الضروريات والماليات في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
بصحة العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
معدا ان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
والاجزاء في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
على جواز العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
والكل في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

باب في العلم

باب في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
الماضي في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
ويعني في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
لا اماره في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
بيان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
مستنبط في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
الحكم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
تتبع في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
لا في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
واقيد في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
للماضي في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
يعرف في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
الحق في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
اذا في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
ان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
لا في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
ان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
بالعلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
وبهذا في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
بالعلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
لا في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
الحكم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
لا في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
ثانيها في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
بالعلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
بالعلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

كله الحال بين والملاقيين فذا ذكرنا ان المعتبر وجودا او عدمه هو المظنة وفي
الحال او اجواب عنها من الملازمة مستند الى اننا حكمنا بظاهرة منفية بغير
جمله ما يقصد به الشارع في احكامه والاضافه الى ان وقوع اعتبار الشارع انما
وعدمه اعتبار المظان انما لغيره من غير وجوده او فرض الوجود لا يستلزم الوجود
قلنا ان اللاحق اعتبار المظنة وفيه حكم وحيد اعتبر المظنة لم يرد
المحكول والاحضار الى المبدأ لان مظنة الشيء لا يحل الا اذا بمعنى اذا وجدت
وجدت الحكم ولا انعكاسها بمعنى اذا انتفتت انتفت الحكم على ما سيجي في قريب
وانما لعدم المخصص بان توارثا راجعين الى ذلك الامر ان يكون وجوده
منه المصلي الاول وانما ان يكون وجوده منتهى المفسدة او لا وانما ان يكون
وجوده منافي للمبدأ في هذه اقسام اربعة يوجب بيانه اعتبارا ان يكون
عدم ذلك الامر منسبا او مظنة على تقدير كل واحد منهما والى ان يكون اعتبار
كونه منسبا على الاولين ومظنة على الثانيين هو ظاهر كلام المصنف في مقتضى
جعل المناقاة المنسبة الى الماهية منتهى المفسدة لظهور ان لا يعادى عليها
واوردوا انهم انما اشاروا الى كونها ان يكون الوجود منتهى المفسدة والعدم منتهى
مصلحة كرجح فيكون منسبا او مظنة وان يستلزم عدم الماهية على ما يمكن علمه
ان يكون احد المتعاليين حقيقة وفيه الفرق وانما يستلزم ذلك في التعريف
وان ظهور المنسبة للمبدأ ان يكون عدم المنسبة مظنة فاما في الحقيقة العينية
والحقيقة في الوجود والعدم ان لا يكون مظنة في الوجود ان يكون منسبا في الحقيقة
والاشتمال الى الوجود في الحقيقة على ما هو في مطلق الاشتباه غير الى
وضع ما يوجب الى الفرق في الاشكال وجوب ما هو ظاهر كلام المصنف في
تخصيص اعتبار عدمه منسبا انما اذا كان الوجود منتهى المفسدة او عدمه
ومظنة بما اذا كان الوجود منسبا للمبدأ في الحقيقة لانه لو اريد بيان اعتبار
كونه منسبا او مظنة على كل من التدرجات الاربع لما كان للشبهة العلمية ما
لو كان عدمه كمالا منسبا او مظنة كغيره من الحكم الذي لو كان عدمه كمالا
ان يكون عدمه مطلقا او منسبا فالحكم الذي في كلامه انما هو اللاحق والمصلي
مقصود الا ان تعقبات المصلي مفسدة وما قيل لعلنا كيفه مصلحة كرجح مرفوع
ما نرى كيف الوجود منتهى مفسدة لان ترك المصلي اللاحق مفسدة ولو علمنا

شيئ منها

شيئ منها الى ان الحكم اشار الى كون عدم الماهية غير صالح للعلية مرفوع
حتى يكون عدمه كمالا عدم اللاحق الذي وجوده منتهى المصلي او مفسدة منسبا
عليه اشكال ظاهر وهو ان ما يكون وجوده منتهى المصلي كيف يتصور ان يكون عدمه
منسبا وقد سبق انه لا يصلح مقصودا بل لا يصلح هذا فيما يكون وجوده منتهى
المفسدة انما لا سبق ان عدمه منسبا وهو لا يصلح ان يكون عليه فضلا
ان يكون منسبا او كجوابا بل المراد ان عدمه يكون منسبا في التعريف والاحتمال
فيقتضي بعينه الى البيان وكذا قوله وان لم يكن الى وجود ذلك الامر كذا في
منتهى المصلي والمفسدة حتى يكون عدم ذلك الامر مظنة الى التمسك به في مقتضى
بعينه الى البيان وقد يوجب بانه الغرض ان كون عدمه منسبا انما
انما يتصور ان يكون مالم ينظر الى نفسه عدمه اذ لو كان بالنظر الى ما يشمله عدمه
يكون مظنة في النظر الى ذلك الوجود منسبا او مفسدة ولا الى هذا
الكلام معنى فان كان الى وجود ذلك الامر منسبا في الحقيقة في مقتضى
ذلك الحكم فذلك الامر كالحديث يستلزم وجود عدمه المنسبة في الحقيقة في مقتضى
ان يستلزم عدم وجوده المنسبة في الحقيقة في مقتضى عدمه اذ ان ذلك
الامر كالحديث يستلزم وجوده عدم المنسبة في عدم وجوده المنسبة في ذلك الامر
نقيض المنسبة الى اللاحق الى اللاحق الى اللاحق الى اللاحق الى اللاحق الى اللاحق
نقيضه الى نقيضه ذلك الامر الذي هو نقيض المنسبة للاحقه وان نقيض
نقيض المنسبة الى اللاحق الى اللاحق الى اللاحق الى اللاحق الى اللاحق الى اللاحق
منسب بظاهر الحكم يستلزم اللاحق الى اللاحق الى اللاحق الى اللاحق الى اللاحق الى اللاحق
لان الفرقان وجوده ليس منسبا للمصلي والمفسدة وبهذا انظر في اية تبيين
هذا التفسير اعني كون وجوده منسبا للمصلي او ليس منسبا في اللاحق انما يكون وجوده
منتهى المصلي والمفسدة وجعل بحيث يتعالي فلا يصلح ان يكون عليه
في علم مع الاسلام في اللاحق في اللاحق في اللاحق في اللاحق في اللاحق في اللاحق
التعليق بعدم الاسلام في مقتضى اللاحق في الاسلام في مقتضى اللاحق في مقتضى اللاحق
معنى اللاحق ان يكون منسبا في مقتضى اللاحق في مقتضى اللاحق في مقتضى اللاحق في مقتضى اللاحق
مصلحة او تبيينها او في مقتضى اللاحق في مقتضى اللاحق في مقتضى اللاحق في مقتضى اللاحق
وترتيب عليه في مقتضى اللاحق في مقتضى اللاحق في مقتضى اللاحق في مقتضى اللاحق في مقتضى اللاحق

[illegible]

التقص

التعقيد لطريق الوصول والاتفاق بعد دلالة النص على طريق الظهور
فما لا يوافق بين معنى هذه الحجج الخاصة بمخالفة التثنية الباقية
اتفاقية أي التعقيد تخلف أي عند وجود ما لا يوافق أو لا يمكن اشتقاق الحكم
لعدم التعقيد ههنا فلا يكون الدلالة على العلم بغيره عدم العلم بالمتن وهو
الشيء عام العلم حتى يبطل عليه ما يخلف الحكم إذا التخلّف عند عدم تمام العلم
بجواز الاتفاق وهو وجود الحكم مع بعض الشرائط دليل الاعتبار
عاشيت به العلمية في العلم وأن معنى قوله الاشتفاء المعارض للمنافاة
الشهادة أو اشتفاء أي المعارض للمنافاة دلالة الدلائل على العلمية في الحكم
والاخر كما ذكره المحقق في الاشارة الموافقة للحلالم الجمهور وما سيجي من ثناء
السبل المنه في الثالث ولأن المعاملات تختلف الحكم عن الوصف هو ترتيبه عليهم وارت
الثالث دلالة معنى معارض الدلائل بين منافاة كل من العلم بالآخر والآخر
عليه فالحكم لم يدع إلى التخلّف أي اشتفاء الحكم بغير دلالة الدلائل على العلمية الوصف
بل ان بغير دلالة كونه علمية هذه بشيئ الحكم وهو معنى السبل الدلائل على العلم
إذا لا يعلم العلم بالمنفعة منارة إلى التفسير في تعقيد التعقيد في المنفعة العلم بذلك
لتيقن ترتيب الحكم في المثال المذكور لا يعلم ان الفسق مانع التا بعد العلم بان
الغور مقتضى الاجازة ان يكون عدم العلم بالعلماء بناء على عدم التعقيد في العلم ان
الغور مقتضى التا بعد العلم بان الفسق ان مانع في صورة التخلّف في العلم ان
التخلّف ما لم يكن عدم التعقيد فالاصوب لما كان ما ذكره الصواب في
فيما اذا علم التخلّف مقدار العلم بالعلمية كما اذا سلم فقيرك فاعلم الواحد
ومنع الآخر الفاسق فالعلم بالعلمية الغور يتوقف على العلم بالقيمة الفسق
وما لم يكن شار إلى الاصوب الذي ينفرد عنه هذا الاشكال وطا صالم ان ما يتوقف
على العلمية هو المانعة ما لم يكن يتوقف على العلم بالعلمية هو المانعة بالقيمة بمعنى
كغيره الشيء بحيث اذا جامع الباحث منع مقتضاه في الاصل أي في غير
محل التعقيد لا خلاف في ان الاصل في العلمية عدم الاشتفاء لا يبطل
الشهادة أي شهادة العلم بالعلم على ما سبق وان كان الظاهر ان المراتبة
الدلائل على العلم ان الحكم بها لا يمكن اعتبارها فاذا ذكره غيره من الشارحي
نص عام افلوا اعتقاد بغير صورة التعقيد لم يتصور التعقيد يلزم

المعية أو الحاصل عند الترتيب الجواب هذا اننا اذا ذكرنا اننا نحتاج الى تفصيل
 الحاصل انما يلزم في تعدد العلم العقلية المعينة للوجود واما في الحقيقة المعينة
 للعلم فالجواب اننا قد سبقنا في الجواب على كثير من نسخ الشرح ويكفي الجواب في تفصيل
 سبق في ان كل علم عندنا لا يمكن ان يكون جزءا من العلم بل هو مجموع واما في تفصيل
 الاستقلال فيكون عندنا العلم المناسق وهو العلم بعلمه اولى اهي العلم الصغير
 عايد الى العلم المنهوت في العلم الى العلم الكلي لا يعني لان ضرورة العلم في حقيقة
 الاستقلال ظاهرة ببيان الملازمة ولكن ليس بترك الظاهرة وهو انه اذا جاز
 التعدد كان الترتيب عينا بل العلم الكلي لا يمكن ان يكون العلم انما هو العلم
 كل علم الى العلم بالاستقلال فيكون العلم المنهوت في العلم الكلي لا يعني لان
 للترتيب بين العلم والاعمال والاعمال في الحقيقة الملازمة على شيئا من العلم
 فعلا وان كان كذلك لوجب على كل واحد منها شرة الى ان قولنا والاولى هو العلم
 اقرارا بالعلم فوق على طريق الترتيب حيث جعل العلم اذ يعني ان كلامنا في
 فيتنفس ما في العلم ان في حقيقة العلم انما هي عبارة عن العلم وهو العلم
 جعل كل من العلم انما هو العلم اذ العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 لا يعني معارضة ما في العلم انما هو العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 انما هو العلم بالعلمية انما هو العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 الحكم بالعلمية في العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 الشرح في حقيقة العلم في العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 الشرح في حقيقة العلم في العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 يكون كل من العلم في العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 بالعلمية في العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 والافق في العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 وعند العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 ان الشرح في العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 لا يعني معارضة العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 المستنبط فانما هو العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 ذلك على سواه وقد يرد على ما بيننا من ان العلم في العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم

هذا دفع لما قيل اننا لا نحتاج الى تفصيل العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 بوحدة من العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 لا العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 اجمالا في تعارض حتى يلزم من العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 ظاهرة في العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 على عدم الوقوع في العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 الوقوع في العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 تعليل الحكم الواحد بعلمية في العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 حيث عاود الحكم في العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 يمتنع وقوله على حكم النور والدار في العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 وقوله في العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 من العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 وان العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 حدث العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 جواز ان يرفع احد من العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 في العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 والجواب من العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 لا طريق لهذا العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 من العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 قال ولو وقع العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 والسلف الصالحين من العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 ان الحكم ايقن متعدد احكام الى ان العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 متعدد الحكم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 التعدد وعلى ان الحكم في صورة تعدد العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 واحدة من العلم بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم
 بالعلمية وفي الحقيقة العلم في العلم

الحمد لله

استيفاد

من الممحللات

من الحيات النشبية بكونها العلية صفه للاوصاف المتعددة ولا خلاف في ضعف
 هذا المنه وقالوا لو سلم أي كونها صفه للاوصاف فبما يلزم الحيات المذكور لو كانت
 في الصفات الحقيقية التي تقتضي محلا بوجودها بغيره وليست كذلك في الحقيقة
 انتمتعتم على علمية اعني الوصف الواحد قيام العرض بالوضع وهو غير المتع
 والسند مما رفته تعريفا لو لم يبع التعديل المتعدد للمنه الذي هو العلية
 صفه زائدة وجودية لم يبع التعديل بوصف الواحد بل لزم للمنه الاول هو قيام
 العرض بالعرض التالي بطل انتفاء فبطل عدم صحة التعديل المتعدد
 فلان يتحققها الصفة العلية اذ هي متشابهة لها وعدوها باكونها كغيره
 شرط الوجود وان قيل الصلة بكونها العلية من الاوصاف فليكن يكونه وجوده
 شرطاً فلما هو شرط الصفة العلية وبزوال الصلة فلما هو مورد الالغاءات
 جعل الشاهد من غير انهما للعلل الشاعية على ما يتم اشياء افراد العلم وهو مثل
 الكسوة التي اعني انها امارات لا بعد في اقبوا لها دفعة او مرتبة فضلاً عن الكفاية
 فيجب حتى يتجلى كثره في العلم الحياتي والى كثره في العلم في نظر الحق جعل العلم للاشياء
 يعني ان الاشياء الاوصاف امارات وتنصبة لا بعدا حتى لا يفسد او مرتبة
 واذا كان احد امارات اشياء الحكم انهم في تحقق الحكم ارتفاعا جليلا لاشياء وهو
 تنصبة جميع الاوصاف فيجب كمالها في طو شتوت الحكم من اوصاف متعددة
 فيظهر الكبر بما ذكرتم وبشوت ما دمنيا ويظهر كمالها بل ان تحقق الاشياء وكونها
 امارات انما هو على تقدير كمالها من الاوصاف فلو لم يمتد في كمالها في تحققها
 دور انهم ان الاليت يتوزعوا الى ان يجعل الاشياء امارات اشياء العلية والمقابل
 عبارة في شتوت العلية وكذا الطراف الا في ذلك لظهور ان الكثر من الاوصاف امارات
 للحكم لا العلية اذ لا معنى لجعل العلم امارات العلية في تلكا كماله من العلم
 فمنها كونه حكم الصافي قطعيا لا افتراضا ان هذا البش والاصح اليق
 اما مثل القطع بوجود العلم في العلم في علمية بشه و العلم والايق بشه ولا يشك
 والاصح ان يعني كونه من العلم على العلم مستند على اصله لا بد في ظهور اخذه
 من النص فلهذا كان هذا البحث هو شتر الاشياء في العلم الصلي بطل نظر واجبتها
 واعلم ان في نسخ المقنن زائدة لم يتوصل اليه الشك وهو قوله والاني المعارفة الاصل
 والفرق وزعم الشك العلامة انه سهل لما تقدم من شتر الاشياء في المعارفة الاصل

به العلم بقرينة قوله لم يكن هو وغيره المتعلق بالثبوت العلم بمعناه اقر ان
نفس الشئ كقولنا استقر رقيقة في كمال السواد وافتتحت اهل زمانه من حضان
لوم لم يكن ذلك الحكم او نظيره كانه قصه احتجيج للتعليل الى علم قول الشارح وحكمه
كان بعينه ان الشارح الما تبارك بقله وحيث ان يكون معناه اقر ان العلم
المذكور في علمه كحكم الشارح لوم لم يكن ذلك العلم وصف او نظيره علمه حكم الشارح
بعينه ان الشارح الما تبارك بقله كحكم وبعضه جعل الالفاظ مستقلة
للفصل نظر الى ان دلالة لرب الشئ كانه ذلك الشارح الى ان هذا العلم
والا حتم الى ان تقدير الفاء ليس كذا جوابا وعدم قصد الجواب ليعلم ان هذا العلم
يكون علمه كذا ما يوم اوبق ما سبق كانه تبيين المناظرة لا انما في هذا العلم
الحقيقة وكونه معناه ان الفاء تشير الى ان هذا العلم في نفس العلم
والتباعد الصريح هو ان الالفاظ فقد كانه في هذا المثال فذكر حكم الحقيقة
وهو عدم الالف ونية الحقيقة وهو عدم ترتيب الحقيقة على الشرط علمها يعلم
ان العلم لا يفهم الا بعد عدم ترتيب الالف عليها بخلاف ذلك العلم
تتبعني اثبات المعلوم فلما كان في المعلوم في علم المذكور فلما يتحقق العلم
بناء على وجود المناسبات بناء على ان وجود المشد ولا يستلزم وجود الشئ
بناء على الفرض وانما هو ان السوى القسم الذي هو المناسبات في
الالفاظ ولما يشترط في المناسبات ان السواء في المناسبات وقد
وجد فلما حاجته اليها ولا يخفى ضعف هذا العلم الوجودي من العلم
لما يتحقق من شئ او آخر لعمري الحقيقة واعتبارها في بالعلم
وهذا العلم يعني ان كلامه في العلم اليقيني لا في مجرد الالف والافتقار
الى المناسبات ظاهر وان لم يكن ظاهرة وهو ان هذا العلم الذي هو
الاستيعاب هو العلم بالوصف ثم ابطال البعض وعند التمهيد هو العلم
والعلم بالابطل ان قبل الموقوفات والاصناف كذا العلم في العلم ذلك
الحكم والابطل ان في ذلك العلم معناه بيان عدم حصول البعض فينا قضا
فلما قد اشار الى جواب بيان علمه العلم انه هو بادي الرأي وعدم حصول البعض
انما هو بعد النظر والاعمال فتعين الكيل بطريق التمهيد والافتقار
الشافي العلم العلم ويصدق فيه العلم في هذا الشارح الى دفع ما يوق

لعلة

المقدمة
العلم لم يثبت او حيث ووجد ولم يذكره في الكلام وان لم يكن فلا بد من العلم
او معناه ان يتحقق من العلم انما هو ان يورد المستدل لسلطان تلك المقدمة
ثم انما علمت في بادي الرأي ان العلم للعلية في ادخله في العلم خلاف
ما ثبت بطلان علمه فانه كان في بادي الرأي انما تبارك بطلان العلم
فتبين ان العلم لم يثبت في بديهة العلم والمجيب يدعي العلم في العلم
المعترض انما يبين وصفا آخر والمستدل ان العلم في العلم هو العلم والاعمال
كما ان المجتهد انما يظهر وصف آخر فان ظهر بطلان فذكر ان العلم في العلم
يظهر ان العلم في العلم انما هو انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
الى علمه وانما العلم في العلم هو انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
كما ان العلم في العلم في العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
فان لا يدخل في العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
الحكم عند ثبوت سواء وجد المحذوف او لم يوجد وهذا العلم في العلم في العلم
العلم في العلم في العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
في العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
علمه مستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
بالعلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
بطلان وبيان ان العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
في العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
بالبطلان فلما انما هو العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
لما حاجته الى العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
فقد علمت ان العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
علمه المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
انما هو العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
في العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
انما هو العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم
علمه المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم المستدل انما هو العلم في العلم

ملازمة عقلية او عادية بمعنى ان ذلك الوصف يوجد بوجود الوصف
 المنضبط وتقدم تقدمه كما اعتبر في المنطق ما لا يلزم من صحة
 العضا صلا يلزم العدة كما يستعمل في المنطق والافتقار الى انه لا دخل
 بالعدم في الملازمة فالاول لا يقتضي الوجود والوجود لا يقتضي
 غير الجانبيين بل يلزم وقد يتبين بما ذكر ان الحكم ان كانت ظاهرة منضبطة
 نفسها والاشارة لها ويعبر عنه بالمنظرة وذلك لان بعدد تلك الظاهرة
 المنضبطة انما وصف ظاهر منضبط كحاصل ترتيب الحكم على ما يقتضيه
 للعقل وهو الحكم نفسه وهو ترتيب الاول والاولى على العقل بالقبول
 في قوة حصول ما يقتضيه العقل في ترتيب الحكم على ما يقتضيه العقل
 بالظهور والاشارة وبه يقولون في معنى انه قد يتبين التمسك بالمتابعة
 في مقام المناظرة وان لم يتبين في مقام النظر لان العاقل لا يتبين فيها
 عقله وبذلك قد انكر اشارة الى ما يكون كحصوله او هو ما يميز
 عنهما في المتابعة والثالث لانه اعتبر الاقرب اربعة الاول ان يحصل المقدم
 يقينيا او ظاهريا ان يكون في الحصول ونفي ما بين الثالث ان يكون في
 الحصول اربع الرابع ان يكون في الحصول يقينيا والثالث لم يجمع الاول والثاني
 نظر الى اليقين والنظر في صارت الاقرب من الحصول الى ما يقتضيه
 فالاول وان كان راجعا في الاشارة او في الثالث او وجوده في الرابع لم
 يكن محتملا اصلا في معنى لنا السمع او راجعا الى ما يقتضيه الحصول
 نفي في معنى او في الثاني في الحصول اربع ومع ذلك فقد اعتبر المنظم في العلم
 لا عبرة بالحصول في كل مني وانما المعتبر الحصول في العرف فيشار به
 المثالين يعني مثل المثالين لا يعبر عنه كقولنا لانه لا عبرة بالمنظرة
 معارضة الميتة في اعتبره نظر الى ظاهر العلم في غير التفات الى ما يقتضيه
 الحكم وان ظننت انما ضرورية دفع لما قيل ان حجة الجارية والسمع في الضرورية
 انما تحتاج الى العلم في العلية ولهذا لم يخلع من العلم في حجة التعاوان
 في المطالب ضرورية او لا اقل قد اختلف في ان قبل التمسك وقبيل الاتفاق
 على الاعتقاد عند رجوع العلم لم يتبين على الاتفاق عند رجوع العلم قلنا لانه
 اهتمام الشارح في غاية المصالح وابتناء الاحكام على ذلك في بعض الحكم لا

الميتة
 اليقين

لا يهل المصالح والوجود والا لاما جئت للقطع والباحث على ان لا يتبين
 مصلحتهم في الجرح بل انما يتبين بان ما يتبين في الصور ولا يتعارف مع ان النسبة لا يزيد
 على المصلحة والا لاما صحت ان الحكم على ما يقتضيه من النسبة الراجحة للمصلحة
 والدليل لا يخفى ان تمام الجواب يتجوز من كون المصلحة والنسبة في شيئين من الصور
 الا ان الحكم في ما قامت الدلائل على ذلك في قوله ان النسبة في المصلحة لما
 صحت والملازم متفق بالاتفاق بيننا بين ان اللزوم ان الصواب في الواقع والشك
 او دفع وجوب القضا بيننا على ورواها او صحت لما اكد عند تعارضه في
 الباعث على الاصل الصلوة والغلبة الصارفة عنه حساوية كانت او في الاصل
 في سواه الخ والاعتبار ام لا وذلك لانهم وان اختلفوا في الحكم المتبينة في علمها
 عند المعارض الساد والاربع باب لا يسبق المصلحة في كون الحق على بطلان
 متقدما او عدم ترتيب الحكم عليها والاعتبار في الاعتبار اربعة اقسام علم
 ان تعارضها الاقرب في كل كلام العام والخاص والارزاق والاعراض لا يمتنع
 او في اصول التنبيه على خلاف الجرح في اعتبار العاقل في العاقل او في اعتبار
 الجرح في العاقل او في اعتبار الجرح في العاقل او في اعتبار الجرح في العاقل
 في الجرح في العاقل او في اعتبار الجرح في العاقل او في اعتبار الجرح في العاقل
 الحكم في وقته يقتضي ان في مقتضى ذلك في مقتضى ذلك في مقتضى ذلك
 يحتاج الى بسط لا يليق بهذا الكتاب قد استأنا الى غير ذلك في التنبيه
 فلتنبيه من على ما هو مقتضى المقدم فتقول ما معتبر بها يعني اعتبار ما بين الوصف
 في عين الحكم كتحليل الحث في التثبت بالنظر وتعليق الامة المسال بالتمسك
 بالاحكام وتقول هو ان ترتيب الحكم على مقتضى التثبت في مقتضى الحكم على الوصف
 وتقول في مقتضى التثبت في مقتضى التثبت في مقتضى التثبت في مقتضى التثبت
 انما هو في الجرح فكونه اقرب الملازم تلتزم انما هو عند قطع النظر في التثبت
 البعض في البعض في مقتضى التثبت في مقتضى التثبت في مقتضى التثبت
 الى الملازم ويزيد على ما هو مقتضى التثبت في مقتضى التثبت في مقتضى التثبت
 وبالملازم في مقتضى التثبت في مقتضى التثبت في مقتضى التثبت في مقتضى التثبت
 واقرب من التثبت في مقتضى التثبت في مقتضى التثبت في مقتضى التثبت في مقتضى التثبت
 اجزاء اعتبار عينه في عين الحكم والملازم ما ثبت ذلك في مقتضى التثبت في مقتضى التثبت

بالمسلمين انما المذهب الذي ثبت اعتباره وثبتت الفاهة كلها في الحاشية هو المذهب
منها بعض على المذهب كعادته الصوم قد عرفت من كل الحقيقة التي ثبتت
به الاكدي وغيره وتوصلهم ايقظ له في هذا المقام معنى على ذلك ان الله لم يبدل
العلم الاشارة الى ان العلم في الحقيقة التي لا يعلم فيها سوى الاربعه السابعة
وحقيقة الشبه ما يحصل من التميز الذي اوردته الشريعة فيكون من العلم الذي هو
كما انه قد يكون من سبب فيظهر به ان الله علمه كذا كذا فيكون شبيهه في غيبه فظنا ان العلم
وقد يتبادر في افق ذهني فحينئذ الى اثباته شريحي ان العلم في الحقيقة الذي لا
يثبت بمجرد النسبة والالتزام فيكون شبيهها الى كون سببها مع ما فيها من التماثل
وانما لم يرد بان يتبين ذلك احتمال ان يكون في الوصف شبيهه في بادئ الامر لم يثبت
عليه تبيين الحقائق بان يتبين فيسببه من سببه وتبين اهل بيده ان توفيق الشبه
بما لا يثبت من سببه الا بدليل وبما فيها من النسبة معنى على ان لا يثبت بمجرد النسبة
بل بالبدل من سببه الذي هو دليلان في علمه ان توفيق بالنظر الى ذاته لما كان في شريحي
بل في سببه في هذا اني لما ذكره العلامة ان اوت ما قيل في توفيق الشبه هو ان الله
لا يثبت من سببه الا بدليل منفصل واذا كان كذلك فلا يمكن اثباته تبيين الحقائق
فعلم ان النظر بمعنى على التفسير في النظر على ما هو ظاهر العبارة ثم قال
ومنهم من يفتي بما يوافق النسبة بمعنى غير محقق وحذف لان لفظ اليوم شريحي
التفسير انما ابتداء الكلام لا يتوصل على النظر على ما ذكره المحقق في بعض شريحي
ان اثباته تبيين الحقائق على تفسيره في تفسيره بما يوافق النسبة من سببه
تبيين الحقائق بما يوافق النسبة من سببه بالنسبة التي هي في سببه لانه مجوز
يلجوا ان يكون الوصف الشبه من سببه يتبين في النظر الى ذاته وهذا الفهم ان الله
تبيين الحقائق في نفسه الوصف من سببه بالنظر الى ذاته مثال معنى اذا
حاصلها الحاق ان الله انما ثبت ان الله الحوت الجامع كونها ظاهرة في اداء الصلوة
الحاجر وصفها شريحي انما يظهر من سببه الذي المذكور لكنه يوم النسبة من سببه
قد عرفت فيها المعنى في ان الله انما ثبت كونها ظاهرة للصلاة وكونها في الحوت
الشأن اعتبر الا وحيث رتب عليه حكم بعين المارة الصلوة والطواف
المعروف ولم يعتبر الشبه في غير الصور فظهر ان الله الغالب عليه يعتبر الصلوة
والحكم في الصلوة في الفاهة اعتبره والحكم في الصلوة في الحوت يعني ان الحكم بالغا غير

اوتی

اقرب الشئ اليكم بالنماء المعتبر فهو هذا الذي هو الوصف الذي اعتبره كالطهارة
 للصلاة فثبت بالعلم الذي هو بعبادة الماء والارض فثبت وان الشارح
 اعتبر تلك المعتبرة انما اعتبرها بالاعتناء بالعلم الذي هو بعبادة الماء والارض
 وضمير اعتبرها بالوصف الذي اعتبره الشارح بتأويل الصفه للطلهارة و
 لا للماء وان المعتبرة والاصل على ما يتصور وصح هو وصفتهم سلمة للطلهارة
 بالبناء كونهما عبارة عن الوضوء وقد مر ان المراد ان في الطهارة بالماء
 الصلوة والطلهارة في المصنف قد اجتمعت وصف كونها طهارة وكذا ما في
 خراسان السليمان والاصل المعتبر الشارح في الفاعل الذي هو بعبادة الماء والارض
 فثبت وصلى والشارح انما اعتبره بأنه صورة الاجتماع لكونه بالعلم
 واعلم قد خلت عباراتهم في الشبهة حتى قال اجماع المومنين لما تجوز في
 الشبهة عبارة مستمرة في صناعة اليد وفيهم من منتهى بآراء في العلمين
 اصله ليس انما في الجملة انما في الجملة انما في الجملة انما في الجملة
 به شبهها كالحاق العبد المتقرب الى الله تعالى به بايقون قيم المناط عليها
 الا ان يقتصر في اعداد الصور الى قيمته كما في طلب المتقرب الى الله تعالى به بايقون
 المتقرب منهم منتهى بآراء في الجملة انما في الجملة انما في الجملة
 اغلبها في حكمه بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 وقال العاصمي هو الوجه بين الاصل والفرع بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 وهو في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 وعلى ان ما بعد من العلم غير ذلك وهو المسمى بالدوران
 قد اعتبره في الدوران على العلم ومعناه ظهوره في العلم بالعلم بالعلم بالعلم
 الطرد هو من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 اذ لا خلاف في ان الوصف اذ لا في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 وبعد ما حصل العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 اذا علم ان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 على وجهه في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 والمنطق بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 المغارة بغيره وبين كون الاصل علمه غير يعني ان في السبر يوجد مع

القياس إلى أن لا بد من العلم بثبوت الصحة في ص ٣٣
المعتمد على العلم بثبوتها في العلم بعدم ثبوتها
ألا طريق إلى الثبوت وذكر ذلك عاقبة منها في الغي القصد

[illegible]

الشطوط
بيداد
نهد

المستدرش في الجبال الغريبة جميعا الكاف الا ان العلامة انه لم يذكرها في الخزانة
الظاهرة وهو بيان شذوذه الى ان الوصف يعم اللون العام وانما خصت بها هذه
او غيره فلما يقدر عرف الشئ بطايعهم فانه اي لفظ النجاشة لذلك المعنى
الاول الشئ الى المراته فوترية السناد يعين كونه للمعقد في دفع الاحمال
الى ان اذن ظهوره في احدها لفظ التعيين وان لم يكن كما في فائدة مقصده المستدرك
فان في دفع الاحمال وقيل بينهم اليد مقعده اخرى وهي انه لما لم يظهر في احدها
الظهور في احدها مقصده المستدرك وانما يعنى ظهوره فيه واذا لا يعنى عطف
عليه قوله انه بوجه يعنى لوضع الاحمال بهذا الطريق الجاهل الى امار من كل
استفاد لما في كفاية وتوكله فحسبنا علمه في هذا الطريق تبين على الوجه الثاني
يعنى رده بعينه في احدها المقصود في المناظرة في الصواب الى السبيل الى
ذلك انه فهم المعنى بما يصلح للغة اي يجوز استعما في حقيقة او مجاز او
نظما او بجملة كقوله في بعض اخص اهل اللغة في استعما فيه لغيره انه في الجاهل
يكتفه معناه اللغوي ولو في اللغة او عرف الكان انظر فان منع غير ممكن
ومعناه وان لم يكن في غير موضع والانه للمعقد في هذا الاعتبار رسمي في كل
لغة اعتبار التيسر في مقابلته النص في هذا وان كان وضعه وتركيبه صحيحي كونه في
الهيئة الصالحة لا اعتبار في تركيبه كالمعنى او موقوف وهو ما وقف على بعض
الرواة ولم يرفع الى البني صوابه والمقطع ما ذكر في فتنته رد ردة احد الوسايط
تعارفها النص الواحد وقد سبق الى الدلالة المتعارضة اذا كانت في حيز واحد
فقد علم دليل ان خرجت منها ووقف البعض لا يرجحها اذا كان في حيزين شاذين
في جانبين اربعة شهود وهذا ما بين لا ترجح بالكثره سواء عند اعتكاف التفتيح في
ما لا تناقض في الصواب بل في ذلك حيث لا توجد في حيز واحد متعارضة النصيبين الى
التيسر في عينه واعتبر ذلك في النظر والاجتهاد لم اعتبره في البحث في المناظرة
لاشتركا في المقصود الى انظار الصواب وهذا معنى قولهم المناظرة كالمناظرة
واقى له الى الشئ في كل ما في جميع وجه الترجيح فهم الا ان يكتفي بالاصل
عدم المرجح في كل مكان انما هذا النصا في ذلك لما في ترجمان مخصوص
لا يوجد له في ذلك نصا في كل الاصل هذه الاسئلة إشارة الى الوجهة
التي يجب بها انظر انفسنا لا اعتبارا واطلق عليها الاسئلة لكثرة

والأصل

هذا احل ولا يحل له ولا ينافي مقتضى اى وقت لعدم اى وقت او بالاشياء
 ولا تناقض في عدم العمل بها ولا كذب فان قيل المستلزم ان يكون الكذب
 التناقض فلا وجه لتقيضه فلا ينافي في اشارة الى ان كذب قولنا لا يحل له ولا يحل له
 مطلقا او التقيض بين معنى التناقض لان كذب قولنا لا يحل له ولا يحل له
 كانه قيل جازا ولا يحل له ولا يحل له ولا ينافي في اشارة الى ان كذب قولنا لا يحل له ولا يحل له
 يعنى اى اى وقت لا ينافي معناه اى كانه لا يحل له الا اى وقت ولا ينافي في اشارة الى ان كذب قولنا لا يحل له ولا يحل له
 ان المستلزم ان يكون التناقض في التقيض والاول باعتبار وجه التقيض في وجه التناقض
 رفعها والمجيب عن الاول ان التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 بل ان التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 سواء علمه او لم يعلمه في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 اعتدوا في الاربعين لم يدرى له الدليل ولا يخفى ان المراد بالاعتقاد هو اعتقاد العقل
 بالدليل والاعمال لا بالاعتقاد بل في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 اقوال المجتهدين واما التقيض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 التقيض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 لم يدرى له الدليل ولا يخفى ان المراد بالاعتقاد هو اعتقاد العقل بالدليل والاعمال
 واحد فلا بد منه للقطع بجواز تغير الاجتهاد بان يعنى اليوم ما يحل له في وقت واحد
 لم يدرى له الدليل ولا يخفى ان المراد بالاعتقاد هو اعتقاد العقل بالدليل والاعمال
 وقت التناول والتكلم بالاعتقاد بين مثل الوقت الذي هو هذا احل له اى وقت واحد
 جلالا لان تناقضها في وقت واحد وان هذا مما قد يقع فيه الغلط في المعنى في الوقت
 وتعدوه هو الوقت الذي هو في الحكم بالاجاب غير زمان الحكم بالاجاب في وقت واحد
 قولان في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 الكلام لا يجوز خطأ من الاجتهاد وخطا في وقتين في مثلها في وجه التناقض في وجه التناقض
 يعنى اى ان احدى المسكتين نظير الماوى وحكم في احدى بابا بشئ وفي الاخرى
 بالاشياء من ظهور الوقت في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض

كما اذا اشبهه طعم طاهر بطعم منجس فيجوز الاجتهاد في اخذ احدهما ولم يجوز ذلك في اشارة
 في طاهر بشئ منجس فيجوز الاجتهاد في اخذ الاخرى كما لو لم يجوز الاجتهاد في اخذ احدهما
 بغير وجه في ذلك لا يصلح في حكمه اى هو الطهارة فانه لا يكون رجوعا بقوله في طاهر
 القول في المسئلة الثانية عليه على الوجه في القول في المسئلة الاولى وقتنا حكم في وجه
 له اصل في الطهارة كالماء والطعام ان يجتهد في شئ من طهارة الماء او طهارة الطعام
 له اصل في الطهارة كالماء والطعام ان يجتهد في شئ من طهارة الماء او طهارة الطعام
 جميعا في المسائل الاجتهادية يعنى الحكماء الشرعية التي اولتها قلينة
 ويتلخص في بعض الحكماء الذي هو المعنى في ذلك الى نهاية واذ اختلف
 فاطما يعنى نصا وطعنا او اجابا او قسما جليا اى ان التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 ان تعمد مجتهدا في المسئلة عنده عدم اعتدائه في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 على وفق اجتهاد مجتهدا في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 يحكم بحكم ذلك في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 الفصل حكم حكم بضميمة لان ذلك نقض الحكم في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 ان الاجتهاد لا ينافي في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 الحكم في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 نقض الحكم بانه كان حراما في اول الامر لا يخفى ان في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 كلف وغاية انها على تقدير عدم اتصال حكم الحكم في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 والاولى في قولنا ان وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 اذ اجتهاده الى حكمه في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 البحث في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 الحكم الذي ذكرناه في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 تغير اجتهاده اى ان وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 كما لو تغير اجتهاده في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 اولى فانه لم يدرى له الدليل ولا يخفى ان المراد بالاعتقاد هو اعتقاد العقل بالدليل والاعمال
 تغير اجتهاده في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 المراد من ذلك نقض الحكم في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض
 نقض الحكم في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض

صبراً

104

五

三

والمعنى انه

والقبي أنت كريم الطرفين بين هويته الكرم إذا كان متناهيًا فيه وما فيه أو
استهنايته والغنى الحاشي كان يفتكر لو غنوت والغنى وإن كان غنيًا
صغيرًا أنشطوا على ضائق وحدود عداوة وقرية ويعينوه في هذا الاعتراف بالذنب
فرق لها النبي عليه السلام ويكفي من الواجب حتى قبل الغنوت عنه ثم قال عليه السلام
لا تغفل عن شيء بعد هذا الجور يجوز أن يكون قد خيره ما في هذه الصورة
التعيين بانه قيل له لكن يا رسول الله لا تأمره أن يجعل الحق للباطل
لا بد وأن تغفل الغنوت وإن يعينوه لا يلزم من جواز التغافل مطلقا
فإذا وقع هذا تغفل غلام شرباته مهرنا خلا في جوار الخطأ وعدم وعلى غيره
الواقع في التغفل وعدم وإن الغنا عدم التغافل عدم التغفل إلا أن الدليل الطرفين
إنما هي على جوار الخطأ وعدمه والمذكور في شرح العلامة أن عدم التغفل على
خطأ اتفق لا تغفل وإنما الخلاف في أنه ما يجوز أن يقع شبه لعدم التغفل
عليه الجور أصلا والاصل عدم المانع عنه من باب علورته وكما علم
وقوة حده وقسم مانع وقد يجاب جوابا بالاعتراف بجوارب دليل السند يعني
الخلاف في أنه هو الخطأ في استنباط الحكم الشرعي من إمارتها لا في الخطأ في إثبات الحكم
الشرعي من حيث بناء على الخطأ فإنه هل يندرج تحت العموم الذي أثبت له حكم
صواب كما إذا جزم بأنه غير حرام ثم زعم أن هذا المانع غير فخر من حيث فانه لا يرد
وعدم يثبت الحكم الشرعي المشقة في حق العوام قد يتكلم على هذا السند
ما موزع بالاسناد وهو ليس بخطأ وإنما خطأ الحكم الذي أقيم الاجتهاد واثبت
جنيبة لاعتقالي لما وبالاستنتاج سوى الا بالاعتقاد على الوجه الذي افتوا به
وموادها عند ما قيد بذلك لانه لو كان ضروريا وجب ذلك تقييده بالاحتكام
فلا يرد على اوله ضروريا كما كان تقييده فنيا في الدليل فكيفه ضروريا
نظرا لما حاجته اليه لكان لزم كونه ضروريا على تقدير كونه ضروريا في آخره
إذا قلنا لا يفعل محال فلا ينافي على ما يقتضيه ما هو في صورة الاشياء كما هو
والعدم ونحو ذلك الدليل كما هو ماسوق في محض كيف ودرست وارا أن النبي عليه
عدم دليل المشقة وإن جعلنا شرا هذا دليل السبق بان يفتقد امتنع لعدم دليل
مبنية فلما زعموا أنه لا بد منه كذا لا معنى للمطالبة ولا الصلح ان يكونه مثل علم
حلافية وذلك مقتضى في منكر الدعوى انى ما يدعي عليه وإن الأصل عدمه

حیثم

اس دلیک

انه ذلك اسم الله قد اقرن به اجباراً ثم ثبت صدق بالليل فلما يدرك العلم
 على الاجتماع الماتة المعتدلة من العالم والعالم من الحق والحق من ان ذلك الاعتقاد
 الحق لا حاشا لان يكون عبارة عما يكون على السيرة الحسنة والظاهرة المرفوعة بما به
 صاحب السيرة وهو ذلك لما عرفت في السجل وان كان قد عرفت ان العلم ان الله
 لا يتبع الباطل سواء وجد فيه اهل الاجتهاد او لم يجد فلما رد ما قيل من استحالة
 اتعاق المجتهدين على الباطل في اتعاق العوام بل ان كان ممكنة عند
 الله وذلك في السيرة المتكفية انما هي في حق الزمان بموت العلماء والفايناف
 حصول الاجتهاد بالفعال لا يمكن والعقد في ذلك لا والاقتصاد على المنع وهو
 ان الله انما قد فرض كفاية على الاطلاق وقد يستند بالاجماع معونة العوام بالحكام على
 بالنظر في الغلبة على انهم في المجتهدين في العمل السابق عليهم انما معنى على جواز تقليد
 الميت على اربعة اقوال فيكون على ما في السيرة والى ما في المتين ان
 السيرة العلامة في القول بانه يجوز الافتناء عنه عدم المجتهد امام وجوده فلا يرب
 عين ما يكون في معنى الكتب كذا القول بالاجواز مطلقا فاجوز من جواز في
 الاطلاق على ما اختار العلماء ان ثبت عندنا من حيث المجتهد بغير
 يشق به ثم حاول التطبيق لفظ الميت على ما ثبت عنه من انه اجتمع الاعتراف بانه
 فاصح عنه وقيل في ذلك إشارة الى الافتناء به من قبل مطلقا وهو قيد
 الاطلاق على الماخذه والاهلية للنظر لكان قوله وقيل يجوز مطلقا اعني عدم المجتهد
 او هو هو القول الخمسة بوجهه لثانته وقيل نعماء العلماء عبارة الميت
 لنا وقيل ذلك ولم ينكره غيره انما هو الافتناء من غير ان له اطلاقا على الماخذه
 والاهلية للنظر فتعرف المباشرة بوجوه الدواعي الثبوت والتسليم وفي ظاهر عبارة
 الشرح فتصور الاله انما يشترط بقيد العلماء بغير مطلق في ان الله الاطلاق على الماخذه
 والاهلية للنظر ومنه ان الافتناء في العلماء لم يقع في غير تكبير من تكبير
 فانه متفق عليهم بمعنى ان الله في جواز افتناء غير المجتهد اذ الله على الله قال في
 كذا وفيه البوصلة كذا انما التميز فيما هو المتعارف من الافتناء في الله تعالى
 بطريق تعاطي الامم واعلم ان التعبد بغير المجتهد انما هو لتعاطي الامم في ذلك فلا
 في انه لا يجوز للمجتهد تعليمه كذا والافاضة بقوله ان المراد هو هو مطلقا على الماخذه
 اهل للنظر على ما بالذم به انما ملكة الافتناء على استنباط الفروع من الأصول

۲۱

يستنبط

التي قد لا تلامح وهو المستحب في هذا المقام والفرق في كونها في الشيء وفي
في المذهبين المعتبرين المطلقين في شيء حيث لا يفتقر إلى الحكم في أصوله وإنما التدرج في
باعتقادهما ووجوه في كتب الصحاح فانظر انهم لم يثبتوا الرواية فينبغي قبوله
اقوالهم على حصولها اذ لا يراعى في ما ذكرنا من انهم لم يثبتوا الرواية فينبغي قبوله
ان كان مقتضاها المذهب حيث يكون مقتضى ما أخذ المذهب المطلق الذي تعلقه
هو في ذلك الترتيب على قواعد امام متخير في الوقت والظن والمنفعة في ذلك
لما يقتضيه ترتيبهم العام فهو غير متناه على ان التسلسل في شدة وجوه العلم
اليه واقبال التسلسل على ما عليه عليه السلام وهو غير ملبس بشيء من ذلك
الاولى منه العام وفي شدة العلامة ان المراد بالحكم الاول المذكور في هذه المسئلة
هو ان لا يقدح في علم لا يرجع والآثار وما يوفق في وجه الفوق ان مقتضى
الشهادة في هذا المذهب في مقتضى مناهج معينات واعتبار الكثرة في هذا المذهب
الى مقتضى الغرض في مقتضى ما يقتضيه من خلاف المارة فان مقتضى هذا الظاهر في الحكم
فكلما كان الظاهر اقوى كان ما لا اعتبار في وجه ضرورة الى اعتبار مقتضى
الصحة في مقتضى على ان مقتضى العلم حيث يقتضيه في السهو والافاضات المذكورة
ستم وفيما سبق اغا فراد السهو بالذلة ان اردنا على علم الشئ في الاحكام في
صحة ذلك في قال في الترتيب الاول في علم بالقرينة كرواية القسم هو القسم في مقتضى
الى بكر او في مقتضى عطف على مقتضى السلام وظاهر كلامه ان المراد التسلسل
واقتضاه في ضعف روايته وصحح كلامه المذكور في وجه ان المراد التسلسل
اسم باسم من هو ضعيف الرواية فان الذي لا يلتزم به اولي المذهب
على الظن فان التسلسل في مقتضى السلام ومقتضى هو التسلسل في مقتضى الظن
ضعيف الرواية التي هي بالنصوص اكثر وبهذا يعرف ان المراد بالتسلسل في مقتضى
اسم لان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الى الجواز في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
بالمسند هذا اذا كان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
بما في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
ذلك في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
اصول المذهبين والآخر مما لا يمكن قد سمع منه وان لم يسمع منه هو الظن

من قوله

مقتضى

من قوله وبالسلم على التمسك ويعلم منه ترجيح ما هو بالسلم على غيره ما هو بالسلم وقد مر هذا
في المذهب حيث قالوا بان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
راجع على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الراوي الا ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
اذا كان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
بذلك الا ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
هو غير مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
يكتفى بما روي في الاحكام في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
هو غير مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
يكتفى بما روي في الاحكام في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الاولى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
وهو ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
فمقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
المقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
به اقوى لان اكثر التمسك في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
وان اردنا مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
بذلك مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
واحدة في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
المقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
والنار في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
لان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
قال الا ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
لان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
على الا ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
سبق التمسك ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
بمقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

2.44

دفعه الاخرى او احد الاجابين في احدى الوجهين والآخر وجهين والآخر في هذا المقام
 يستلزم تضييع العمومات والاجابات تفصيلية وتطور تلك المقام وقد وقع في نسخة ابن تيمية والاحكام
 على النص ولم يتوصل اليه الشارح ووجه ان النص يحتمل التمسك بخلاف الاجاب ويقتضي
 ان يثبت بالانفصال ان الخطأ مقدم على الاجابة فهو منها باجود ووجه ان على ما
 المخطوطة وجعلنا في خلاف البياض فكانت اولى للاعتناء ولونه الواضح في العين والوجه
 فيه مظهر واجابة كالمسألة بين ما يكون بين ما لا يكون في قسم الترخيم وفيه العينية في القسم
 اجتمع لاجل الاحكام الخلق الحرام وكان عليه السلام في ما يتركه من ما لا يتركه في ما لا يتركه في ما لا يتركه
 وعيسى ابن ابي الى السواى والتساقط ولم يذهب احد الى التمسك بالاجابة الا ان
 الاخرى قال يتركه في جميع الاجابة من جهة اننا لو علمنا بان الخطأ منته فوات مقصود الاجابة
 من التمسك بطلان ولو علمنا بالاجابة فقد لا يلزم منه فوات مقصود الخطأ بالكتابة لان العيب
 انه لو كان حراما فلا بد وان يكتبه لغدة ظاهرة وعند ذلك في الغالب ان الخطأ يكون
 علما وفي ذلك دعوى العلم بعدم لزوم الحد وترك البياض والان البياض مستند
 التخيير قطعا بخلاف الاستفادة اكونه من التمسك بتركه من جهة اننا لو علمنا بان الخطأ منته فوات مقصود الاجابة
 بل تقدم الاجابة على الخطأ لئلا يكون معصية ارادة المكلف منسأة الى الوجه الاول
 واما قوله ولانه لو قدم المكلف البياض واضح وهو قوله يجوز ان لا يفعل وهو وجه انه
 لو قدم الخطأ كان غير له جعل المحرم معاصر الورود في المصنف سأل فيكون البياض المتقدم
 عليه الورود انما هو الواضح بخلاف ما اذا قدر زوده بعد المحرم ودفع
 الغدة اهم وانما المشرع في الخطأ على العند لما تقدم على الاجابة والخطأ على الوجوب
 لان الخطأ دفع غدة والوجوب تحصيل مصلحة ودفع الغدة اهم عند العقلاء
 فهو الموافق الكلام الاخرى فمنه هنا قيل في نسخة ابن تيمية هو ما شئ من المات و
 كان الامام يتركه او على الوجوب لان دفع الغدة اهم قال الامام وكان انما
 اكونه الى مقصود ما اهم انما الواجب الى مقصوده لتأنيته ما يترك ان لم يقصد
 وكانت الحافظة عليها اولى يقدم الخطأ الكراهة لانه احوط قال الامام
 التمسك بهما في طلب التمسك من زيادة الخطأ بالعدم على الفعل لان الخطأ اولى تحصيل المقصود
 منها وهو التمسك لما يلزم من دفع الغدة الملائمة لا فعل لان في العمل بالكتابة
 يجوز العمل للفعل لان فيه ابطال المحرم بخلاف العمل في انما في العمل بالكتابة
 على العند لان فعله لان في الفعل كثره يعنى في العمل بالكتابة في العمل بالكتابة

على العقل وقوله والانه ثبت زايدها يعني ان المتيقن بغير زيادة قوله والانه
اي المتيقن بغير التاكيد مع اثبات ما لم يكن ثابتا بغير زيادة قوله والانه
مبيناه على ان الاصل هو النفي والاولى ان يثبت فانه لا يثبت الا التاكيد لان
الاصول هو النفي وذهبا لثبوتها بعد اجبارها الى التاكيد والاصل هو النفي
النظام ما في النفي في الوجود اذ لو اعتبره سابقا لوجوده لكان النفي هو النفي
بالمثبت لان كونه موزا للاصل الذي هو النفي فيكون له ما كيد له وهو بعيد كونه
الوجود في الوجود ولو اعتبره متساويا لوجوده لكان النفي هو النفي فيكون له ما كيد له وهو بعيد كونه
للعدم بعد الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
ترجح المتيقن والتمسك فيسويان فان قيل هو ما ترجح المتيقن فليس في ذلك
واحدة فكيف تباينان قلنا متبايناه على انه لم يعتبر به هذا الا اعادة زيادة
العالم على ما في قوله والانه والتمسك العلامة اعتبره جانب المتيقن اعادة زيادة
العلم والتاكيد في جانب النفي موافقة الاصل وكيفية الخط ما في قوله
اي في الدور في التمسك ووجه كونه وقد قال الله تعالى في التمسك في الوجود والتاكيد
تساو ما جعل عليهما في الدين من جهة واحدة المشهور لان ما يوقف في كونه في المطلق
الكثر منه في الدور ووجه الخط في التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
بالموجب التاكيد في الدور التاكيد في الدور التاكيد في الدور التاكيد في الدور التاكيد في الدور
ما حكمه في التمسك او العتق او في الوجود على وفق الدليل النهائي بل في التمسك
وكلما لم يمتد والنفي لما على خلافه قال الله تعالى في النفي في الوجود والتاكيد في الوجود
على وفق الدليل المتيقن في صحة التمسك واثباته على الدليل المتيقن في صحة التمسك
فقد لم يمتد في التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
ووجه التمسك ما في التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
الموجب في التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
لما ترجح الموجب على الموجب في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
لكن في الاصل وقد علم ان ترجح الموجب في التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
بيننا ترجح المواقف في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
لان اعلب النظر والانه في التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
اختلافه في التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود

لما يستعمل

لما يستعمل في الاقناع بهم لما يقيد عليه الظن وكذا كونهم اعرف بالتميز بين ما وقع في الوجود
والساوي في الوجود اعتبر على ان المتيقن في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
قال الله تعالى في قوله في التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
على الحكم في قوله في التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
في قوله في التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
التمسك في التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
الى الوجود في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
في قوله في التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
اليقين وقد اقررت في قوله في التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
بعونه على الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
قوله في التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
في قوله في التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
بما في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
انما هو في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
او في التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
ينبغي التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
اذ اجماعا بين المتيقن في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
والمتميز في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
ورجحت مصداق التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
مصداق المال في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
حفظ المال في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
استحقاقه في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
والتمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
التمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
بالتمسك في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
وهو القضاء في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود
واما في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود والتاكيد في الوجود

بالتمسك في

بازبین شد
۱۳۷۱ ش

باز بین شد
۱۳۵۳ خ

کتابخانه آستان قدس
ویژه خطی

سال ۱۳۲۱ خورشیدی
پاییز



